

مكتبة دار الفکر

البحر المجلد بالآداب
وقتها وقضائه

١٩٨٢

مكتبة دار الفکر
دار الفکر المشرقية



مستشار سيد البغال

اجرا ئم المجلد بالآداب
فقها وقضا

١٩٨٣

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

ورقة خزانة في الباطنة
لصاحبها محمد عبد الرزاق
الكنية الأرملة ش. الجيوش
تاريخ: ٩٨-٩٢

الإهداء

إلى هؤلاء الذين ضلوا الطريق وعاشوا في سكرة دائمة بعيدين عن واقع الحياة ، عابثين بالقيم والمثل العليا ثم آن الأوان لأن يفيقوا من سكرتهم فشملمهم الله برعايته وغفرانه فأمنوا وتابوا وعملوا صالحا .

تناولت العديد من أحكامه ، فقد رأيت إعادة طبع الكتاب بالصورة التي صدرت بها الطبعة الأولى مضيفاً عليها ما استجد من مبادئ وما أرمى من ضوابط ومعايير ، وما صدر من أحكام حديثة من مختلف درجات المحاكم .

واقه أسأل أن أكون قد وفقت فيما ابتغيته ، فإن كان الأمر كذلك فالفضل لله وحده .

بيروت في ٦ أكتوبر ١٩٧٢

سيد حسن البغال

بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة الطبعة الأولى

الدعارة والفجور وما يتبعهما ويلحق بهما من شرور الإنحجار في الأشخاص من الجنسين وآثام الأفعال التي ترتكب لخدمة الدعارة والفجور وتسهيلها . أمر لا يليق بكرامة الجنس البشري ومقوماته ، ولذلك فقد حرمتها الشرائع السماوية كافة بغير تمييز لما يجلبانه للفرد وللأسرة والمجتمع من أخطار وأضرار بالغة .

والفرصة الجنسية ليست هدفا لذاتها وإنما هي وسيلة للتناسل والبقاء - بقاء الوجود البشري واستمراره إلى أن يشاء الله سبحانه وتعالى - ذلك هو ما أوحاه عز وجل إلى عباده منذ قديم الأزل حفظا لأهل الأرض من الفناء ، ثم جاءت الشرائع السماوية مؤكدة لذلك داعية إليه منظمة له وصدق الله حين قال : « فالآن باسروهن وابتغوا ما كتب الله لكم ، وصدق رسول الله في حديثه الشريف حين قال : « تناكحوا تناسلوا فإنني مباه بكم الأمم يوم القيامة » .

لذن فالفرصة الجنسية إن كانت وسيلة لحفظ النوع ولبقاء الجنس البشري كانت مؤدية لوظيفتها سائرة تجاه هدفها ، أما إن انحرفت عن غايتها وهدفها كانت شراً وبيلا وأمرًا خطيرا يجب درؤه وملافة عاطره وأمرأته لما ينتج عن ذلك من أضرار صحية واجتماعية واقتصادية وأخلاقية بعيدة المدى خطيرة الأثر .

والفرصة الجنسية إن انحرفت عن غايتها لما أنها تهدف بذلك إلى مجرد إشباع الرغبة الجنسية لكلا الطرفين أو لأحدهما ولما أنها تهدف إلى إشباع رغبة مادية . لأحد الطرفين عن طريق عرض أحدهما نفسه للآخر ، فإن كانت الفرصة الجنسية تستغل بين محرمين لمجرد إشباع الرغبة

سواء أكانت الرغبة الجنسية أم الرغبة المادية فإنها تكون والحالة هذه محرمة ومجرمة ، محرمة من الشرائع السماوية كافة ، ومجرمة بالقوانين والتنظيمات التشريعية .

ولقد انصرف التفكير الخاطئ لدى الكثيرين إلى أن المقصود بمكافحة الدعارة والفجور هو مكافحة دعاية المرأة وحدها ، دون أن يضعوا في الاعتبار أن الرجل والمرأة سواء في ذلك ، وأن المرأة كما تكون داعرة عاهرة فالرجل قد يكون فاجراً فاسقاً ، وأن الشرائع والقوانين تجرم فعلهما سواء بسواء .

وسوف يتناول كتابنا هذا بحثاً عن جرائم الفريضة الجنسية التي تحمى عن هدها وتستغل بين محرمين لمجرد إشباع الرغبة الجنسية أو الرغبة المادية .

ولقد قسمنا هذا البحث إلى قسمين كبيرين مهدفاً لهما بإبواب تمهيدى ، ويتناول القسم الأول وهو القسم العام دراسة شاملة لإجراءات الضبط منذ بدئها حتى انتهاء الفصل فى الدعوى ، بينما يتناول القسم الثانى وهو القسم الخاص بمبحث جرائم الدعارة والفجور وما يلحق بها ويتشابه معها ويدور فى فلسفها من الجرائم المخلة بالأداب بصفه عامة كل جريمة على حدة .

ولقد نوضحنا فى هذا البحث أن يتناول النواحي النظرية فى التشريعات المنظمة مع إلحاق كل جريمة من الجزئيات ببيان تطبيق عملى يتضمن حكماً من أحكام المحاكم على اختلاف درجاتها .

وكل ما نصبر إليه وتمناه أن تكون قد وقفنا فيما ابتغيناه - من وضع بحث فقهي عملى بين يدى رجال القانون - فى هذا الموضوع - فإن كنا كذلك فالأفضل لله وحده .

سيد حسن البغال

القاهرة فى ٣ يونية ١٩٦٢

باب تمهيدى

قبل أن نتطرق إلى البحث القانونى لبيان الإجراءات الخاصة بجرائم
الفجور والدعارة والجرائم الخلة بالآداب والأحكام العامة لهذه الجرائم
نورد تمهيدا لهذه الدراسة يبحث نعرض فيه لتعريف الفجور والدعارة وما
يترادف بهما أو يتشابه من تعبيرات وكلمات ثم نستعرض أسباب تحريم
البغاء وأسباب إلغائه ثم نبين فى فصل ثان التطور التشريعى لقوانين مكافحة
الفجور والدعارة ثم نعرض فى الفصل الثالث للجهود الدولية لمكافحة الفجور
والدعارة، وأخيرا نبين فى فصل رابع الجهات الرسمية المختصة بمكافحة الجرائم
الخلة بالآداب بصفة عامة .

الفصل الأول

المبحث الأول

تعريف الفجور والدعارة وماهيتها

الفجور لغة هو الفسق والدعارة هي الفساد أو الفسق ويقال رجل فاجر أى رجل فاسق ويقول أيضاً امرأة فاجرة أى امرأة فاسقة ، وكلمة البغاء لها نفس المعنيين السابقين . وخلاصة القول أن الفجور والدعارة والبقاء - هذه الكلمات الثلاثة تعنى لغة كل إشباع للفريضة الجنسية لإشباع غير مشروع سواء أكان لإشباعاً كاملاً أم غير كامل أى إشباع ظاهري دون إتمام لعملية الجماع .

ويجب أن نقره أنه كما يقال امرأة عاهرة فقد يقال رجل عاهر ذلك أن كلمة العاهرة تعنى الفجور ، والفجور كما تركبته المرأة يأتية الرجل أيضاً ومن ثم نرى أن هذه المعاني جميعها للكلمات بغاء ودعارة وفجور ، تنشأ به فيما تقصده وترى إليه ، ومن ثم ونحن أمام هذا التشابه اللغوي لهذه الكلمات ننحو نحو آخر لوضع تعريف يتفق والتطبيقات التشريعية ويستشف من واقع تجريم التشريع لهذه الأفعال بحيث ينتهى هو القانون والتطبيق سواء ، غير أننا مع ذلك وفى نفس الوقت نرى أن تترك هذه الكلمات تنصرف على سجيئتها إلى الرجل والمرأة سواء بسواء فنقول أن الرجل إذا وقع من اتصال جنسى غير مشروع كان بغيّاً أو داعراً أو فاجراً والمرأة التى تشاركه هذا الإثم تكون أيضاً بغيّاً أو داهرة أو فاجرة .

وفي الواقع لو أننا استعرضنا جميع أحكام المحكمة العليا التي تعرضت
لوضع تعاريف للدعارة لوجدنا أن المحكمة لم تكن تعرض لتعريف الدعارة
في حد ذاتها وإنما كانت تعرض لوضع ما يمكن أن قصده تحت نظر قاضي
الموضوع من معايير أو ضوابط يستشف منها ركن الإعتياد في جريمة
ممارسة الدعارة ، ولذلك نجد أنها مرة تقول أن البناء هو الإعتياد على
ارتكاب الفحشاء مقابل أجر معلوم (نقض ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ منشور
بمجموعة أحكام النقض السنة الرابعة قاعدة ٣٩٦ صفحة ١٠٤٩) ومرة تذكر
أن المقصود بالتحريم هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز (نقض جلسة
١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤ منشور بمجموعة أحكام النقض السنة السادسة قاعدة
٣٠ صفحة ٨٥) ومعنى ذلك أن محكمة النقض كانت تضع تعريفا للدعارة
الجريمة قانونا ولم تكن تضع تعريفا للدعارة في حد ذاتها وعلى ذلك يجب أن
نفرق بين التعريف اللغوي للدعارة وبين التعريف القانوني لها ذلك لأن
الاتصال الجنسي غير المشروع ولو لمرة واحدة هو الدعارة والفجور والبناء
لغة وتجرمه الشريعة الإسلامية كما هو متفق عليه بين الفقهاء من غير أن
التعريف اللغوي هو الذي لا يكتفي به في تحديد الجريمة بل هو الذي يحدد
هذه الجريمة في الواقع على ضوء ما هو متفق عليه من أن الدعارة هي
التعريف اللغوي للدعارة وهو الذي لا يكتفي به في تحديد الجريمة بل هو الذي يحدد
كل قسوة تشدد على جرم الاتصال الجنسي متى كانت في ظروف مباشرة في الدعارة
مع الناس بغير تمييز ، كما هو متفق عليه بين الفقهاء من غير أن
الحق متضمن في ذلك هو الذي لا يكتفي به في تحديد الجريمة بل هو الذي يحدد
المشروع داخليا ولا يخرج عن الشفاعة العامة ولا يكتفي به في تحديد الجريمة بل هو الذي يحدد
التعريف القانوني للدعارة كما هو متفق عليه بين الفقهاء من غير أن
أي فاجرة بغيا في نظره إذا تمكينا منها فعل الاتصال الجنسي مع الناس

بغير تمييز سواء أكان ذلك مقابل أجر أم بدونه ، وإن كان الأجر في نظر محكمة النقض يستشف منه توافر شرط وعنصر عدم التمييز (الحكم السابق وقض جلسة ٤ إبريل سنة ١٩٥٤ منشور بمجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما الجزء الثاني صفحة ٥٧٩) .

هذا ويجب التنبه إلى ما جاء بتقرير لجنتنا العدل الأولى والشئون الاجتماعية عن مشروع القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ الملقى بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ من أن الدعارة هي مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز ، كما يجب التنويه إلى ما ذكرته اللجنة في موضع آخر من أنها رأت عدم الموافقة على ما رآه بعض الأعضاء من حذف كلمة الدعارة اكتفاء بكلمة الفجور التي تفيد من الناحية اللغوية ارتكاب المنكر والفساد وبصفة عامة من غير تخصيص الذكر أو الأنثى ، لأن العرف القضائي (كما قالت اللجنة) قد جرى على إطلاق كلمة الدعارة على بغاء الأنثى وكلمة الفجور على بغاء الذكر فأتى الهيئة النص على الدعارة والفجور لكي يشمل النص بغاء الأنثى والذكر على السواء - ومن ذلك يبين أن اللجنة - في ذلك كانت متفاده تحت تأثير فكر خاطيء استقر في الأذهان ارتأت - كما يفهم من عباراتها - مسايرته وهدم النيل منه .

وننتهي من ذلك كله إلى أنه لا فارق لغوي بين الكلمات «بغاء» و«دعارة» و«فجور» ، وأن هناك فارق - في رأينا - قانوني بين ما نطالع عليه الدعارة المجرمة وبين الدعارة المحرمة ، وأن التعريف القانوني للدعارة المجرمة هو ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز ، وأنه لا فارق في رأينا - بين أن تقول قانون مكافأة الدعارة أو قانون مكافأة الفجور أو قانون مكافأة البغاء - وأنه لا فارق أيضا بين أن تقول الدعارة المجرمة أو الفجور المجرم أو البغاء المجرم .

المبحث الثاني

أسباب تحریم وتجريم البغاء

لو أننا استعرضنا الكتب المقدسة جميعاً لوجدنا أنها بدون استثناء قد نهت عن المنكر والزيلة ، وحضت على اتباع المثل العليا والفضيلة وأنها قد بينت - فيما يتصل بالعلاقات الجنسية - الخبيث من الطيب يستوى في ذلك ما ورد بالإيجال وما جاء في التسوارة وما نص عليه في القرآن الكريم ، ولرأينا أن كل كتاب مقس قد أفصح وأفاض في بيان ما بعد من قبيل الاتصال الجنسي المشروع وما يندرج تحت الاتصال الجنسي غير المشروع ، حذرن مباشرة الاتصال الأخير وما يتقتر فاهله ومركبه من شديد العقاب وسوء المصير في دنياه وآخرته .

ويمكن القول بأن الهدف الأول الذي قصدت الشرائع السماوية إلى الوصول إليه عن طريق منع الاتصال الجنسي غير المشروع هو المحافظة على الجنس البشري من الفناء ، ولوقلنا ذلك واقتصرنا على هذه العبارة وحدها لأن الرد على ذلك بأن الإلتصال الجنسي غير المشروع ينتج عنه تناسل أى نفس النتيجة التي تترتب على الإلتصال الجنسي المشروع ، ولذلك فالأصح أن يقال أن الغاية التي سمت إليها الشرائع السماوية من ذلك هي حفظ الجنس البشري من الفناء عن طريق التزاوج - الترابط الأبوي - بحيث يعرف كل والد ولده ويوقن أنه ولده وحده ، فيرتبط به ارتباطاً لا يعرف سره وكنهه إلا الخالق عز وجل ، وبحيث يعرف كل مولود والده وأنه هو والده وحده فيرتبط به نفس الارتباط ، وهذا وذلك يكون العاطفة الخالدة التي بارتباطها الوثيق يتكون المجتمع الصغير - الأسرة - التي يتكون منها

الاجتماع الكبير ، ولذا فهذه العاطفة التي تنشق من السر العظيم تكون ما يحفظ للجنس البشرى وجوده وبقائه ويستتبع ذلك القول بأنه لو ترك الأمر لاختلاط الأنساب لما وجد التعاون بشئ صورة الذي يتهى بنا إلى التعاون الدولى المتكاتف لدرء مخاطر القوى الخفية . . . هذا التعاون الدولى الذى - نرى - أنه نتاج طبيعى حتمى لترابط عاطفى وليد أنساب طبعية تمتد جذورها حتى تصل بنا إلى أول الخلق - آدم وحواء .

أما الأهداف الأخرى التي من أجلها أيضا حُرمت الشرائع السماوية كافة الاتصال الجنسي غير المشروع ، فهي وإن كانت أهدافاً ثانوية - في رأينا - إلا أنها مع ذلك بالغة الأهمية ومنها ما يجلبه الاتصال الجنسي غير المشروع من أضرار محتمية تنسج دوائرها حتى تشمل كل من يتصل بكلا الطرفين وما يجره ذلك من أخطار ومخاطر يتأثر بها الإنتاج والاقتصاد القومى وتتأثر بها القوى العسكرية أيضا إذا شملتها ، ويتأثر بها الفكر والوعى إذا نزل حركته لدى من يمارس هذا الفعل المشين - وناهيك أخيراً ولتس آخراً عما للاتصال الجنسي غير المشروع من أسوأ الآثار في إفساد الأخلاق والقضاء على القيم والمثل العليا التي يعيش العالم بها ولها .

وهذا الذى قلنا به هو عن أسباب تحريم البغاء ، أما عن أسباب تحريمه فهي لا تخرج في مجملها عن أسباب تحريمه ، ذلك لأنه من المسلم به أن التنظيمات التشريعية ما هي إلا قواعد منظمة للشرائع السماوية على تفصيل في ذلك ، وأن القوانين الوضعية ما هي في حقيقة الأمر - في رأينا - إلا لقرارات تنفيذية اهتنت مبادئها وأصولها وأحكامها التشريعات السماوية وجاءت التشريعات الوضعية منظمة ومفسرة لهذه الأحكام ومكملة لما لم تفصله هذه التشريعات السماوية من نظم ، كل ذلك في ملك الأحكام الأساسية الأصولية التي وضعت أسسها المكتوب السماوية بما استنته من تشريعات وأصول .

المبحث الثالث

أسباب إلغاء البغاء

جاء في ديباجة تقرير لجنتنا العدل الأولى والشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ «أن حالة العاهرات ويوتن كانت تحكمها اللائحة الصادرة بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ وهي ولاشك لا تتفق في شيء مع أحكام الدين الحنيف وقواعد الأخلاق ولم تلمحظ الحالة الاجتماعية والصحية بما يجب لها من عناية ورعاية» .

والمستقرأ لهذه الديباجة يلحظ أن التقرير بعد أن سار في اتجاهه الصحيح بقوله أن هذه اللائحة التنظيمية لا تتفق مع أحكام الدين الحنيف وقواعد الأخلاق راح بدون أى داع يتعلل - في إلغاء يوت العاهرات - بأخطاء ذكر أنها تكشف عن هذا التنظيم وكان الأجدر به أن يكتبني بالإشارة إلى ما بدأ به في ديباجته من أن هذا التنظيم لا يتفق وأحكام الأديان السماوية وقواعد الأخلاق المسلم بها والمستقر عليها ، دون أن يشير إلى ما كشفت عنه هذه اللائحة من أخطاء إذ أن ذلك يستشف منه أنه لو لا تكشف هذه الأخطاء لما كان هناك داع لإلغاء هذا التنظيم - ودون أن يضع في اعتباره أن مجرد وجود هذا التنظيم يعنى اعترافا صريحا من الدولة بأمر مناف للأديان جميعها ولقواعد الأخلاق وللشعوب العليا المعترف بها من كافة الأجناس والدول ، وأن ما توجبه رعاية الصحة العامة من وقاية فعالة يأتي في المرتبة الثانية - ولذلك نجد أن المذكرة التفسيرية للقانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ جاء في ديباجتها أن الغرض من هذا القانون هو غلق يوت العاهرات بصفة نهائية وتبعية حالة

محترفات الدعارة بما يمنع ضرره من المجتمع ومنع الالتجاء للدعارة السرية مما له أسوأ الأمر في إفساد الأخلاق ، والقضاء على كل وسيلة للتجارة في الأمراض ، مما يتنا في مع الدين وقواعد الأخلاق ، فضلاً عما توجبه رعاية الصحة العامة من وقاية فعالة — ومن ذلك نرى أن رعاية الصحة العامة قد اعتبرها القانون ٣٨ لسنة ١٩٥١ في المرتبة الثانية بعد أن أوجع الفكرة في إلغا البغاء إلى مخالفته لأحكام الدين الحنيف وقواعد الأخلاق .

الفصل الثاني

التطور التشريعي لقوانين مكافحة الدعارة

صدر أول تنظيم لبيوت العاهرات ، حينما كان معترفا بها ، بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٨٩٦ - ثم صدرت اللائحة الثانية لبيوت العاهرات بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ونشرت بالجريدة الرسمية يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ تحت رقم ١٣٢ ومما تعليمات نظارة (وزارة) الداخلية الخاصة بذلك .

وكانت المادة الأولى تنص على أن يعتبرتا العاهرات كل محل تتجمع فيه امرأتان أو أكثر من المتعاطيات عادة فعل الفحشاء ولو كانت كل منهن ساكنة في حجرة منفردة منه أو كان اجتماعهن فيه وقتيا ، وكانت المادة الثانية تنص على أنه لا يجوز فتح بيوت العاهرات إلا في الأماكن التي يعينها لذلك المحافظ أو المدير ولا يكون لسكن منها سوى باب واحد فقط ولا يوجد بينها وبين المساكن الأخرى أو الدكاكين أو المحلات العمومية اتصالا ، وكانت المادة الثالثة تمنع بعض الأشخاص من إدارة أو فتح بيوت العاهرات بواسطة أو بواسطة الغير وهم القصر والمحكوم عليهم بعقوبة جنائية والمحكوم عليهم في سرقات أو إخفاء أشياء مسروقة أو تزوير أو استعمال أشياء مزورة أو نصب أو خيانة أمانة وإخفاء جانين أو انتهاك حرمة الآداب أو في تحريض القصر على الفسق — مادامت العقوبة لم يعض عليها خمسة سنوات والأشخاص الذين كانوا يديرون بيوت العاهرات وحكم عليهم باغلاقها مادام لم يعض على ذلك ثلاث سنوات كاملة عن هذا الحكم .

وكانت هذه اللائحة تنص على وجوب أن تكون كل عاهرة

في بنت العاهرات تحمل تذكرة تعفي لها من الشرطة وعليها صورتها وتحدد سنويا وأن تتقدم لاجراء الكشف الطبي عليها مرة كل أسبوع بمعرفة الطبيب المختص أو المصرح له في ذلك - وكانت هناك عقوبات عند مخالفة أحكام هذه اللائحة تراوح بين مائة قرش والحبس لمدة أسبوع .

ثم صدر الأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ والذي ألغى العاهرات واللائحة الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ والذي حرم البغاء وأفعاله ووضع عقوبات لمخالفة أحكامه .

ولما رقت الأحكام العرفية في البلاد والغى العمل بالأوامر العسكرية التي صدرت في ظل الأحكام العرفية استصدرت الحكومة تفويضا تشريعيا يقضى باستمرار العمل بأحكام الأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ لمدة عام واحد يكون البرلمان في خلاله قد انتهى من إصدار القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ولذلك فقد استمر العمل بأحكام الأمر العسكري سالف الذكر حتى عام ١٩٥١

ولقد صدر القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ يوم ٩ أغسطس ١٩٥٠ ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٥١ بالوقائع المصرية .

ولما نادى الشعب السوري بالوحدة العربية وطالب بهامع مصر المتحدة وتمت الوحدة بين مصر وسوريا استلزم ذلك صدور قانون موحد ينظم أحكام الدعارة من ناحية ويخلق بيوت العاهرات في سوريا من ناحية أخرى ولذلك فقد صدر القانون العربي رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وقد رأينا أن نورد ما جاء بمذكرته التفسيرية ثم ماورد به من أحكام ونصوص حتى يكون هذا وذاك عونا للباحث في الرجوع إليهما كلما استلزم الأمر ذلك .

المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١

انضمت الجمهورية العربية المتحدة بمقتضى القرار رقم ٨٨٤ الذى أصدره السيد رئيس الجمهورية فى ١١ مايو سنة ١٩٥٩ إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار فى الأشخاص واستغلال دعارة الغير الموقعة فى ليك سكس بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٥٠ .

ولما كانت الأحكام الواردة فى الاتفاقية تنص على ضرورة معاقبة من يستخسون الغير أو يستدجرونهم أو يفرونهم أو يستغلونهم فى ذلك بقصد البغاء وكل من يفتحون أو يدبرون بيوت البغاء ... الخ - كانتص الاتفاقية على ضرورة إلغاء كل قانون أو لائحة تنظم البغاء فى أية صورة من الصور

ولما كانت أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة المعمول به فى الإقليم المصرى تكفى لتحقيق أهداف الاتفاقية فيما يتعلق بفرض العقوبات على الصور المختلفة لتحريض على البغاء أو المساعدة عليه أو استغلاله أو احتراؤه .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق متضمنا أحكام القانون سالف الذكر بعد إضافة أخرى جديدة إليه تستهدف بجانب تطبيقه على إقليمى الجمهورية إلغاء القانون المعمول به فى الإقليم السورى لتنظيم البغاء .

وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على عقاب التحريض على بغاء الإناث ، الدعارة ، وبغاء الذكور ، الفجور ، أو المساعدة عليه أو

تسهيله أو الاستخدام أو الإستدراج أو الإغواء بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة .

وشددت الفقرة الثانية العقاب إذا كان من وقعت عليه الجريمة لم يتم من العمر الحادية والعشرون سنة ميلادية .

وتعاقب المادة الثانية بالعقوبة المشددة الواردة بالفقرة (ب) من المادة الأولى كل استخدام أو استدراج أو إغواء للذكور أو الإناث بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة إذا كان ذلك بالخداع أو بالقوة أو التهديد أو إساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الإكراه، وكذلك استبقاء الأشخاص بغير رغبتهم في محل البغاء إذا كان ذلك بإحدى الوسائل المذكورة .

وتعاقب المادة الثالثة كل تحرّض للذكور الذين لم يتموا من العمر الحادية والعشرين سنة ميلادية أو الإناث عموماً على مغادرة الجمهورية العربية المتحدة أو تسهيل ذلك أو استخدامهم أو محبتهم خارجها للاشتغال بالفجور أو الدعارة .

كما شددت الفقرة الثانية من هذه المادة العقوبة إذا وقعت الجريمة على شخصين فأكثر أو ارتكبت بوسيلة من الوسائل المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية .

وقدشد المادة الرابعة العقوبة إذا وقعت إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة إذا كانت سن من وقعت عليه الجريمة لم يبلغ ست عشرة سنة ميلادية ، أو إذا كان الجاني من أصول المجن على أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو من لهم سلطة عليه أو كان خادماً بالأجر عند من تقدم ذكرهم .

وتعاقب المادة الخامسة كل من أدخل أشخاصاً أو سهل لهم الدخول إلى الجمهورية لارتكاب الفجور أو الدعارة .

وتعاقب المادة السادسة فقرة (١) كل معاونة لآثي على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الإقلاق عليها .

وتعاقب الفقرة (ب) كل استغلال لبغاء الأشخاص وجورهم بأي وسيلة وتشدد الفقرة الأخيرة العقاب إذا اقترنت الجريمة بأحد الطرفين المشددين المنصوص عليهما في المادة الرابعة .

وتعاقب المادة السابعة على الشروع في الجرائم المذكورة في المواد السابقة . وتعاقب المادة الثامنة كل من فتح أو أدار أو أعاون في إدارة محال الدعارة أو الفجور . ونصت على الحكم بإغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والأثاثات الموجودة به . وقضت بتشديد العقوبة إذا كان مرتكب الجريمة من أصول من يمارس الفجور أو الدعارة أو من المتولين تربيته أو بمن لهم سلطة عليه .

وتعاقب المادة التاسعة فقرة أولى على تأجير أو تقديم المنازل أو الأماكن للغير أو لسكنى شخص أو أكثر لإدارته للفجور أو الدعارة أو لممارسة البغاء فيه مع عليه بذلك .

وتعاقب الفقرة الثانية كل من سهل عادة الفجور أو الدعارة بإدارته محالا مملوكا أو مؤجرة مفروشة أو مفتوحة للجمهور سواء أ كان ذلك بقبول أشخاص يرتكبون ذلك فيها بالتحريض على الفجور أو الدعارة .

وتعاقب الفقرة الثالثة كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة . وفي هذه الحالة يجوز حجز من ثبت إصابته بأحد الأمراض التناسلية المعدية في أحد المعاهد العلاجية حتى يتم شفاؤه ، كما يجوز الحكم بوضع المحكوم عليه بعد انقضاء مدة العقوبة في إصلاحيه خاصة ، ويكون مثل هذا الحكم وجوبيا في حالة العودة ، ولا يجوز إبقاؤه في الإصلاحيه أكثر من ثلاث سنوات .

وأوجب الفقرة الأخيرة الحكم بإغلاق المحل في الأحوال المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور ، وأن ينفذ الحكم دون نظر لمعارضة الغير ولو كان حائزاً بموجب عقد ثابت التاريخ .

وعرفت المادة العاشرة محل الدعارة والفجور ، بأنه كل مكان يستعمل عادة لممارسة دعارة أو فجور ، ولو كان من يمارس فيه الدعارة والفجور شخصاً واحداً .

وناقب المادة الحادية عشرة كل مستغل أو مدير لمحل عموى أو ملهى أو محل آخر مفتوح للجمهور يستخدم أشخاصاً ممن يمارسون الفجور أو الدعارة بقصد تسهيل ذلك لهم أو بقصد استغلالهم في ترويج مجله .

وتحدد الفقرة الثانية من المادة العقوبة إذا كان الفاعل من الأشخاص المذكورين في الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة .

وتوجب الفقرة الأخيرة الحكم بإغلاق المحل مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وأن يكون الإغلاق نهائياً في حالة العود .

وتنظم المادة الثانية عشرة كيفية إغلاق المحل الذي تقع فيه إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨ و ٩ و ١١ وكيفية التصرف في الأمتعة والأثاثات المضبوط فيها وكيفية التحفظ عليها إلى أن تفصل المحكمة في الدعوى على وجه الاستعجال في مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع ، ويرتب على صدور الحكم بالبراءة سقوط الأمر بالإغلاق .

وتعاقب المادة الثالثة عشرة على الاشغال أو الإقامة العادية في محل الفجور أو الدعارة مع العلم بذلك .

وتعاقب المادة الرابعة عشرة على الإعلان عن دعوة تتضمن الاغواء بالفجور أو بالدعارة أو لفت الأنظار إلى ذلك .

وتنص المادة الخامسة عشرة على أنه يستتبع الحكم بالادانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة ، وذلك دون إخلال بالأحكام الخاصة بالمتشردين .

وتنص المادة السادسة عشرة على عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بتطبيق العقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى .

وتنص المادة السابعة عشرة على إلغاء قانون البغاء الصادر في الاقليم السوري بتاريخ ١٩٣٣/٦/٢٤ وتعديلاته ، وكذلك القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في شأن مكافحة الدعارة في الاقليم المصرى وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

وتنص المادة الثامنة عشرة على أن لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل في الاقليم السوري إيداع البغايا المرخص لهم بمؤسسة خاصة لتأهيلهن لحياة كريمة وتدريبهن على الكسب الشريف .

وتنص المادة التاسعة عشرة على أن يعمل بالقانون من تاريخ نشره في الاقليم المصرى وبعد ستة شهور من تاريخ نشره في الاقليم السوري .

وتتصرف الوزارة برفع مشروع هذا القرار بقانون إلى السيد رئيس الجمهورية بعد إقراره في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة - وجاء الموافقة عليه وإصداره ٩

وزير الداخلية المركزي

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١

في شأن مكافحة الدعارة في الجمهورية العربية المتحدة^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى قانون البغاء الصادر في الاقليم السوري بتاريخ ١٩٣٣/٦/٢٤
والمعدل بالمرسوم التشريعي رقم ١١٢ تاريخ ١٩٣٥/٣/٢١ .

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٤٨ الصادر بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٢ بشأن
قانون العقوبات في الاقليم السوري وتعديلاته .

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في شأن مكافحة الدعارة في الاقليم
الجنوبي .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - (١) كل من حرض شخصاً ذكر أكان أو أتى على ارتكاب
الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سبب له ، وكذلك كل من استخدمه
أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس

(١) الجريدة الرسمية في ١٤ مارس سنة ١٩٦١ - العدد ٦٢ .

مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه في الاقليم المصرى ومن ألف ليرة إلى ثلاثة آلاف ليرة في الاقليم السورى .

(ب) إذا كان من وقعت عليه الجريمة لم يتم من العمر الحادية والعشرين سنة ميلادية كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه في الاقليم المصرى ولا تقل عن ألف ليرة إلى خمسة آلاف ليرة في الاقليم السورى .

مادة ٢ - يعاقب بالعقوبة المقررة في الفقرة (ب) من المادة السابقة :

(١) كل من استخدم أو استدج أو اغرى شخصاً ذكر أ كان أو أنثى بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة وذلك بالخداع أو بالقوة أو بالتهديد أو بإساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الاكراه .

(ب) كل من استبقى بوسيلة من هذه الوسائل شخصاً ذكر أ كان أو أنثى بغير رغبته في عمل الفجور أو الدعارة .

مادة ٣ - كل من حرض ذكراً لم يتم من العمر الحادية والعشرين سنة ميلادية أو أنثى أيا كان سنهما على مغادرة الجمهورية العربية المتحدة أو سهل ذلك أو استخدمه أو صحبه معها خارجها للاشتغال بالفجور أو الدعارة وكل من ساعد على ذلك مع علمه به يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه في الاقليم المصرى ومن ألف ليرة إلى خمسة آلاف ليرة في الاقليم السورى .

ويكون الحد الأقصى لعقوبة الحبس سبع سنين إذا وقعت الجريمة على شخصين فأكثر أو إذا ارتكبت بوسيلة من الوسائل المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية بخلاف الغرامة المقررة .

مادة ٤ - في الأحوال المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة تكون عقوبة الحبس من ثلاث سنوات إلى سبع إذا كان من وقعت عليه الجريمة لم يتم من العمر ست عشرة سنة ميلادية أو إذا كان الجاني من أصول المجننى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو عن لهم سلطة عليه أو كان خادماً بالأجر عنده أو عند من تقدم ذكرهم .

مادة ٥ - كل من أدخل إلى الجمهورية العربية المتحدة شخصاً أو مهله دخولها لارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه في الاقليم المصري ومن ألف ليرة إلى خمسة آلاف ليرة في الاقليم السوري .

مادة ٦ - يعاقب بالحبس ١ - لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات :

(أ) كل من عاون أثنى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الاتفاق المالى .

(ب) كل من استغل بأية وسيلة بغاء شخص أو فجوره .

وتكون العقوبة الحبس من سنة إلى خمس سنوات إذا اقررت الجريمة بأحد الطرفين المصدين المنصوص عليهما في المادة الرابعة من هذا القانون .

مادة ٧ - يعاقب على الشروع في الجرائم المبينة في المواد الباقية بالعقوبة المقررة للجريمة في حالة تمامها .

مادة ٨ - كل من فتح أو أدار محلاً للفجور أو الدعارة أو عاون بأية طريقة كانت في إدارته يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه في الاقليم المصري ولا تقل عن ألف ليرة ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة في

الإقليم السوري . وبحكم إغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والآلات الموجودة به .

وإذا كان مرتكب الجريمة من أصول من يمارس الفجور أو الدعارة أو المتولين تربيته أو ممن لهم سلطة عليه تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على أربع سنوات بخلاف الغرامة المقررة .

مادة ٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنشياً ولا تزيد على ثلاثمائة جنشيه في الإقليم المصري ولا تقل عن مائتين وخمسين ليرة ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة في الاقليم السوري أو ياحدى هاتين العقوبتين :

(أ) كل من أجر أو قلم بأية صفة كانت منزلاً أو مكافأ يدارللفجور أو الدعارة أو لسكنى شخص أو أكثر إذا كان يمارس فيه الفجور أو الدعارة مع عليه بذلك .

(ب) كل من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرضاً مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصاً يرتكبون ذلك أو بسماعه في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة .

(ج) كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة .

وعند ضبط الشخص في الحالة الأخيرة يجوز إرساله إلى الكشف الطبي فإذا تبين أنه مصاب بأحد الأمراض التناسلية المعدية حجر في أحد المعاهد العلاجية حتى يتم شفاؤه .

وجوز الحكم بوضع المحكوم عليه بعد انقضاء مدة العقوبة في إصلاحية خاصة إلى أن تأمر الجهة الإدارية بإخراجه ، ويكون ذلك الحكم وجوبياً في حالة العود ، ولا يجوز إبقاؤه في الإصلاحية أكثر من ثلاث سنوات .

وفي الأحوال المنصوص عليها في البندين (أ و ب) يحكم بإغلاق المحل مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وينفذ الإغلاق دون نظر لمعارضة الغير ولو كان حائزاً بموجب عقد صحيح ثابت التاريخ .

مادة ١٠ - يعتبر محلاً للدعارة أو الفجور في حكم المادتين ٨ و ٩ كل مكان يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير أو فجوره ولو كان من يمارس فيه الدعارة أو الفجور شتخما واحده ،

مادة ١١ - كل مستغل أو مدير لمحل عمومي أو لمحل من محال الملاهي العمومية أو محل آخر مفتوح للجمهور ويستخدم أشخاصا ممن يمارسون الفجور أو الدعارة بقصد تسهيل ذلك لهم أو بقصد استغلالهم في ترويج عمله يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه في الاقليم المصري وعلى ألفي ليرة في الاقليم السوري .

وتسكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على أربع سنوات والغرامة من مائتي جنيه إلى أربعمائة جنيه في الاقليم المصري ومن ألفي ليرة إلى أربعة آلاف ليرة في الاقليم السوري إذا كان الفاعل من الأشخاص المذكورين في الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة .

ويحكم بإغلاق المحل لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور ويكون الإغلاق نهائياً في حالة العود .

مادة ١٢ - النيابة العامة بمجرد ضبط الواقعة في الأحوال المنصوص عليها في المواد ٨ و ٩ و ١١ أن تصدر أمراً بإغلاق المحل أو المنزل المدان للدعارة أو الفجور .

وتعتبر الأمتعة والأثاث المضبوط في المحال المنصوص عليها في المواد ٨ و ٩ و ١١ في حكم الأشياء المحجوز عليها إدارياً بمجرد ضبطها حتى يفصل

في الدعوى نهائياً وقسم بعد جردها وإثباتها في محضر إلى حارس يكلف بالحراسة بغير أجر من الأشخاص الآتى ذكرهم :

من فتح المحل أو أداره أو عاون في إدارته أو ماله أو مؤجره أو أحد المقيمين أو المشتغلين فيه ولا يعتد برضه إياها ، فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء توكل الحراسة مؤقتاً بأجر إلى من ترى الشرطة أنه أهل لذلك إلى حين حضور أحدهم وتسليمها إليه .

ويكلف الحارس على المضبوطات بحراسة الاختتام الموضوعة على المحل المعلق فإن لم توجد المضبوطات كلف بالحراسة على الاختتام أحد المذكورين بالفقرة السابقة وبالطريقة ذاتها . وفي جميع الأحوال السابقة تفصل المحكمة في الدعوى العمومية على وجه الاستعجال في مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع ويترتب على صدور الحكم منها بالبراءة سقوط أمر الإغلاق .

مادة ١٢ - كل شخص يشتغل أو يقيم عادة في محل للفجور أو الدهارة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة .

مادة ١٤ - كل من أعلن بأية طريقة من طرق الاعلان دعوى تتضمن إغراء بالفجور أو الدهارة أو لفت الأنظار إلى ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه في الاقليم المصرى وعلى ألف ليرة في الاقليم السورى أو بأحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٥ - يستتبع الحكم بالادانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة وذلك دون إخلال بالأحكام الخاصة بالمتشردين .

مادة ١٦ - لا تخل العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بتطبيق العقوبات لأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى .

ماده ١٧ - يلغى القانون المتعلق بالبغاء الصادر بتاريخ ١٩٣٣/٦/٢٤ المشار إليه وتعديلاته والقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ المشار إليه وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

ماده ١٨ - لو وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في الاقليم السوري يداع البقايا المرخص لهم من تاريخ العمل بهذا القانون بمؤسسة خاصة وللمدة التي يراها مناسبة لتأهيلهم لحياة كريمة وتدريبهم على الكسب الشريف، وتعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور كل من يخالف ذلك .

ماده ١٩ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصري من تاريخ نشره وفي الاقليم السوري بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

صد برئاسة الجمهورية في ٢١ رمضان سنة ١٣٨٠ (٨ مارس سنة ١٩٦١)

الفصل الثالث

الجهود الدولية لمكافحة الدعارة

أولت الدول والمنظمات الدولية كافة اهتماما بالغا بمكافحة الدعارة ودفع مضارها وشرورها ، ولذلك نجد جهوداً دولياً محدوداً قد بذلت لمكافحة هذا الداء الويل ومن ذلك :

١ - الاتفاق الدولي المؤرخ ١٨ مايو سنة ١٩٠٤ الخاص بمكافحة تجارة الرقيق الأبيض والمعدل بالبروتوكول الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

٢ - الاتفاقية الدولية المؤرخة ٤ مايو سنة ١٩١٠ والخاصة بمكافحة الاتجار في الرقيق الأبيض والمعدل بالبروتوكول سالف الذكر .

٣ - الاتفاقية الدولية بشأن مكافحة تداول المطبوعات الفاضحة الموقع عليها في باريس بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٠ وقد وقعت الجمهورية العربية المتحدة على بروتوكول هذه الاتفاقية في ليك سكسيس في ٤ مايو سنة ١٩٤٩ .

٤ - الاتفاقية الدولية المعقودة بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢١ والخاصة بمكافحة الاتجار في النساء والأطفال والمعدل بالبروتوكول الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .

٥ - الاتفاقية الدولية المؤرخة ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ والخاصة بمكافحة الاتجار في النساء البالغات والمعدل بالبروتوكول سالف الذكر .

٦ - وفي عام ١٩٣٧ أعدت عصبة الأمم مشروع اتفاقية لتوسيع نطاق الاتفاقيات سائلة الذكر لأن هذا المشروع لم يخرج إلى حيز الوجود نظرا لفشل عصبة الأمم المبكر الذي سببه اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩.

٧ - ولقد نجحت هيئة الأمم المتحدة فيما فشلت فيه عصبة الأمم إذ استطاعت أن تخرج إلى حيز الوجود اتفاقية دولية بشأن إلغاء الاعتراف بالأشخاص واستغلال دعارة الغير، تم التوقيع عليها في ليك سكيس بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٥٠ وانضمت إليها الجمهورية العربية المتحدة بالقرار الجمهوري رقم ٨٨٤ - الصادر بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٥٩ .

وقد رأينا أن نورد نصوص هذه الاتفاقية حتى تكون نبراسا للباحث في أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ الذي جرت بعض أحكامه على نسق ما جاء بالاتفاقية المذكورة .

اتفاقية دولية

بشأن إلغاء الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير

لما كانت الدعارة وما يتبعها من شر الاتجار في الأشخاص يقصد الدعارة ، لا تليق بكرامه الإنسان وقيمه وتعرض للخطر صالح الفرد والأسرة والمجتمع .

ولما كان يجري العمل الآن فيما يتعلق بمكافحة الاتجار في النساء والأطفال ، بالاتفاقات الدولية الآتية :

١ - الاتفاق الدولي بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٠٤ الخاص بمكافحة تجارة
(٢ - جرائم الآداب)

الريق الابيض والمعدل بالبروتوكول الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

٢ - الاتفاقية الدولية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٠ الخاصة بمكافحة الاتجار في الرقيق الابيض والمعدل بالبروتوكول سالف الذكر .

٣ - الاتفاقية الدولية بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢١ الخاصة بمكافحة الاتجار في النساء الاطفال والمعدل بالبروتوكول الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .

٤ - الاتفاقية الدولية بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٣٣ الخاصة بمكافحة الاتجار في النساء البالغات والمعدل بالبروتوكول سالف الذكر .

٥ - ولما كانت عصبة الأمم قد أعلنت في سنة ١٩٣٧ مشروع اتفاقية لتوسيع نطاق الاتفاقات سالفة الذكر .

ولما كانت التطورات التي حدثت منذ سنة ١٩٣٧ تسمح بعقد اتفاقية لتوحيد الاتفاقات سالفة الذكر وتشكل أمم ما جاء في مشروع اتفاقية سنة ١٩٣٧ والتعديلات التي رؤى إدخالها عليه .

لذلك اتفقت الأطراف المتعاقدة على ما يأتي :

المادة الأولى - توافق أطراف هذه الاتفاقية على معاقبة أى شخص يقوم بما يلي بقصد إشباع شهوات الغير :

١ - تقديم أو ترغيب أو حل أى شخص آخر لأغراض الدعارة ولو كان ذلك بموافقة الشخص المذكور .

٢ - استغلال دعارة شخص آخر ولو كان ذلك بموافقة هذا الشخص الآخر .

المادة الثانية - كاتوافق أطراف هذه الاتفاقية على معاقبة كل شخص :

١ - يفتح أويدير بيتا للدعارة أو يقوم وهو يعلم بتمويل أو بالاشتراك في تمويل مثل هذا البيت .

٢ - يؤجر أو يسأجر - وهو يعلم بذلك - بناء أو أى مكان آخر أو أى جزء من بناء أو مكان بقصد دعارة الغير .

المادة الثالثة - وكذلك يجب في الحدود التي تسمح بها القوانين الوطنية معاقبة الشروع في ارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية والأفعال التحضيرية لها .

المادة الرابعة - يعاقب أيضاً ، في الحدود التي تسمح بها القوانين الوطنية كل من يشارك عمداً في الأفعال المشار إليها في المادتين الأولى والثانية .

بالقدر الذي تسمح به القوانين الوطنية تعامل الأفعال التحضيرية كجرائم مستقلة كلما لزم ذلك لمنع الهروب من العقاب .

المادة الخامسة - كلما أباحت القوانين الوطنية للأشخاص الذين لحقهم ضرر بسبب أية جريمة من الجرائم المشار إليها في الاتفاقية ، ادعاء بالحق المدني ، يباح للأجانب الادعاء بالحق المدني بنفس الشروط التي يباح بها ذلك للوطنيين .

المادة السادسة - يوافق كل طرف من هذه الاتفاقية على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لالغاء كل قانون أو لائحة أو نظام إداري يلزم الأشخاص الذين يزاولون أو يشتبه في أنهم يزاولون الدعارة بقيد أسمائهم في سجلات خاصة أو بحمل أوراق معينة أو بالامتنال لأحكام رقابة استثنائية أو عمل أقرارات استثنائية .

المادة السابعة - بالقدر الذي تسمح به القوانين الوطنية ، تراعى الأحكام

السابق صدورهما في البلاد الأجنبية بالإدانة عن الأفعال المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، في :

١ - إثبات جريمة العود .

٢ - الحكم بعدم الأهلية أو بسقوط الحقوق المقررة في القانون العام والخاص أو بالحرمان منها .

المادة الثامنة - تعتبر الأفعال المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من هذه الاتفاقية من الأفعال التي تستوجب تسليم المجرمين في أية معاهدة تسليم المجرمين معقودة أو قد تعقد بين دول أطراف في هذه الاتفاقية .

أما أطراف هذه الاتفاقية الذين لا يطلقون تسليم المجرمين على شرط وجود اتفاقية لهذا الغرض فهم يعتبرون من الآن أن الجرائم المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من هذه الاتفاقية من الأفعال التي تستوجب تسليم المجرمين بينهم . ويتم التسليم حسب قانون البلد المطلوب منه التسليم .

المادة التاسعة : في الدولة التي لا يبيح قانونها تسليم رعاياها يحاكم هؤلاء الرعايا ويعاقبون أمام محاكم بلدهم إذا عادوا إليه ببسبب أن يكونوا قد ارتكبوا في الخارج أحد الأفعال المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من هذه الاتفاقية .

ولا يسرى هذا الحكم إذا كان لا يجوز تسليم الأجنبي في مثل هذه الحالة بين أطراف هذه الاتفاقية .

المادة العاشرة : لا تسرى أحكام المادة التاسعة إذا كان المتهم قد حوكم في دولة أجنبية وحكم عليه ثم قام بتنفيذ العقوبة أو ألغيت هذه العقوبة أو خففت وفقاً لقانون تلك الدولة الأجنبية .

المادة الحادية عشرة لا يجوز تفسير أى حكم من أحكام هذه الاتفاقية

على أنه يحدد موقف أى طرف من أطرافها بالنسبة للسالة العامة المتعلقة بالاختصاص فى المواد الجنائية فى القانون الدولى .

المادة الثانية عشر : لاتمس هذه الاتفاقية المبدأ القائل بأن الأفعال المنصوص عليها فيها تكيف وتحاكم ويعاقب وفقاً للقانون الوطنى .

المادة الثالثة عشرة : يلزم الأطراف فى هذه الاتفاقية بتنفيذ الإجابة القضائية فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها فى الاتفاقية وفقاً لقانونهم الوطنى والعرف الجارى لديهم فى هذا الصدد .

ويتم إرسال الإجابة القضائية بالطرق الآتية :

١ - إما عن طريق الاتصال المباشر بين السلطات القضائية .

٢ - إما عن طريق الاتصال المباشر بين وزاراتى العدل فى الدولتين أو بين الجهة المختصة فى الدولة المنيبة وبين وزاراتى العدل فى الدولة المناوبة .

٣ - إما عن طريق الممثل الدبلوماسى أو القنصرى للدولة المنيبة فى الدولة المناوبة .

ويقوم الممثل المذكور بإرسال الإجابة القضائية إلى الجهة القضائية المختصة أو الجهة التى تعينها حكومة الدولة المناوبة ، وتلقى من هذه الجهة مباشرة الأوراق المتضمنة تنفيذ الإجابة .

فى الحالتين (١) و (٢) ترسل فى الوقت نفسه فى جميع الحالات نسخة من الإجابة القضائية إلى السلطة العليا فى الدولة المناوبة .

تحرر الإجابة القضائية بلمة السلطة المنيبة ، على أنه يجوز للدولة المناوبة أن تتطلب ترجمة معتمدة إلى لغتها بمعرفة السلطة المنيبة .

على كل طرف فى هذه الاتفاقية أن يرسل إخطاراً إلى كل من الأطراف الأخرى فى هذه الاتفاقية ليبلغه طريقة أو طريق إرسال الإجابات القضائية

المشار إليها والتي يقبلها من بين الطرق المهيمنة في هذه المادة .
وإلى أن ترسل الدولة مثل هذا الإخطار يستمر العمل بالنظام المعمول به
الآن بشأن الإناثات القضائية .
لا يجوز المطالبة بأية رسوم أو قفقات عن تنفيذ الإناثات القضائية
خلاف مصاريف الخبراء .

ليس في هذه المادة ما يمكن اعتباره تمهيداً من جانب أطراف هذه
الاتفاقية بالموافقة على مخالفة قوانينهم الخاصة بالإجراءات وطرق الإثبات
المقررة في المواد الجنائية .

المادة الرابعة عشر : على كل طرف في هذه الاتفاقية أن ينشئ قسماً
خاصاً يكلف بتفسيق وتركيب نتائج التحريات المتعلقة بالجرائم المنصوص
عليها في هذه الاتفاقية .

وتقوم هذه الأقسام بجميع كافة المعلومات التي من شأنها أن تساعد
على منع الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والمعاقبة عليها ويجب
أن تظل على اتصال وثيق بالأقسام المماثلة لها في الدول الأخرى .

المادة الخامسة عشرة : بالقدر الذي تسمح به القوانين الوطنية، والذى
تراه السلطات المسئولة عن الأقسام المشار إليها في المادة الرابعة عشرة ،
مناسباً ، توافق تلك السلطات ، السلطات المسئولة عن الأقسام المماثلة
في الدول الأخرى بالمعلومات الآتية :

١ - البيانات الخاصة بالتحريات عن الأشخاص الذين يرتكبون أية
جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو أى شروع في مثل
هذه الجريمة .

٢ - البيانات الخاصة بالتحريات عن الأشخاص الذين يرتكبون أية

جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو بمحاكمتهم أو لإلقاء القبض أو الحكم عليهم أو رفض دخولهم إلى البلاد أو طردهم منها وابتغالاتهم وكافة المعلومات الأخرى عنهم .

وتشمل هذه المعلومات بصفة خاصة أوصاف المجرمين وبصمات أصابعهم وصورة شمسية لهم وبيانات عن الطرق التي اعتادوا اللجوء إليها ومحاضر البوليس الخاصة بهم وصحيفة سوابقهم .

المادة السادسة عشرة : توافق أطراف هذه الاتفاقية على أن تتخذ أو أن تشجع - عن طريق الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية الخاصة والعامة وغيرها من الخدمات المتصلة بها على اتخاذ التدابير التي من شأنها منع البناء وضمان تأهيل ضحاياها وضحايا الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وإصلاحهم اجتماعيا .

المادة السابعة عشرة : تعهد أطراف هذه الاتفاقية، فيما يتعلق بالهجرة منها وإليها أن تتخذ أو تواصل العمل - في حدود التزاماتها الواردة في هذه الاتفاقية - بالتدابير المعدة لمساكنة الاتجار في الأشخاص من كلا الجنسين بقصد الدعارة .

وتعهد بخطة خاصة بما يلي :-

١ - إصدار اللوائح الضرورية لحماية المهاجرين إليها ومنها ولا سيما النساء والأطفال سواء في أماكن الوصول أو الرحيل أو خلال السفر .

٢ - اتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم دعاية مناسبة لتحذير الجمهور من أخطار هذا الاتجار .

٣ - اتخاذ التدابير المناسبة للقيام برقابة في محطات السكك الحديدية والموانئ الجوية والبحرية وخلال السفر وفي الأماكن العامة لمنع الاتجار الدولي في الأشخاص بقصد الدعارة .

٤ — اتخاذ التدابير المناسبة لإخطار السلطات المختصة بوصول الأشخاص الذين يتضح لأول وهلة أنهم يشتغلون بهذا الاتجار أو شركاء فيه أو من ضحاياهم المادة الثامنة عشرة : يتعهد أطراف هذه الاتفاقية بأخذ إقرارات - وفقا للشروط الواردة في تشريعاتها الوطنية - من الأجانب الذين يزاولون الدعارة لإثبات شخصيتهم وحالتهم المدنية وللمعرفة الشخص الذي حملهم على مغادرة بلدهم . وتبلغ هذه المعلومات إلى سلطات الدولة التي ينتمى إليها هؤلاء الأشخاص توطئه لإعادتهم إليها إذا لزم الأمر .

المادة التاسعة عشرة : يتعهد أطراف هذه الاتفاقية بما يلي بقدر الإمكان ووفقا لشروط المنصوص عليها في تشريعاتهم الوطنية ودون الإخلال بإجراءات المحاكمة أو أية إجراءات أخرى تتخذ لمخالفة هذه التشريعات :

١ — اتخاذ التدابير المناسبة لسد حاجات ضحايا الاتجار الدولي في الأشخاص بقصد الدعارة وللإتفاق عليهم مؤقتا لحين اتخاذ الإجراءات اللازمة لترحيلهم إذا كانوا لا مورد لهم .

٢ — ترحيل كل من يرغب من الأشخاص المنصوص عليهم في المادة ١٨ أو من يطالب بهم أشخاص لهم ولاية عليهم أو من يصدر أمر بإخراجهم من البلاد وفقا للقانون ، ولن يتم الترحيل إلا بعد الوصول إلى اتفاق مع الدولة المرحلين إليها على شخصيتهم وجنسياتهم وكذلك على مكان وتاريخ وصولهم إلى الحدود ، وعلى كل طرف في هذه الاتفاقية أن يسهل مرور مثل هؤلاء الأشخاص عبر إقليمه .

٣ — إذا كان الأشخاص المشار إليهم في الفقرة السابقة لا يستطيعون دفع ثقات ترحيلهم ولم يكن لهم زوج أو قريب أو وصي يدفع عنهم هذه النفقات ، تحملت الدولة الموجودون فيها ثقات ترحيلهم إلى أقرب الحدود أو أقرب ميناء بحري أو جوي في اتجاه الدولة التي ينتمون إليها وتحملت هذه

الدولة الأخيرة تفقات السفر بعد ذلك .

المادة العشرون : يتعهد أطراف هذه الاتفاقية بأن تتخذ - إذا لم يكن قد سبق لها - التدابير اللازمة لرعاية مكاتب ووكالات الترخيم لمنع تعرض الأشخاص الذين يبحثون عن عمل ولاسيما النساء والأطفال لخطر الدتارة .

المادة الحادية والعشرون : يبلغ أطراف هذه الاتفاقية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة القوانين واللوائح المعمول بها لفسهم بشأن موضوع هذه الاتفاقية كما تبلغه بعد ذلك نصوص جميع القوانين واللوائح الجديدة وكافة التدابير التي تتخذها لتطبيق هذه الاتفاقية . ويقوم السكرتير العام بصفة دورية بنشر ما يوصله من معلومات ويوزعها على جميع أعضاء الأمم المتحدة وعلى الدول غير الأعضاء التي يكون قد أبلغ هذه الاتفاقية إليها بصفة رسمية عملا بأحكام المادة الثالثة والعشرون منها .

المادة الثانية والعشرون : إذا نشأ أي خلاف بين أطراف هذه الاتفاقية حول تفسيرها أو تطبيقها وإذا لم يتيسر تسوية هذا الخلاف بطريقة أخرى فحرج الخلاف بناء على طلب من الأطراف إلى محكمة العدل الدولية .

المادة الثالثة والعشرون : تعد هذه الاتفاقية لتوقيع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكل دولة أخرى يوجه إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي دعوة لهذا الغرض .

وصدق على هذه الاتفاقية وتودع وثائق التصديق لدى سكرتير عام الأمم المتحدة .

يجوز للدول المتصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة والتي لاتوقع هذه الاتفاقية أن تنضم إليها .

و يتم الانضمام بإيداع وثيقة انضمام لدى السكرتير العام للأمم المتحدة .

وقصد أيضا في هذه الاتفاقية بلفظ « الدولة » جميع المستعمرات والأقاليم الموضوعة تحت الوصاية والتابعة لدولة توقع أو تصدق على هذه الاتفاقية أو تنضم إليها وكافة الأقاليم التي تمثلها هذه الدولة في الميدان الدولي.

المادة الرابعة والعشرون : يعمل بهذه الاتفاقية في اليوم التسعين التالي لتاريخ إيداع ثاني وثيقة تصديق أو انضمام .

ويعمل بها بالنسبة لكل دولة تصدق عليها أو تنضم إليها بعد إيداع ثاني وثيقة تصديق أو انضمام ، وبعد انقضاء تسعين يوما على إيداع وثيقة تصديق أو انضمام هذه الدولة .

المادة الخامسة والعشرون : بعد انقضاء مدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ العمل بهذه الاتفاقية ، يجوز لكل طرف فيها أن ينسحب منها بإرسال إخطار مكتوب إلى سكرتير عام الأمم المتحدة .

ويسرى مفعول إخطار الانسحاب ، بالنسبة للدولة المنسحبة بعد انقضاء ستة من تاريخ استلام السكرتير العام للأمم المتحدة له .

المادة السادسة والعشرون : يبلغ السكرتير العام للأمم المتحدة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء المشار إليها في المادة الثالثة والعشرين .

(أ) التوقيعات والتصديقات والانضمامات التي تصله عملا بالمادة الثالثة والعشرين .

(ب) تاريخ بدء العمل بهذه الاتفاقية وفقا للمادة الرابعة والعشرين .

(ج) إخطارات الانسحاب التي تصله عملا بالمادة الخامسة والعشرين .

المادة السابعة والعشرون : يتعهد كل طرف في هذه الاتفاقية بأن يتخذ وفقا لمستوره ما يلزم من التدابير التشريعية وغيرها لضمان تطبيق هذه الاتفاقية .

المادة الثامنة والعشرون : تُلغى أحكام هذه الاتفاقية فيما بين أطرافها وتحل محل أحكام الاتفاقات الدولية المشار إليها في البنود ١، ٢، ٣، ٤ من الفقرة الثانية من الديباجة ويعتبر العمل بكل من هذه الاتفاقات منتتيا عندما تصبح كل أطرافه أطرافاً في هذه الاتفاقية .

ولإثباتاً لما تقدم وقع المتدوبون الواردة لمضاءاتهم فيما على بما لهم من سلطة مخولة لهم من حكوماتهم على هذه الاتفاقية التي أعدت للتوقيع عليها بليك سكس بنيويورك في اليوم الواحد والعشرين من شهر مارس سنة ألف وتسعمائة وخمسين ويرسل السكرتير العام نسخة معتمدة منها إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء الوارد ذكرهم في المادة الثالثة والعشرين .

وبلى ذلك توقعات مندوبي الدول الآتية :

الدانيمارك (١٢ فبراير سنة ١٩٥١)

إكوادور (٢٤ مارس سنة ١٩٥٠)

الهند (٩ مايو سنة ١٩٥٠)

ليبيريا (٣١ مارس سنة ١٩٥٠)

دوقية لوكسمبورج الكبرى (مع شرط التصديق - ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠)

الباكستان (٢١ مارس سنة ١٩٥٠)

جمهورية الفيلبين (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠)

اتحاد جنوب أفريقيا (١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠)

يوغوسلافيا (٦ فبراير سنة ١٩٥١)

بروتوكول ختامى

ليس من بين أحكام هذه الاتفاقية أى حكم يمكن اعتباره ماسا بأى
تشرىع ينص على تدابير لمساكنة الاتجار الدولى بالأشخاص واستغلال دعارة
الغير أشد من التدابير المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية .

وتسرى أحكام المواد من ٢٣ إلى ٢٦ من هذه الاتفاقية على هذا
البروتوكول .

وبلى ذلك توقعات مندوبى الدول الآتية :

الدانمارك (١٢ فبراير سنة ١٩٥١)

إكوادور (٢٤ مارس سنة ١٩٥٠)

الهند (٦ مايو سنة ١٩٥٠)

ليبيريا (٢١ مارس سنة ١٩٥٠)

دوقية لوكسمبورج الكبرى (مع شرط التصديق - ٩ أكتوبر
سنة ١٩٥٠)

الباكستان (٢١ مارس سنة ١٩٥٠)

جمهورية الفيلبين (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠)

اتحاد جنوب أفريقيا (١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠)

يوغوسلافيا (٦ فبراير سنة ١٩٥١)

الفصل الرابع

الجهات الحكومية المختصة

بمكافحة الدعارة واختصاصاتها

يختص بمكافحة الدعارة بالجمهورية شرطة حماية الآداب والأحداث ورجال الشرطة بمديريات الأمن بالمحافظات واختصاص هؤلاء الآخرين في ذلك جزء من اختصاصهم العام .

ولقد أنشئت شرطة حماية الآداب عام ١٩٣٧ حينما بدى في إلغاء البغاء المنظم ثم امتدت اختصاصاتها إلى مكافحة المطبوعات الفاضحة والقمار والقسول وتشرد الأحداث والإخلال بالآداب العامة بوجه عام في شق صوره .. وقد صدر قرار وزير الداخلية الرقيم ٢٣ بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩٥٧ بإنشاء شرطة خاصة للأحداث تلتحق بشرطة حماية الآداب فأصبحت هذه الأخيرة تسمى شرطة حماية الآداب والأحداث .

هذا ولما صدر القرار الخاص بتطبيق نظام الحكم المحلي على بعض الجهات التابعة لسلح الحدود وبإنشاء محافظات ومديريات أمن بها لم يشمل هذه الفئة منطقة سيناء فظراً لاعتبارات خاصة ومن ثم فما زال الاختصاص في مكافحة الجرائم بصفة عامة منعقداً لقسم سيناء شمالي .

وتنظيماً لعملية المكافحة فقد أنشئت في معظم عواصم المحافظات مكاتب لحماية الآداب تتبع فيها قسم شرطة حماية الآداب والأحداث وذلك وفق التسلسل الزمني التالي :

١ - مكتب القاهرة .. أنشئ بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ ديسمبر

سنة ١٩٣٧ .

- (٢) مكتب القاهرة : أعيد تنظيمه بالقرار الوزاري رقم ١١ في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٠ .
- (٣) مكتب بور سعيد : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ١١ في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٠ .
- (٤) مكتب الغربية : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ١١ في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٠ .
- (٥) مكتب الجيزة : أنشئ بقرار وزارة الداخلية في مايو سنة ١٩٤٤ .
- (٦) مكتب انفيوم : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ٤ بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٥٤ .
- (٧) مكتب العقيلية : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ٣٣ في ٢ أغسطس سنة ١٩٥٦ .
- (٨) مكتب أسوط : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ٧٢ في سبتمبر سنة ١٩٥٨ .
- (٩) مكتب البحيرة : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ٧٨ في ١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .
- (١٠) مكتب كفر الشيخ : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ١١ في ٢٩ يناير سنة ١٩٥٩ .
- (١١) مكتب دمياط : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ٧١ في ٢١ يونيو سنة ١٩٦٩ .
- (١٢) مكتب السويس : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ٨٤ في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

(١٣) مكتب الشرقية : أنشئ. بالقرار الوزاري رقم ٨٤ في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

(١٤) مكتب المنيا : أنشئ. بالقرار الوزاري رقم ٨٤ في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

(١٥) مكتب الإسماعيلية : أنشئ. بالقرار الوزاري رقم ٤٢ في ١٧ مارس سنة ١٩٦٠ .

(١٦) مكتب قنا ومقره الأقصر : أنشئ. بالقرار الوزاري رقم ٤٢ في ١٧ مارس سنة ١٩٦٠ .

(١٧) مكتب المحلة الكبرى : أنشئ. باعتباره فرعا من مكتب آداب الغربية بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ وذلك بموافقة وزارة الداخلية .

(١٨) مكتب المنوفية : أنشئ. بالقرار الوزاري رقم ١١٥ بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ .

(١٩) مكتب القليوبية : أنشئ. بالقرار الوزاري رقم ١١٥ بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ .

(٢٠) مكتب بني سويف : أنشئ. بالقرار الوزاري رقم ١١٥ بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ .

(٢١) مكتب سوهاج : أنشئ. بالقرار الوزاري رقم ١١٥ بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ .

(٢٢) مكتب أسوان : أنشئ. بالقرار الوزاري رقم ١١٥ بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ .

اختصاصات مكاتب حماية الآداب

تتركز اختصاصات ومهام مكاتب حماية الآداب فيما يلي :

أولاً : تنفيذ قوانين مكافحة الدعارة ومكافحة القمار والرهان خفية على سباق الخيل وغيرها من أنواع الرهانات وتحريم المطبوعات الفاضحة والتحريض علناً على الفسق والأفعال الفاضحة والتعرض للسيدات بالطرق العامة والمحلات العامة والتسول وجمع أعقاب السجائر وغير ذلك من القوانين الخاصة بحماية الآداب .

ثانياً : تنفيذ أحكام القوانين الخاصة بالخنور واستخدام النساء وتشغيل القصر في المحلات العامة والملاهي وتحريم الأفعال الفاضحة أو المخلة بالحياة فيها ومنع فتحها وإدائها بدون ترخيص أو في غير الأوقات المحددة قانوناً ومراقبة نزلاء الفنادق وما يشابهها ومراقبة قديم بالسجلات الخاصة المعلقة لذلك والإخطار عنهم وغير ذلك من الأحكام الخاصة بعدم سلوك هذه المحلات سلوكاً محلاً بالآداب .

ثالثاً : تنفيذ القوانين الخاصة بالأنندية ومكاتب المخدمين ومكاتب التوسط في تشغيل الفنانين والفنانات في العمل المسرحي أو السينمائي أو غير ذلك .

رابعاً : التحري في الشكاوى المتعلقة بالآداب واتخاذ الإجراءات القانونية فيها .

خامساً : عمل التحريات وجمع المعلومات عن الفنانات والفنانين الوطنيين والأجانب .

القسم العام

تناول في دراستنا القسم العام من هذا الكتاب بحث جميع الإجراءات الشككية المتعلقة بجرائم الدعارة والجرائم المخلة بالآداب بصفة عامة سواء منها المتعلقة بالضبط والتفتيش أو المتعلقة بالتحقيق والمحاكمة .

ولسوف نعالج في هذه الدراسة الإجراءات الشككية من وجهتيها النظرية والعملية بحيث نورد كل ما قبل بشأنها من تشريعات وآراء قضائية ثم نلحق ذلك بأحكام محكمة النقض وبعض أحكام المحاكم الأخرى على اختلاف درجاتها .

ويتناول القسم العام دراسة شاملة للموضوعات الآتية :

- | | |
|---------------------|------------------------------------|
| المبحث الأول : | التحريرات . |
| المبحث الثاني : | إذن التفتيش . |
| المبحث الثالث : | تنفيذ إذن التفتيش . |
| المبحث الرابع : | التلبس في الجرائم المخلة بالآداب . |
| المبحث الخامس : | محضر الضبط . |
| المبحث السادس : | التحقيق . |
| المبحث السابع : | التحرير . |
| المبحث الثامن : | المعاينة . |
| المبحث التاسع : | القرارات . |
| المبحث العاشر : | التحليل . |
| المبحث الحادي عشر : | الدفع في الجرائم المخلة بالآداب . |
| المبحث الثاني عشر : | التصرف في الأوراق . |

المبحث الأول

التحرّيات

نظرة عامة

١ - لم يطلق المشرع يد النيابة العامة صاحبة الدعوى العمومية والأمانة عليها ، لم يطلق يدھا لتفتيش الأشخاص أو مساكنهم أو انتداب من يلزم لإجراھ هذا التفتيش نظراً لمسار ذلك باحثة الحريات الأساسية التي كفلتها دساتير العالم أجمع وكفلها ميثاق حقوق الإنسان ، وتأسيساً على ذلك يجب أن يكون صدور إذن التفتيش مسبقاً بما يدعو إلى الاطمئنان بفائدة صدور هذا الإذن بما يقتضى القول بوجوب وجود تحقيق سابق أو بلاغ جدى عن واقعة مستدة إلى شخص معين أو مكان معين - هذه الواقعة - تكون جريمة يستدعى الكشف عنها التعدى على حرية هذا الشخص أو شاغل هذا المكان فى سبيل التوصل إلى حقيقة صلته بهذه الجريمة .

٢ - ويقتضى ذلك كله القول بوجوب وجود مسوغ قانوني يتطلب صدور إذن من النيابة العامة لتفتيش شخص أو مسكن أو تفتيشها معاً . وهذا المسوغ القانوني يمكن القول بتواجده إذا ما توافرت الشروط الآتية :

(١) أن تكون هناك جريمة معينة .

(٢) أن تكون هناك أمارات ودلائل لإتهام شخص معين بارتكابه هذه الجريمة أو اشتراكه فيها على الأقل .

(٣) أن تدل الظواهر والمظاهر على أن التفتيش سوف يكشف عن هذه الجريمة .

٣ - ولا يمكن أن تتوافر هذه الشروط إلا إذا كان هناك بحث جدى يؤدى إلى الوصول إليها ، وذلك إما عن طريق تحقيق أجرى كشف عنها أو عن طريق تحريات وإجراءات قام بها ذوى الشأن أو وصلت إليها .

٤ - وبالنسبة للتحقيق الذى يكشف عن جريمة غير تلك التى أجرى التحقيق بشأنها أو جريمة تفرع التحقيق عنها أو كشف عن متهمين آخرين شاركوا المتهم الأصيل فى ارتكابها - إما أن يكون تحقيقا يجرى بواسطة النيابة العامة أو بواسطة إحدى الجهات الرسمية الأخرى .

٥ - فإن كان تحقيقا من تحقیقات النيابة العامة فإنها تصدر من بين ما تصدره من قرارات قراراً يتضمن تفتيش شخص معين أو مكان معين . ويكرن هذا القرار الذى يصدر فى صورة خطاب إلى أحد مأمورى الضبطية القضائية بمثابة إذن تفتيش إلا أن ذلك يجب أن يكون مناطه توافر الشروط الثلاثة السابق الإشارة إليها .

٦ - أما إذا كانت التى أجرت التحقيق غير النيابة العامة فإننا نكون إذاء محضر جمع استدلالات بانته ضرورة لإجراء تفتيش شخص من الأشخاص أو مسكن من المساكن ومن ثم فيجب رفع الأمر مباشرة إلى النيابة العامة . فإن رأيت ما يدعو إلى إصدار إذن بالتفتيش أصدرته .

٧ - ويقضى بعد ذلك وجوب وجود المسوخ القاتون الذى يدعو إلى إصدار الإذن بدون وجود تحقیقات سابقة ، وهى حصول تحريات وأبحاث كشفت عن أن شخصاً معيناً قد ارتكب ما يزال يرتكب جريمة معينة - وأنه بالنسبة لجرائم الدسابة - ما زال يشغل مسكنه أو مسكن

آخرين بآثار لهذه الجريمة - وذلك ما نسميه بالتحريات وهي موضوع هذا البحث .

٨ - وسوف نعالج مبحث التحريات من حيث مصدرها وما يتلوهها من إجراءات من مراقبة للتحقق من صحتها ثم نخرج على إثباتها في محضر يسمى بمحضر التحريات ثم نعرض أخيراً لمبحث مراقبة مدى جديتها .

أولاً : مصدر التحريات - والمراقبة -

٩ - مصدر التحريات بالنسبة للجرائم المخلة بالأداب عموماً تكون عادة إما من مرشد سرى لأخذ الضباط أو أحد رجال الشرطة السريين ، أو من بلاغ يتقدم به شخص مجهول أو معلوم في صورة شكوى يتهم فيها شخصاً أو أشخاص معينين بارتكاب إحدى جرائم الدعارة أو إحدى الجرائم المخلة بالأداب العامة .

١٠ - فإذا كان مصدر التحريات مرشداً سرى يقوم الضابط بالبحث والتحري عن حقيقة ما نعى إلى عليه بواسطة هذا المرشد السرى أو أحد رجال الشرطة السريين ، ويكون ذلك عن طريق المراقبة إما بنفسه شخصياً أو بواسطة أحد أعوانه من الرععيين أو غيرهم .

١١ - وإذا كان مصدر علم مأمور الضبطية القضائية تأتي عن طريق بلاغ تقدم به معلوم فإنه يستدعي لنا نقشة في موضوع بلاغه ، ولينأكد منه عن حقيقة ما ورد به ليتعرف على الدوافع التي دعت إلى تقديم هذا البلاغ ، وللمأمور الضبط القضائي ألا يستدعي مرسل البلاغ ، إلا أنه يجب عليه في الحالتين أن يتأكد بنفسه من صحة وجدية ما ورد بالبلاغ إما بنفسه أو عن طريق أحد أعوانه .

١٢ - وإذا أجاز للمأمور الضبطية القضائية أن يثبت عنه أحد أعوانه

للقيام بالمراقبة كوسيلة للتأكد من صحة ما نمنى إلى عليه إلا أنه من المستحب دائماً أن يقوم هو بنفسه بها لما في ذلك من هبة الثقة والطمانية لما يتوصل إليه من نتائج .

١٣ - غير أنه قد يحدث ألا يقوم مأمور الضبطية بالمراقبة بنفسه إما خشية من كيف أمره إذا كان معروفاً من المراقب أو في مكان لإجرائها وإما لكثرة أعمال لديه أو انشغاله بها بأعمال أخرى إلا أنه يجب عليه في هذه الحالة أن يذكر ذلك عند إجراء التحقيق لما لذلك من أهمية بالغة عند تقدير مدى جدية هذه التحريات وما أجرى بشأنها من مراقبة للتحقيق . والتأكد من صحتها - وهذا أمر مذكول للثبابة العامة وللقبضاء من بعدها .

١٤ - وقد قضت محكمة النقض بأن المأمور الضبطية القضائية أن يمتنعوا عند الشهادة عن أن يعرفوا عن المصدر الذي علموا منه توضحات عن جريمة من الجرائم ، فإن امتنع ضابط الشرطة عن الإيضاح باسم المرشد الذي استقى منه المعلومات تمسداً للرابة والتنقيش ، فلا جناح علي المحكمة إذا هي صدقت الضابط وعولت على شهادته بما قام به المرشد في اكتشاف الجريمة .

(نقض جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤١ القضية ٨٥ سنة ١٩ قضائية) .

كما قضى بأنه لا يجب الإجراءات أن تبلى شخصية المرشد غير معروفة وأن لا يفصح عنها رجل الضبط القضائي الذي اختاره لمعاونته في مهمته ، (نقض جلسة ٤ يناير سنة ١٩٦٠ الطعن رقم ١٢٢٩ سنة ٢٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام البينة الحادية عشرة المجلد الأول صفحة ٧) .

١٥ - وتطبيقاً لكل ما تقدم من وجوب وجود بلاغ جدي أو تحريات جدية تكشف عن ضرورة قماصة لإجراء تفتيش شخص معين توافر الدلائل على ارتكابه جريمة معينة استقرت محكمة النقض على وجوب اشتراط ذلك

ما يتبين من أحكامها الآتية :

١٦ - يجب لقيام النيابة العامة لتفتيش منازل المتهمين أو صدور الإذن منها بذلك أن تكون هناك جريمة معينة وأن يوجد من القرائن ما يسمح بتوجيه الاتهام إلى الشخص المراد تفتيش منزله ، فإذا ما صدر إذن النيابة بتفتيش منزل - الطاعن - إثر اكتشاف جريمة معينة واتهام - الطاعن - بها كان التفتيش قانونيا لا شائبة فيه .

(قض جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ منشور المجموعة الرسمية لأحكام محكمة النقض السنة ٢٧ العدد الأول رقم ٢) .

١٧ - ولذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن عدة بلاغات قسمت إلى الشرطة ضد المتهمين أسند إليهم فيها أنهم (يتجرون بالمخدرات) فقامت الشرطة بالتحري عن صحة ما ورد في هذه البلاغات فظهر لها ما يؤيدها وكان مما فعله أن اشترى مرشد من رجالها مواد مخدرة من أحد المتهمين مرقين- وعندئذ استصدرت الشرطة إذنا من النيابة العامة بتفتيش المنزل الذي يجتمع فيه الجماعة - وقتته ، فهذا التفتيش يكون قانونيا لصدور الإذن بعد ظهور قرائن تدل على وقوعها من المقيمين في المنزل الذي حصل تفتيشه .

(قض جلسة ١ مايو سنة ١٩٣٧ منشور بمجلة المحاماة سنة ١٨ صفحة ١) .

١٨ - وأن القانون لم يطلق السلطة المخولة للنيابة العامة في تفتيش المساكن ، لذا أوجب أن يكون هناك تحقيق أو بلاغ جدي عن واقعة محددة تكون جريمة وتُسند إلى شخص معين بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية مسكنه في سبيل كشف حقيقة علاقته بالجريمة ، وتقدير الظروف الداعية لصدور الأمر بالتفتيش والنظر فيها مفوض للنيابة العامة ، وللمحاكم حق مراجعتها بالالتفات عن الدلائل المستمد من محضره كلما تبين لها أنه جاء مخالفا للأحوال والشرائط التي أوجها القانون لصحته .

(تقضى جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ منشور بمجلة المحاماة سنة ١٩
صفحة ١٢٣٣) .

١٩ - وإذا استندت محكمة الموضوع في رفض الدفع ببطلاق إذن
التفتيش إلى أن التحريات التي عملت عن عدة متهمين وأسفرت عن قيام
قرائن على اتهامهم بتبيح استصدار أكثر من إذن لتفتيش أماكن كل منهم ،
كان هذا الرفض في محله . لأن قيام قرائن على اتهام شخص بارتكاب جريمة
أو جنحة يسوغ الإذن بالتفتيش مهما تعددت الأماكن . ويستتبع صدور
إذن بتفتيش مكان معين بناء على هذه التحريات - من استصدار إذن
آخر استناداً إلى التحريات نفسها بتفتيش أماكن أخرى للمتهمين مادام
كل ما يتطلبه القانون للتفتيش قيام قرائن على الاتهام .

(تقضى جلسة ٢٧ مارس ١٩٣٩ الطعن رقم ٦٧٩ سنة ٩ قضائية منشور
بالمجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٤١ العدد رقم ١) .

٢٠ - وإذا ذكر الحكم المطعون فيه في صدد البحث في مشروعية
الإذن بالتفتيش أنه حق مطلق للنيابة العامة خولها القانون إياه كلما رأت
مسوغاً لإجرائه ، وأن هذا هو ما كان منها في القضية بعد أن استبان من
المرافض المقدمة إلى البوليس ومن تحقيقاته ومن بلاغ الكونسابل إلى
مأمور المركز وطلبه استئذان النيابة للتفتيش باتهام الطاعن بجريمة معينة
هى كان في هذا الذى ذكره والحكم ما يبرر إصدار النيابة لإذنها
بالتفتيش .

(تقضى جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم
السنة ٤٢ العدد رقم ٥ بنه ١٣١) .

٢١ - وإن تقدير جدية التحريات التي يقوم عليها إذن التفتيش هى

مسألة موضوعية متروك تقديرها لمن يصدر الإذن وهو وكيل النيابة تحت إشراف محكمة الموضوع ، فإذا كانت المحكمة قد أقرت النيابة على ما رأته من أن بلاغ الضابط كان كافياً لإتصال المتهم بالجريمة واعتمدت في الإدانة على ذلك كان اعتمادها صحيحاً .

(تقض جلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤ القضية رقم ٤ سنة ٢٤ قضائية) .

٢٢ - ومنى أثبت الحكم أن أمر التفتيش قد بني على تحريرات جديدة سبقت صدوره فلا يؤثر فيه ما قاله تزيدي استدلالاً على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى إلى ضبط الواقعة فعلاً .

(تقض جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٦ الطعن رقم ١٩٩٨ سنة ٢٥ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة السابعة العدد الثاني بند ١٤٣ صفحة ٤٨٩) .

٢٣ - هذا ولا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بنكر من قام بالتحريات ، ولا تحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها لم يصحده الطاعن .

(تقض جلسة ٣٠ يونيو ١٩٥٩ الطعن رقم ٦١٣ سنة ٢٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الثاني بند ١٦٠ صفحة ٧٣٦) .

٢٤ - وإن اشتهر رجل الضبط القضائي في تحريراته بعد حصوله على الإذن بتفتيش المتهمين ، مفاده تعقب المتهمين والوقوف على مكان وجودهم تمهيداً لتنفيذ الإذن وتحيناً لفرصة ضبطهم ، وليس معناه عدم جدية التحريات السابقة على صدور الإذن .

(تقض جلسة ٢٤ أبريل سنة ١٩٦١ الطعن رقم ١٦٧ سنة ٣١ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الثاني بند ٩١ صفحة ٤٩٥) .

٢٦ - وأهـ إذا كان الثابت أنه إذن النيابة بالتفتيش قد صدر بناء على التحريات التي باشرها ضابط المباحث من أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ويلجأ إلى منزل شخص آخر ويحتفظ بالمخدرات بين طيات ملابسه ، فإن مفاد ذلك أن ما أسفرت عنه التحريات التي بنى عليها الإذن يقوم به جريمة إحراز جواهر مخدرة للانحياز فيها في مكان معين هو منزل ذلك الشخص الآخر الذي شمله إذن التفتيش ، وهو ما يكفي لتبرير إصداره قانوناً وقول الحكم أن الإذن إنما صدر للكشف عن جريمة لم تبرز إلى حين الوجود هو قول يتنوى على خطأ في تحصيل معنى العبارات التي صيغ بها هذا الإذن .

(نقض جلسة ٥ يونيو سنة ١٩٦٩ الطعن رقم ٣٨٥ سنة ٣١ قضائية مطبوع بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الثاني بند ١٢٥ مہفحة ٦٤٨) .

ثانياً : محضر التحريات :

٢٦ - بعد أن يقوم رجل الضبطية القضائية بجميع الأبحاث والتحريات عما وصل إلى علمه ، وبعد أن يتأكد من صحة هذا الذي نعى إلى علمه عن طريق المراقبة التي يقوم بها بنفسه أو بواسطة أحد أعوانه يتقدم إلى النيابة العامة للحصول على إذن بالتفتيش - بعد أن يكون قد أثبت ما قام به من إجراءات في محضر خاص هو محضر التحريات لتبين النيابة مدى كفاية الدلائل على اتهام المطلوب بفتيشه .

٢٧ - ويجب أن يشتمل محضر التحريات على ساعة وتاريخ تحريرها وم من قام بذلك ووظيفته ورتبته ثم لإثبات علمه من التحريات أو من أى طريق آخر بارتكاب المطلوب بفتيشه إحدى الجرائم المخطة بالأداب العامة والمعاقب

عليها قانوناً ونوع نشاط الإجرام ، ثم بيان ما إذا كان هو بنفسه الذى قام بالرقابة أم كلف بها شخصاً آخر يسميه أو لا يسميه ، مع ذكر اسم من تمت التحريات بشأنه وذكر أوصافه وبيان المكان الذى يزاول فيه نشاطه مع بيان عنوان المسكن بياناً وافياً شاملاً ورقه والشارع الذى يوجد فيه وإذا كان المسكن بين مساكن متفرقة لا توجد لها أوقاف أو أسماء شوارع فيجب أن يذكر اسم المالك لها فإن تعذر ذلك . نذكر وصف هذا المسكن بالنسبة للمنزل الذى يوجد فيه . وأخيراً فيجب أن يشتمل المحضر على توقيع محرره فى نهايته . وخلاصة القول أنه يجب أن يحدد الإسم والمكان تحديداً كافياً شافياً نافياً للبهالة .

٢٨ - غير أنه قد يحدث أن يتأكد مأمور الضبطية القضائية من صحة ما نمى إلى علمه إلا أنه خشية من إفضاح أمر التحريات والمراقبة ينتهى منها دون أن يصل إلى حقيقة اسم المتهم بالكامل أو إلى مكان المسكن الذى يقيم فيه بالنسبة للمنزل ثم يتقدم بمحضر تحريات لإستصدار إذن بالتفتيش مرتكزاً فيما لو استقر التفتيش عن الكشف عن الجريمة . إلى القول بأن المتهم المضبوط هو بذاته الذى انصبت عليه التحريات . إلا أنه رغم توارده الأحكام على الأخذ بذلك فإنه يجب أن يكون اسم المتهم ولو بدون لقب مشفوعاً بذكر الأوصاف الخاصة به والأماكن التى يتردد عليها والملابس التى يرتديها وإلا وجب على النيابة العامة رفض إعطاء الإذن .

٢٩ - وإذا كانت التحريات التى قام بها مأمور الضبطية القضائية بناء على شكوى أو بلاغ فله أن يرفقها بمحضر تحرياته أو لا يفعل فيما لو كان البلاغ أو الشكوى يتضمن أسماء أشخاص آخرين أو وقائع أخرى ويرى من الصالح العام عدم إذاعتها أو عرضها . إلى أنه يجب عليه أن يثبت ذلك فى محضر تحرياته .

٣٠ - وجدير بالذكر أنه قد صدر حكم من محكمة النقض بجلسة ٤ يناير سنة ١٩٦٠ جاء فيه أن القانون لا يشترط تحرير محضر بالتحريات من رجل الضبطية القضائية ، وما دام هو قد قرر في التحقيق أنه قام بمباشرة التحريات وأدلى بما أسفرت عنه - فإن ما ينهيه المتهم من أن الحكم أسس على إجراءات باطلة يكون على غير أساس (نقض في الطعن رقم ١٣٢٩ سنة ٢٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الحادية عشرة العدد الأول صفحة ٧ بند ١) إلا أن هذا الحكم كان يصدد جريمة توافرت فيها حالة التلبس في حق المتهم وكان لرجل الضبطية القضائية في هذه الحالة أن يقبض على المتهم ويفتشه دون صدور إذن النيابة العامة :

ثالثاً : رقابة النيابة والقضاء على مدى جدية التحريات :

٣١ - النيابة العامة وهي السلطة الموكول إليها إصدار الإذن بالتفتيش لها أن تصدره ولها أن ترفض ذلك ، ومعيار قبولها لإصدار الإذن أو رفضها إصداره أساسه مدى اقتناعها بجدية التحريات التي يتقدم بها إليها مأمورو الضبطية القضائية أو عدم إقتناعها بذلك ، ويتأتى إقتناعها أو عدم إقتناعها بجدية التحريات بحسب الظاهر لها من إطلاعها على محضر التحريات وما ورد به وما اشتمل عليه .

٣٢ - وقد كان قانوننا تحقيق الجنايات لا يشترط أن تقوم النيابة العامة بإجراء تحقيق مفتوح عندما يتقدم إليها مأمور الضبطية القضائية بمحضر تحرياته ثم جاء قانون الإجراءات الجنائية ونص في المادة ٩١ منه على وجوب إجراء تحقيق مفتوح ليستبين للنياية العامة منه مدى جدية ما قدمه لها مأمور الضبطية القضائية من تحريات ولم يشترط المشرع في هذه المادة أن يكشف التحقيق المفتوح عن قدر معين من أدلة الإثبات أو أن يكون

قد قطع مرحلة معينة - وكان هذا الشرط قاصراً على الإذن بتفتيش المساكن لا الأشخاص .

٣٣ - ثم صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٨ ونص على إلغاء ما اشترطته المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم عاد الأمر إلى ما كان عليه ولم يعد هناك ما يوجب إجراء تحقيق مفتوح لإصدار الإذن بالتفتيش .

٣٤ - غير أنه يجب ألا يفهم من ذلك أن النيابة العامة وقد ألغى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٨ أصبحت بمنوعة من إجراءاته . إذ أن لها رغم إلغاء نص هذه المادة إجراء هذا التحقيق لو أنها رأت أن ما ورد بمحض التحريات غير كاف لإصدار الإذن بالتفتيش، ورأت أن تستزيد اقتناعاً بجدية التحريات التي قام بها مأمور الضبطية القضائية .

٣٥ - وللقضاء بعد النيابة العامة سلطة تقدير جدية التحريات التي تمت وصدر الإذن بناء عليها ، بل إن القضاء يشرف على تقدير النيابة العامة مدى كفاية الوقائع والدلائل المبررة للتفتيش وهو ينظر إلى ذلك بنفس المنظار الذي تنظر به النيابة العامة إلى هذا الأمر، أي أن معيار التقدير واحد في الحالتين ونخرج من ذلك إلى أن القضاء لا يعتبر ما أسفر عنه التفتيش من ضبط جريمة من الجرائم المخلة بالأداب العامة دليلاً على جدية التحريات . ولذلك يجب أن يقدر مدى جدية التحريات وسلامتها بنظرة محدة عما أسفر عنه الضبط والتفتيش الذي قام به مأمور الضبطية القضائية .

٣٦ - مدى جدية التحريات والمراقبة التي قام بها مأمور الضبطية القضائية من الأمور الموضوعة التي يجب إثارتها أمام محكمة الموضوع - فيما لو تمسك بها المتهم - ومن ثم فلا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض - وتطبيقاً لكل ما تقدم قضت المحكمة العليا :

٣٧ - بأن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن تفتيش المنازل لإجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا بمناسبة جريمة ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص بعينه ، وأن هناك من الدلائل ما يكفي لاقتحام مسكنه الذي كفل الدستور حرمة ، وحرم القانون على رجال السلطة العامة دخوله إلا في أحوال خاصة - وأن تقدير كفاية تلك الدلائل وإن كان من شئون سلطة التحقيق إلا أنه خاضع لرقابة محكمة الموضوع بحيث لو رأت أنه لم يكن هناك ما يبرره فإنها لا تأخذ بالدلائل المستمد منه باعتبار أنه إذا فقد المبرر لإجرائه أصبح عملاً يحرمه القانون فلا يسوغ أن يؤخذ بدليل مستمد منه - ولذا فنحن نرى أن المحكمة قد أثبتت أن وكيل النيابة قد أصدر أمره بتفتيش منزل المتهم ومحل تجارته بناء على التحقيق الذي أجراه وأقره الحكم على تسويغه اتخذ هذا الإجراء من إجراءات التحقيق فإن الحكم يكون صحيحاً إذا قضى برفض الدفع بطلان التفتيش .

(نقض جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٥٣ العطن رقم ١٢٦٥ سنة ٢٢ قضائية)

٣٨ - وبأن تقدير كفاية التحريات وجديتها متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فنحن نرى أنها عليه فإنه لا يجدي المتهم نفعه أن أمر التفتيش قد صدر بناء على تحريات غير جديده .

(نقض جلسة ١٠ يناير سنة ١٩٥٥ العطن رقم ٢٠٦ سنة ٢٤ قضائية)

٣٩ - وأن تقدير جديده التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش وإن كان لسلطة التحقيق إلا أن الأمر في ذلك خاضع لرقابة محكمة الموضوع فهي الرقبة على قيام المسوغات التي تراها سلطة التحقيق مبررة لإصدار الأمر بالتفتيش فإذا هي في حدود سلطتها التقديرية أمدهته قبيجة عدم

اطمئنتانها إلى ما تم من تحريات أو تشككها في صحة قيامه أصلاً أو أنها في تقديرها غير جدية ، فلا تريب عليها في ذلك .

(تقض جلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٦ الطعن رقم ١٢٦١ سنة ٢٥ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة السابعة العدد الأول بند ٦٥ صفحة ٢٠٤)

٤٠ - وإن تقدير جدية التحريات وما إذا كانت متصل بشخص المتهم ، أو أنها مقصورة على منزله وكفالتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - ففي كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفالتها لتسويق إصداره وأقرت النيابة على نصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

(تقض جلسة ١٣ يوفيو سنة ١٩٦٠ الطعن رقم ١١١ سنة ٣٠ قضائية منشور بمجموعة الأحكام بند ١٠٤ صفحة ٥٤٨ بالعدد الثاني من السنة الحادية عشرة) .

المبحث الثاني

إذن التفتيش

٤١ — التفتيش عمل من أعمال التحقيق التي تتم عن طريق النياية العامة دون سواها بل إنه يعتبر من أدق وأخطر الأعمال التي تباشرها ، ذلك أنه إن جاز للنياية العامة أن تقتلب أحداً ما يرى الضبطية القضائية لإجراء عمل من أعمال التحقيق ، فإنه لا يجوز لها أن تقتلب أحداً لإصدار إذن التفتيش .

٤٢ — وإذن التفتيش شكل خاص وبيانات معينة يجب أن يتضمنها وإلا فقد قيمته واعتباره واعتراه البطلان — إلا أن هذا البطلان الذي قد يلحق بإذن التفتيش قد يكون بطلاً مطلقاً وقد يكون بطلاً نسبياً كما سيبيح فيما بعد .

ولسوف نتناول دراسة إذن التفتيش وفقاً لما يلي :

- الفرع الأول : الغرض منه .
- الفرع الثاني : فيمن له إصداره .
- الفرع الثالث : فيمن يصدر له .
- الفرع الرابع : في مدة الإذن وامتداده .
- الفرع الخامس : في مضمون الإذن .
- الفرع السادس : في إثبات الإذن .

الفرع الأول

الغرض من إذن التفتيش

٤٣ - لما كان للأشخاص والمساكن حرمة كفلتها الدساتير ونص عليها في ميثاق حقوق الإنسان فقد استوجب ذلك علم المساس بها وعدم انتهاكها - إلا أن هذا المبدأ الذى يحترم الحريات الشخصية والمصالح الخاصة قد يتطلب الأمر للمحافظة عليه الإضرار بالصالح العام في بعض الأحيان فيما لو أمي استعمال هذه الحرية .

٤٤ - ولما كان مبدأ المحافظة على الصالح العام يغلب على المصلحة الفردية فقد استوجب ذلك الحد من الحريات الشخصية ببعض الشئ في سبيل المحافظة على الصالح العام ، ولذلك فإذا أساء فرد استعمال مسكنه واستعمله فيما يخالف القانون كان ذلك مدعاة للتدخل في حريته الشخصية والخدمتها .

٤٥ - ونظراً إلى أن التدخل في حرية الشخص في مسكنه يعد إهداراً لما كفله الدستور فقد نظم هذا التدخل تنظيماً يبعد به عن إساءة استعمال حق السوالة في التدخل ويبعد به عن التصسف في استعمال هذا الحق ، وكان لا بد والحالة هذه أن يوضع هذا الحق في يد أمينة تستعمله في الحالات التى تستدعى استعماله دون غيرها فأعطى هذا الحق النيابة العامة بصفتها تمثل المجتمع والأمانة عليه وعلى مصالحه .

٤٦ - والتدخل في حرية الشخص ذاته وحرية في مسكنه لا يكون إلا بسبب ارتكاب هذا الشخص لما يخالف القانون بحيث يتأكد من يده الحد من الحرية أن هذه المخالفة قد وقعت فعلاً وأن التفتيش سوف يؤدي إلى الكشف - وهذا التدخل هو ما يطلق عليه حق التفتيش وهو لا يكون كاداً بنا إلا بناء على مسوع قانوني لإجرائه .

فالغرض من إذن التفتيش إذن هو الكشف عن جريمة معينة وقعت وارتكبها شخص معين ، وما زال يحمل شيئاً من آثارها ، سواء معه أو في مسكنه - وتقرىماً على ذلك نجد أن التفتيش الذى يقع على شيء متروك بالطريق العام ، أو على مكان غير محرم الدخول فيه للكافة لا يدعوا إلى تدخل النيابة العامة لإجراء ذلك لأن التفتيش المحظور لجرأؤه إلا بترخيص من السلطة القضائية هو الذى يقع على منزل أو شخص - أى ذلك الذى يستلزم التعرض لحرية المساكن أو لحرية الأشخاص .

٤٧ - وتطبيقاً لكل ما تقدم قضت محكمة النقض بأن تفتيش المنازل أو الأشخاص هو بحسب الأصل لإجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به إلا سلطة من سلطاته لمناسبة جريمة - جنائية أو جنحة ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص معين وأن هناك من الدلائل ما يكتفى للتعرض لحرية المتهم الشخصية أو لحرية مسكنه - ذلك هو حكم التفتيش الذى نظم القانون قواعده وضبط حاله وجعل لرجال الضبط القضائي ولمن خولهم سلطة التحقيق حق مباشرة فى حدود القانون ، والتفتيش بهذا المعنى القانونى هو بطبيعة الحال غير التفتيش الذى يجرى به الأفراد على من تلحقه شبهة الاتهام بعبارة شيء حيازة لإجرامية غير مشروعة ، فهو ليس تفتيشاً يتنزل منزلة التفتيش الذى خاطب الشارع المحقق بأحكامه ، وإنما هو نوع من البحث والاستقصاء ، أو هو نوع من التنقيب عن الأشياء الخاصة بجريمة تحقق وقوعها ، وإذا رضى به المتهم كان دليلاً يصح استناد قضاء الاتهام وقضاء الحكم إليه على السواء ، فإذا ثبت لمحكمة الموضوع سلامة الإجراء جازها أن تأخذ بنتيجة هذا التنقيب كدلائل من أدلة الإثبات فى الدعوى .

(تقض جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٦٠ الطعن رقم ١٣٨١ سنة ١٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام - السنة الحادية عشرة - العدد الأول صفحة ٧

٤٨ - والتفتيش بمعنى القانوني ، والتفتيش بمعنى اصطلاح اللغة وإن كانا يتغايران تغايراً لا يقتضي صحة التشبيه إلا أنهما يأتلفان على النتيجة المستمدة من كل منهما فيصح الاستدلال بأيهما في مقام الإثبات ، ومتى تقرر ذلك فلا يسوغ اطراح الدليل المستمد من تفتيش مجرّبه الأفراد مجرد أنهم ليسوا من رجال الضبط القضائي أو من رجال سلطة التحقيق ، ذلك بأن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو براءته ، ولا يصح مطالبة قاضي الموضوع الأخذ بدليل معين فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أي بيئة أو طريقة يرتاح إليها دليلًا لحكمه إلا إذا قينه القانون بدليل معين ينص عليه ، ومتى اقتنع القاضي من الأدلة التي أوردتها بأن المتهم ارتكب الجريمة المرفوعة بها الدعوى وجب عليه أن يدينه ويوقع عليه العقاب ، وهذا هو أصل في الاستدلال في المواد الجنائية - فإذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم قد وافق على التفتيش حل الصورة التي تم بها ورضى به ، وكان على علم بأن من أجراه ليس له صفة مأمور الضبط القضائي ، فإن القول بطلان هذا الإجراء وما ترتب عليه لا يكون سديداً بل هو إجراء صحيح على المعنى الذي سبق بيانه .
(نفس الحكم والمرجع السابق) .

الفرع الثاني

فيمن له إصدار الإذن

٤٩ - إذن التفتيش لا يصدر إلا بعد التأييد العامة دون غيرها ، فالأعضاء النيابة العامة جميعاً عدا معاونون أن يصدروا إذناً بالتفتيش كل في دائرة اختصاصه ، ومن ثم فلا يجوز لعضو النيابة أن يصدر إذناً بتفتيش شخص

سمعين يخرج عن دائرة اختصاصه فان فعل فان الإذن يكون والحالة هذه باطلا بطلانا مطلقا .

٥٠ - ولو كِل النيابة الكلية أن يصدر إذن بالتفتيش في دائرة اختصاص النيابة الكلية أى في دائرة اختصاص أى نيابة جزئية يقع النيابة الكلية - ولذلك فقد قضى بأن صدور إذن الضبط القضائي والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يصح تنفيذه في أية جهة تقع في هذه الدوائر - وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطيع نفيه .

(نقض جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢ الطعن رقم ٩ سنة ٢٢ قضائية :)
و (نقض جلسة ٢٢ مارس سنة ١٩٦٠ الطعن رقم ١٤٤٩ سنة ٢٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الحادية عشرة العدد الأول صفحة ٢٩٢ بند ٥٨) .

٥١ - وإذا وجه طلب الإذن بالتفتيش لرئيس النيابة فأصدر الإذن وكيل النيابة فما دام الإذن قد صدر عن يملكه وفي حدود اختصاصه فان ذلك يكون صحيحا رغم أن الطلب قد قدم لغير مصدر الإذن .

٥٢ - وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن توجيه طلب التفتيش إلى رئيس النيابة لا يمنع وكيل النيابة الذي يعمل معه من الفصل وإصدار الإذن بالتفتيش إذا رأى له مَحَلًا .

(نقض جلسة ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٤ الطعن رقم ١٥٠٨ سنة ١٤ قضائية) .

٥٣ - ولرئيس النيابة سلطة إحالة طلب التفتيش إلى وكيل النيابة

الكلية لإصدار الإذن أو رفضه دون وجود أى التزام عليه ببيان مبرر للإحالة (نقض جلسة ٩ يناير سنة ١٩٦١ الطعن رقم ١٥٦٩ سنة ٣٠ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الأول صفحة ٥١) .

٥٤ - - ولما عُدَّ النيابة حق إصدار إذن بالتفتيش يلتج دليلاً في الدعوى ما دام له حق لإجراء التحقيق .

(نقض جلسة ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ١٥٧٩ سنة ١٨ قضائية)
٥٥ - - على أنه إذا كان وكيل النيابة الكلية قد انتدب لفترة طالت أم قصرت للعمل بأحدى النيابةات الجزئية التابعة للنيابة الكلية ولم ينص في قرار التدب على استمراره في العمل بالنيابة الكلية فإنه لا يكون له والحالة هذه أن يصدر إذنًا بالتفتيش في دائرة إحدى النيابةات الجزئية التابعة للنيابة الكلية باعتباره وكيلًا للنيابة الكلية أصلاً ، ذلك أن القرار الصادر بندبه للعمل بالنيابة الجزئية قد بطله مختصاً بهذه النيابة دون سواها مادام لم ينص فيه على خلاف ذلك .

٥٦ - - والاختصاص كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضاً بمحل إقامة المتهم وذلك تطبيقاً لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية وبناء على ذلك إذا أصدر وكيل النيابة أمراً بتفتيش أحد الأشخاص الذين ثبت ارتكابهم لجريمة في دائرة نيابة أخرى وكان ذلك بخصوص هذه الجريمة وبمناشئة وجوده في دائرة نيابته فأسفر ضبط وتفتيش عن الكاشف عن إحدى الجرائم المخلة بالأداب كان الدليل الناتج عن هذا التفتيش صحيحاً لأغبار عليه .

٥٧ - - هذا والمنازعة في اختصاص مصدر الإذن من المسائل الموضوعية التي لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض لأول مرة ذلك لأنها تقتضى تحقيقها موضوعياً .

ولهذا نقضت محكمة النقض أن الأصل في الإجراء امتناع المحكمة عن أن يباشر

المحقق أعمال وظيفته في حدود اختصاصه ، ولما كان ما أورده الفاعن في أسباب طعنة بشأن عدم إختصاص من أصدر الإذن بالتفتيش وبطلان تنفيذه مما يقتضى تحقيقا موضوعيا عند إبدائه أمام محكمة الموضوع ، فانه لا يقبل من المتهم ما يثيره من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(تقض جلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ الطعن رقم ١٤٠٠ سنة ٣٠ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الحادية عشرة العدد الثالث صفحة ٨٦٦ بند ١٦٨) .

٥٨ - وليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش - والعبرة في الاختصاص المكاني لوكيل النيابة مصدر الإذن إنما تكون بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة ،

(تقض جلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٦١ الطعن رقم ١٧٧٦ سنة ٣٠ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الأول صفحة ٣٧٧ بند ٧١) .

الفرع الثالث

فيمن يصدر الإذن

أولا : في مأموري الضبطية القضائية :

٥٩ - تطبيقا لنص المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٩٥٤ والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ يكون من مأموري الضبط القضائية في دوائر اختصاصهم :
أعضاء النيابة العامة .

وكلاء المديرية والمخاضات .

حكمدارو الشرطة فى المديرية والمخاضات ووكلاؤهم ومساعدوهم .
مفتشو الضبط ووكلاؤهم .

مأمورو المراكز والأقسام والبنادر ووكلاؤهم ومعاونو الإدارة .
مفتشو وضباط المباحث الجنائية .

معاونو وملاحظو وصولات الشرطة .

كونستبلات الشرطة الحائزون على دبلوم كلية الشرطة .
رؤساء قطب الشرطة .

العدد ومشايخ البلاد .

مشايخ الخفرء .

مأمورو السجون ، ووكلاؤهم ، وضباط السجون .

حكمدار شرطة السكة الحديدية ، وضباطه .

نظار محطات السكة الحديدية الحكومية .

قومندان أساس الحماية وضباطه .

مدير إدارة شرطة الآداب العامة وضباطه والوصولات والكونستابلات

الحائزون على دبلوم كلية الشرطة فى الإدارة العامة وفروعها فى المحافطات
والمديرية .

مدير إدارة المباحث العامة والضباط والوصولات والكونستبلات الحائزون

على دبلوم كلية الشرطة ، وفى الإدارة العامة وفروعها فى المديرية والمخاضات .

قائد شرلط مجلس بلدى مدينة القاهرة والضباط والوصولات

والكونستابلات الحائزون على دبلوم كلية الشرطة بالمجلس البلدى المذكور

فما يتعلق بالجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩
بأنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة والقوانين والوائح المشار إليها فى ذلك القانون

الموظفون المخول لهم اختصاص مأموري الضبط القضائي بمقتضى قانون
والموظفون المخول لهم هذا الاختصاص بمقتضى مراسيم صادرة قبل العمل
بهذا القانون .

مدير مكتب مكافحة تزيف العملة وضباطه .

ضباط وكوئستابلات حركدارية شرطة الجوازات والجنسية الحائزون
على دبلوم كلية الشرطة .

مفتشو وضباط وكوئستابلات المرور الحائزون على دبلوم كلية الشرطة .
والمدبرين والمخافطين أن يؤدوا الأعمال التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي .

ويجوز بقرار من وزير العدل الاتفاق مع الوزير المختص بتحويل بعض
الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دوائر
إختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم .

وفيما عدا من يكونون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم
وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم .

وفيما عدا من يكونون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم
بحكم الفقرة الأولى بتنفيذ النصوص الواردة في القوانين والمراسيم الأخرى
بشأن تحويل بعض الموظفين اختصاص مأموري الضبط القضائي بمسألة
قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص .

٦٠ - وهؤلاء الذين نصت عليهم المادة ١٣ من قانون الإجراءات
هم مأمورو الضبطية القضائية الذين يجوز النيابة العامة أن تنتدبهم لضبط
وتفتيش الأشخاص ومساكنهم ولضبط ما يحدونه من الجرائم المخلة بالأداب
وهم من يصدر إليهم الإذن بذلك .

إلا أنه يلاحظ أن بعضاً من هؤلاء الذين ذكرتهم المادة وإن كان يجوز

لهم قانونا أن يوجه الإذن إليهم إلا أن بعضا منهم لا يحدث عملا أن يصدر إليه الإذن إذ أن صفة الضبطية القضائية لم تسخ عليه إلا للأعمال المتعلقة بمقتضيات وظيفته غير أنه لو اكتشف جريمة من الجرائم المخلة بالأداب أثناء قيامه باعتباره من مأمورية الضبطية القضائية بالكشف عن جريمة من الجرائم التي منح هذه الصفة للكشف عنها فإن اتخذ أي من الإجراءات التي يخولها له القانون بصفته من مأموري الضبطية القضائية يكون صحيحا .

٦١ - ويلاحظ أن هؤلاء الذين ذكرتهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية ترفع عنهم صفتهم هذه التي أسبقها المادة المذكورة فيما لو خرجوا عن دوائر عملهم واختصاصهم .

٦٢ - وجدير بالذكر أن المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد عدت مأموري الضبطية القضائية على سبيل الحصر ومن ثم فلا يشمل هذه القائمة مرؤوسى من نص عليهم فيها مثل رجال الشرطة لعاديين والسريين .

٦٣ - ونخلص من كل ما تقدم أن الإذن بالضبط والتفتيش سواء كان تفتيش أشخاص أو محلات أو مساكن لا بد وأن يصدر لأحد مأموري الضبطية القضائية ، وهؤلاء قد حددتهم على سبيل الحصر المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، وذلك فضلا عن الموظفين الذين يصدر بشأنهم قرار خاص تطبيقا لنص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

ثانيا : في تحديد من يتاط به تنفيذ الإذن .

٦٤ - يصدر إذن التفتيش إما بناء على طلب مأمور الضبطية القضائية وإما كقرار تصدره النيابة العامة طبقا لما يتكشف لها من التحقيقات التي تجريها ، ويوجه الإذن في غالب الأحيان لطالبه شخصيا بإسمه وصفته أو بصفته فقط .

٦٥ - ولو صدر الإذن ونيط تنفيذه لشخص معين من مأموري الضبطية القضائية فإنه لا يجوز لغيره القيام بتنفيذه ما دام الإذن قد خصصه لأجراء التفتيش ، وإن قام آخر بتنفيذ هذا الإذن كان لإجراؤه هذا باطلا ما لم يرد عليه ما يصححه .

٦٦ - غير أنه إذا صدر إذن التفتيش مطلقا دون أن يعين فيه شخص معين من مأموري الضبطية القضائية لتنفيذه فإن التفتيش يكون صحيحا إذا نفذه أى واحد منهم ، وعلى ذلك يكفي أن يوجه الإذن لأحد مأموري الضبطية القضائية دون تسميته ودون تحديد لمركزه أو رتبته غير أنه يشترط أن يكون المأمور الذى يقوم بتنفيذ الإذن واحداً عن يجوز لهم تنفيذه .

٦٧ - وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأنه لا يقدح فى صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأموري الضبطية القضائية مادام الإذن لم يعين مأمورا بعينه وكان لا يشترط مثل هذا التعيين لصحة الإذن بالتفتيش .
(تقضى جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ٨٣٩ سنة ٢٥ قضائية).

٦٨ - ويجوز للمأمور الضبطية القضائية الذى تندبه النيابة العامة لتنفيذ الإذن أن يستعين فى عمله عند التفتيش بأعوانه ، ولو كانوا من غير مأموري الضبطية القضائية . وعلى ذلك فإذا عثر أحدكم على شيء وضبطه كان عمله صحيحا مادام الضبط قد تم تحت إشراف مأمور الضبط القضائي .

غير أن مأمور الضبط القضائي المأذون له بالتفتيش وإن كان له أن يستعين فى تنفيذ الإذن بغيره وسبه - ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي - إلا أن ذلك مشروط بأن تسم إجراءات الضبط والتفتيش تحت رقابته وإشرافه فإذا كان ما أثبتته الحكم واضح الدلالة فى أن التفتيش والضبط الذى قام به المخبر لم يكن تحت إشراف الضابط المأذون له بالتفتيش ، فيكون ما انتهى

إليه الحكم من قبول الدفع بطلان التفتيش صحيحا في القانون .
(ققض جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٦٠ الطعن رقم ١٣٩١ سنة ٢٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الحادية عشرة العدد الأول صفحة ٧٩ بند ١٤) .
٧٠ — هذا وإذا كانت عبارة الإذن بالتفتيش غير قاصرة على اقتداب الضابط وحده .. وإنما جاءت شاملة لمن يعاونه من رجال الضبط القضائي ، فإنه لا عمل لحل هؤلاء الأعوان على المرموسين وحدهم .

(ققض جلسة ٩ يناير سنة ١٩٦١ الطعن رقم ١٤٥٩ سنة ٣٠ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الأول صفحة ٥١ بند ٦) .

وكان هذا الحكم بمناسبة الإذن لمساعد رئيس أحد مكاتب مكافحة المخدرات بضبط وتفتيش شخص ومسكن أحد الأشخاص ونص في الإذن على اقتداب المساعد ومن يعاونه من رجال الضبطية القضائية فانتقل رئيس المكتب رفقة مساعده لتفتيش هذا الإذن وأسفر التفتيش عن العثور على مواد مخدرة بمعرفة كاهما فدفع بطلان هذا التفتيش بمقولة أن رئيس المكتب ليس من معاوني من صدر الإذن له وهو مساعد المكتب فرفضت محكمة الموضوع هذا الدفع كما رفضته محكمة النقض في حكمها المشار إليه .

٧١ — كما قضت محكمة النقض بأن المعنى المقصود من الجمع بين المأذون المسمى باسمه في إذن التفتيش وبين من يندبه هذا الأخير من رجال الضبط القضائي لا يفيد بمرؤدى صيغته لزوم حصول التفتيش منهما مجتمعين ، بل يصح أن يتولاه أولهما أو من يندبه من مأموري الضبط القضائي طالما أن عبارة الإذن لانتحم على ذلك المأذون بالتفتيش قيامه بشخصه بأجرائه أو ضم من يروى ندبه إليه في هذا الإجراء .

تقضى جلسة ١٤ مارس سنة ١٩٦١ الطعن رقم ١٧٤٢ سنة ٣٠ قضائية

منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الأول صفحة ٣٦٠
بند ٦٩) .

٨٢ - هذا وإذا رخصت النيابة العامة المأذون له بالتفتيش اقتداب غيره من مأموري الضبطية القضائية لتنفيذ الإذن فلا يشترط أن يصدر التنب من المندوب الأصيل كتابة - ولذلك قضت محكمة النقض بمجلسه ٩ فبراير سنة ١٩٥٩ في الطعن رقم ١٨٦٩ سنة ٢٨ قضائية بأنه لا محل لاشتراط الكتابة في أمر التنب الصادر من المندوب الأصيل ما دام أمر النيابة بالتنب ثابتاً بالكتابة لأن من يجرى التفتيش في هذه الحالة إنما يجرىه باسم النيابة العامة الأمرة لا باسم من نذبه له - وقضاء المحكمة بطلان التفتيش على أساس عدم إثبات التنب الصادر من المندوب كتابة للضابط يكون غير صحيح في القانون .

(منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الأول صفحة ١٦٧
بند ٣٦) .

الفرع الرابع

مدة الإذن وامتداده

٧٣ - التفتيش كإجراء عمقوت لتمرصه للحريات الشخصية يجب - إذا ما استلزم الأمر لإجراؤه - أن يتم في مدة لا يخصص للمأمور الضبط القضائي باقتضاها القيام به ، ولذلك جرى العمل على أن تحدد المدة الواجب لإجراء التفتيش فيها بحيث لو انقضت دون إجرائه لسبب أو لآخر فلا يجوز للمأمور الضبط القضائي إجراء هذا التفتيش لا تقضاء المدة المحددة .

٧٤ - ومحكمة النقض حكم قديم صدر بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧

في الطعن رقم ٢٢٩ سنة ٨ قضائية ، قالت فيه أن الإذن الصادر من النيابة بتفتيش دكان متهم يعتبر قائماً ، ويكون التفتيش الذي حصل بمقتضاه صحيحاً قانوناً مادامت النيابة لم تحدد فيه أجلاً معيناً لتنفيذه وما دامت الظروف التي اقتضته لم تتغير .

ولم تعرض على محكمة النقض منذ عام ١٩٣٧ حتى الآن حالة مماثلة حتى تبين ما إذا كانت المحكمة العليا قد عدلت عن هذا المبدأ أو استقرت عليه ؛ غير أنه رغم ذلك فإننا نرى أن هذا الحكم محل نظر ذلك لأنه كان يجب على مانع الإذن أن يحدد للمأمور الضبط القضائي أجلاً لتنفيذه حتى لا يكون المأخوذ بتفتيشه مهدداً لأجل غير مسمى ؛ فضلاً عن أن القاعدة العامة أن كثيراً من الأوامر القضائية ينتهي مفعولها في حالة عدم تنفيذها بالقضاء أجل معين . وهذا الذي أقرته المحكمة العليا وأخذت به في حكمها المشار إليه يتعارض تماماً مع هذه القاعدة القانونية الأصولية .

٧٥ — غير أنه إذا حدد إذن التفتيش بأجل معين فإنه لا يشترط أن يتم تنفيذه فور صدوره بل يكفي أن يكون ذلك في وقت يدخل في المدة المحددة للإذن ، فارجل الضبطية القضائية أن يتحين الفرصة المناسبة لكي يكون التفتيش مثمراً ولا تثريب عليه في ذلك .

٧٦ — ويستصوب أن ينص في الإذن على تحديده بأيام محددة تبدأ من ساعة وتاريخ إصداره حتى يكون التحديد وافياً لاليس فيه ولاغرض فتحسب الأيام المحددة فيه من ساعة ويوم إصداره .

٧٧ — إلا أنه قد يصدر الإذن محددًا بالأيام دون أن يذكر فيه وقت ابتدائه بالساعة والتاريخ ويشور خلاف حول احتساب هذه الأيام فيما لو قد الإذن في اليوم الأخير منها . . . فن قائل أن يوم الإصدار

يحتسب ضمن الأيام المحددة . . . ومن قائل أن هذا اليوم لا يدخل في نطاق الأيام المحددة .

ولقد استقرت أحكام محكمتنا العليا على أن القواعد العامة المقررة لحساب المواعيد في قانون المرافعات تقتضى بأن لا يدخل في حساب المدة التي حددت في إذن التفيتش لإجرائها فيها اليوم الذي صدر فيه الإذن . ذلك لأن إدخال هذا اليوم في الحساب يترتب عليه دائما نقص مقدارها .

٧٨ - وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن المادة ١٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية إذ نصت على أنه وإذا كانت الورقة المعلقة للنصم مشتملة على طلب حضوره وفي ميعاد مقدّر بالأيام أو على التنبيه عليه بإجراء أمر ما في ذلك الميعاد فلا يدخل يوم الإعلان في الميعاد المذكور ، فقد عبرت بذلك عن قاعدة عامة واجبة الاتباع في كل الأحوال وفي جميع المواد وهي أنه إذا كان الميعاد المقدّر أو المقرر لإجراء عمل من الأعمال أو مباشرة إجراء من الإجراءات قد عين بالأيام فإن حسابه يجب أن يكون بالأيام أيضا لا بالساعات ، وعلى أساس عدم إدخال اليوم الأول في العدد ومباشرة العمل أو الإجراء في اليوم الأخير ، وإذن فالحكم الذي يقول بصحة التفيتش الذي أجرى في يوم ١٤ من شهر كذا تنفيذًا للإذن الذي صدر به من النيابة بتاريخ ١١ من هذا الشهر والمشروط فيه وجوب إجراء التفيتش في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من يوم صدوره . . هذا الحكم يكون صحيحا .

(نقض جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ٢٢٣٦ سنة ١٧ قضائية) .

٨٩ - وتضى بأنه يجب في حساب المدة المشروط في إذن التفيتش وجوب تنفيذه فيها إلا بعد اليوم الذي صدر فيه الإذن إذ القاعدة في حساب المدة إلا يدخل فيها اليوم الأول .

(نقض جلسة ١٦ يوفيسنة ١٩٤١ الطعن رقم ٦٣٨ سنة ١١ قضائية) .
٨٠ - وقد يحدث أن تحدد المدة المسموح فيها بالتفتيش دون أن يذكر أن هذه المدة تبدأ من ساعة وتاريخ إصدار الإذن ثم يرسل الإذن إلى الجهة المطلوب فيها تنفيذه وقد يصل الإذن إلى هذه الجهة بعد فوات عدة قد تقصر وقد تطول تستغرق هذه المدة المحددة لتنفيذ الإذن - إلا أنه يجب أن يلاحظ أن المدة المأذون فيها بالتفتيش لا تبدأ إلا من وقت وصول الإذن لمن صدر له .

٨١ - وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن الإذن الصادر للمأمور المر كرم النيابة بفتيش منزل المتهم في ظرف أسبوع يجب أن يكون تنفيذه في ظرف الأسبوع وإلا كان التفتيش باطلاً . والعبرة في بداية المدة المحددة في الإذن هي يوم وصوله إلى الجهة المأذونة بإجراء التفتيش وليست بيوم إصداره لمن أحيل إليه - ذلك لأن إحالة الإذن إليه إنما هو مجرد إجراء داخلي لا تأثير له في المدة التي حددت للجهة التي أدت بالتفتيش لإجرائه فيها .
(نقض جلسة ٥ مايو سنة ١٩٤١ الطعن رقم ١٠٣٣ سنة ١١ قضائية) .

٨٢ - وإذا كان إذن التفتيش مبيناً فيه أنه صدر يوم إصداره الساعة الثانية عشر مساءً ولكن المحكمة استوضحت وكيل النيابة الذي أصدره فقرر أنه أصدره الساعة الثانية عشر من ظهر ذلك اليوم ، وأنه ذكر كلمة مساءً على اعتبار أن اليوم ينقسم إلى قسمين يبدأ القسم الثاني وهو المساء ابتداء من الساعة الثانية عشرة ظهراً - وإزاء ما قرره وكيل النيابة من ذلك اعتبرت المحكمة هذا الإذن سابقاً على إجراءات القبض والتفتيش فالجمل في ذلك أمام محكمة النقض يكون جدلاً موضوعياً لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

(نقض جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٥٣ الطعن رقم ٦٣٢ سنة ٢٣ قضائية) .

٨٣ - هذا وقد قضى بأن تداخل مواعيد مريان وأمر التفتيش التي تصدرها النيابة العامة لضبط وتفتيش متهم معين لدواع تقتضيها ظروف التحقيق وملازماته ، لايعنى أنها أوامر مفتوحة غير محددة المدة ، طالما أن كل إذن منها قد صدر صحيحا مستوفيا لشرائطه القانونية .

(نقض جلسة ١ مايو سنة ١٩٦١ الطعن رقم ١٩٦ سنة ٣١ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الثاني صفحة ٥١٣ بند ٩٥) .

امتداده

٨٤ - قد يحدث ألا يقوم مأمور الضبط القضائي بتنفيذ الإذن في الأجل المحدد له إما لانقضاءه بأمورية أخرى أو لعدم تمكنه من ضبط المتهم في هذا الأجل لسبب أو لآخر ، فيقوم بطلب تجديد الإذن على نفس محضر تحريره السابق صدور الإذن بناء عليه وقد ناز الجدل حول قانونية هذا التجديد . إلا أن محكمة النقض قد قطعت في ذلك قائلة بجواز تجديد الإذن في حالة انقضائه .

٨٥ - ومن ذلك ما قضت به محكمة النقض من أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الاذن به لا يقترب عليه بطلان الاذن وكل ما في الأمر أنه لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك . ولكن لا يجوز الاحالة إليه بصدد تجديد مفعوله مادامت هذه الاحالة واردة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور . . . فإذا أصدرت النيابة إذنا بالتفتيش وحددت لتنفيذه أسبوعا واحدا ، ثم انقضى الأسبوع ولم يتخذ الاذن وبعد امتداده صدر إذن آخر بامتداد الاذن المذكور أسبوعا آخر فالتفتيش الحاصل في أثناء هذا الأسبوع يكون صحيحا . (نقض جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ١١٨٢ سنة ١٨ قضائية) .

٨٦ - وقضت محكمة النقض أيضاً بأنه إذا كان الثابت أن البوليس تقدم بتحريات النيابة العامة بأن الطاعن وآخرين يحرزون مخدرات ويتجرون فيها وطلب تفتيشهم وتفتيش منازلهم ، ورأت النيابة جدية هذه التحريات التي يبني عليها طلب الإذن بالتفتيش فأذنت به على أن يجرى تنفيذه في أجل محدود ثم صرحت بعد هذا الأجل قبل انتهائه إلى فترة أخرى جرى التفتيش في خلالها وأسفر عن ضبط مخدر بملايس الطاعن وأقرت المحكمة النيابة على ما رآته من جدية تلك التحريات فإن التفتيش يكون صحيحاً .

(ققض جلسة ٣١ مارس ١٩٥٢ الطعن رقم ٢٤٣ سنة ٢٢ قضائية) .

٨٧ - وإن اقتضاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصح التنفيذ بمقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله ، والإحالة عليه يصدد تجديد مفعوله جائزة مادامت منصبة على مالم يؤثر فيه اقتضاء الأجل المذكور .

(ققض جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ٢٤٣٧ سنة ٢٧ قضائية)

٨٨ - غير أننا نرى أنه يجب حتى مع جواز تجديد الإذن - أن يكون مأمور الضبط طالب تجديد الإذن على يقين من أن المأذون بتفتيشه ما زال يواصل نشاطه في الاتجار بالمخدرات إذ العبارة بإصدار الإذن أو امتداده هو نا كدماغ الإذن من أن المأذون بتفتيشه له نشاط في الاتجار بالمخدرات وأنه ما زال نشاطه فيها وأنه فضلاً عن ذلك يحرز لاي غرض بعضها إنما إذ أنه لم يكن موقفاً من ذلك فلا يجوز والحالة هذه أن يمنح إذناً بالتفتيش .

٨٩ - وهذا الذي نراه هو ما أخذت به محكمة النقض في الطعن رقم ٣٤٣ سنة ٢١ قضائية ببطلة ٧ مايو سنة ١٩٥١ بقولها أنه متى كان الواضح من حكمي محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الدرجة الثانية أن الظروف التي اقتضت إصدار إذن التفتيش الأول كانت هي التي ترتب عليها إصدار الإذن

الثاني فانه لا يكون هناك تعارض بين حكم محكمة الدرجة الاولى الذى وصف هذا الإذن بأنه إذن جديد وبين حكم محكمة الدرجة الثانية الذى أيدته لأسبابه وزاد عليه فاعتبر الإذن الثانى امتداداً للإذن الاول .

الفرع الخامس

مضمون الإذن

٩٠ — يجب أن يتضمن إذن التفتيش بيانات معينة حتى يستوفى شرائطه القانونية ، فيجب أن يشتمل على التاريخ والساعة واسم مصدر الإذن وصفته ثم اسم المرخص له فى التفتيش وصفته ، أو الإشارة إلى انتداب أحد مأمورى الضبطية القضائية فى الجهة طالبة الإذن وتحديد الشخص المأذون بتفتيشه باسمه بالكامل وشهرته إن كانت له شهرة ينادى بها مع تحديد وادى لمنوان مسكنه أو محل عمله إن طلب تفتيش أيهما أو كليهما مع النص على المدة المأذون بالتفتيش خلالها ويستحسن دائماً أن ينص فى الإذن على تفتيش من يتواجدون مع المأذون بتفتيشه ساعة الضبط وتدل القرائن على أنهم يحرزون شيئاً مما صدر الإذن بشأنه .

٩١ — غير أن الخطأ فى ذكر بعض هذه البيانات لا يترتب عليه البطالان ، فالخطأ فى اسم الشخص المراد تفتيشه أو تفتيش مسكنه لا يعتد به مادامت أوصافه مميزة بمحضرة التحريات نيافاً وأفياً ، أو فادامت أوصافى مسكنه وبيان مقره وعنوانه محددة لتحديد يستدل به على شخصية المأذون بتفتيشه من مجرد الاطلاع عليها . وعلى العموم قانوناً لا يعتد بهذا الخطأ فيما لو ثبت أنه هو بذاته الشخص الذى انصبت عليه التحريات وصدر الاذن بشأنه وكان هو المقصود به .

٩٢ - وتطبيقاً لذلك قضى بأنه مادام الاذن الصادر من سلطة التحقيق بتفتيش منزل على أساس أنه قد يكون به شيء متعلق بجريمة وقعت ، قدعين فيه هذا المنزل بالذات بالجبهة الواقعة بها فإنه يكون صحيحاً بغض النظر عن شخص المتهم وحقيقة اسمه ، وعلى أن حقيقة الاسم لا تهم في صحة الاجراء الذي اتخذ في حقه لأن الوقوف على هذه الحقيقة لا يكون بحسب الأصل إلا عن طريق صاحب الاسم نفسه ، ومن ثم فالخطأ في الاسم من شأنه أن يبطل الاجراء متى كان الشخص الذي اتخذ في حقه هو بعينه المقصود به .

(قضاة جلسة ١٤ يونيو سنة ١٩٤٥ الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ١٥ قضائية منشور في مجلة المحاماة السنة ٢٧ صفحة ٧٩٣) .

٩٣ - كما قضى بأن مجرد الخطأ في ذكر الاسم لا يبطل إذن التفتيش مادامت شخصية المتهم قد تحددت تحديداً كافياً في هذا الإذن عن طريق تعيين مسكنه المطلوب تفتيشه ، مادام المتهم هو المقصود بعينه من الاجراء الذي اتخذ في حقه ،

(محكمة مخدرات القاهرة بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٩ في القضية رقم ١٨ لسنة ١٩٤٩ منشور في مجلة المحاماة السنة العشرين صفحة ١٠٧٣) .

٩٤ - وقضت محكمة النقض بأنه إذا صدر إذن تفتيش متهم باسم معين واستخلصت المحكمة أن الشخص المقصود بالتفتيش هو الذي قُتِل فعلاً وذلك من أن المختبر أُرشدته بمجرد أن طلبه عن الارشاد عن صاحب هذا الاسم الوارد في الاذن . ومن إجماع رجال القوة على أن هذا الشخص معروف بهذا الاسم ؛ فإذا قبض مأمور الضبط القضائي على هذا الشخص وقع هذا القبض صحيحاً .

(قضاة جلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٢٠ قضائية) .

٩٥- وإن علم ذكر بيان دقيق لاسم الشخص في الأمر الصادر بتفتيشه ، لا ينبغي عليه بطلانه إذا ثبت أن الشخص الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش .

(نقض جلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٤ الطعن رقم ٩٧٩ سنة ٢٤ قضائية) .
٩٦- متى كان الدفع بطلان التفتيش قد أسس على أنه خاص بشخص يغاير المتهم في اسمه ، وكانت المحكمة قد تعرضت لما يثيره المتهم في هذا الخصوص وقررت أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش فانها إذا رفضت هذا الدفع لا تكون قد أخطأت .
(نقض جلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٥٤ الطعن رقم ١٣٦ سنة ٢٥ قضائية) .

٩٧- وإن إغفال ذكر اسم الشخص في الأمر الصادر بتفتيشه لإكتفاء بتعيين مسكنه لا ينبغي عايه بطلانه متى ثبت للمحكمة أن الشخص الذي تم تفتيشه وتفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش . فإذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت في منطق سائق سليم أن مسكن الطاعنة هو ذات المسكن المقصود في أمر التفتيش الذي وصف في الأمر بأنه المسكن الملاصق لمسكن المتهم الآخر الذي يشغله بعض أفراد أسرته ، مما مؤداه أن أمر التفتيش قد انصب على الطاعنة باعتبارها إحدى قربانيه وأن التحريات دلت على أنها تشاركه في حياته ... فإنه لا حاجة عندئذ لاستصدار إذن من القاضي بتفتيش مسكنها .

(نقض جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٦١ الطعن رقم ١٣٤٠ سنة ٣٠ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الأول صفحة ٢٠٩ بند ٣٤) .

٩٨- وكما أن الخطأ في اسم المأذون بتفتيشه لا يبرئ عليه بطلان الإذن

مادام في الإمكان تحديده بماير أخرى تطلبن إليها المحكمة ، فالخطأ أيضاً في بيان تاريخ أو ساعة صدور الإذن لا يطله ما دام يبين من واقع الحال ما يدعى إلى تحديد وقت صدور الإذن تحديداً تطلبن إليه محكمة الموضوع .

٩٩ - ولذلك قضت محكمة النقض بأنه متى كانت المحكمة قد استخلصت من ظروف الدعوى وما أثبتته وكيل النيابة في محضر استجواب المتهم أن الإذن بالتفتيش إنما صدر صباحاً قبل أن يتخذ رجل الضبطية القضائية ذلك الإجراء وأن كلمة « مساء » التي وردت في إذن التفتيش إنما كانت وليدة خطأ مادي وقع أثناء تحريره ، وكان هذا الاستخلاص سائماً للأدلة التي أوردتها الحكم ولها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى ، فإن الجدل في عدم صحة هذا التفتيش بمقولة حصوله قبل الإذن به لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . والقول بأنه كان يجب سماع وكيل النيابة الذي أثبت في محضره أن الإذن بالتفتيش إنما صدر صباحاً كشاهد في الدعوى لا يمتد به لأنه لا سند له من القانون ، إذن لمحكمة الموضوع أن تعتمد على ما يدونه وكيل النيابة في محضره الرسمي من بيانات خصوصاً وقد كانت مطروحة على بساط البحث لدى نظر الدعوى أمام المحكمة وتناولها الدفاع بالمناقشة .

(نقض جلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ الطعن رقم ١٠٨ سنة ٢٠ قضائية) .

١٠٠ - وغنى عن البيان أنه إذا كانت النيابة قد أذنت بتفتيش متهم ومن يتواجد معه ساعة الضبط والتفتيش وتدل القرائن على أن قد ارتكب ما صدر الإذن من أجله ، فإن هذا الإذن يكون صحيحاً ، ذلك لأن النص فيه على تفتيش من يتواجد مع المتهم هو مظنة اشتراك المتواجد في ارتكاب الجريمة الصادر الإذن بشأنها الأمر الذي هو عنى أصيل للمأمور بالضبط

القضائي إن لم ينص عليه - ولكن ذلك كله مشروط بتوافر قرائن أو دلائل تشير إلى ارتكاب المتواجد مع المتهم لنفس الجريمة أو لجريمة أخرى أو أنه يحمل آثاراً لها أو متعلقات بها .

١٠٢ - وقد قضت محكمة بخدراتي القاهرة بأنه إذا صدر إذن من النيابة العامة بتفتيش شخص وتفتيش من يورب معه وقت الضبط والتفتيش فلا بد أن تكون هناك من القرائن ما يدل على اشتراك الشخص الآخر في الجريمة مع الشخص المأذون بتفتيشه من النيابة والقول بغير ذلك فيه إهدار للحريات الشخصية ومساس بحقوق الأفراد المقدسة ، فإذا أبا حجب النيابة العامة بتفتيش أى شخص تصادف وجوده مع الشخص الذى صدر إذنها بتفتيشه دون أن تكون هناك أمارات جديده تدل على اشتراكه في الجريمة كان إذنها باطلاً وللحكمة أن تلتفت عن الدليل المستمد من محضر التفتيش الذى لم تراع فيه الأحوال والشرائط القانونية اللازمة لصحته .

(جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ القضية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٠ الأربكية منشور بالمجامة السنة ٣١ صفحة ٦٢١)

١٠٢ - وأخيراً فإنه إذا استوفى الإذن شرائطه القانونية وتم تنفيذه على الوجه الصحيح وأسفر ذلك عن ضبط الجريمة ثم قُعد الإذن ولم يشر عليه فإن ذلك لا يؤثر في النتيجة التي تربت على تنفيذه .

١٠٣ - ولذلك قضى بأن الأصل في الإجراءات هو حملها على وجه الصحة ، فإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الإذن بتفتيش منزل المتهم قد صدر فعلاً من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التي أجراها البوليس ، ولكن لم يشر على هذا الإذن في ملف الدعوى إما لضياعه وإما لسبب آخر لم يكتشفه التحقيق ، فإن محكمة الموضوع لا تكون مجتئبة في دفعها دفع

المتهم بطلان التفتيش لعدم وجود الإذن في أوراق الدعوى ولا في استنادها إلى الدليل المستند من هذا التفتيش .

(قضاء جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ الطعن رقم ٣٩٢ سنة ١٦ قضائية) .

١٠٤ - وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الإذن بتفتيش منزل المتهم قد صدر فعلاً من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التي أجراها ضابط المباحث ، ولكن لم يعثر على الإذن في ملف الدعوى لفقده ولم يوصل التحقيق الذي جرى عن فقده إلى الكشف عن سبب ذلك فإن محكمة الموضوع لا تكون مخطئة في رفضها دفع المتهم بطلان التفتيش ولا في استنادها إلى الدليل المستند منه ما دامت قد أوردت الأدلة الساتعة على سبق صدور الإذن المذكور .

(قضاء جلسة ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ٥٨٢ سنة ٢٥ قضائية) .

إليات إذن التفتيش

١٠٥ - إذن التفتيش إجراء جوهري من إجراءات التحقيق ومن ثم يجب أن يكون ثابتاً بالكتابة قبل حصول التفتيش ولا يكفي أن يشير رجل الضبطية القضائية في محضره إلى أنه باشر التفتيش بإذن النيابة دون أن يقدم هذا الإذن أو الدليل عليه، وكل تفتيش يجريه رجال الضبطية القضائية بدون إذن من النيابة - حيث يوجب هذا الإذن - يعتبر باطلاً ولا يصح الاعتماد عليه أو على شهادة من أجراه ولا على ما أثبتته في محضره أثناء هذا التفتيش لأن معناه الإكراه عن أمر مخالف للقانون بل هو في حد ذاته معاقب عليه قانوناً .

١٠٦ - ولا يكفي أيضاً أن يذكر المحقق في محضره أن مأمور الضبط القضائي قام بالتفتيش بناء على أمر شفوي منه باجرائه ذلك أن حرية الأشخاص

أو المساكن وما أحاطها به الشارع من عناية تقتضى أن يكون التمدد القانوني عليها له أصل ثابت قبل لإجرائه .

١٠٧ — وإذا كان الإذن بالتفتيش ثابتاً بالكتابة فلا يهم بعد ذلك أن يحمله المأمور معه ساعة لإجرائه التفتيش أو لا يحمله وكل ما يشترط هو أن يكون مأمور الضبط القضائي وهو يقوم بالتفتيش عالماً علماً يقيناً بصدور إذن التفتيش فلو كان مأمور الضبط القضائي الذي قام بإجرائه التفتيش متدبياً من قبل مأمور آخر لإجرائه وكان هذا الأخير مصرحاً له بذلك - فيجب على القائم بالتفتيش أن يتأكد ويستوثق من مصدح الإذن قبل إجرائه له .

١٠٨ — وتطبيقاً لكل هذه المبادئ قضت محكمة النقض بأن دخول رجال الحفظ منازل الأفراد وتفتيشها بغير إذنتهم ورضائهم الصريح أو بغير السلطة القضائية المختصة أمر محظور بل ومعاقب عليه قانوناً ، والإذن المشار إليه يجب أن يكون ثابتاً بالكتابة ولا يكفي فيه الترخيص الشفوي لأن من القواعد العامة أن إجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه يجب إثباتها بالكتابة لكي تبقى حجة يعامل الموظفون - الأمرون منهم والمؤتمرون - بمقتضاها وتكون أساساً صالحاً لما يبنى عليه من النتائج فإذا أقر وكيل النيابة بالجلسة بأنه أذن رجال البوليس شفويّاً بتفتيش منزل متهم واعتبرت المحكمة هذا التفتيش حاصلًا وفق القانون فهذا يطل حكمه والدفع بطلان التفتيش الجاصل على هذه الصورة هو من الدفع المتعلقة بالنظام العام فيجوز التسكك به في أية حالة كانت عليها الدعوى .

(نقض جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ الطعن رقم ١٣١ منشور بالقسم الأول من المحاماة السنة ٢٥ صفحة ٢٦٨) .

١٠٩ — كما قضى بأن التنبؤ بالتفتيش يجب أن يكون ثابتاً بالكتابة فلا يكفي أن يشير رجل الضبطية القضائية في محضره إلى أنه قد باشر التفتيش

بإذن من النيابة دون أن يقدم الدليل على ذلك .
(نقض جلسة ١١ يونيو ١٩٤٤ الطعن رقم ستة ٤ قضائية منشور بمجلة
المحاماة السنة ١٥ صفحة ١١٠ القسم الأول رقم ٥٣) .

١١٠ - وقضى بأنه يجب على ضابط البوليس الذى يتولى التفتيش
أن يكون عالماً بالإذن الصادر إليه بذلك عن علسكه قانوناً لكي يحى تفتيشه
على أساس صحيح . وعدم الإشارة إلى الإذن فى محضر ضبط الواقعة لا يؤدى
وحده إلى أن الضابط لم يكن عالماً بالإذن وقت إجراء التفتيش ، إذ العلم بالإذن
لا يتنافى قطع مع عدم الإشارة إليه فى المحضر ، بل قد يحدث أن الضابط المنتدب
للتفتيش يحصل فعلاً على الإذن بإجراء هذا التفتيش وينفذه بدون أن يشير
إليه فى محضره سهواً على خلاف ما يقضى به واجب العمل فإن تفتيشه قد
جاء صحيحاً رغم عدم الإشارة إليه فى محضر ضبط الواقعة .

(نقض جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤ الطعن رقم ١٦١٤ سنة ٤ قضائية
منشور بالمجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٣٦ العدد ٣ رقم ٥٦) .

١١١ - هذا وادعاء المتهم بأن ضابط البوليس الذى أجرى تفتيش
منزله لم يكن يعلم وقت التفتيش بصور الإذن من النيابة بأجرائه هو من
المسائل الموضوعية التى لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

(نقض جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ منشور بالمجموعة الرسمية لأحكام
المحاكم السنة ٤١ العدد ٣ رقم ٥٢) .

١١٢ - وإن إذن النيابة للمورى الضبطية القضائية بالتفتيش يجب
أن يكون مكتوباً موقماً عليه بامضاء من أصدره فإذا أذنت النيابة عن طريق
التليفون بتفتيش ولم يكن لإذنها هذا أصل موقع عليه عن أمر بالتفتيش فإن
التفتيش يكون باطلاً ولو كان تبليغ الإذن مشبوتاً فى دفتر الإشارات التليفونية .
(نقض جلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠ الطعن رقم ٨٨ لسنة ١١ قضائية) .

١١٣ - وإن الإذن الذي يصدر من النيابة العمومية إلى مأمور الضبطية القضائية بإجرائه التفتيش هو من أعمال التحقيق التي يجب إثباتها بالكتابة . ويكتفى عند السرعة في حالة ضرورة صدور الإذن بالتليفون أن يكون الأمر مكتوبا وقت إبلاغه للمأمور الذي يقتدب لتنفيذه ولا يشترط وجود أصل هذا الإذن بيد المأمور لأن اشتراط ذلك من شأنه عرقلة الإجراءات وهي بطبيعتها تقتضى السرعة وليس في القانون ما يمنع أن يكون التدب إليها من سلطة التحقيق عن طريق التليفون أو التلغراف . الخ من وسائل التراسل .

(تقضى جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٤٥ منشور بالمجموعة الرسمية لأحكام الملحكم الستة ٤٦ العدد ٤٤٠٥٠٠ ورقم ٥١) .

المبحث الثالث

تنفيذ إذن التفتيش

أولاً : عدم تجاوز حدود الإذن

١١٤ - التفتيش عمل من أعمال التحقيق وليس عملاً إدارياً من أعمال رجال الضبط الإداري فيؤذن به لجمع الأدلة عن جريمة وقعت بالفعل وعرفت وقامت دلائل وشبهات قوية على اتهام شخص معين بها ، وليس القصد من التفتيش إذن استكشاف الجريمة بل الغرض منه هو الكشف عن أدلتها وأثارها وكل ما يكون قد استعمل في ارتكابها أو نتج عنها وعلى العموم فالغرض من التفتيش هو كشف الحقيقة ، ولذلك فيجب أن يهدف التفتيش إلى الوصول إلى هذا الغرض وحده دون أن يتجاوز المأذون له بالتفتيش حدود الإذن الصادر له وإلا كان عمله باطلاً .

١١٥ - وتطبيقاً لذلك قضى بأنه إذا رخص لرجل الضبطية القضائية بالتفتيش لغرض معين فليس له أن يتجاوز هذا الغرض بالتفتيش لغرض آخر إلا إذا عثر رجل الضبطية القضائية عرضاً أثناء التفتيش عن جريمة معينة أخرى قائمة فمن حقه في هذه الحالة إثبات تلك الجريمة التي شاهدها والتي لم تكن نتيجة لتفتيش مقصود به البحث عنها . وليس في عمله هذا أى تجاوز لحدود الترخيص يترتب عليه بطلان الإجراءات .

(قبض جلسة ١ نوفمبر ١٩٣٧ المجموعة الرسمية لأعمال المحاكم السنة ٢٩ العدد ١ رقم ٥) -

١١٦ - ويبين من الحكم سالف الذكر أن التجاوز المحظور الذي يترتب

عليه البطالان هو الذى يقع عدا بقصد الكشف عن جرائم غير الصادر الإذن بخصوصها أثناء التفتيش كمن يؤذن له بالبحث عن مواش مسروقة مثلا وأثناء التفتيش يقوم بفتح ما يصادفه بمسكن المأذون بتفتيشه من زجاجات أو علب فيشر فى إحداها على جواهر مخدرة فإنه يكون والحال هذه قد تجاوز حدود الإذن الصادر له إذ أنه من غير المعقول أن يجد ما أذن له بالبحث عنه فى مثل هذه الزجاجات والعلب بما يقتضى القول بأنه عندما فعل ذلك قد قصد أن يبحث عن أية ممنوعات أخرى خلاف ما أذن له من أجلها .

١١٧ - وينبى على ما تقدم أنه إذا عثر مأمور الضبطية القضائية على أية ممنوعات أثناء قيامه بالتفتيش عن شيء معين وكان عثوره على هذه المحتويات عرضا وبطريق الصدفة وحدها فإنه لا يكون قد تجاوز حدود الإذن الممنوح له .

١١٨ - وتطبيقا لذلك قضى بأن الإذن فى التفتيش لغرض معين لا يصح تجاوزه لغرض آخر ولكن إذا كان الضابط المرخص له بالتفتيش لغرض محدد (للبحث عن السلاح) قد شاهد عرضا أثناء إجراءات التفتيش جريمة قائمة (خشخاشا مزروعا فى المسكان الذى كان يفتشه) فثبت ذلك فى محضره فليس فى عمله هذا ما يمكن أن يظن عليه باعتباره تجاوز حدود الترخيص الممنوع له لأنه لم يرق بأى عمل إيجابى بقصد البحث عن الجريمة بل لأنه شاهدها صدفة فأنبتها بمقتضى واجباته القانونية .

(قضى جلسة ١ نوفمبر ١٩٣٧ الطعن رقم ١٩٠٨ سنة ٧ قضائية) ..

١١٩ - وما اعقرته المحكمة العليا عدم تجاوز حدود إذن التفتيش قولها أنه إذا كان إذن النيابة بتفتيش متهم لا يحول - بحسب الأصل - القبض عليه إلا إذا كان المتهم لم يدعى للتفتيش أو بدت منه مقاومة فى أثناءه كان لمن يباشر إجراءاته أن يتخذ كل ما من شأنه أن يمكنه من القيام بهتمته ولو كان ذلك بطريق الإكراه ، فإذا كان الثابت بالحكم أن ضابط

الشرطة بعد أن حصل على إذن التفتيش من النيابة أرسل رجل الشرطة للبحث عن المتهم في السوق التي يتجول فيها لاستدعائه إليه لتنفيذ التفتيش فلما عثرا عليه طلبا إليه مصاحبتهما إلى مخفر الشرطة حيث يوجد الضابط فلم يذعن وقاوم وجلس على الأرض وأخرج عليه مقفلة من جيبه فاضطر إلى إتضاعها منه عنوة واحتفظا بها حتى قدماها لضابط الشرطة فتبين أنهما متدرا، مما مفاده أن اقتياد المتهم كان فقط بقصد تفتيشه بمنخر الشرطة تنفيذا لأمر النيابة لجلل الضابط مكان وجوده وقتئذ، فإن تفتيش الضابط لإياه وضبطه المخدر في أمته - ذلك لا يكون باطلا، لأن الأكرام الذي وقع عليه إنما كان بالقدر اللازم لوضع ضابط الشرطة يده عليه لتفتيشه، ولأن اقتراع المخبرين العلية منه لم يكن إلا من مستلزمات الإمساك به واقتياده إلى الضابط فلهما في تلك الظروف أن يقفا على حقيقة ما أخرجه من جيبه في حضرتها فإذا كان قد قصد الاحتفاظ به معه فأخوه منه يكون من مستلزمات اقتياده إلى الضابط وإن كان قد قصد التخلي عنه فهذا ترك لكل حق له فيه .

(نقض جلسة ١٩ أكتوبر ١٩٤٨ الطعن رقم ١٥٨٠ سنة ١٨ قضائية)

١٢٠ - وعما هو جدير بالذكر أن صدور الإذن بتفتيش منهم يقتضي تنفيذ الحد من حرية هذا المتهم بالقدر اللازم لإجراء التفتيش - ويستتبع ذلك القبض - على هذا المتهم - ولو لم يتضمن الإذن بالتفتيش أمرا صريحا بالقبض - لما بين الاجراءين من تلازم .

(نقض جلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٩ الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الأول صفحة ١٢ بند ١٩)

١٢١ - كما وأن من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراء التحقيقات بدائرة اختصاصه المكاني، ثم استوجب عار وف

التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الإجراءات منه أو من يندبها تكون صحيحة لا بطلان فيها ، وإذ كان التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق ، وقد صدر الأمر به من وكيل نيابة في حدود اختصاصه وندب لإجرائه مفتش مكتب مكافحة المخدرات أو من يندبه ، فنذب هذا الأخير ضابط مباحث لتنفيذ الأمر ، وكان الظرف الاضطرابي المفاجيء - وهو محاولة المتهمين ، اللذين صدر الأمر بضبطهما وفتيشهما ، الهرب بما معهما من المواد المخدرة - هو الذي دعا الضابط إلى تجاوز حدود اختصاصه المكاني للقيام بواجبه المكلف به ، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ملاحظتهما وضبطهما ، فإن هذا الإجراء منه يكون صحيحا موافقا للقانون .

(تقض جلسة ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٩ الطعن رقم ٥٥٥ سنة ٢٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الثاني صفحة ٧٢١ بند ١٥٩)

١٢٢ — كما قضى بأن الأصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية . فإذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه فإنه لا يفقد سلطة وظيفته وإنما يعتبر على الأقل أنه من رجال السلطة العامة الذين أشار إليهم الشارع في المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وندبه من النيابة العامة لا يكسبه صفة مأمور الضبط القضائي ولا يسبغ له أن يقوم بعمل كاف به بمقتضى وظيفته أو ندب إليه من يملك حق الندب وأن يحرمه خارج دائرة اختصاصه . هذا هو الأصل في القانون - إلا أنه إذا صادف مأمور الضبط القضائي المأذون له قانونا بتفتيش المتهم في دائرة اختصاصه - ذلك المتهم في أثناء توجهه لتنفيذ إذن التفتيش على شخصه في مكان يقع خارج دائرة الاختصاص المكاني له وبدا لمن المتهم المذكور من المظاهر والأفعال

ما يتم على إحرازه جوهراً مخدراً ومحاولته التخلص منه - فإن هذا الطرف
الاضطرابي المفاجيء - وهو محاولة المتهمة التخلص من الجواهر المخدرة بعد
صدور أمر النيابة المختصة بتفتيشه - وهو الذي أوجب حالة الضرورة ودعا
القضاة إلى ضبط المتهمة في غير دائرة اختصاصه المكافي للقيام بواجبه المكلف
به ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ذلك فيكون هذا الإجراء منه
صحيحاً موافقاً للقانون - إذ لا يسوغ في هذه الحال أن يقف الضابط مغلول
اليدين إزاء المتهمة المنوط به تفتيشه إذا صادفه في غير دائرة اختصاصه ،
وفي ظروف تؤكد إحرازه للجواهر المخدرة .

(تقض جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٦٠ الطعن رقم ١٩٥٤ منشور بمجموعة
الأحكام السنة الحادية عشرة العدد الثاني صفحة ٤٤١ بند رقم ٨٥) .

١٢٣ - وإذا كانت النيابة بعد التحريات التي قدمتها إليها الشرطة قد
أمرت بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش
على أساس مظنة اشتراكه في الجريمة التي أذن بالتفتيش من أجلها ، فإن
الإذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحاً ، وبالتالي يكون التفتيش
الواقع بناء على ذلك على الطاعن ومن كان يرافقه في الطريق صحيحاً أيضاً
دون حاجة لأن يكون المأذون بتفتيشه معه مسمى باسمه أو أن يكون
في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الإذن وحصول التفتيش .

(تقض جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٥٢ القضية رقم ٥٥٢ سنة ٢١ قضائية) .

١٢٤ - وإذا كان الحكم قد أثبت أن النيابة العامة أصدرت أمراً
بتفتيش الطاعن الأول ومن يوجده معه وقت ضبطه وتفتيشه إذا قامت شبهات
قوية على أنه يحمل مواحد مخدرة أو على اشتراكه في الجريمة ، فلما اقتتل رئيس
مكتب المخدرات ومعه أعوانه إلى مكان الطاعن الأول وجدهم واقفاً في

الشارع على مقربة من منزله ومعه الطاعن الثاني ، وعندما شعر بهم هذا الأخير حاول الهرب وجرى ، فتبعه وكيل المكتبة قبض عليه وأحضره إلى رئيس المكتب الذى قنشه فوجد معه قطعة من الأفون فان التفتيش على هذه الصورة يمدحها في القانون لأن وجود الطاعن الثاني مع الطاعن الأول الذى صدر الأمر بتفتيشه ومحاولة الطاعن الثاني الهرب عند رؤيته رجال الشرطة تحقق بها الشبهة .

القوية على اتهمه بما يسوغ القبض عليه وتفتيشه استناداً على نص الأمر الصادر بتفتيش من يتفق وجوده مع الطاعن الأول من ناحية . وإلى حكم المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية من ناحية أخرى ولو كان أمر التفتيش مقصوداً على الطاعن الأول فقط .

(قضاة جلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ٧٦١ سنة ٢٥ قضائية) .

ثانياً : كيفية تنفيذ الإذن :

١٢٥ - للمأمور الضبط القضائي أن يسلك أى طريق يشاء بقية الوصول إلى تنفيذ إذن التفتيش بشرط ألا يتعارض ذلك مع النظام العام أو يخل بالآداب العامة وبشرط ألا تتأثر به حريات أشخاص آخرين لا دخل لهم ولا علاقة بالمأذون بتفتيشه .

١٢٦ - على أنه إذا كان الأصل في دخول المنازل أن يكون ذلك من أبوابها - ولكن لسبب أو لآخر لم يتمكن المأذون له بالتفتيش من دخول مسكن المأذون بتفتيشه من باب به جاز له دخوله من شرفته أو إحدى نوافذه .

١٢٧ - وتطيقاً لذلك قضى بأن طريقة التفتيش ترجع لتقدير القائم به لما يكون متجهاً وما لا يكون متجهاً ، ومن العبث التدخل في مناقشة هذا التقدير وتحليل عناصره مادام أن التفتيش في حد ذاته الحاصل بمعرفة ضابط

البوليس قد حصل بناء على أمر قانون ، فلا يلتفت للطن الذى يدعى بطلان التفتيش لأن ضابط الشرطة قد أهدر التفتيش الصادر له بالطريقة التى اتخذها لتنفيذه وهى اقتحام منزل المتهم من الشرفة فى حين أنه كان يستطيع أن يدخل الدار من بابها كما قضى العرف المألوف بذلك .

(تقضى جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٢٨ منشور بالمجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٣٩ العدد السادس بند رقم ١٢٠) .

١٢٨ - وللمأمورى الضبطية القضائية إذا ما صدر إليهم إذن النيابة بأجراء التفتيش أن ينفذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا فى ذلك طريقة معينة ماداموا لا يخرجون فى إجراءاتهم على القانون (تقضى جلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٠ الطعن رقم ١٣١٩ سنة ١٩ قضائية)

١٢٩ - وقضى بأنه لا حرج على الضابط المندوب لتفتيش منزل المتهم إذا ما تمرد عليه دخول المنزل من بابه ، أو خشى أن هو طلب إلى ساكنيه أن يفتحوا له أن يسأل لهم ذلك سبيل التخطئ من الذى قدم للتفتيش عنه - لا حرج عليه إذا هو كلف المنخر الذى يرافقه بأن يفتح الباب من الداخل .

(تقضى جلسة ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ الطعن رقم ٦١٦ سنة ٢٣ قضائية) .

١٣٠ - هذا وللمأمور الضبط القضاء أن يستصحب معه أثناء قيامه بتنفيذ إذن التفتيش من يشاء من أعوانه من رجال السلطة العامة على ألا يقوم أحد منهم بالتفتيش إلا تحت إشرافه - إشرافا كاملا - بمعنى ألا يقوم أحدهم بأجراء التفتيش إلا تحت بصره وقطره وأن يكون متبعا لكل ما يقومون به ، وبشرطة أن يكون ذلك بناء على تكليف منه فإن هم فعلوا ذلك فيما ظهر أمامهم بدون تكليف منه كان تفتيشهم باطلا بطلافا مطلقا .

١٣٢ - ولذلك قضى بأنه إذا كان الثابت من واقعة الدعوى أنه أثناء أن كان الضابط المأذون بتفتيش منزل المتهم يقوم بتفتيشه لاحظ الكونستابل ورجلا البوليس الملكي - اللذين استعان بهما الضابط في تنفيذ أمر التفتيش وكافا يعملان تحت إشرافه - وجود باب مغلق بفتاة المنزل قائما إليه بما لاحظاه ، فطلب الضابط من المتهم فتح الباب وفتحه فعلا بوجوده وأمرهما الضابط بالدخول في الحديقة فدخلها ثم أخبراه بأنهما وجدا نبات الحشيش مغروسا بها ، فقام الضابط وبصحبته المتهم بتفتيش الحديقة بإرشاد الكونستابل والبوليس الملكي حيث شاهد الضابط بنفسه شجرات الحشيش بالحالة التي وصفها ، فإن تفتيش المنزل والحديقة يكون بذلك قد حصل مرة واحدة وفي وقت واحد في حضور المتهم .

(تقض جلسة ٢ يونيو سنة ١٩٥٩ الطعن رقم ١٦٠٦ سنة ٢٧ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الثاني بند ١٣٣ صفحة ٦٠١)

١٣٣ - على أن حضور المتهم لإجراء عملية التفتيش ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش فقد مهل أن يتوجه المأذون له بالتفتيش إلى مسكن المتهم لإجرائه فلا يجبره فليس معنى ذلك أن ينتظر حضوره أو لا يقوم بانتهاء مأموريته التي حضر من أجلها بل له الحق كل الحق في إجراء التفتيش في غيبته .

١٣٤ - ولهذا قضى بأن القانون إذ لم يجعل حضور المتهم شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش فإنه لا يقدح في صحة هذا الإجراء أن يكون التفتيش قد حصل في غيبة الطاعن .

(تقض جلسة ١ ديسمبر سنة ١٩٦٨ الطعن رقم ١٢٣٧ سنة ٢٨ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة التاسعة العدد الثالث صفحة ١٠٠٦ بند ٢٤٤)

(٧ - جرائم الاداب)

١٣٥ - كما قضى بأن التفتيش الذى يقدم به مأمور الضبط القضائى بناء على تدينه لذلك من سلطة التحقيق تسرى عليه أحكام المواد ١٩٩، ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، والمادة الأولى منها تنص على إجراء تفتيش منزل المتهم ، وغير المتهم ، بحضوره أو من ينيبه عنه إن أمكن ذلك ، فحضور المتهم ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش .

(قضى جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٥٩ الطعن رقم ٦٤٥ سنة ٢٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الثانى صفحة ٥٦٠ بنسبة ١٢٦)

فى وجوب تواجد المتهم أثناء التفتيش أو من ينيبه أو شاهدين :
١٢٦ - نصت المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينيبه عنه كلما أمكن ذلك ، وإلا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، ويكون هذا الشاهدان بقدر الإمكان من أقاربه أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران ويثبت ذلك فى المحضر .

١٣٧ - وكانت هذه المادة تقابل المادة ٨٧ من مشروع الحكومة والى كانت تنص على أن يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينيبه عنه كلما أمكن ذلك ، وإلا فيجب أن يكون بحضور شاهد ، ويكون هذا الشاهد بقدر الإمكان أحد أقاربه البالغين أو أحد القاطنين بالمنزل أو أحد الجيران ويثبت ذلك فى المحضر .

وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية من هذه المادة ما يلى بالحرف الواحد :
« وقد بينت المادة ٨٧ ، لإجراءات التفتيش ، فأوجبت أن يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينيبه عنه إذا أمكن ذلك ، بأن كان المتهم أو وكيله موجوداً وقت التفتيش أو يمكن استدعاه فى الحال ، فإذا لم يمكن ذلك

يكون التفتيش بحضور شاهد من أقارب المتهم البالغين أو أحد القاطنين معه بالمنزل أو أحد الجيران ويثبت ذلك في المحضر .

ثم جاء في تقريرى لجنة الإجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ المؤرخين ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٨ و ٢٧ يناير سنة ١٩٤٩ عن نفس المادة مايلى :

« أصلها المادة ٨٧ - ورأت اللجنة أن يحصل التفتيش بحضور شاهدين لا شاهد واحد . »

١٣٨ - من ذلك كله يبين أن المشرع أوجب بطريق الإلزام أن يتم التفتيش في حالة غياب المتهم بحضور وكيله أو بحضور شاهدين من أقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران .

١٣٩ - إلا أن لمحكمة النقض حكم يخالف هذا المبدأ أصدر بمجلسه ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ وقالت فيه أنه مادام الحكم قد أثبت أن التفتيش تم بائتداب من سلطة التحقيق فإن استناد الطاعن إلى المادة ٥١ لا محل له ، وذلك لأن هذه المادة عطلها دخول رجال الضبطية القضائية المنازل وتفتيحها في الأحوال التى أجاز لهم القانون ذلك فيها ، أما التفتيش الذى يقوم به مأمور الضبطية القضائية بناء على ندبه لذلك من سلطة التحقيق فإنه تسرى عليه أحكام المادة ٩٢ الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق التى تنص على إجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه كلما أمكن ذلك. المادة ١٩٩ الخاصة بالتحقيق بمعرفة النيابة والتى تحيل على الإجراءات التى يتبعها قاضى التحقيق والمادة ٢٠٠ التى تجيز للنيابة أن تكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصها (مشور بمجموعة أحكام النقض السنة الرابعة بند ٣٠٥ صفحة ٨٣٧) .

رأينا الخاص عن هذا الحكم :

١٤٠ — غير أن هذا الحكم محل نظر لما أوجده من تفرقة بين ما يقوم به مأمور الضبط القضائي من إجراءات التفتيش (بحسب مذهب لإليه الحكم)، استناداً إلى نص المادة ٥١ إجراءات وما يقوم به من ذلك استناداً إلى نص المادة ٩٢ من قانون الإجراءات — ذلك أن مأمور الضبط القضائي عند قيامه بإجراء التفتيش فإنه — في نظرنا — إنما يفعل ذلك استناداً إلى نصوص المواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية وأنه هو وحده المعنى بهذه المواد، أما المادة ٩١ وما بعدها فإن المعنى بها قاضى التحقيق — ومن بعده النيابة العامة بعد العدول عن هذا النظام — عند قيامه بإجراء التفتيش ولم يقصد من هذه المواد تنظيم قواعد لإجراءات التفتيش عند نصب مأمور الضبط القضائي لإجرائها ونستند في رأينا هذا على الأسباب الآتية :

أولاً : أن المادة ٥١ إجراءات تنظيم لما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٤٥ إجراءات والفقرة المذكورة مقصود بها حالة قيام رجال الضبط القضائي بدخول المنازل للتفتيش بناء على أمر قاضى التحقيق والنيابة العامة — أما المادة ٩٢ من قانون الإجراءات فهي تنظيم لما نصت عليه المادة ٩١ لإجراءات، وهذه المادة الأخيرة خاصة بقيام قاضى التحقيق — ومن بعده النيابة العامة — بإجراء التفتيش بنفسه دون أن يتنبأ أحد للقيام — بذلك — دليل ذلك أنه بعد أن نصت الفقرة الثانية من المادة ٩١ إجراءات على أنه « ولقاضي التحقيق أن يفتش » ذكرت المادة ٩٢ إجراءات مباشرة على أنه « يحصل التفتيش . . . » ومن ثم فالقول بأن التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبطية القضائية بناء على نذبه لذلك من سلطة التحقيق تسرى عليه أحكام المادة ٩٢ إجراءات لا سند له من القانون .

ثانيا : ويؤيد هذا النظر أن الحكمة في إغفال ما نصت عليه المادة ٥١ لإجراءات من وجوب حضور شاهدين في حالة عدم حضور المتهم أو من ينبيه عنه أثناء التفتيش من نص المادة ٩٢ أن المشرع راعى أن في قيام قاضي التحقيق بإجراء التفتيش بنفسه الضمان الكافي لمن يفتش مسكته ومن ثم لم يوجب حضور شاهدين أثناء إجراء التفتيش - فالتفرقة بين النصين إذن أساسها شخص القائم بإجراء التفتيش وليس مرجعها شخص الأذن به .

ثالثا - وأستناد الحكم سالف الذكر إلى حكم المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية إن جاز الرجوع إليه والتمويل عليه فإن ذلك لا يجوز إلا في حالة وجود تحقيق يجري فعلا يتطلب اتخاذ إجراء معين كإجراء تفتيش مثلا فيقوم عضو النيابة العامة بتكليف أحد رجال الضبطية القضائية بذلك ، أما في حالة قيام رجل الضبطية القضائية بتنفيذ إذن النيابة بتفتيش شخص ومسكن أحد الأفراد بناء على محضر تحريات ودون وجود تحقيق سابق فانه لا يمكن تطبيق أحكام المادة ٢٠٠ لإجراءات على هذه الحالة أو الاستناد عليها .

رابعا - كان قد أثير نقاش حول إدخال تعديل على نص المادة ٥١ لإجراء وكان ذلك أمام لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب بجلسته ٢ مايو سنة ١٩٥٠ وكان هذا النقاش سببه اقتراح من أحد الأعضاء بإدخال تعديل على نص هذه المادة لتكون مطابقة للمادة ٣٩ من القانون الفرنسي وقد جاء في تقرير اللجنة بهذا الخصوص ما يلي بالنص : ... وقد رفضت اللجنة هذا الاقتراح لأن المادة فيها كل الضمانات اللازمة للمتهم إذ أوجبت على مأمور الضبط القضائي عند غياب المتهم أن يكون معه شاهدان وأن يكون هذان الشاهدان بقدر الإمكان من أقارب المتهم البالغين أو من الجيران أو من القاطنين معه بالمنزل، ويثبت ذلك في المحضر فلا محل إذن للقول بحوث متاعب من التفتيش الذي يحصل في غياب المتهم .

١٤١ - ومن ذلك كله نرى أن القانون قد أوجب على مأمور الضبط القضائي أن يستصحب معه شاهدين عن نصت عليهم المادة ٥١ لإجراءات أثناء إجراء التفتيش الصادر بشأنه إذن من السلطة المختصة والذي يقوم بمأمور الضبط القضائي بإجرائه بناء على ذلك .

١٤٢ - إلا أن هذا الوجوب الذي استلزمته المادة ٥١ لإجراءات أمر متعلق بصالح الشخص الذي صدر الأمر بتفتيشه وتفتيش مسكنه فله أن يتسكك به وله أن يتنازل عنه، ذلك أن أحكام التفتيش والضبط من الأمور الخاصة بمصلحة الأفراد وليست من النظام العام .

١٤٣ - هذا وليس لمأمور الضبط القضائي أثناء قيامه بتنفيذ الإذن بالتفتيش أن يستعمل الإكراه لإجراء ذلك إلا بالقدر اللازم لمسكينته من إنجاز ما كلف به .

١٤٤ - ولذلك قضت محكمة النقض بجلسته ٢٦ يناير سنة ١٩٥٩ بأن صدور الإذن بتفتيش المتهم يقتضي لتنفيذه الحد من حرته بالقدر اللازم لإجراء التفتيش، ولو لم يتضمن الإذن أمراً صريحاً بالقبض لما بين الإجراءين من تلازم .

(منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الأول، بند ١٩ صفحة ٧٢)

١٤٥ - ويجب أن يتم تفتيش الأثني - إذا ما صدر إذن بتفتيشها - وفقاً للقانون، بمعنى أن يتم تفتيشها بمعرفة أثني مثلاً، غير أن اشتراط تفتيش الأثني بمعرفة أثني - المراد به أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسانية التي لا يجوز لرجل الضبطية القضائية الاطلاع عليها ومشاهدتها .

(قضى جلسته ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢ الطعن رقم ٥١٨ سنة ٢٢ قضائية) .

١٤٦ - ولذلك فلا يكون ضابط البوليس قد خالف القانون إن

هو أمسك بيد المتهم وأخذ العلبة التي كانت بها - ذلك لأن مراد القانون من اشتراط تفتيش الأتقى بمعرفة أخرى هو أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تخدش حياتها إذا أسست . (تقض جلسة ٨ فبراير سنة ١٩٦٠ الطعن رقم ١٤٥٨ لسنة ٢٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الحادية عشرة العدد الأول بند ٣٠ صفحة ١٤٨) .

١٤٧ - وصدر المرأة بلا شك من تلك المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تخدش حياتها إذا أسست ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أجاز تفتيشه وسوغه بقوله أن النقاط العلبة المحتوية على مخدر من صدر المتهم لا يعتبر تفتيشا عن مواطن المنة فيها وقضى بإدانتها اعتماداً على الدلائل المستند من هذا التفتيش الباطل وحده ، فإنه يكون مخطئاً في تطبيق القانون وفي تأويله بما يتعين منه تقضه .

(تقض جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٢٥ قضائية) .

١٤٨ - وإذا كان العرف قد جرى على قيام الاضبا بتوقيع الكشف على الإناث في حالة مرضهن إلا أن ذلك بحاله علم الطب وحده ولذلك قضى بأن القول بأن الطبيب يباح له بحكم مهنته مالا يباح لغيره من الكشف على الإناث ، وأنه لاخضاضه عند استحالة تفتيش متهمة بمعرفة أثنى أن يقوم هو بإجراء التفتيش المطلوب ، فذلك تقرير خاطئ في القانون .

(تقض جلسة ١١ أبريل سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ٢٤١٠ لسنة ٢٤ قضائية)

١٤٩ - واقدر أثر خلاف فيما يتعلق بمدى جواز تخفيف الزوج بختيش زوجه ولم يعرض هذا الخلاف على محكمة النقض لنرى رأيها

في ذلك - إلا أننا نرى بعدم جواز ذلك وبأنه يجب ألا تقوم بتفتيش الموضع الجسمانية التي لا يجوز لأحد الاطلاع عليها ، للمرأة إلا امرأة مثلها ، ونستند في ترجيح هذا الرأي إلى الاعتبارات الآتية :

أولاً : أن نص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ صريح في وجوب أن يكون تفتيش الأتي بمعرفة أتي ينديها لذلك مأمور الضبط القضائي .

ثانياً : وكانت قد قدمت اقترحات إلى النجاة البرلمانية عند مناقشة مشروع قانون الإجراءات بإضافة عبارة « كلما كان ذلك ميسوراً ، مثلما فعل المشرع الإيطالي في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٥ تحقيق لإيطالي التي تنص على أن « يكون تفتيش الأتي بمعرفة أتي مثلها كلما كان ذلك ميسوراً ، إلا أن هذه الاقترحات رفضت لاعتبارات خاصة بوجوب احترام التقاليد والعادات الشرقية .

ثالثاً : إن في تكليف الزوج بتفتيش زوجته امتنان لكرامته وكرامة أسرته وهو أمر تنفر منه قواعد الأخلاق والمثل وتحميل للزوج فوق ما يحتمل وغالباً ما يحدث تفتيش المرأة بحضور أولادها ، ولما يقوم الرجل بتفتيش زوجته بناء على تكليفه بذلك أمام أولاده وأهله برغم إرادته فإن ذلك - فوق - ماسيجه من متاعب في الأسرة لاحقاً فإن فيه تحقير من شأن الرجل أمام أولاده وامتنان لكرامة زوجته أمام أطفالها .. ولذلك ولكل هذه الاعتبارات نرى عدم جواز نهب الرجل لتفتيش زوجته .

المبحث الرابع

التلبس في الجرائم المخلة بالآداب

١٥٠ - عرفنا أنه لا يجوز تفتيش الأشخاص أو المساكن إلا بأذن من السلطة المختصة قانوناً باصدار إذن التفتيش ، إلا أنه يجوز لمأمور الضبطية القضائية أن يقبض على أى شخص متلبساً بجريمة سواء حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة ، ومن حقه بالتالى أن يقوم بتفتيشه تفتيشاً ينتج آثاره ، ذلك لأنه كلما كان القبض قانونياً كلما كان التفتيش الذى يعقبه صحيحاً .

١٥١ - وللتلبس صور عديدة لعل أبرزها التخلل عن الحيابة الذى يعطى للمأمور الضبط القضائى الحق فى تفتيش الشئ الذى تخلى عنه صاحبه فان وجد فى إحرازه جريمة يعاقب عليها كان من حقه القبض على من تخلى عن حيابة هذا الشئ وتفتيشه بالتالى ، ولما كان التخلل عن الحيابة يستلعب بحثاً فى التخلل الاضطرارى والتخلل الاختيارى فقد رأينا أن نفرد للتخلل عن الحيابة فرعاً خاصاً .

١٥٢ - وسوف نعالج مبحث التلبس فى الجرائم المخلة بالآداب على النقط الآتى .

الفرع الأول - ماهية التلبس وخصائصه .

الفرع الثانى - حالات التلبس .

الفرع الثالث - آثار التلبس .

الفرع الرابع - صور تتوافر فيها حالة التلبس .

الفرع الخامس - صور لا تتوافر فيها حالة التلبس .

الفرع السادس - التخلل الاضطرارى والتخلل الاختيارى .

الفرع الأول

ماهية التلبس وخصائصه

ماهيته :

١٥٣ - التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها لا شخص مرتكبها ، وإذا ما توافرت حالة من حالات التلبس حق للمأمور الضبط القضائي أن يقبض على مرتكب هذه الجريمة وأن يقوم بتفتيشه تفتيشا يفتح آثاره . فالتلبس إذا حالة تقع ، وبوقوعها يحق للمأمور الضبط القضائي أن يقبض على المتهم وأن يفتشه تفتيشا ينتج آثاره ، غير أنه - كما سبق أن ذكرنا - ليس يلزم أن يضبط المتهم نفسه متلبسا بالجريمة ، بل يكفي أن تكون الجريمة التي وقعت والتي يحصل القبض والتفتيش بسببها ، قد شوهت في حالة تلبس وأن توجد دلائل قوية على وجود صلة بين من يراد ضبطه وتفتيشه وبين هذه الجريمة ، ومن المقرر قانونا أن لرجال الضبط القضائي في الجرائم التي تكون في حالة تلبس أن يقبضوا على المتهمين بها وأن يفتشوهم ويفتشوا مساكنهم سواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء في الجريمة ، إذ لم يفرق القانون بين هؤلاء وأولئك ، وكل ما اشترطه القانون في ذلك أن تكون هناك دلائل قوية على وقوع الجريمة المتلبس بها عن يراد ضبطهم أو تفتيشهم وتفتيش مساكنهم .

١٥٤ - والحكمة في منح مأموري الضبطية القضائية هذه السلطات الاستثنائية حالة توافر شروط التلبس أن احتمال وقوع رجال الضبط القضائي في الخطأ أمر بعيد الاحتمال ذلك لأن الجريمة ترتكب وأدلتها مازالت ظاهرة

ملبوسة ومن ثم وجب سرعة ضبطها وجمع أدلتها قبل أن تطمس هذه الأدلة ويجرى تلاعب يقصد به إخفاء آثارها ووجودها — حتى أن مشروع الحكومة عن هذه المادة كان يسميها بالجريمة الموهودة أى التى تشاهد آثارها وأدلتها ولا تخفى على أحد من الحضور .

خصائص التلبس :

١٥٥ — ويتميز التلبس بأن حالاته قد وردت فى القانون على سبيل الحصر لا على سبيل البيان أو التمثيل ومن ثم فلا يصح التوسع فيها سواء بطريق التقياس أو بطريق التقريب — ويتميز التلبس فضلا عن ذلك بأنه حالة تلحق بالجريمة وتلازمها ولذلك قيل بحق أن القول بأن التلبس حالة تلاصق المتهم ليس صحيحا فى القانون .

١٥٦ — وتطبيقا لمبدأ حصر حالات التلبس فى القانون قضت محكمة النقض بأن حالات التلبس مبنية على سبيل الحصر فى المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات (المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية) فإذا شهود المتهم مرتبكا يحاول العبث بجيبه ففتشه الضابط وقطع جيبه فشاهد به بقما سوداء أثبت التحليل فيما بعد أنها أفيون فهذه الحالة لا تعتبر تلبسا حتى كان يجوز تفتيش المتهم فيها .

(نقض جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٤١ الطعن رقم ٦٤٨ سنة ١١ قضائية) .

١٥٧ — وتطبيقا لمبدأ ملازمة حالة التلبس للجريمة نفسها وليست لشخص مرتكبها قضت محكمة النقض بأن إحراز المخدرات من الجرائم المسنونة فاكشافها يجعلها متلبسا بها ويسوغ القبض على كل من له يد فيها فاعلا كان أو شريكا .

تقضى جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ الطعن رقم ٩٥ سنة ١١ قضائية) .
١٥٨ - كما قضت محكمة النقض أيضا بأن التلبس صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها ، فتنى تحقق مأمور الضبط القضائي من جريمة صحت الإجراءات المقررة له في حق كل من ساهم فيها فاعلا كان أو شريكا شوهده في مكان وقوعها أو لم يشاهد .

(تقضى جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٤٥ منشور بالمجموعة الرسمية لأعمال المحاكم السنة ٤٦ العدد ٤ و ٥ و ٦ رقم ٥٥) .

١٥٩ - كما قضى بأن حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها ويجوز في حالة التلبس لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل من ساهم في الجريمة فاعلا كان أو شريكا وأن يفتشه ، فإذا كان ما أورده الحكم يفيد أن مسجوناً مضطرباً متلبساً بجريمة إحراز علبه سجائر ، وهي من الممنوعات المعاقب على إدخالها في السجن باعتبارها جنحة طبقاً للمادة ٩٠ من لائحة السجون الصادر بها الأمر العالي في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ ، فقرر هذا المسجون فور سؤال أن عرضا بالسجن هو أعطاه إياها ففتشه وكيل السجن وهو من رجال الضبطية القضائية فوجد معه مخدرات ، فالتفتيش يكون صحيحاً وللمحكمة أن تعتمد على الدليل المستمد منه إدانته بإحراز المخدر .

(تقضى جلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ الطعن رقم ١٠٣٢ سنة ٢١ قضائية) .

١٦٠ - وأخيراً فقد أفصحت المحكمة العليا عن هذا المبدأ - مبدأ الملازمة - في حكمها الصادر بجلطة ٣ مايو سنة ١٩٥٥ في الطعن رقم ١٦٠ سنة ٢٥ قضائية بقولها أن التلبس وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها .

الفرع الثاني

حالات التلبس

١٦١ - تنص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه تكون الجريمة مقلبا بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة وتعتبر الجريمة متلبسا بها إذا اتبع المجنى عليه مرتكبها أو تبعته العامة مع الصياح إثر وقوعها، أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقا أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها ، أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك .

١٦٢ - ومن ذلك يبين أن حالات التلبس وفقاً للمادة ٣٠ لإجراءات خمسة حالات هي (١) حال ارتكاب الجريمة أو (٢) عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة أو (٣) إذ تبع المجنى عليه مرتكبها أو تبعته العامة مع الصياح إثر وقوعها أو (٤) إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقا أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها أو (٥) إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك.

١٦٣ - والحالة الأولى من هذه الحالات هي وقوع الضبط في وقت ارتكاب الجريمة بالفعل ، وهذه الحالة هي أظهر حالات التلبس ، وتطبقاً لنص المادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية أتيح لكل شخص شاهد وقوع الجريمة بنفسه أن يقبض على الجاني وأن يسلمه للسلطة العامة .

١٦٤ - والحالة الثانية من حالات التلبس هي تلك التي تعقب ارتكاب الجريمة ببرهنة يسيرة حيث تكون آثارها ومعالمها واضحة لم تطمس بعد ولم

يحدد المشرع وقتاً معيناً باقضاءه نزول حالة التلبس ومن ثم فهي مسألة تقديرية مرجعها إلى الظروف والاعتبارات الخاصة بكل جريمة على حدة .

١٦٥ - أما الحالة الثالثة من حالات التلبس المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية فهي حالة ما إذا كان الجاني قد تبعه المجني عليه أو تبعته العامة مع الصباح عقب وقوع الجريمة بزمن قريب .

١٦٦ - الحالة الرابعة من حالات التلبس هي حالة ما إذا وجد الجاني عقب وقوع الجريمة بزمن قريب وهو يحمل آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوداقاً أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه مرتكب الجريمة أو شريك في ارتكابها - ولا يشترط بطبيعة الحال أن يكون المتهم مازال بمسرح الجريمة إذ قد يكون قد غادره وكل ما يشترط هو ضبطه وهو يحمل هذه الأشياء التي تعتبر قرينة قوية على ارتكابه للجريمة أو اشتراكه في ارتكابها - وكذا فهذا الوقت الذي يمضي ما بين ارتكاب الجريمة وضبط المتهم حاملاً لهذه الأشياء أمره متروك لتقدير المحكمة .

١٦٧ - أما الحالة الخامسة والأخيرة فهي حالة ما إذا وجدت بالجاني بعد وقوع الجريمة بوقت قريب آثار أو علامات تدل على أنه مرتكب الجريمة أو شريك في ارتكابها كن يضبط وملابسه ملوثة بالدماء أو من يضبط ويهتزر أجزاء جسمه بعض الإصابات التي تنفي عن أنه هو مرتكب الجريمة .

١٦٨ - هذا وإن تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها للفصل فيما إذا كانت الجريمة متلبساً أو غير متلبس بها لموكلول إلى محكمة الموضوع ولا معقب عليها في خصوصه

ما دامت الأسباب التي استند إليها لها أضرارها في الأوراق وتزدى عقلا وقانونا إلى النتيجة التي رتب عليها .

(تقض جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ١٧٠ سنة ٢٥ قضائية) .

١٦٩ - وإذا كان الثابت أن مأمور الضبط القضائي - إذ عاين الجنيه الزائف في يد المبلغ - فإن حالة التلبس تكون قائمه كما عاينها مأمور الضبط مما يجوز له الانتقال إلى مكان المتهم وتفتيشه وضبط ما به من الأشياء المشتبه بالجريمة ، وليس في بعض الوقت الذي مضى بين وقوع الجريمة وبين التفتيش ما تفتي به حالة التلبس كما هي معرفة في القانون ما دام تقدير الفترة الزمنية بين وقوع الجريمة وبين كشف أمرها بمعرفة رجال الضبط القضائي مما تستقل به محكمة الموضوع

(تقض جلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٦١ الطعن رقم ٣٥٨ سنة ٣١ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الثاني بند ١١٩ صفحة ٦٢٢) .

١٧٠ - وقضى بأن مشاهدة الجريمة وهي في حالة تلبس يجب أن تسبق التفتيش . فلا يجوز خلق حالة تلبس بإجراء تفتيش غير قانوني ، وحكم الجريمة المستمرة في ذلك هو حكم باقي الجرائم التي لا تبيح التفتيش في غير الأحوال المنصوص عليها قانونا .

(تقض جلسة ١٠ يناير سنة ١٩٦٨ رقم ٢٥٩ سنة ٨ قضائية) .

الفرع الثالث

آثار التلبس

١٧١ - إن التلبس بالجريمة، يحيز لرجل الشرطة ولكل فرد حق القبض على الشخص المتلبس طبقاً للقانون الذي يحيز لكل شخص شاهد الجاني متلبساً بالجريمة أن يحضره أمام أحد أعضاء النيابة أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال السلطة العامة بدون احتياج لأمر بذلك إذا كان ما وقع منه يستوجب حبسه احتياطياً، ولرجل الضبطية القضائية في هذه الحالة أن يقوم بتفتيش الجاني تفتيشاً يفتج أثره القانوني لأن تفتيش الشخص من توابع القبض عليه بل من مستلزماته .

١٧٢ - ولذلك قضى بأنه متى كان الحكم قد أثبت على الطاعن أنه كان في حالة تلبس مجرمة أحرار المخدرات شهود حال ارتكابها ، فإن ذلك يفول لرجال السلطة العامة ولو لم يكونوا من مأموري الضبطية القضائية أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه . وذلك حسب نص المادة ٧ من قانون تحقيق الجنايات الذي كان ساري المفعول وقت وقوع الحادث . ولا يكون هناك محل لما يثيره الطاعن من أن من قاموا بضبط الواقعة وطلبوا الإذن من النيابة بالتفتيش هم من رجال مكتب المخدرات الذين لم يكونوا وقت مباشرتهم هذه الإجراءات في الدعوى من رجال الضبط القضائي .

(قضى جلسة ١٦ ديسمبر ١٩٥٢ الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٢٢ قضائية) .

١٧٣ - وقضى بأن الجريمة إذا شوهدت وقت ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرة تكون من جرائم التلبس ويجوز لرجل الضبطية القضائية القبض على كل من ساءم فيها فاعلاً كان أو شريكاً ثم تفتيشه إن رأى لذلك

وجها ، يسترى في ذلك المتهم الذى يشاهد وهو يقارن الفعل المكون للجريمة والمتهم الذى يتبين مساهمته فيها ولو وجد بعيداً عن محل وقوعها ، (تقضى في ٣ مارس ١٩٤١ القضية ٩٢٢ سنة ١١ قضائية ، المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٤٢ العدد ٨ رقم ٢٠٥) .

١٧٤ - ويجوز للمأمور الضبط القضائي عند مشاهدته منهما بحالة تلبس بجريمة في دائرة اختصاصه أن يجرى كل ماخوله القانون لإياء من أعمال التحقيق ، سواء في حق هذا المتهم أو في حق غيره ممن اشتركوا في مقارنتها فاعلين كانوا أو شركاء ، وإن كانت الجهات التى يقيمون فيها خارجة عن اختصاصه .

(تقضى في ١٥ أبريل ١٩٤٦ المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم لسنة ٤٧ العدد ٧ و ٨ رقم ٤٤) .

١٧٥ - وإن مباشرة ضابط البوليس تفتيش منزل بدائرة قسم آخر غير القسم التابع له يصححه اختصاصه بالتحقيق مع المتهم الذى قس منزله بناء على ضبطه متلبساً بجريمة بدائرة اختصاصه هذا الضابط على أساس أن التفتيش عمل من أعمال التحقيق المختص به .

(تقضى في ١٢ يناير ١٩٤٨ القضية رقم ٢٢٥٩ السنة ١٧ قضائية المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم لسنة ٤٩ العدد ٥ رقم ١٢٠) .

١٧٦ - ولذلك قضى بأن ضبط المتهم متلبساً بارتكاب جريمة يبيع لرجل الضبطية القضائية أن يقبض عليه ويفتشه . ولا يقدح في ذلك أن تكون النيابة قد سبق لها أن رفضت الإذن في التفتيش لعدم تعيين المراد تفتيشه .

(تقضى في ١ يونيو ١٩٤٨ ، القضية رقم ٦٠٨ السنة ١٨ قضائية) .

١٧٧ - ولا جدوى مما يشيره المتهم من أن الخبر الذى قبض عليه ليست (٨ - حرائم الآداب)

له صفة مأمور الضبط القضائي ، طالما أن الواقعة كانت في تلبس تجيز لرجال السلطة العامة القبض على المتهم وتسليمه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي .

(تقض في ٢ يناير ١٩٥٦ - القضية رقم ٩٢٢ السنة ٢٥ قضائية) .

١٧٨ - وقضى بأنه متى كانت جريمة إحراز السلاح متلبساً بها ، فإن هذا يجيز للمأمور الضبطية القضائية القبض على الجاني وتفتيشه في أي وقت وفي أي مكان مادامت حالة التلبس قائمة ، ولا تصح مطالبة القائم بالتفتيش بالوقوف فيه عند انقضاء وقت معين أو عند العثور على شيء معين ، ومن ثم فالدليل المستمد من هذا التفتيش يكون صحيحاً .

(تقض جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٤٨ الطعن رقم ١٩٠٨ سنة ١٨ قضائية) .

١٧٩ - والتلبس صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها مما يبيح لرجال الضبط القضائي الذين شاهدوا وقوع الجريمة أن يقبضوا على كل من يقوم الدليل على إسهامه فيها . وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بدالة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .

(تقض جلسة ١٠ يونيو سنة ١٩٦١ الطعن رقم ٤٧٦ سنة ٢١ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الثاني بند ١٣٥ صفحة ٧٠٤) .

الفرع الرابع

صور تتوافر فيها حالة التلبس

١٨٠ - قضت محكمة النقض بأن إبلاغ أحد المشتركين في الاتفاق الجنائي عن الاتفاق وهو جريمة مستمرة ، ثم دخوله بعلم البوليس بالمهمات المتفق على سرقتها في المنزل الذي أعد لاجتماعه فيه مع من تأمروا معه ، وحصول ذلك على مرأى من رجال البوليس ، كل هذه مظاهر خارجية تنبئ عن الواقعة الجنائية ذاتها ، وتكشف لمن يدت لهم عن أن تلك الجريمة المستمرة ترتكب في الوقت نفسه . وهذا تلبس يحيز لرجال الضبطية القضائية تفتيش منازل المتهمين .

(قضاة جلسة ٢٨ يونيو ١٩٤٣ الطعن رقم ١٥٩١ سنة ١٣ قضائية) .

١٨١ - ومتى كانت واقعة الدعوى أن الخبير الذي اختاره ضابط المباحث للاعتقال إلى مقهى المتهم الذي صدر الإذن من النيابة بتفتيشه للبحث عن مخدرات قد رأى ابن المتهم في أثناء التفتيش يضع يده في جيبه ويخرج شيئاً منه محاولاً إلقاءه والتخلص منه ، فهذه الواقعة تقيد قيام حالة التلبس بجريمة في حكم المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنائيات . وذلك بنقض النظر عما ظهر بعد ذلك من التحقيق عن ماهية هذا الشيء .

(قضاة جلسة ٧ يناير ١٩٥٢ الطعن رقم ١٥٨٧ سنة ٢١ قضائية) .

١٨٢ - وقضى بأنه إذا كان رجال البوليس قد شاهدوا المتهم في حالة يدعو إلى الاشتباه إذا كان يتلفت يمنة ويسرة وبمجرد رؤيته لهم ترك العربة التي كان يجلس فيها وانتقل إلى أخرى فلما تبعوه اتى بالحقيبة التي

كان يحملها وقفز من القطار قبل أن يمسك به رجال البوليس أو يهوما بالقبض عليه فهذا يعد تخليا منه عن حياتها وتركها للملكية لها ينحول كل من يجدها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها ويقدمها لجهة الاختصاص . فإذا ما قُبِحت ووجد فيها الشيء المسروق فإن المتهم يكون في حالة تلبس بالسرقة فيجوز القبض عليه وتفتيشه بغير إذن بهما من سلطة التحقيق .

(تقض جلسة ١٠ لبريل ١٩٥١ الطعن رقم ٢٦٨ السنة ١١ قضائية) ،

١٨٣ - وإذا شوهد شخص يحاول إخفاء مادة مخدرة في حجرة فيه حالة تلبس توجب على من شاهده إحال قيامها أن يحضره أمام أحد أعضاء النيابة أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بذلك وتفتيش المتهم في هذه الحالة لضبط المادة المخدرة معه يكون صحيحاً قانوناً لأن تفتيش الشخص من توابع القبض عليه بل من مستلزماته .

(تقض جلسة ١ يونيو ١٩٣٦ الطعن رقم ١٦٠٢ السنة ٦ قضائية) .

١٨٤ - وقضى بأن إحراز المخدرات جريمة مستمرة فشهادة المخدر مع المتهم وهوي عرضه من تلقاء نفسه على المشتري تكوّن حالة تلبس بالجريمة يجوز معها بمقتضى المادة ٧ من قانون تحقيق الجنايات لكل شخص ولو لم يكن من مأموري الضبطية القضائية أن يقبض على المتهم ، كما يجوز له أيضا أن يقتله لأن الضبط يستتبع التفتيش ، وذلك لأسباب منها أن ترك المقبوض عليه بلا تفتيش قد يؤدي إلى انعدام الفائدة من القبض عليه .

(تقض جلسته ١٣ لبريل ١٩٤٢ الطعن رقم ١١٠٩ السنة ١٢ قضائية) .

١٨٥ - وإذا كان ضابط المباحث عندما دخل منزل مومس ، في

سبيل أداء وظيفته . قد رأى المتهم ممكناً يقطع من الحشيش ظاهراً من بين أصابعه . فإن هذه الحالة تعتبر تلبساً بجريمة إحراز الحشيش . ويكون القبض على المتهم وتفتيشه صحيحين ، ولا يقال إن الضابط وقد دخل المنزل لغرض معين هو مراقبة الأمن والإشراف على تنفيذ اللوائح الخاصة بالمحال العمومية لم يكن له أن يضبط فيه غير ما هو متعلق بالفرصة الذي دخل من أجله فإن الضابط بعد دخوله المنزل لذلك الغرض المعين يكون من واجبه قانوناً إذا ما شاهد وقوع جريمة في هذا المنزل أن يتخذ في حق الجاني الإجراءات القانونية التي له أن يتخذها لو أنه شاهد الجريمة تقع في أي مكان آخر .

(تقض جلسة ٢٣ نوفمبر ١٩٤٢ الطعن رقم ٢٢٤٧ سنة ٢٢ قضائية) .

١٨٦ - وإذا كانت واقعة الدعوى كما هي ثابتة بالحكم المطعون فيه هي أن الكونستابل قد شاهد المتهم الثاني وهو يتسلم المخدر من المتهم الأول ويضعه في جيبه ، فإن هذا الكونستابل وهو من رجال الضبطية القضائية يكون قد شاهد الجريمة في حالة تلبس ، فإذا ما أبلغ ضابطاً بالبوليس بذلك - وهو أيضاً من رجال الضبطية القضائية - فإن المخدر إذا ما ضبط تبعاً لذلك يكون قد ضبط مع هذا المتهم وهو في حالة تلبس .

(تقض جلسة ١٨ مايو ١٩٥٢ الطعن رقم ٦١٧ سنة ٢٢ قضائية) .

١٨٧ - وإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابطاً بالبوليس عندما هم بتفتيش شيخ البدة المتهم قال له وكان علوز تفتشني ، فلما رد عليه بالإيجاب أسقط من يده حلبة من الصفيح وجد الضابط بها مواد اشبه في أنها حشيش وأفيون ثم ثبت من التحليل أنها كذلك ، فلحكم الصادر بإدانة المتهم استناداً

إلى ذلك إلا يجوز الطعن فيه بمقولة أن الحصول على المخدر كان بناء على تفتيش باطل لأن المخدر إنما ضبط بعد أن ألقاه المتهم من يده .

(نقض جلسة ١٠ يناير ١٩٢٨ الطعن رقم ٢٥٤ سنة ٨ قضائية) .

١٨٨ - وإن ما يحرمه القانون بشأن تفتيش المنازل والأشخاص ويبنى عليه بطلان الدليل المستمد منه هو التفتيش أو القبض الذي يقع على الأشخاص أو في منازلهم على خلاف الأوضاع التي رسمها . أما إذا كان مأمور الضبطية القضائية قد حصل على الدليل من غير طريق التفتيش أو القبض كان يكون المتهم قد ألقى من تلقاء نفسه بشيء كان يحمله عندما شعر بقدوم رجل البوليس للقبض عليه فإن ضبط هذا الشيء بعد إلقاءه . ثم الاستشهاد به في الدهوري كدليل على المتهم الذي كان يحمله يكون صحيحاً لا بطلان فيه حتى ولو لم يكن المتهم في إحدى حالات التلبس أو غيرهما مما يجوز فيها قانوناً لرجال الضبطية القضائية القبض على المتهم وتفتيشه . فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين هما اللذان ألقيا من تلقاء نفسيهما ما كانا يحوزانه من مادة مخدرة بمجرد أن رأيا رجال البوليس قادمين نحوهما لضبطهما ، وكان ضبط هذه المواد قد حصل بعد ذلك وهي ملقاة على الأرض . فلا يصح توجيه أى عيب إلى الحكم في استشاده بضبط المواد المخدرة على هذه الصورة والقبض على المتهمين بعد ذلك عقب إلقاءهما بالمادة المخدرة يكون صحيحاً قانوناً لأنهما بالقائما المخدرات على الأرض في حضرة رجل البوليس يعتبران وقتئذ في حال تلبس تجيز القبض عليهما وتفتيشهما .

(نقض جلسة ١٩ ديسمبر ١٩٢٨ الطعن رقم ١٠١ سنة ٩ قضائية) .

١٨٩ - وإذا كان الحكم قد أثبت أن رجال البوليس المأذونين بتفتيش شخص ومنزله ومقهاه لما دخلوا المقهى قد شاهدوا المتهم ، وهو شخص

غير الوارد اسمه في إذن التفتيش ، عند بابه الخلفي يحاول الهرب فلحق به أحدهم وبحث خارج ذلك الباب فوجد على مقربة منه كيساً على الأرض به حشيش ففتشوا المتهم لاعتقادهم أن له صلماً في جريمة إحرار الحشيش فعزوا معه على حشيش أيضاً ، فان هذا التفتيش يكون صحيحاً . لأن الحكم يكون قد أثبت أن جريمة إحرار المخدر كان متلبساً بها . ومتى يكون قد أثبت أن جريمة إحرار المخدرات كان متلبساً بها كان الأمر كذلك فلا تريب على المحكمة في اعتمادها على ما تحصل من هذا التفتيش ذلك لأن التلبس بالجريمة الوارد ذكره في الشق الأول من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات لا يشترط فيه مشاهدة شخص بعينه يرتكبها ، بل إنه يكفي مشاهدة الفعل الممكن له وقت ارتكابه أو بعد وقوعه بدهة سيرة ولو لم يشاهد مرتكبه ولأن رجال الضبطية القضائية لم بمقتضى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات في أحوال التلبس بالجنايات أن يقبضوا على كل من يقوم لديهم أى دليل على مساهمته في الجريمة كفاعل أو شريك ولو لم يشاهد وقت ارتكابه .

(تقض جلسة ١٨ يناير ١٩٤٣ الطعن رقم ٢٧٦ سنة ١٣ قضائية) .

١٩٠ - كما قضى أنه إذا كان الثابت بالحكم أنه أثناء قيام الضابط بتفتيش صاحب مقهى بناء على تده لذلك من النيابة شاهد الطاعن يديه إلى جيب صدره ويسقط على الأرض عليه فأمرع والتقطها فوجد بها ثلاث قطع من الحشيش ففتشته فوجد معه مطواه تبين من التحليل وجود أجزاء دقيقة من مادة الحشيش لاصقة بسلاحها فهذا الذي أثبتته الحكم يجعل الطاعن في حالة تلبس يميز للمأمور الضبطية القضائية تفتيشه .

(تقض جلسة ١٨ مايو ١٩٥٣ الطعن رقم ٦٢٠ سنة ٢٣ قضائية) .

١٩١ - ومتى كانت الواقعة الثابتة في الحكم هي أن أن الطاعن تخلى بنفسه عن لفافة من الورق في دكان على رأى من الضابط الذي كان قادماً مع رجاله

لتنفيذ الأمر الصادر إليه من النيابة بضبط المتهمين وتفتيشهما فإن ما يقوله الطاعن عن بطلان التفتيش لا يكون مقبولا .

(تقض جلسة ١٢ مايو ١٩٥٤، الطعن رقم ٢٠١ سنة ٢٤ قضائية) .

١٩٢ — وإذا كان الثابت أن الضابط دخل محل الطاعن بقصد القبض على متهم آخر صدر إذن النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله ولم يكن يقصد تفتيش هذا المحل وكان له في سبيل تنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه أن يقبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش، وكان قد دخل المحل في الأوقات التي يباح فيها للجمهور أن يدخله وكان دخوله مقصورا على المكان الذي يسمح له بالدخول فيه فإن دخوله يكون صحيحاً ، فإذا ما شاهد الطاعن يلقى بخدرأه كان له تبعا لقيام حالة التلبس أن يقبض عليه ويفتشه .

(تقض جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٥٥، الطعن رقم ١٠ سنة ٢٥ قضائية) .

١٩٣ — وإذا كان المتهمان قد وضعا نفسيهما في وضع يدعو للريبة ، فإن من حق رجال البوليس أن يستوقفوهما ليثبتوا حقيقة أمرهما فإذا فرا عقب ذلك وأنقيا بلفافتين قبل الإمساك بهما ، فإن ذلك يتوافر معه من المظاهر الخارجية ما ينفي بذاته عن وقوع جريمة ، ويكفي هذا الاعتبار حالة التلبس قائمة ويبيع لرجال السلطة العامة إحضار المتهمين وتسليمهما إلى أقرب واحد من مأموري الضبط القضائي .

(تقض جلسة ٣ مايو ١٩٥٥، الطعن رقم ١٦٠ سنة ٢٥ قضائية) .

١٩٤ — وقضى بأنه إذا كان ما أورده الحكم عن واقعة الدعوى يفيد أن دخول ضابط المباحث المعنى إنما كان بسبب ما شاهده من وجود أشخاص يلعبون الورق به وأنه لما دخل رأى عرضاً ومصادقة رجالية بها بعض الخمر في مكان البيع من هذا المحل الممنوع بيع الخمر فيه بمقتضى القانون فإن هذه الجريمة الأخيرة تكون في حالة تلبس بغض النظر عن أن

الضابط لم يشاهد يعبأ ، إذ لا يشترط في التلبس أن يثبت أن الواقعة التي اتخذت الإجراءات بالنسبة إليها متوافرة فيها عناصر الجريمة ، وإذن يكون للضابط أن يجرى التفتيش وأن يضع يده على ما يجده في طريقه أثناء عمالية التفتيش سواء في ذلك ما يكون متعلقاً بالجريمة التي يعمل على كشف حقيقة أمرها أو بأية جريمة أخرى لم تكن محل بحث وقتئذ ، فإذا هو عثر في هذه الأثناء على مخدر كان للمحكمة أن تعتمد على ذلك في إدانة المتهم باجرازه .
(تقضى جلسة ١٤ مارس ١٩٥٠ الطعن رقم ١٥٨٣ سنة ١٩ قضائية) .

١٩٥ - وإذا أذنت النيابة في تفتيش مسكن متهم لضبط ورقة مدعى سرقتها وفي أثناء التفتيش أنى أخوهذا المتهم المقيم معه في هذا المسكن لجأة وخلسة عملاً يريب في أمره (هو في هذه القضية أنه ألقي شيئاً من يده في الشارع) ففتشه معاون الإدارة المكلف بتفتيش المسكن فوجد معه ودخان حمن كيف ، ثم ظهر أن الشيء الذى ألقاه في الشارع هو مادة مخدرة (حشيش) فلاشك في أن تفتيشه لهذا السبب الطارىء الذى لم يكن يخطر ببال أحد جائز بلاساجة إلى إذن النيابة لأن هذه الحالة تعتبر من حالات التلبس .
(تقضى جلسة ٢٧ نوفمبر ١٩٣٣ الطعن رقم ١٢ سنة ٤ قضائية) .

١٩٦ - ويكفى القول بقيام حالة التلبس باجراز المخدر أن تكون هناك مظاهر خارجية تقبى بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها .

(تقضى جلسة ٣٠ مايو ١٩٥٥ الطعن رقم ٤١٨ سنة ٢٥ قضائية) .

الفرع الخامس

صور لا تتوافر فيها حالة التلبس

١٩٧ - قضت محكمة النقض بأن التلبس لا يقوم قانوناً إلا بمشاهدة الجاني حال ارتكاب الجريمة أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة إلى آخر ما جاء بالمادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات ، فيجرد وجود مادة مخدرة بمنزل أحد الأفراد لا يدخل تحت هذا التعريف .

(قضت جلسة ١١ فبراير ١٩٣٥ الملحق رقم ٤٢٤ سنة ه قضائية) .

١٩٨ - ولذا : وإن كان يجوز لرجال الضبطية القضائية وفقاً للأئحة المحال العمومية دخول تلك المحال لإثبات ما يقع فيها مخالفاً لأحكام هذه الأئحة ومنها ما يتعلق ببيع الخشيش أو تقديمه للتعاطى أو ترك الغير يبيعه أو يتعاطاه بأية طريقة كانت ، فإن ذلك لا يجوز لهم ، في سبيل البحث عن مخدرات ، تفتيش أصحاب تلك المحال أو الأشخاص الذين يوجدون بها لأن أحكام الأئحة في هذا الشأن لا تبيح تفتيش الأشخاص ، ولأن التفتيش الذى يقع على الأشخاص لا يجوز إجراؤه إلا في الأحوال التى ينص عليها قانون تحقيق الجنايات وهى حالات التلبس بالجريمة والحالات التى يجوز فيها القبض فإذا لم يكن الشخص الذى يوجد بالمحل العموى في إحدى تلك الحالات فلا يجوز تفتيشه . ولذا فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن الكوفتاتيل ورجال البوليس دخلوا المقهى الذى يديره المتهم فوجدوا به أشخاصاً يلعبون الورق ، ووجدوا المتهم واقفاً ينظر إليهم فلما رأهم سارع إلى وضع يده في

جيبه فلفت هذه الحركة أنظارهم فأسرع إليه المخبر واحتضنه وقتشه الكونستابل فوجد بجيبه ورقة فيها مواد مخدرة ، فليس في هذه الواقعة ما يفيد أن المتهم كان في حالة تلبس ، إذ أن أحداً لم يرمعه المخدر قبل تفتيشه وإذن فلم يكن للكونستابل أن يفتشه على أساس التلبس بالجريمة أما ما بدا من المتهم من وضع يده في جيبه فليس إلا مجرد قرينة ضده ، وهي لا تنكفي للقبض عليه وتفتيشه ، لأن جريمة إحراز المخدر ليست من الجرائم التي يجوز لرجال الضبطية القضائية القبض فيها في غير حالات التلبس وفقاً للمادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات .

(قضاة جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ الطعن رقم ٤٤ سنة ٨ قضائية) .

١٩٩ - وإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن عسكري المباحث شاهد المتهم - وهو من المعروفين لديه بالاتجار في المخدرات وله سابقة في ذلك - يمشي وإحدى يديه قابضة على شيء فأمسك هو بها وقتها فوجد ورقتين من الهورين ، فهذه الواقعة لا تفيد أن المتهم كان في حالة من أحوال التلبس الواردة على سبيل الحصر في المادة الثانية من قانون تحقيق الجنايات ولا من الحالات الأخرى التي تيجز القبض ثم التفتيش طبقاً للمادة ٥١ من هذا القانون .

(قضاة جلسة ١٠ يناير ١٩٣٨ الطعن رقم ٢٥٩ سنة ٨ قضائية) .

٢٠٠ - وإذا كان ما وقع من المتهم هو أنه وقت القبض عليه من رجال البرليس قد ألقى أمامه المادة المخدرة لكي لا تضبط معه عند تفتيشه لا أنه أقامها في حضرة قبل أن يقبض عليه فهذه الواقعة لا يجوز فيها الضبط والتفتيش على أساس التلبس لأن المتهم لم يكن في حالة من حالاته .

(قضاة جلسة ٣ يوتية ١٩٤٠ الطعن رقم ١٣١٨ سنة ١٠ قضائية) .

٢٠١ - ولا يجوز إثبات حالة التلبس بناء على مشاهدات يحتسبها رجال الضبط من خلال تقرب أبواب المساكن لما في هذا من المساس بحرية المساكن والمناقة للأداب وكذلك لا يجوز إثبات تلك الحالة بناء على اقتحام المسكن فإن ذلك يعد جريمة في القانون فإذا كان الظاهر بما ذكره الحكم أن مشاهدة الخفير للمتهمين وهم يتعاطون الأفيون بواسطة الحقن كانت من ثقب الباب ، وأن أحد الشهود احتال عليهم لفتح الغرفة التي كانوا فيها على هذه الحالة ثم اقتحمها الخفير وضبط المتهمين وقتشهم فشر معهم على المخدر فإن حالة التلبس لا تكون ثابتة ويكون القبض والتفتيش باطلين .

(تقضى جلسة ١٦ يولية ١٩٤١ الطعن رقم ١٦٢٥ سنة ١١ قضائية) .

٢٠٢ - وقضى بأن رؤية المتهم وهو يناول شخصاً آخر شيئاً لم يتحقق الرائي من كنهه بل ظنه غندراً استغنياً من الملبسات - ذلك لا يعتبر من حالات التلبس كما هو معروف به في القانون .

(تقضى جلسة ١٠ يناير ١٩٤٩ الطعن رقم ١٣٨٨ سنة ١٨ قضائية) .

٢٠٣ - ومتى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم المطعون فيه تحصل في أن ضابط البز ليس استصدر إذنا من النيابة بتفتيش المتهم الثاني، ووقف ينتظره في ردهة المحطة فشاهده قبل إقحامه القطار بمشر دقائق مقبلا ومعه غلام صغير فاسترققه وقتشه ولاحظ عند ذلك أن الغلام (المتهم الأول) في حالة ارتباك شديد ، وأنه وضع يده في صدره وأخرجها بلفافة صغيرة من الورق يريد إلقاءها فأمسك به ووجد بهذه اللفافة قطعا من الحشيش ، ولما كان ما أثبتته الحكم عن ذلك لا يفيد قيام حالة التلبس التي تجوز القبض والتفتيش قانونا ، ذلك أن الضابط قد ألقي القبض على المتهم وقتشه بمجرد أن نظره وهو في حالة ارتباك يخرج يده من صدره بلفافة الورق ويهم بإلقائها، ومن

قبل أن يتبين محتويات هذه اللقافة ودون أن توجد مظاهر خارجية تدل على وجود المخدر فيها . كأن يرى الضابط بعينه المخدر ظاهر آ من الورقة أو تبعث رائحته منها بحيث يستطيع تعرفها بحاسة الشم ، أما مجرد اضطراب المتهم وارتباك وإخراجه اللقافة من صدوم محاولا لإلقاءها والتخلص منها عندما رأى الضابط يلقى القبض على أخيه الذى كان يسير فى صحبته فلا ينبىء بذاته عن إحرازه المخدر ولا يجعله فى حالة من حالات التلبس التى تميز القبض عليه وتفتيشه .

(نقض جلسة ٢٤ يناير ١٩٥٣ الطعن رقم ١١٩٧ سنة ٢٢ قضائية) .

٢٠٤ — وإذا كانت الواقعة التى أوردتها الحكم هى أن رجلى البوليس الملكى شهدا وهما يمران بإحدى عربات القطار المتهم يتلفت يمنة ويسرة وما أن وقع بصره عليهما حتى ازداد ارتباكاً ولما نزل المتهم من القطار تقدم المخبران منه وسألاه عن اسمه فلم يثبت على رأى واحد وحاول الهرب ، فإن هذه المظاهر يفرض صحتها — ليست كافية لخلق حالة تلبس بالجريمة التى يجوز لغير رجال الضبط القضائية من آحاد الناس القبض فيها .

(نقض جلسة ٢٠ يناير ١٩٤٩ الطعن رقم ١٦٧٨ سنة ٢٨ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الأول بند ١٦ صفحة ٦٠) .

الفرع السادس

التخلى الاضطرارى والتخلى الاختيارى

٢٠٥ — إن لإباحة تفتيش الأشياء التى يتخلى عنها أصحابها طوعية حكمت أنه ضرب من ضروب التحرى عن مالك هذه الأشياء عليه يمكن الاهتداء إلى مالكاها عن طريق فحص محتوياتها ، فإن تبين من فحصها أن

لحرازاها يتضمن جريمة من الجرائم حق لمأمور الضبط القضائي ضبط وتفشيش التخلّي ولا جناح عليه في ذلك .

٢٠٦ - غير أنه يجب التفرقة بين حالة التخلّي الاضطرابي وبين حالة التخلّي الاختياري، ذلك لأن التخلّي الأول لا ينتج آثاره في حالة إجراء الضبط والتفتيش التي تم بناء عليه في حين أن التخلّي الثاني ينتج كافة آثاره القانونية التي تترتب عليه .

٢٠٧ - إلا أنه في حدود التخلّي الاختياري يجب التفرقة بين حالة اتخاذ إجراءات الضبط والتفتيش قبل تمام التخلّي وبين اتخاذ هذه الإجراءات قبل التخلّي عن الشيء الذي يتضمن لحرازه جريمة من الجرائم .

٢٠٨ - والعبرة في اعتبار أن إجراء من إجراءات الضبط والتفتيش قد اتخذ قبل تمام التخلّي أو لم يتخذ هي حقيقة الأمر الواقع بمقولة أنه يجب لاعتبار أن إجراء من هذه الإجراءات قد اتخذ أو لم يتخذ هي بالبحث فيما إذا كان قد تم القبض على المتهم المشتكى قبل تمام التخلّي أم لم يتم ذلك ، فثلاً لو فرضنا أن زيدا من الناس كان يسير بالطريق فقابل به بعض رجال الشرطة واستوقفوه للاستفسار منه عن وجهته أو لاستيضاح شخصيته وما أن فعلوا ذلك حتى ألقي بما كان يحمله فحسروا ما ألقاه وقينوا أن ما به مخدراً فآلقوا القبض عليه - مثل هذا الشخص لا يصح له الاحتجاج بأن إلقاءه المخدركان إلقاء اضطرابي ذلك لأن إجراء من إجراءات القبض لم يتخذ قبل هذا الشخص إلا بعد تبين أن ما ألقاه كان مخدراً ، أما هذا الذي حدث قبل إلقاءه للمخدر فلم يكن إلا استيقافاً يختلف تماماً عن القبض القانوني إذ هو ليس إلا استيضاحاً واستفساراً يحق لرجال الشرطة العامة القيام به .

٢٠٩ - ولذلك قضى بأنه إذا كانت واقعة الدعوى هي أن ضابط

البوليس ومعه عسكريان حينما كانوا يمرون في حوارية ليلية رأوا شبحين قادمين نحوهم . فتأدبا الضابط فلم يجابا ، ثم لما اقترب هرومن معه منهما صوب الضابط نحوهما نور بطاريته فرأوا أحدهما قد وضع يده في فتحة جليبا به ثم أخرجهما ، وعندئذ سمعوا صوت شيء سقط على الأرض بجواره ، فأمسكه الضابط فوجده حافظة تقود فساألها عنها فأفكر كل منهما ملكيته لإياها ، ثم فتحها فوجد فيها مبلغا من النقود وعلبة من الصفيح بها أفبوت ، فالدليل المتحصل من تفتيش هذه الحافظة لا يعتبر وليد قبض أو تفتيش ، لأن المتهم هو الذى ألقى من تلقاء نفسه بالحافظة على الأرض وتخطى عنها قبل أن يتصل الضابط بها .

(تقض جلسة ١٢ يناير ١٩٤٨ الطعن رقم ٢٤٤١ سنة ١٧ قضائية) .

٢١٠ - وقد يحدث أن يقوم أحد رجال الضبطية القضائية أو أحد رجال السلطة العامة بالقبض على شخص من الأشخاص لسبب أو لآخر ويشور التساؤل حول مدى الآثار التى تترتب على تخلى هذا الشخص لأية جواهر مخدرة أو أية ممنوعات فهل يعتبر التخلي هنا تخليا اضطرارى أم أنه تخلى اختياري ، ولا شك في أنه كلما ن القبض قانونيا أنتج التخلي آثاره القانونية باعتباره تخليا اختياريا أما إذا كان القبض دون مبرر وبغير وجه حق فإن التخلي يكون والحالة هذه تخليا اضطرارى .

٢١١ - وتطبيقا لذلك ترى أنه إذا قابل رجل الضبطية القضائية شخصا من المعروفين له بالانجرار في المخدرات وما أن لمح الأخير حتى لاذ بالفرار فتعقبه إلى أن لحق به وتمسك من إمساكه فالتى هذا الشخص سواه قبيل إمساكه مباشرة أو بعدها بمجرد فأنه يعتبر قد تخلى طواعية عما يحمله ، ذلك أن مجرد إمساك رجل الضبطية القضائية به بعد أن لمح لا يعد قبضا بالمعنى الصحيح

ولكنه - فإربنا - استيقاف لمجرد الاستفسار منه عن سبب جريه أو التعرف على وسيلة تعيشه ، أما إن استصحب مأمور الضبط القضائية مثل هذا الشخص إلى قسم الشرطة لسؤاله عن سبب جريه أو للاستفسار عن طريقة تعيشه هناك وفي الطريق ألقى هذا الشخص بمخد فأن تخليه عنه يعتبر والحالة هذه تخليا اضطراريا بذلك لأن مأمور الضبط القضائي قد تجاوز حدود الاستيقاف باستصحابه هذا الشخص إلى مقر البوليس بحيث أصبح الأمر قبضاً غير قانوني .

٢١٢ - وعلى التقيض من ذلك نرى أنه لو تقابل مأمور الضبط القضائي أو أحد رجال الشرطة العامة مع شخص غير معلوم له في دائرة اختصاصه واشتباه في أمره واستفسر منه عن شخصيته وعن أسباب وجوده بهذه المنطقة فأجابه بإجابات غير مقنعة مما دعاه إلى الاشتباه في أمره فرأى أن يستصعبه إلى مقر البوليس ليستكمل تحرياتة عنه وفي الطريق تخلى هذا الشخص عن مخدور كان يحمله معه فأن تخليه يعتبر تخليا اختياري ينتج كافة آثاره التي تترتب عليه .

٢١٣ - وتطبيقا لذلك قضى بأنه متى كان القبض على المتهم لتفتيشه باطلا لحصوله في غير الأحوال التي يجوز فيها قانونا إجراء القبض والتفتيش كان الدليل المستمد منه أو مما هو نتيجة مباشرة له كإلقاء المتهم عند القبض عليه للشئ الذي قصد التفتيش من أجله باطلا كذلك، إذ القانون يقضي بأن كل ما بني على الإجراء الباطل فهو باطل فإذا كان الواضح مما أثبتته الحكم أن كون تهايل البوليس قبض على المتهم بناء على بلاغ من مجهول بأنه يتجر فيمراد مخدرة وذلك بغير أن يحصل على إذن من النيابة بإجراء هذا القبض ولم يكن المتهم متلبساً بالجريمة إذ لم يشاهد معه شيء من المادة المخدرة قبل حصول القبض فيكون القبض عليه قد وقع باطلا تخالفته للقانون الذي يبين الحالات

التي يجوز فيها لرجال الضبطية القضائية القبض على المتهمين ، وإلقاء هذا المتهم وقت القبض عليه بالمادة المخدرة التي كان يحملها خشية العثور عليها معه عند التفتيش لا يصح اعتباره دليل لإثبات عليه لأن العثور على المادة المخدرة التي كان يحملها نتيجة لازمة للقبض عليه ، وما دام قد وقع باطلا فيكون العثور على المواد المخدرة التي كان يحملها باطلا كذلك .

(قاض جلسة ٢٧ مارس ١٩٣٩ الجدول العشري الثاني من المحاماة - تحقيق جنايات صفحة ٢٥ بند ١٣٨) .

٢١٤ - وسوف نبين فيما يلي صوراً يعتبر التخلي فيها اضطرارياً وصوراً أخرى يعتبر التخلي فيها اختياري .
أولاً : صور لوقائع يعتبر التخلي فيها اضطرارياً .

٢١٥ - إذا كان إذن التفتيش الصادر من النيابة مقصوراً على تفتيش منازل الطاعنين و كان الثابت من الحكم أن الطاعنين لم يشاهدوا في حالهم حالات التلبس وقت ضبطهما ، ولم يصدر إذن بتفتيش شخصيهما وأن إلقاءهما للمخدر لم يكن إلا عند محاولة رجال البوليس القبض عليهما لتفتيشهما بغير مسوغ قانوني وكذلك كي لا يضبط معهما بحيث لو كان هذا القبض لم يحصل لما وجد المخدر - إذا تقرر ذلك فلا يجوز الاستشهاد على الطاعنين بأنهما كانا يحملان المخدر المضبوط ، لأن العثور عليه على هذه الصورة المتقدمة لم يكن نتيجة عمل مشروع إذ أنهما إنما اضطررا إلى إلقاءه اضطراراً عند محاولة القبض عليهما بغير حق .

(قاض ١٣ يناير ١٩٤١ - المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم الستة ٤٢ العدد ٦ رقم ١٥٥) .

٢١٦ - وإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن ضابط المباحث عندما

(٩ - جرائم الأدهاب)

ذهب إلى المنزل الذي أذن له من النيابة في تفتيشه لم يجد صاحب المنزل وإنما وجد نوجته فاشتبه فيها لما لاحظته عليها من اضطراب ولما رآه من أنها كانت تضع إحدى يديها في جيبها وتمسكه بالأخرى فطلب إليها أن يفتشها فلم تقبل وإذا حضر على أثر ذلك وكيل شيخ الخفراء دست إليه في يده شيئاً أخرجه من جيبها فسلمه منه الضابط فإذا به مادة اقضح من التحليل أنها أفيون فلا يصح الاستشهاد عليها بهذا المخدر ، إذ أن هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن المتهمه شوهدت في حال من حالات التلبس المبيتة بطرق الحصر للمادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات حتى يجوز للضابط التفتيش. والإذن الذي صدر من النيابة بتفتيش منزل الزوج لا يمكن أن ينصرف إلى تفتيشها هي — لما في هذا التفتيش من المساس بالحرية الشخصية التي كفلها القانون وجعل لها حرمة كحرمة المنازل ، ثم إن المتهمه إذا أخرجت المادة المخدرة من جيبها إنما كانت مكرهة مدفوعة إلى ذلك بعامل الخوف من تفتيشها قهر أعياها .

(جلسة ٣٧ يناير ١٩٤١ الطعن رقم ٥٣٩ سنة ١١ قضائية)

ثانياً - صور لوقائع يعتبر التخلّي فيها اختيارياً

٢١٧ - إذا كانت وقائع الدعوى تحصل في أنه بينما كان الخفير يمر ليلاً في منطقة خفاراته قابل الطاعن وآخرين مراية أمرهم لأنه يعرف أنهم يتجرون بالمخدرات ومن المشهورين ، فاستوقفهم ويجرد ذلك ما أثبتته الحكم على الوجه المتقدم يدل على أنه لم يقبض على الطاعن ولم يقع تفتيش قط ، لأن مجرد محاولة الخفير لإيقافه ليس فيه معنى القبض عليه كأن العثور على الخشيش لم يكن نتيجة التفتيش بل كان على أثر إلقاءهم أحدهم في الطاعن

وعلى ذلك يكون دفع الطاعن الخاص بطلان القبض والتفتيش لا سند له من الواقع .

(نقض جلسة ٢١ أكتوبر - القضية رقم ١٦٥ لسنة ١٠ قضائية - المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم لسنة ٤٢ العدد ٣ رقم ٧٣) .

٢١٨ - وإذا كانت واقعة الدعوى أن ضابط البوليس علم من تحرياته أن أجولة من الأزرسة بطريق السكة الحديد قد دمن فيها غدر فاستصدر هو مباشرة من غير واسطة النيابة أمرًا من القاضي بضبطها وتفتيش من يتسلها ، ولما ذهب إلى المحطة رأى المتهم يتسلم الأجولة ثم وضعا على عربة وسار أمامها ولما شرع في ضبطه لجأ إلى الفرار ، فان فرار المتهم وتركه العربية بما عليها في الشارع العمومي مفاده أنه تركها لرجال البوليس وقصل منها وعمل على قطع كل علاقة له بها ، ولذلك لا يقبل منه إذا تم قتلوا هذه العربية أن يدعى أن حرمة ملكة قد انتهكت كما أنه لا مصلحة له في أن يتمسك بطلان التفتيش بدون أي إذن ، ثم إن تفتيشه هذا لا شائبة فيه أيضا مادام قد حصل بعد تفتيش العربية والعثور على المخدر في أحد الأجولة التي كانت محملة عليها ، لأن ذلك يجعل من الواقعة حالة تلبس تبيح تفتيشه :

(نقض جلسة ١٦ مارس ١٩٤٢ - القضية رقم ٦٨٣ لسنة ١٢ قضائية) .

٢١٩ - وقضى بأنه إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعن هو الذي خلع بنفسه الحذاء الذي كان يجرى ما يحرمه من مادة مخدرة وأن رجل البوليس قد ضبط الحذاء بعد ذلك وهو ملق على الأرض بغير أن يقوم بتفتيش الطاعن ، فلا يصح توجيه أي عيب للحكم إذا استشهد على ثبوت التهمة بضبط المادة المخدرة في الحذاء بعد أن تخلى عنه الطاعن على الصورة المتقدمة ، أما تفتيش الطاعن والقبض عليه عقب ذلك فسواء كان صحيحا على اعتبار أنه كان في حالة تلبس كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه ، أم لم يكن

في تلك الحالة كما يقول الطاعن فإن ذلك لا علاقة له بضبط المادة المخدرة ولا تأثير له في الدليل المستعمل منه .

(قض ١٣ مارس ١٩٤٤ - الطعن رقم ٢٤٧ سنة ١٤ قضاية ، المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٤٤ العدد ٨ و ٩ و ١٠ رقم ٧٩) ،

٢٢٠ - ولئن ألقاه الجاني لما في يده على إثر سؤاله عنه بمعرفة رجال البوليس قبل أن يسلك به أقدامهم أو يهيم بالقبض عليه يعتبر تخلياً منه عن حيازة ذلك الشيء إن لم يكن تركاً للملكية فيه ، ويخول بالتالي كل من يجده أو يقع بصره عليه أن يلتقطه ويقدمه لجهة الاختصاص ، فإذا هم - أي رجال البوليس - فتحوا ذلك الشيء فلا يصح النعي عليهم بأنهم أجروا تفتيشاً بغير إذن من سلطة التحقيق مادام ذلك الشيء لم يكن مع أحد ولا لأحد ، حتى يمكن أن يمتدوا بأنهم اعتدوا على حرمة من الحرمة أو حرية من الحريات ، وإذا ظهر لهم مخدر فيه فإن من تخلى عنه - أي ذلك الشيء - يكون في حالة تلبس بالجريمة .

(قض في ١٣ يناير ١٩٤٥ - الطعن رقم ٨١ سنة ١٥ قضاية - المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٤٦ العدد ١ و ٣ رقم ٣)

١٢١ - وإذا كان الحكم المطعون فيه حين أدان المتهم إفساداً إلى الدليل المستعمل من التفتيش قد تعرض لدفاع المتهم المستند إلى بطلان التفتيش ورد بأن المتهم هو الذي ألقى المخدر الذي كان معه طواعية واختياراً عندما رأى رجال الحفظ قادمين نحوه ، أي قبل القبض عليه وتفتيشه ، فلا يصح القول ببطلان إجراء ضبط ذلك المخدر الذي ألقى والاستدلال به على من ثبت أنه ألقاه .

(قض ٢٤ مارس ١٩٤٧ - الطعن رقم ٩٢٧ سنة ١٧ قضاية)

٢٢٢ - كما قضى بأنه إذا كان المتهم هو الذى ألقى من يده لفاقات من الورق عند رؤيته لرجلى البوليس فالتقطها الآخران واتضح لها أنها تحوى مادة غندرة وبناء على ذلك قبضا عليه ، فإن دليل الجريمة يكون قد حصل عليه من غير طريق التفتيش أو القبض .

(تقضى ١٥ ديسمبر ١٩٤٧ - الطعن رقم ٢٠٩٣ سنة ١٧ قضائية) .

٢٢٣ - والدليل الحاصل من تفتيش حافظة المتهم لا يكون وليد قبض أو تفتيش وقع على شخص الطاعن إذا كان هو الذى ألقى من تلقاء نفسه بالحافظة على الأرض وتخطى عنها قبل أن يتصل الضابط بها .

(تقضى ١٢ يناير ١٩٤٨ - الطعن رقم ٢٢٤١ السنة ١٧ قضائية) .

٢٢٤ - وما دام المتهم هو الذى ألقى بالعبلة التى بها المخدر طواعية واختياراً عندما شاهد رجال البوليس قادمين فهذا يدل على تخليه عنها وعدم أحقيته فى الطعن على من يلتقطها ويطلع على ما فيها .

(تقضى ٣ نوفمبر ١٩٤٨ - الطعن رقم ١٦٨٣ سنة ١٨ قضائية) .

٢٢٥ - وإن مجرد استيقاف الداورية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام فى الليل فى مكان غير معهود فيه ذلك لا يعد قبضاً ، وفراغ هؤلاء الأشخاص ومتابعة رجال الداورية لهم ومشاهدتهم إياهم يلقون شيئاً على الأرض تبين أنه أفيون ، ذلك يسوغ إدانتهم فى إحراز هذه المادة ، إذ أن شهود رجال الداورية على هذه المادة لم يكن نتيجة قبض أو تفتيش ، بل كان بعد أن ألغاهما المتهمون وهم يحاولون الفرار .

(تقضى ٨ مايو ١٩٥٠ - القضية رقم ٤٢٨ السنة ٢٠ قضائية) .

٢٢٦ - وقضى بأنه إذا كان رجال البوليس قد شاهدوا المتهم فى حالة

تدعو إلى الاشتباه إذا كان يلفت بمنة ويسرة وبمجرد رؤيته لهم ترك العربية التي كان يجلس فيها وانتقل إلى أخرى . فلما تدبروه أُلتي بالحقيبة التي كان يحملها وقفز من القطار قبل أن يمسك به رجال البوليس أو يهملوا بالقبض عليه . فهذا يعد تخليا منه عن حيازتها وتركها للمسيكته لها بخول كل من يجدها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها ويقدمها لجهة الاختصاص ، فإذا ما فتحت وفيها الشيء المسروق فإن انتمهم يكون في حالة قليس بالسرقة فيجوز القبض عليه وتفتيشه بغير إذن بهما من سلطة التحقيق .

(ققض ١٠ أبريل ١٩٥١ - القضية رقم ٣٦٨ سنة ٢١ قضائية) .

٢٢٧ — ومتى كان الثابت في الحكم أن المتهم أُلتي من يده قطعة الخشيش من قبل أن يقبض عليه الضابط أو يهمل بالقبض عليه ، وأن القبض والتفتيش لم يحصل إلا بعد التقاط الضابط لقطعة الخشيش التي ألقاها ، فإن القبض والتفتيش يكونان قد وقعا صحيحين ، ذلك لأن المتهم هو الذي أوجد حالة التلبس بعمله وطواعة منه .

(ققض ١٥ أكتوبر ١٩٥١ - القضية رقم ٨٤٧ سنة ٢١ قضائية) .

٢٢٨ — ومتى كان الحكم قد أثبت أن المتهم كان قد أتخذ من الخنجر وحاول الفرار قبل القبض عليه فأضحى بذلك هذا الخنجر هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة ضده ، وأني هذا الدليل لم يكن وليد القبض ، فإن الحكم يكون سليما ويكون الطعن بطلان القبض على غير أساس .

(ققض ٢٩ أبريل ١٩٥٢ - القضية رقم ١٧٠ سنة ٢٢ قضائية) .

٢٢٩ — وإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط المباحث علم من تحرياته أن زيدا يقيم خصا بالطريق الزراعي ويحرق فيه الخشيش فاستصدر

إذناً من النياية بتفتيشه هو ومن يكون معه بالخص، ولما قام بتنفيذ ذلك معه رجل البوليس وجده هو والطاعن يجلسان تحت شجرة، فلما رأهما المتهمان ألقي الطاعن بعلبة تبين أن بها قطعة من الخشيش، فالتقاء العلبة في هذه الحالة يكون تخلياً بإرادة ملقبها عما كان يحزره من المخدر وليس نتيجة لعمل غير مشروع من جانب الضابط . وإذن فإن إداتهما بناء على الدليل المستمد من ضبط العلبة يكون سليماً .

(قض ١١ نوفمبر ١٩٥٢ - القضية رقم ٩١٣ سنة ٢٢ قضائية) .

٢٣٠ - كما قضى بأن فتح باب سيارة معدة للايجار وهي واقفة في نقطة المرور لا يطلو على تعرض لحرية الركاب الشخصية ، ولرجال الضبطية القضائية الحق في هذا الإجراء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة للحقيقة فيما هو منوط بهم في دائرة اختصاصهم . وإذا كان الحكم قد استخلص يخلى المتهم عن الكيس الذي ضبطت به المادة المخدرة بما شهد به رجال الضبطية القضائية من أن المتهم عندما رآهم يفتحون باب السيارة وكانت يده إذ ذاك على الكيس رفعها عنه وأنكر ملكيته وحيازته وقال أنه لا يعرف عنها شيئاً ، فهذا التخلي يجعل ضبط المخدر في الكيس جريمة متلبسا بها تبرر تفتيش الطاعن بدون إذن من النياية طبقاً للبائتين ٤ و ٣٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ويجعل الاستدلال بما أسفر عنه التفتيش على إدانة الطاعن صحيحاً .

(قض ٢٠ مارس ١٩٥٣ - القضية رقم ٨٣ سنة ٢٣ قضائية) .

٢٣١ - ومتى كان الحكم قد أثبت أن المتهم بمجرد رؤيته لسيارة البوليس قد ألقي بالجوزة التي كانت في يده وتركها ودخل مقبها ، فهذا يعتبر تخلياً عن حيازتها فإذا ما ثبت من فحص هذه الجوزة أن بها حشيشاً

فإن جريمة إحراز المخدر تكون متلبسا بها ويكون تفتيش هذا المتهم صحيحا .

(قض ١٣ أبريل ١٩٤٣ - القضية رقم ٢١٣ سنة ٢٢ قضائية) .

٢٢٢ - وإذا كان الثابت بالحكم أنه أثناء قيام الضابط بتفتيش صاحب مقهى بناء على تدينه لذلك من النيابة - شاهد الطاعن بمد يده إلى جيب صديريه ويستقط على الأرض علبة فأصرع والتقطها فوجد بها ثلاث قطع من الخشيش فتشبه فوجد معه مطواه تبين من التحليل وجود أجزاء دقيقة من مادة الخشيش لاصقة بسلاحها ، فهذا الذى أثبتته الحكم يجعل الطاعن في حالة تلبس تيجن للمأمور الضبطية القضائية بتفتيشه ، ولا يجديده دفعه بطلان تفتيشه بناء على الإذن الصادر بتفتيش صاحب المقهى ومن يوجد معه .

(قض ١٨ مايو ١٩٥٣ - القضية رقم ٦٢٠ سنة ٢٣ قضائية) .

٢٢٣ - وإذا كان الثابت بما هو وارد في الحكم المظنون فيه أن ضبط المخدر الذى دان الحكم الطاعنة بإحرازها له لم يكن وليد تفتيش وقع عليها وإنما كان ذلك نتيجة لتخليها عنه طواعية واختياراً بالقائم لإياد على مشهد من الضابط الذى كان يقوم وقتئذ بتنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيش منزل زوجها فلا يحق لها من بعد ضبط الجريمة المتلبس بها أن تطعن في صحة الضبط أو في صفة من أجراه .

(قض ٢١ يونيه ١٩٥٤ القضية رقم ٧٥٤ سنة ٢٤ قضائية) .

٢٢٤ - وإذا كان المتهمان قد وضعنا تقسيمهما في وضع يدعو للريبة ، فإن من حق رجال البوليس أن يستوقفوهما ليتبينوا حقيقة أمرهما ، فإذا فراعق ذلك وألقيا بلغافتين قبل الإمساك بهما ، فإن ذلك يتوافر معه من المظاهر الخارجية ما يبنى بذاته عن وقوع جريمة ، ويمكن لاعتبار حالة

التلبس قائمة . ويبيح لرجال السلطة العامة إحضار المتهمين وقسليهما إلى أقرب واحد من مأموري الضبط القضائي .

(تقض ٣ مايو ١٩٥٥ القضية رقم ١٦٠ سنة ٢٥ قضائية) .

٢٣٥ — وقضى بأنه إذا مر مأمور الضبط القضائي ليلاً بدائرة القسم للبحث عن المشتبه فيهم لكثرة حوادث السرقات ، فأبصر شخصاً يسير في الطريق وهو يتلفت للتطف بصورة تبعث على الريبة في أمره ، ثم حاول أن يتواردى عن نظر الضابط ، حق لهذا الأخير أن يستوقفه للتحري عن شخصيته ووسائل تمشيه لأن ظروف الأحوال تبرر اتخاذ هذا الإجراء . فإذا تخلى الشخص المذكور بإرادته على أثر ذلك عن بعض المخدر الذي يحمله في جيبه بالقائه على الأرض . فإن هذا التخلي لا يعد نتيجة لإجراء غير مشروع من جانب الضابط ، ولا يقبل من المتهم التنصل من تبعه لإحراز المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف ، ويستوى نتيجة لذلك ظهور المخدر من الورقة التي ألغها المتهم على الأرض وعدم ظهوره منها ما دام التخلي عنها باختياره .

(تقض ٧ نوفمبر ١٩٥٥ - القضية رقم ٦٤٩ سنة ٢٥ قضائية) .

٢٣٦ — وإذا كان الواضح من مدونات الحكم أن ما أتاه المخبر . وقد كان من بين من استعان بهم رئيس مكتب المخدرات على تنفيذ الأمر الصادر له بتفتيش المتهم - إنما تم تحت إشراف ورقابة الرئيس المذكور ، وكان القصد من أمر المتهم بعدم التحرك وتهديده بالمسدس من تلقاء

نفسه هو معاونة رئيس المكتب على تنفيذ أمر النيابة الصادر له بإجراء
التفتيش ، فإن ما يثيره المتهم من أنه لم يلق بالكيس الذي يحوى المخدر
طوعية واختياراً لا يكون له أساس .

(تقض جلسة ٩ مارس سنة ١٩٥٩ الطعن رقم ٢٢٦٦ سنة ٢٨ قضائية
منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الأول بند ٦٤
صفحة ٢٩٢) .

المبحث الخامس

محضر الضبط

٢٣٧ - بعد أن يقوم مأمور الضبط القضائي بكتابة إذن التفتيش أو ضبط إحدى الجرائم المخلة بالآداب في حالة من حالات التلبس وجب عليه أن يقوم بتحرير محضر يسمى بمحضر الضبط ليقوم برفقه إلى النيابة العامة.

٢٣٨ - ويجب أن يشتمل محضر الضبط هذا على اسم محضره سواء أكان الضابط أم غيره وساعته وما إذا كان الضبط قد تم بناءً على إذن من النيابة العامة أم في غير ذلك من الحالات ، وأن يشير إلى أسماء الأشخاص المرافقين له ساعة إجراء الضبط والتفتيش ودور كل منهم في ذلك وأن يحدد بدقة مكان ضبطه للجريمة التي ضبطها وما ذكره له المتهمين عند مواجهتهم بما أسفر عنه الضبط والتفتيش ثم لإثبات عودته لمقر الشرطة وبيان نوع الأضرار المصبوطة .

٢٣٩ - غير أنه قد يحدث ألا يقوم مأمور الضبط القضائي بتحرير محضر الضبط بنفسه ، بل يصد به إلى أحد رجال الضبطية القضائية أو أحد رجال السلطة العامة ومع ذلك فلا يجوز الاحتجاج عليه بأنه لم يحرر المحضر بنفسه ما دام توقيعها ثابت عليه .

٢٤٠ - ولذلك قضى بأن مأمور الضبطية القضائية هو المسؤول وحده عن صحة ما دون بمحاضرته ، وما دام هو قد وقع عليها فذلك لإقراره منه بصحتها فلا يهم بعد ذلك إن كان حررها بقله مباشرة أو بواسطة الاستعانة بآلة ميكانيكية أو يد أجنبية لأن عدم مباشرته تحريرها بخط يده لا يؤثر في اعتبار أنها محررة في حضرته وتحت بصره .

(قرض جلسة ١٣ مارس سنة ١٩٣٩ الطعن رقم ٦٤٩ سنة في قضائية منشور بالمحكمة السنة ١٩ صفحة ١٣٧٣) .

٢٤١ — وتطبيقاً لذلك قضى أيضاً بأن قيام المخبر بكتابة محضر التفتيش الذي أجراه مأمور الضبطية القضائية لا تأثير له في سلامة الحكم القاضي بإدانة المتهم ، ما دام المتهم لا يدعي أن المخبر انفراد بتحرير المحضر ولم يكتبه إلا بناء على إملاء مأمور الضبطية القضائية وتحت إشرافه .
(قرض جلسة ٢١ يولية سنة ١٩٤٢ الطعن رقم ١٣٧٩ سنة ١٣ قضائية)

٢٤٢ — كما يقضى بأن القانون على خلاف ما أوجبه بالنسبة للنيابة وقاضي التحقيق ، لم يوجب أن يحضر مسح مأمور الضبط القضائي وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوطة به — كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر ، ومودى ذلك أن مأمور الضبط القضائي هو المسؤول وحده عن صحة ما دون بمحضره ، وما دام هو يوقع عليها لإقراراً منه بصحتها فلا يهم بعد ذلك إن كان قد حرر المحضر بيده أو استعان في تحريره بغيره .
(قرض جلسة ١٩٥٢/٣/٣ الطعن رقم ١٤٤٩ سنة ٢١ قضائية) .

٢٤٣ — غير أن عدم تحرير محضر بما أسفر عنه الضبط والتفتيش لا يترتب عليه بطلان هذه الإجراءات ، ذلك لأن تحرير مثل هذه المحاضر إنما قصد به تنظيم سير العمل على خلاف محضر التحريات وإذن التفتيش اللذين يجب أن يكونا ثابتين بالسكينة .

٢٤٤ — ولذلك قضى بأن القانون لا يشترط أن يفرد التفتيش محضر خاص به . فيكفي أن يكون قد أثبت حصوله في محضر التحقيق .

(قرض جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤١ الطعن رقم ١٤٨٤ سنة ١٦ قضائية منشور بالمجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٤٢ العدد رقم ١٠ بتاريخ ٢٤٨)

٢٤٥- ولأنه وإن كان يجب على من يقوم بإجراء التفتيش في التحقيقات الجنائية أن يحرر محضراً يبين فيه المكان أو الشخص الذي حصل تفتيشه واليوم والساعة اللذين حصل فيهما التفتيش إلا أن ذلك إنما وضع لحسن سير الأعمال وتنظيم الإجراءات ولا يترتب على مخالفته البطالان ويكفي أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة إليها في الدعوى بأن التفتيش أجرى، وأنه أسفر عما قيل أنه تحصل منه .

(نقض جلسة ٢١ يولية سنة ١٩٤٣ الطعن رقم ٩٩٤٧ سنة ٩٣ قضائية) .

٢٤٦ - وإن كان القانون يوجب أن يحرر مأمور الضبطية القضائية محضراً بكل ما يجريه في الدعوى من إجراءات قبل حضور عضوية النيابة إلا أن إيجابية ذلك ليس إلا لغرض تنظيم العمل وحسن سيره، فلا بطلان إذا لم يحرر محضراً .

(نقض جلسة ١٨ أبريل ١٩٤٩ الطعن رقم ٥٤٤ سنة ١٩ قضائية) .

٢٤٧ - ولقد تضمنت تعليمات وزارة الداخلية إلى مكاتب حماية الآداب وجوب سؤال الشهود الموجودين بمحل الضبط تفصيلاً في محضر الضبط مع إثبات شخصياتهم إثباتاً دقيقاً طبقاً لما يعملونه من أوراق رسمية دالة على ذلك وفي حالة عدم وجود مثل هذه الأوراق يتخذ أى إجراء إدارى للتحقق من شخصياتهم وإثبات ذلك في المحضر .

المبحث السادس

التحقيق

٢٤٨ - مجرد أن يمرض محضر الضبط على عضو النيابة يفتتح محضره باسم النيابة التي يتبعها ثم يحدده بتاريخ اليوم ومكانه ومكان التحقيق واسم المحقق ووظيفته ثم لاسم كاتب التحقيق ثم يثبت ورود المحضر إليه ومواعته وتاريخ وروده وأخيراً يبدأ في مباشرة لإجراءاته :

٢٤٩ - وتتمثل هذه الإجراءات في إثبات محضر الضبط المقدم له باعجاز مع إثبات مرجع أيضاً لمحضر التحريات ونص لإذن التفتيش الصادر ثم دعوة المتهم ومناظرته ثم يشرع في وصف المضبوطات بحضور المتهم ويستفسر عن ضبطت لديه عما إذا كانت لديه أية ملاحظات عليها ثم يوجه المتهم بالتهمة المنسوبة إليه شفاهة بعد أن يحيطه علماً بها وبالمواد المنطبقة عليها ويعقوبتها ويعد أن يفهمه أن التيسابة العامة تباشر التحقيق فإن اعترف بها يبدأ في استجوابه فوراً ، أما إن أنكرها فيسأله عما إذا كان لديه شهود تفي ببغى الاستشهاد بهم ، ويستحسن أيضاً أن يسأله عما إذا كان لديه محامياً يريد حضور استجوابه .

٢٥٠ - فإن قرر المتهم أن لديه شهوداً ينبغي سماع أقوالهم فيسأل عن أسمائهم وعما يستشهدون عليه وعن تفصيلات قد تفيد المحقق في تقديره لدى شهادة هؤلاء عندما يدلون بها .

٢٥١ - ولقد نصت المادة ٣٤ من التعليمات العامة للنيابات على أنه

يجب على عضو النيابة المحقق أن يعمل على وضع المتهمين وشهود الإثبات في مكان يكون فيه منزهين لبعضهم عن بعض وعن الناس وذلك ضماناً لعدم تلفيق الشهادات وتقادياً لما عسى أن يقع من المتهم من تأثير على شهود الإثبات . ثم يثبت شخصية المتهم وبعد فحصه وإثبات ما يعن له من ملاحظات يبدأ بسؤاله شفوياً عن التهمة المستندة إليه بعد أن يحيطه علماً بها ، فإن اعترف بها بادر إلى استجوابه تفصيلاً مع العناية بإبراز ما يعزز اعترافه ، وإذا أنكرها يسأله عما إذا كان لديه دفاع يريد إبداءه وهل لديه شهود فني ينبغي الاستشهاد بهم ، ويثبت هذا الدفاع وأسماء الشهود في المحضر ، ثم يسأله عما إذا كان يريد أن يستشهد غيرهم فأنى قرر أن ليس لديه شهود آخرون يثبت ذلك في المحضر كذلك ، ثم يأمر باستحضار جميع من استشهد بهم المتهم فوراً ويضعهم في مكان منزه حتى يحين دور سؤا لهم . ثم يستكمل التحقيق بسؤال شهود الإثبات حسب ترتيب أهميتهم ويناقشهم لاستجلاء أقوالهم وتعرف مدى نصبيتها من الحقيقة ، ويواجههم بما يكون قد قرره من أقوال في محضر جمع الاستدلالات مخالفاً لما شهدوا به أمامه ويناقشهم فيها . وله ألا يعيد سؤال الأشخاص الذين سبق سؤا لهم في محضر جمع الاستدلالات بوصفهم شهوداً إذا كانوا لم يشهدوا بشيء ولا ترجى فائدة من إعادة سؤا لهم وكلما ورد ذكر اسم شخص يحتمل أن تكون لديه معلومات في الحادث يطلب فوراً ويسأل عن معلوماته . ثم يستجوب المتهم إذا لم يكن قد بادر باستجوابه بعد سؤاله شفوياً عن التهمة المستندة إليه واعترافه بها . ويواجهه بالأدلة التي قامت ضده ويسأله عما إذا كان لديه ما يدحضها . ثم يأخذ في تحقيق دفاعه إن كان له دفاع . ويجب عليه أن يبادر بإسراع شهود النفي بعد الانتهاء من استجواب المتهم مباشرة اتقاء لما عساه أن يحصل من تلفيق الشهادات التي توافق أقوال المتهم للإيهام . ولا يجوز التراخي

في سماهم اعتماداً على أن المتهم عبوس ، إذ ليس بالعسير عليه أو على ذويه الاتصال بهؤلاء الشهود . ويراعى مواجهة المتهمين والشهود بعضهم ببعض فيما تختلف فيه أقوالهم .

٢٥٢ — كما نصت المادة ٣٦ من التعليمات العامة للنيابات أنه إذا اعترف المتهم في التحقيق بالتهمة المسمّنة إليه فلا يكتفى بهذا الاعتراف . بل يجب على المحقق أن يبحث عن الأدلة التي تبرزه لأن الاعتراف ليس إلا دليلاً من أدلة الإثبات التي تقبل المناقشة .

٢٥٣ — هذا والبطلان الذي يترتب على إجراء عضو النيابة تحقيقاً في غير دائرة اختصاصه هو بطلان نسبي فإذا حضر عام أثناء التحقيق مع المتهم ولم يتسك بطلان التحقيق عند إجراءاته ، فإن الحق في الدفع به يسقط عملاً بنص المادة ٢٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .
(تقض جلسة ٢ مايو سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ٧٧ سنة ٢٥ قضائية) .

٢٥٤ — ومادام وكيل نيابة المركز الذي وقع بدائره الحادثة هو الذي أجرى التحقيق فيه فلا يهم بعد ذلك المكان الذي اختاره المحقق لإجراء التحقيق والذي يترك لتقديره وحسن اختياره حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إجراءاته .

(تقض جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ١٧٠ سنة ٢٥ قضائية) .
٢٥٥ — وإذا كان القانون يشترط أن يقوم بتحرير تحقيقات النيابة العامة كاتب من كتاب المحكمة إلا أنه يجوز في حالة الضرورة ندب غير كتاب المحكمة لتدوين محضر التحقيق ، وتقدير قيسام هذه الحالة موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

(تقض جلسة ٢٦ إبريل سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ١٢٠١ سنة ٢٤ قضائية)

٢٥٦ - وإن ما أوجبه القانون من حضور كاتب مع عضو النيابة الذي يباشر التحقيق يوقع معه المحاضر، ومن تخليف الشهود يميناً بأن يشهدوا بالحق ولا يقولون إلا الحق، وإن كان هو الأصل الواجب الاتباع إلا أنه لا يترتب على عدم اتباعه بطلان ما يتخذه وكيل النيابة من إجراءات في حالة الاستعجال وقبل أن يحضر كاتب التحقيق، ذلك أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس لضطئية لقضائية له من الاختصاص ما هو القانون لسائر رجال الضبطية القضائية في المادتين ١٠٢ و ١٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية من إثبات ما يرى الحال دعية لإثباته بنفسه قبل حضور كاتب التحقيق، بل إن هذا هو الواجب الذي يتعين عليه القيام به سواء أكان أحد رؤسائه قد قام بذلك قبل حضوره أو لم يكن .

(قض جلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ الطعن رقم ٩٨٤ سنة ٢٢ قضائية)
٢٥٧ - هذا والعبرة في إثبات تنازع محضر التحقيق هي بمحيقة الواقع لا بما أثبتته كاتب التحقيق سهواً .

٢٥٨ - ولقد نصت المادة ٧٧ من التعليقات العامة للنيابات على أنه لا يجوز للمحامى الكلام إلا إذا أذن له عضو النيابة بذلك ولا تسمع منه مرافعة أثناء التحقيق . وإذا أبدى المحامى دفعا فرعيا بعدم الاختصاص أو غير ذلك من أوجه الدفع ورأى عضو النيابة عدم وجاهته، وجب عليه إثباته في المحضر والاستمرار في التحقيق .

٢٥٩ - ونصت المادة ٧٨ من نفس التعليمات على أنه لا يسمح للمحامى بمقاطعة الشاهد أثناء سؤاله، وإنما يجوز له بعد الانتهاء من سماع أقوال الشاهد أن يبدى ملاحظاته عليها وأن يوجه له ما يشاء من أسئلة على أن يكون ترجيحها للشاهد عن طريق المحقق .

و لعضو النيابة المحقق رفض توجيه أى سؤال ليس له علاقة بالدعوى أو يكون في صيغته مساس بالغير، فإذا أصر المحامى على توجيهه للشاهد فيثبت السؤال بالمحضر دون توجيهه إليه ،

(١٠ - جرائم الآداب)

المبحث التاسع

التحرير

٢٦٠ - إذا قدم مأمور الضبط القضائي المضبوطات محرزة في أحرار خاصة فإن عضو النيابة يقوم عند إثباته للمضبوطات بإثبات أوصاف هذا الحرز وما أثبت عليه من بيانات وما يوجد عليه من أختام ثم يقوم بفض الحرز بعد أن يتأكد من سلامة أختامه ليرى ما إذا كان بداخله هو ما أثبت عليه فعلامن عدمه، وما إذا كان ذلك يطابق ما أثبت بمحضر الضبط أيضاً أم لا ثم يقوم بعد ذلك بوصفها الوصف الذي ينطبق عليها دون أن يتقيد في ذلك بما أثبتته مأمور الضبط القضائي من أوصاف .

٢٦١ - وبعد تمام معاينة المضبوطات في حضور المتهم يوضع كل نوع منها في حرز مستقل مع مراعاة وضع كل حرز ضبط في مكان معين ولو مع متهم واحد في حرز خاص ويثبت على الحرز البيانات اللازمة ثم لإثبات اسم المتهم الذي ضبط معه الحرز ورقم القضية والسنة التي وقعت فيها وعدد الأختام التي وضعت على الحرز ونوع الجمع الذي ختم به الحرز واسم صاحب الختم ثم توقيع عضو النيابة المحقق .

٢٦٢ - وإذا تطلب الأمر وضع ختم مأمور الضبط القضائي أو أى فرد آخر فإن عضو النيابة يحتفظ به معه ويثبت ذلك بمحضر التحقيق إلى أن يتأكد من وصول الحرز إلى مصلحة الطب الشرعى .

٢٦٣ - والقانون حين أوجب المبادرة إلى وضع المضبوطات في أحرار مغلفة إنما قصد تنظيم العمل والحفاظة على الدليل لعدم إضعاف قوته في الإثبات ، ولكن لم يرتب على مجرد الإهمال في ذلك أى بطلان . وإذن فإذا كان المتهم قد دفع أمام المحكمة بأن المحقق قد ترك المخدر المضبوط أياً ما

وأجرى وزقه في غيبته فلم يحفل المحكمة بما دفع به من ذلك لثقتها من أن المخدر الذي وقع عليه الضبط هو الذي كان محل تهمه ، فحرقهم من ذلك يتضمن بذاته الرد على هذا الدفاع

(نقض جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ٨ سنة ١٨ قضائية) .

٢٦٤ — وما دامت المحكمة قد أطاعت إلى أن المادة المضبوطة لم يصل إليها عبث فكل ما يثيره المتهم في صدد تحريزها لا يكرن له وجه إذ أن هذه مسألة لا معقب على رأى المحكمة فيها لصلتها بتقدير أدلة الدعوى .

(نقض جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٥٠ الطعن رقم ١٧٣٧ سنة ١٩ قضائية)

٢٦٥ — وإن قانون الإجراءات الجنائية لم يربط البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها (في خصوص المضبوطات المتصلة بالجريرة) ، مما يجعل الأمر فيها راجعا إلى تقرير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبطية القضائية .

(نقض جلسة ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ الطعن رقم ٦١٨ سنة ٢٣ قضائية) .

٢٦٦ : متى كان يبين من دفاع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية أنه اقتصر على الدفع ببطلان التحريز دون أن يوضح وجه هذا البطلان ، وكان الحكم قد رد على هذا الدفاع بأن الطاعن لم يدفع بأن التحريز تم في غيبته وإنما تمسك فقط بأن المحضر خلا من توقيعه وأن التوقيع ليس مقصودا لذاته بل المقصود أن يتم التحريز في حضور المتهم ، وكان ما يزعمه الطاعن من أنه حدد سبب البطلان في دفاعه أمام محكمة الموضوع من أن التحريز تم في غيبته لا سند له مما هو ثابت بمحضر الجلسة فإن طعنه يكون على غير أساس .

(نقض جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٥٣ الطعن رقم ١ سنة ٢٣ قضائية) .

المبحث الثامن

المعاينة

٢٦٧ - قد تكون المعاينة في بعض الجرائم المخلة بالآداب لازمة لزوم التحقيق نفسه وقد لا تكون كذلك في بعض الأحيان .

٢٦٨ - ولقد قضى بأن المعاينة التي تجرئها النيابة عن محل الحادث لا يلحقها البطالان بسبب غياب المتهم وقت إجرائها ، إذ المعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم إذا هي رأت لذلك موجبا . وكل ما يكون للتهمة هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أمرها كما هو الشأن في تقدير سائر الأدلة ، فإذا كان الدفاع لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بشئ في صدق المعاينة بل ترفع في الدعوى على أساسها فإنه لا تريب على المحكمة إذا هي أخذت بها واستندت إليها في حكمها .

٢٦٩ - وقضى بأنه متى كان الحكم قد استظهر واقعة الدعوى وبني إدانة المتهم على أدلة لها أصلها الثابت في أوراق الدعوى فلا يهم بعدئذ أن يكون قد ورد بالمعاينة التي أجريت في الدعوى من الوقائع ما يخالف ما أخذت به المحكمة من الأدلة ، إذ أن لها أن تأخذ من الأدلة ما تطمئن إليه وتطرح ما عداها .

(قاض جلسة ١ نوفمبر ١٩٤٩ الطعن ٨٨٨ سنة ١٩ قضائية) .

٢٧٠ - وأخيراً فإن تقدير المحكمة لمداول المعاينة التي أجرتها النيابة هو تقدير موضوعي لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

(قاض جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ الطعن رقم ٢١١٣ سنة ٦ قضائية) .

المبحث التاسع

القرارات

٢٧١ - بعد أن ينتهى عضو النيابة من إجراء التحقيق يقوم بإصدار عدة قرارات بالنسبة للمتهم وبالنسبة لما قد يعتريه التحقيق من نقص يرى استيفاء وعلى العموم فإنه يصدر قراراته تمهيداً للتصرف فى الدعوى .

٢٧٢ - بالنسبة للمتهم فإنه إما أن يأمر بحبسه أربعة أيام على ذمة التحقيق أو القضية، وإما أن يحل سبيله بضمان مالى أو بعد إثبات محل إقامته ببطاقة إثبات الشخصية أو يأمر بإخلاء سبيله بلا ضمان وذلك كله حسب الأحوال ومركز المتهم فى القضية .

٢٧٣ - ويأمر عضو النيابة بعد ذلك بإرسال الأحرار لإدارة المعامل الكيميائية للتحليل ، وذلك بعد تحرير الاستمارة رقم ٧ طب شرعى والتى ثبت فيها بيانات الأحرار وعددها ثم يوقع عليها بتوقيعه وبصمة خاتمه أو الخاتم التى ختمت به هذه الأحرار ، وإذا كان هناك بعض المضبوطات التى يرى عضو النيابة أنه لاجدوى من إرسالها للتحليل مع أهمية الاحتفاظ بها لتكوين تحت نظر القضاء عند الفصل فى الدعوى - فيأمر بوضعها بمخزن النيابة .

٢٧٤ - وإذا كانت هناك المبالغ مضبوطة فإن عضو النيابة يأمر بتوريدها خزانة المحكمة - أمانات - على ذمة التصرف فى الدعوى ما لم ير أن مركز المتهم المضبوطة هذه المبالغ معه حسناً للدرجة تبعده عن الاتهام تماماً

وأمر بإخلاء سبيله بلا ضمان فيأمر في الوقت نفسه بتسليمه ما ضبط معه من قهود .

٢٧٥ - وإذا كان هناك شهود لم يسمعوأ أو أنه تقرر لإجراء معاينة وأرجىء التحقيق لإجرائها في وقت ملائم فإن عضو النيابة يصدر القرارات التي تتضمن هذا المعنى .

٢٧٦ - وفي حالة ما إذا ظهر من التحقيق وقائع أخرى تكون جريمة من الجرائم فإنه يأمر بنسخ صورة من التحقيقات لتخصيصها للوقائع التي ظهرت وتكون جريمة ويأمر بإرسالها إلى النيابة المختصة إن لم تكن نيابته هي المختصة بذلك .

٢٧٧ - ويأمر عضو النيابة بتحرير فيش وقشيه للمتهم وطلب سوابقه المحلية والعامه .

٢٧٨ - وقد نصت المادة ٦١ من التعليمات العامة للنيابات على أنه على أعضاء النيابة أن يراقبوا كتابة التحقيق في تنفيذ القرارات التي يصدرونها في التحقيق والتثبت من تنفيذها فور صدورها .

البجعة العاشر

التحليل

٢٧٩ ترسل أحرار المضبوطات إلى إدارة المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي لتحليلها، ولا يجوز إرسالها بطريق البريد بل ترسل بواسطة القسم المختص مع أحد رجال الشرطة بكتاب تبين فيه أوصافها وعدد بصمات الختم مع بيان المطلوب، ويؤشر على هذا الكتاب برقم القضية واسم النيابة واسم المتهم والتهمة وبيان ما إذا كان المتهم مجسوسا من عدمه، وتوضع بصمة الختم على استمارة التحليل حتى يمكن مقارنتها بالاختتام المبصوم بها على الأحرار بالجمع .

٢٨٠ - وقد قضى بأن نص المادة ٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية صريح في أنه يجوز للخبراء أداء ما مورثهم التي أول عملية فيها هي فحص الأحرار بغير حضور الخصوم، وإن القانون حين نظم الإجراءات الخاصة بتحريز المضبوطات وقضاها إنما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات . ولكنه لم يرتب على مخالفتها أي بطلان .

(نقض جلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤ الطعن رقم ٤ سنة ٢٤ قضائية)

· المبحث الحادى عشر · الدفع فى الجرائم المخلة بالأداب

٣٧١ - الدفع فى الجرائم المخلة بالأداب تنصب عادة على إذن التفتيش أو على إجراءات الضبط والتفتيش .

٣٨٢ - وينصب الدفع بطلان إذن التفتيش عادة على علم جديبة التحريات بمقولة أنكم يكن هناك تحريات جدية حتى يصدر الإذن بالتفتيش وغالباً ما يستند الدفاع فى ذلك إلى عدم ذكر اسم المتهم بالكامل أو ذكر أوصاف له تختلف عن أوصافه الحقيقية .

٣٨٣ - ولقد سبق أن أسهبنا فى بيان ذلك عند بحثنا التحريات وإذن التفتيش ، وبقى أن نورد بعض أحكام المحكمة العليا التى ردت على الدفع المتعلقة بطلان إذن التفتيش بالآتي :

٣٨٤ - إن ضمان اشتراط إذن النيابة للتفتيش فى المنازل لا يتحقق إلا إذا كان الإذن صادراً بشأن تفتيش منزل متهم معين وعالم تتحقق هذه الشرط فلا يكن اعتبار الإذن جدياً يقضى معه إجراء التفتيش بوجه قانونى فتأشيرة وكيل النيابة بالترخيص بإجراء تفتيش منازل أشخاص ولم يمكن بالطلب أية إشارة تحدد عدد هؤلاء الأشخاص أو تبين أنهم مقصودون به فلا يعتبر الإذن جدياً يسمح بالتفتيش .

(نقض جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٣٥ الطعن رقم ٤٢٤ سنة ٥ قضائية منشور بمجلة المحاماة السنة ١٥ صفحة ٣١٥ قسم أول ، ومنشور أيضاً بالمجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٢٦ الممد ٧ رقم ١٥٠) .

٢٨٥ - ومن أحكام المحكمة العليا بالنسبة لما تعرض عليها من دفع
تدبير على بطلان الضبط والتفتيش أما قضت به من أنه إذا لاحظ
الضابط من ثقب مفتاح الباب أن الطاعن يمشي سكرًا ويلقي عليه ماء، فقامت
لديه شبهة في سرقة هذا السكر ، فخف إلى اقتحام المنزل فهي ليست من
حالات التلبس إذ ليس للضابط أن يمد نظره من ثقب المفتاح ليقف على
ما يجري في داخل المنزل لأن في ذلك مساساً بحرية المكن ومناقة للأداب
ولا يصح هذا دليلاً .

(قضت جلسة ١ أبريل ١٩٤٠ الطعن رقم ٨٩٩ سنة ١٠ قضائية منشور
بمجلة المحاماة السنة ٢١ صفحة ١ رقم ١) .

٢٨٦ - وما قضت به محكمة النقض من أنه وإن كانت يجب على من
يقوم بإجراء التفتيش في التحقيقات الجنائية أن يحرر محضرًا يبين فيه المكان
أو الشخص الذي حصل تفتيشه واليوم والساعة اللذين حصل فيهما التفتيش
إلا أن ذلك إنما وضع لحسن سير الأعمال وتنظيم الإجراءات ولا يترتب
على مخالفته البطلان ، ويمكن أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة إليها في
الدعوى بأن التفتيش أجرى وأنه أسفر عما قبل؛ أنه تحصل منه .

(قضت جلسة ٢١ يونيو ١٩٤٣ الطعن رقم ١١٢٣ سنة ١٢ قضائية منشور
بالمجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٤٢ العدد ١٠ رقم ٢٢٣) .

٢٨٧ - هذا وليس لغیر من وقع التفتيش في مسكنه أو عليه أن
يتمسك بالبطلان المبني على عدم صدور إذن لأن البطلان في هذه الحالة
لا يصح التمسك به إلا عند تعلل به حقه ، فإذا لم يثر منه لأي سبب من
الأسباب فليس لسواه أن يثيره ، لأن ذلك يكون تطفلاً غير مقبول ،
إذ هو يقتضي تحدث عن اعتدائه على حرية أو حرمة لا شأن له للتحدث بها

أصلا ولا صفة نخوله أن يتعرض لها .

(قرض جلسة ٥ فبراير ١٩٤٥ الطعن رقم ٣٢١ لسنة ١٥ قضائية منشور
بالمجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٤٦ العدد ١ و٣ رقم ٢٢) .

٢٨٨ - وإذا تمسك الطاعن في دفاعه ببطان التفتيش لوقوعه قبل
صدور الإذن به ، وساق أدلة على ذلك ، ومنها أن الإذن صدر في الساعة
التاسعة أي بعد التفتيش لا السادسة أي قبله ، وطلب تعيين خبير لتحقيق
ذلك ، ولكن المحكمة لم ترد عليه مع أهمية طلبه في إظهار الحقيقة بصدد
التفتيش الذي بنى الحكم على ما تحصل منه ، فإن هذا منها قصور يستوجب
قرض الحكم .

(قرض جلسة ١٣ يناير ١٩٤٨ الطعن رقم ٢٢٢٣ سنة ١٧ قضائية منشور
بالمجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٤٩ العدد ٥ رقم ١٢١) .

٢٨٩ - هذا وإن المحظور قانونا هو تفتيش الأشخاص والمساكن
بغير مرور من القانون ، ولا يمكن القول ببطان تفتيش دكان إلا على اعتبار
اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه . فقول الطاعن ببطان تفتيش دكانه اذ
أن إذن التفتيش لا يشمل لا يكون له محل ما دام هناك إذن من سلطة
التحقيق بتفتيش شخصه ومسكنه .

(قرض جلسة ٢٩ نوفمبر ١٩٤٨ منشور بالمجموعة الرسمية لأحكام
المحاكم السنة ٥٠ العدد ٩ رقم ٢٤١) .

٢٩٠ - ولا يقبل من المتهم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض
بطلان التفتيش الذي وقع على منزله بمقولة أن الإذن الصادر من النيابة
بالتفتيش قد استنفذ مفعوله بتفتيشه مرة وبذا يكون التفتيش الذي أجرى

بعد ذلك قد وقع بغير إذن وذلك لأن هذا الرفع يستلزم تحقيقا موضوعيا ولأن الحكم المطعون فيه ليس به ما يفيد صحته .

(تقضى جلسة ١٥١٥ نوفمبر ١٩٤٩ الطعن رقم ١١٦٠ سنة ١٩ قضائية)

٢٩١ - وللزوجة وهي تساكن زوجها وتحوز المنزل في غيبته ، من الصفة بوصف كون المنزل لها ما يخولها الدفع بطلان التفتيش الذي تتأذى من دخوله بغير رضاها وتضار بنتيجته مادام الزوج لم يكن قد رضى بالتفتيش قيد حصوله .

(تقضى جلسة ٢٢ نوفمبر ١٩٥٤ الطعن رقم ١١٧ سنة ٢٤ قضائية) .

٢٩٢ - وإن الدفع بطلان التفتيش من الدفوع الموضوعية لأنه متعلق بصحة الدليل المستمد من التفتيش ، فإذا أشارت إليه المحكمة في حكمها وردت عليه وانتهت إلى أنه دفع في غير محله ، ثم أصدرت حكمها بأدانة المتهم ، فإن هذا الحكم يتضمن صحة الدليل المستمد من التفتيش ولا يترتب البطلان على خلو منظره من النص على رفض الدفع لأن الأسباب تكل المنطوق فيما لم ينص عليه .

(تقضى جلسة ٢٢ نوفمبر ١٩٥٤ للطعن رقم ١١١١ سنة ٢٤ قضائية) .

٢٩٣ - وقضت محكمة النقض بأن الدفع بطلان القبض والتفتيش هو في واقعة دفع موضوعي وارد على إجراء من إجراءات التحقيق في الدعوى يرمى إلى عدم الأخذ به كدليل على المتهم بما لا محل معه لأن تقضى فيه المحكمة استقلالا بصحة القبض والتفتيش أو بطلانهما ، إن كل ما على المحكمة في هذه الحالة أن تفصل فيما إذا كان يصح الأخذ بالدليل المستمد منهما أو أنه لا يصح ذلك لحصولهما على خلاف ما يقضى به القانون ، وعلى المتهم أو المدافع عنه أن يدلي بجميع وجوه الدفاع في التهمة المستندة إليه دون

اقتصار على دفع فرع ما دامت المحكمة لم تصدر منها ما يفيد أنها ستقصر نظرها عليه - أن ينمى على المحكمة أنها أداته دون أن تسمع بقية دفاعه .

(تقضى جلسة ٨ ديسمبر ١٩٥٢ الطعن رقم ١٠٣١ سنة ٢٢ قضائية) .

٢٩٤- وإن المحكمة غير ملزمة بأن تفصل في الدفع الفرعية قبل فصلها في الموضوع بل لها أن تضم هذه الدفع إلى الموضوع وتصدر في الدعوى بها حكما واحدا . ولا يصح أن يعد ذلك منها إخلالا بحق الدفاع فإنه ليس فيه حرمان للمتهم من إبداء دفاعه كاملا على الوجه الذى يراه .

(تقضى جلسة ١١ نوفمبر ١٩٤٠ الطعن رقم ١٨٣٠ سنة ١٠ قضائية) .

٢٩٥ - وهناك من أوجه البطلان ما لا يجوز الدفع به فيما لو حضر إجراءات التحقيق محام عن المتهم وسكت عن الدفع بوجه البطلان ، هذا بخلاف البطلان المتعلق بالنظام العام الذى يجوز إثارته فى أية مرحلة من مراحل إجراءات التحقيق أو المحاكمة ذلك لأن البطلان الأول بطلان نسبي على عكس البطلان الثانى وهو البطلان المطلق .

٢٩٦ - وجدير بالذكر الإشارة إلى حكم النقض الصادر بجملة

١٢ فبراير سنة ١٩٦٢ بشأن قيام أحد مأمورى الضبطية القضائية بتنفيذ إذن القاضى الجزئى بمراقبة التليفونات والذى جاء به أن الأصل هو أنه لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغراف والاتصالات التليفونية ، وتعاقب المادة ١٥٤ من قانون العقوبات كل من أخفى من موظفى الحكومة أو البريد أو مأمورىها أو فتح مكتوبا من المكاتب المسلة للبوسطة أو سهل ذلك لغيره وكذلك كل من أخفى من موظفى الحكومة أو مصلحة التلغراف أو مأمورىها تلغرافا من التلغرافات المسلة إلى المصلحة المذكورة أو أفضى أو سهل لذلك لغيره غير أنه إذا استلزمت مصلحة التحقيق ضبط الخطابات والتلغرافات والاطلاع عليها ومراقبة المكالمات التليفونية فإنها مصلحة أولى بالرعاية من

الحفاظ على أسرار هذه المكاتبات والمكالمات، ولذلك أباح الشارع لقاضي التحقيق بمقتضى المادة ٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية الواردة في الفصل الرابع من الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق أن يضبط لدى مكاتب البريد كافة الخطابات والرسائل والجرائد المطبوعات والطرود ولدى مكاتب التلغراف كافة الرسائل التلغرافية كما يجوز له مراقبة المحادثات التليفونية متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة، أما بالنسبة إلى النيابة العامة فقد نصت المادة ٢٠٦ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الواردة في الباب الرابع من الكتاب الأول الخاص بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة على أنه لا يجوز للنيابة العامة في التحقيق الذى تجر به تفتيش غير المتهمين أو منازل غير المتهمين أو ضبط الخطابات والرسائل في الحالة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٩١ إلا بناء على إذن من القاضى الجزئى، وأنه وإن كانت هذه المادة لم تضع كالمادة ٩٥ سالفه البيان أو كالفقرة ج من المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات الملغى التى كانت تجيز للنيابة العامة في مواد الجنايات أو الجناح بعد حصرها على إذن قاضى الأمر الجزئى كما هو الشأن بالنسبة إلى تفتيش أماكن غير المتهمين أن تضبط لدى مصلحة البريد كافة الخطابات والرسائل والجرائد المطبوعات ولدى مصلحة التلغرافات كافة الرسائل البرقية متى رأت لذلك فائدة في ظهور الحقيقة إلا أن مدلول كلتي (الخطابات والرسائل) المشار إليهما في المادة ٢٠٦ وإباحة ضبطهما في أى مكان خارج منازل المتهمين طبقاً للإحالة على الفقرة الثانية من المادة ٩١ يتسع في ذاته لشمول كافة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل التلغرافية كما يتدرج تحته المكالمات التليفونية لكونها لا تعدو أن تكون من قبيل الرسائل الشفوية لثباتها في الجهر وإن اختلفا في الشكل، ومؤدى ما تقدم أنه فيما عدا الحكم الخاص.

الوارد بالمادة ٥٥ مكرراً المضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ قد أباح الشارع سلطة التحقيق وحدها - قاضي التحقيق وعرفة الاتهام في أحوال التصدر للتحقيق أو لإجراء تحقيقات تكوينية والنيابة العامة في التحقيق الذي تجر به استئذان القاضي الجزئي - سلطة ضبط الخطابات والرسائل طبقاً لفهم سالف البيان بما في ذلك مراقبة المكالمات التليفونية لدى الهيئة المختصة، وقد سوى الشارع في المعاملة بين مراقبة المكالمات التليفونية لدى الهيئة المختصة وقد سوى الشارع في المعاملة بين مراقبة المكالمات التليفونية وضبط الرسائل وبين تفشيش منازل غير المتهمين لعل غير خافية وهي تتعلق بمصلحة الغير بها تقتصر لذلك في التحقيق الذي تجر به النيابة العامة ضرورة استئذان القاضي الجزئي الذي له مطلق الحرية في الإذن بهذا الإجراء أو رفضه حسبما يرى، وهو في هذا يخضع لإشراف محكمة الموضوع ولا يملك رجال الضبط القضائي ممارسة مراقبة المكالمات التليفونية لكونها من إجراءات التحقيق لا من إجراءات الاستدلال، ولا يجوز لهم مخاطبة القاضي الجزئي مباشرة في هذا الشأن بل يجب عليهم الرجوع في ذلك إلى النيابة العامة بوصفها صاحبة الولاية العامة في التحقيق الابتدائي طبقاً لتعديل الدخول على قانون الإجراءات الجنائية بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ - الذي أضاف عليها هذه الولاية مع إخضاعها لبعض القيود من بينها الرجوع إلى القاضي الجزئي في حالة تطلب التحقيق لإجراء المراقبة التليفونية ويصدر إذن القاضي بإقرار ما تطلبه النيابة العامة يعود إليها كامل سلطتها في مباشرة الرقابة على التحويل الذي ترتبه سواء بالقيام بها بنفسها أو عن طريق ندب من تراه من مأموري الضبطية القضائية لتنفيذها عملاً بنص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية الذي يجري نصها على أنه (لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أو يكلف أى مأمور من مأموري

الضبطية القضائية ببعض الأعمال التي من خصائصه) وهو نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق، وينتج أثره القانوني بشرط أن يصدر صريحاً بمن يملكه وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - غير استجواب المتهم - دون أن يمتد إلى تحقيق قضية برمتها وأن يكون ثابتاً بالكتابة إلى أحد مأموري الضبط المختصين مكانياً ونوعياً ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن وكيل النيابة المختصين قد استصدر كل منهما إذناً من القاضي الجزئي بدائرة اختصاصه بمراقبة تليفون المظنون ضدّهما بناء على ما رآه كل منهما من كفاية محضر التحريات المقدم إليه لتسريح استصدار الإذن بذلك ، وأنه بصدر الإذن المذكور قام الضابط الذي أجرى التحريات التي بنى عليها بتنفيذه دون أن يتنب بذلك من النيابة العامة ومن ثم يكون ما قام به من إجراءات المراقبة والتفتيش إطلا لحصولها على خلاف القانون ولا يصح التحويل على الدليل المستند منها - أما ما تقوله الطاعنة - النيابة العامة - من أن الإذنين الصادرين من القاضي الجزئي قد جاءا مطلقين دون أن يردّ بهما ما يفيد قصرهما على النيابة العامة وأن ظروف الحالة تنفي بأن الضابط الذي قام بالتحريات هو الذي سيجري المراقبة المأذون بها - ما تقوله من ذلك مردود بأن سلطة القاضي الجزئي في هذا الإجراء محدودة بمجرد إصدار الإذن أو رفضه دون أن يخلع عليه القانون ولاية القيام بالإجراء موضوع الإذن بنفسه إذ أنه من شأن النيابة العامة - سلطة التحقيق - إن شئت قامت به بنفسها أو قدبته من تختاره من مأموري الضبط القضائي كما سلف البيان وليس للقاضي الجزئي أن يتنب أحد هؤلاء مباشرة لتنفيذ الإجراء المذكور، ولا يصح القول كذلك بأن مجرد عرض النيابة العامة لمحضر التحريات - الذي قام به الضابط الذي أجازها - على القاضي الجزئي باستصدار الإذن بالمراقبة التليفونية يعد بشأبة تنب

ضنى لذلك الضابط بإجراء المراقبة المطلوبة، ذلك بأنه فضلاً عن أن النذب قبل صدور إذن القاضي الذى يعيد إليها سلطتها فى ممارسة هذا الإجراء من سلطتها فى ممارسة هذا الإجراء من إجراءات التحقيق .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن خلص إلى هذا التقدير التامونى السلم مستبعداً الدليل المستند من المراقبة التليفونية والتفتيش الذى بنى عليهما قد استطرذ إلى قى مزاولة المطعون ضدهما المراهات الخفية لحساب الغير بعيداً عن حلبة السباق وهو ما لم تحاول فيه الطاعة فى طعنها ويكنى فى ذاته لخل القضاء الحكم المطعون فيه .

لما كان ما تقدم كله فان ما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه لا يكون سديداً ويتمين لذلك رفض الطعن موضوعاً .

(قضى جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٦٣ فى الظن ٢٦٢٢ لم ينشر بعد) .

٢٩٧ - وكانت النيابة العامة قد أسست طعنها فى الحكم الاستثنائى الذى قضى بإلغاء الحكم الابتدائى الذى ساء أى الحكم الابتدائى - كان قد قضى بإدانة المتهمين ورفض الدفع المبني بطلان إجراءات المراقبة التليفونية بجاء الحكم الاستثنائى وأخذ بهذا الدفع وقضى براءة المتهمين - أسست النيابة العامة طعنها على هذا الحكم بالنقض على أن المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية قهجات مطلقة وخالية من أى قيد يقصر تنفيذ مراقبة المحادثات التليفونية على النيابة العامة وحدها ، وأن كل ما تطلبه المادة المذكورة لإجراءات التفتيش فى الأحوال الميئة بها وهى أحوال تفتيش غير المتهمين وتنازل غير المتهمين وضبط الخطابات والرسائل أن يتم ذلك بعد استئذان القاضى الجزئى حين يصد. الإذن فى الأحوال المذكورة إنما يقوم مقام قاضى التحقيق الذى يملك بمقتضى المادة ٩٥ إجراءات حق

مراقبة المحادثات التليفونية متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة وترتبا
على ذلك فإنه يجرى على القاضى الجزئى حين يمارس هذه السلطة ما يجرى
على قاضى التحقيق حين يمارسها من أحكام وأنه لما كان لقاضى التحقيق
طبقا للمادة ٧٠ إجراءات جنائية أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة أو
أحد مأمورى الضبط القضاء القيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق -
عدا استجواب المتهم - ومن ثم فإن لقاضى الجزئى أن يعهد بتنفيذ إذن في
الأحوال المبينة في المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية إلى النيابة
العامة أو أحد مأمورى الضبطية القضائية والمرجع في بيان ذلك هو عبارة
إذنه والظروف والملازمات التي صدر فيها هذا الإذن .

المبحث الثاني عشر

التصرف في الأوراق

٢٩٨ - نظراً إلى أن كل جريمة من الجرائم المخلة بالأداب تختلف في كيفية التصرف النهائي في أوراقها في بعض الجزئيات بالنظر إلى طبيعتها التي تتميز بها فقد رأينا أن نرجى ذكر هذه التفصيلات إلى أن فبحث كل جريمة من هذه الجرائم على حدة ، وفي الوقت نفسه نورد المبادئ العامة التي تحكم التصرف النهائي في الجرائم بصفة عامة .

٢٩٩ - فبعد أن ينتهى عضو النيابة من تحقيق الجريمة فإنه يكون قد كون رأيه في تسكيف الواقعة ومدى ثبوتها ولما يرى تقديم المتهم فيها للمحاكمة الجنائية أو يرى التقرير فيها بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية.

٣٠٠ - فإن رأى عضو النيابة العامة أن التهمة ثابتة وأنه يمين عليه تقديم المتهم أو المتهمين فيها إلى المحاكمة فإنه يقوم بقيدها - وبين في هذا القيد وصف التهمة المستندة وزمان ومكان وقوعها وأركان الجريمة المسكوة لها والمواد المنطبقة عليها مع بيان الظروف المشددة للعقوبة إن وجدت ويؤشر بعد ذلك بتحديد الجلسة التي تنظر فيها الدعوى مع مراعاة تحديد أقرب جلسة إذا كان المتهم في القضية محبوساً على فتحها وأن يوضح أسماء شهود الإثبات الواجب لإعلانهم لتأدية الشهادة أمام المحكمة .

٣٠١ - وإذا كان من رأى عضو النيابة التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى فيما إذا كان المتهم مجزولاً أو أنه معلوم غير أن الأدلة قاصرة

عن حد الكفاية لتقديمه للمحاكمة أو أن الواقعة لا تتضمن جريمة فانه بعد أن يقيد الأوراق ويصفها الوصف المنطبق عليها يحرو قرارا بالأوجه فيما إذا كان هناك أى إجراء من إجراءات التحقيق قد اتخذ فيها أو يصدر أمر حفظ إذا لم يكن قد اتخذ فيها أى إجراء من إجراءات التحقيق القضائي .

٣٠٢ — ولقد نصت المادة ٣١٣ من التعليمات العامة للنيابات في الجزء الأول على أن الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية يعتبر بمثابة حكم قضائي ، فيجب على عضو النيابة أن يبنى بتسليمه ، وأن يضمنه بيانا كافيا لوقائع الدعوى فى أسلوب واضح ، وأن يناول الأدلة القائمة فيها ويرد عليها فى منطق سائنغ ، وأن يتصدى للبحث القانونى بالقدر اللازم فى الدعوى .

القسم الخاص

قديم

— بعد أن تكلمنا على النواحي الإجرائية التي تتبع في ضبط وتحقيق الجرائم المخلة بالآداب بصفة عامة ننتقل من هذا البحث إلى القسم الخاص وهو القسم الموضوعي الذي يبين فيه أحكام القوانين المنظمة للجرائم المخلة بالآداب من حيث أركانها والعقوبات الخاصة بكل جريمة والتي رتبها المذرع جزاء على ارتكابها .

— ولسوف تقسم القسم الخاص إلى باين كبيرين نتكلم في أولهما عن الجرائم التي تعتبر حقا من الجرائم المخلة بالآداب وتتناول بالبحث في الباب الثاني الجرائم التي أعطى الاختصاص في مكافحتها لقسم حماية الآداب ومكاتبه على أنها تتعلق أيضا بالآداب العامة مثل جرائم الرهان خفية على سباق الخيل وإدارة محال القمار والتشرد والتسول .

الباب الأول

— تتناول في دراستنا للباب الأول من القسم الخاص بيان أركان وعقوبات الجرائم المتعلقة بالأداب العامة من الناحيتين النظرية والعملية بحيث نذكر كل ما قيل من نظريات وآراء فقهية بالنسبة لكل جريمة على حدة ونلحق ذلك بأحكام محكمتنا العليا تلك الأحكام التي تعتبر في رأينا المرجع الأول في تفسير القانون وفهم مراميه .

ويتناول الباب الأول دراسة الجرائم الآتية :

- | | |
|---------------------|-----------------------------------|
| المبحث الأول : | جرائم السطارة . |
| المبحث الثاني : | التحريض علناً على الفسق |
| المبحث الثالث : | التعرض للسيدات بحالة تخدش الحياء |
| المبحث الرابع : | الزنا |
| المبحث الخامس : | الوقاع |
| المبحث السادس : | هتك العرض |
| المبحث السابع : | الأفعال الفاضحة |
| المبحث الثامن : | الطمع في الأعراض |
| المبحث التاسع : | اقتهاك حرمة الآداب |
| المبحث العاشر : | المطبوعات والأشياء الفاضحة |
| المبحث الحادي عشر : | أحكام الرقابة على المصنفات الفنية |

المبحث الأول

جرائم الدعارة

الفرع الأول

الجرائم المنصوص عليها في المادة

من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١

أولاً : جريمة التحريض على الدعارة والتجوير

٣٦٥ — التحريض بصفة عامة في نطاق القانون الجنائي صورة من صور المساهمة في المسؤولية الجنائية ويعني صدور أقوال أو إبداء أفعال توجه إلى شخص أو أشخاص معينين بذاتهم يقصد منها حثهم على ارتكاب فعل أو أفعال يجرمها القانون أيا كان الباعث لدى من صدرت عنه هذه الأقوال أو الأفعال .

والتحريض بهذا المفهوم الضام والذي نظمت المادة ٥٠ فقرة أولى من قانون العقوبات أحكامه هو نوع من أنواع الاشتراك في ارتكاب الجرائم ولذلك تتطلب المادة ٥٠ سאלفة الذكر في شق صور الاشتراك التي ذكرتها أن تكون الجريمة قد وقعت بالفعل وأن يكون لإحدى صور الاشتراك التي حضرتهما دخل مباشر في وقوعها وارتكابها .

٣٦٦ — إلا أنه من زاوية أخرى يوجد للتحريض في نطاق القانون الجنائي أيضا مفهوم آخر خاص يختلف عن المفهوم العام في مدى علاقته

بالنتيجة التي يرمى إليها التحريض ، ذلك أن التحريض بمفهومه العلم الذي نصت عليه المادة ٤٠ من قانون العقوبات يتطلب تحقق الهدف الذي سعى المحرض إلى الوصول إليه ، بينما التحريض بمفهومه الخاص - الذي نحن بصدد بحثه ودراسته - أمر قائم بذاته جرمه قانون العقوبات في بعض مواد خاصة منها المواد ١٧٢ والفقرة الأولى من المادة ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و المادة ٣٦٩ مكرر المضافة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٥ كما حرمته ونصت عليه بعض القوانين الخاصة مثل قانون مكافحة الدعارة رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وقبله القانون القديم رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ وهو أن التحريض بمفهومه الخاص لا يتطلب مطلقاً تحقق الهدف الذي سعى إليه المحرض ذلك أن التحريض بهذا المعنى أمر قائم بذاته وجريمة لها أركانها وعقوباتها .

٣٦٧ - تعريف التحريض على الفجور أو الدعارة :

عرفت محكمة القاهرة الجench المستأنفة التحريض على الفجور أو الدعارة بقولها أنه التأثير في نفس من يوجه إليه وإقناعه لارتكاب فعل من أفعال الدعارة أو الفجور بحيث لا يجد أمامه مفرأ من ذلك فيذعن لإرادة من حرضه ويسير في ركابه .

إلا أننا نأخذ على هذا التعريف أنه - في رأينا - أغفل مسألة جوهرية وفي الوقت نفسه خلط بين أمرين جرم القانون كل أمر منها على حدة .

فأما عن اغفال هذا التعريف لمسألة جوهرية فإننا نرى أن الركن المادى لجريمة التحريض المنصوص عليها في المادة الأولى من قانون مكافحة الدعارة يتطلب توافر عنصرين إثنين أولهما التأثير في نفس من يوجه إليه لارتكاب أمر بذاته وإقناعه بوجوب فعله أو تركه كما جاء بالتحريف سالف الذكر

أما العنصر الثاني والذي أغفله: التعريف المذكور والذي نرى وجوب توافره كعنصر من عناصر الركن المادى فهو إرشاد من يوجه إليه التحريض ، إرشاده إلى السبيل للوصول إلى الهدف الذى سعى إليه المحرض بمعنى تعريفه سبيل الوصول إلى ارتكاب ما ينهى عنه القانون بحيث يكون فى اجتماع هذين العنصرين ما يكفي لكي ينتج التحريض أثره فى نفس من يوجه إليه. ومثال ذلك من يشكو لآخر ضيق ذات اليد وحاجته للمال فيخبره المشكو له بأن فى وسعه الحصول على المال فيما لو سعى إلى الاشتغال بالقوادة واستغلال بقاء الغير، ويتركه على ذلك، فهذا القول من المشكو له لا يتوافر به الركن المادى لجريمة التحريض إذ أنه من قبيل النصيح السئ ، أما إذا زاد المشكو له على ذلك بإرشاد — مجرد إرشاد — الشاكي إلى كيفية وصول الأخير إلى الاشتغال بالقوادة واستغلال بقاء الغير كان يذكر له أسماء ومحال إقامة بعض من يمارس الدعارة أو بعض العملاء فإنه بذلك يكون قد بين الشاكي كيفية الوصول إلى ما يخالف القانون بحيث يكون الطريق أمامه سهلاً ومهدداً وسواء بعد ذلك سلك الطريق أم لم يسلكه — وبذلك يكون العنصر الثانى للركن المادى للجريمة قد تحقق فى جانب المحرض ومثال ذلك أيضاً من يحرض الغير لارتكاب الدعارة أو الفجور أياً كان الباعث فى ذلك بالتأثير عليه ثم إرشاده إلى سواء السبيل .

وأما عن خلط التعريف الذى ذكرته محكمة الجناح المستأنفة للأمرين جرم القانون كل أمر منها على حدة فهو ما ورد بنهاية التعريف من قول « بحيث لا يجد أمامه مفرأ من ذلك فيدعن لإرادة من حرضه وينير فى ركابه » ، ذلك أن إذعان من وجه إليه التحريض — للمحرض والسير فى ركابه يتطلب — فى حق المحرض — على جريمة أخرى قائمة بذاتها هي جريمة الاستخدام بقصد البغاء المنصوص عليه فى المادة الأولى من قانون

مكالفة الدعارة أيضاً — والتحريض كجريمة قائمة بذاتها لا يتطلب أن يسير من يوجه إليه التحريض في ركاب المحرض أو أن يستخدمه هذا الأخير .

أركان جريمة التحريض على الدعارة أو الفجور

أولاً : الركن المادى :

٣٦٨ — يتكون الركن المادى للجريمة التحريض على الدعارة أو الفجور كما رأينا وأوضحنا في التعريف — من عنصرين اثنين أولهما التأثير فى نفس من يوجه إليه التحريض وثانيهما عنصر الإرشاد والتوجيه .

ويعنى العنصر الأول التأثير على من يوجه إليه تأثيراً يؤدى إلى إقناعه عن طريق القول أو الفعل وسواء فى ذلك أكان القول مجرداً أم مصحوباً باغراء بهدية أو هيبداً أو بالتأثير على من يوجه إليه التحريض عن طريق ما يكون للمحرض من سلطة عليه ، وسواء فى ذلك أيضاً أن يصحب القول فعلاً أو لا يصحبه .

ويتطلب الأمر بعد ذلك القول بتوافر الركن المادى — فى رأينا — توافر العنصر الثانى المكون له وهو عنصر الإرشاد والتوجيه، والإرشاد عن سبل سلوك طريق الدعارة أو الفجور وتعريفها لمن يوجه إليه التحريض كما سبق أن أسلفنا .

وأخيراً فإنه كما سبق أن بينا فى تعريف التحريض لا عبرة بوقوع النتيجة أو الهدف الذى دعى إليه المحرض من التحريض فسواء ارتكب من وجهه إليه التحريض لارتكاب الدعارة أو الفحشاء أو لم يرتكبها فإنه بتوافر الركنين المادى والمعنوى للجريمة يكون المحرض قد ارتكب جريمة التحريض .

٣٩٩ - ثانياً . الركن المعنوي :

يتكون الركن المعنوي لجريمة التحريض على الدعارة أو الفجور من مجرد انصراف نية المحرض إلى تحقيق النتيجة التي يسعى إليها من فعل التحريض أي من ممارسة من وجه إليه التحريض للدعارة أو الفجور - مجرد انصراف نيته إلى ذلك يتوافر معه في حقه الركن المعنوي ولو لم يتحقق النتيجة التي يسعى إليها وأياً كان الباعث الذي دفعه إلى التحريض .

إلا أن الأمر يتطلب بعد ذلك توافر نية بعينها لا بد وأن يكون المحرض قد انصرف ذهنه إلى تحقيقها من نشاطه الإجرائي وهي إرضاء شهوات الغير بمقولة ألا يكون وهو يقوم بالتحريض قد انصرف تفكيره إلى إرضاء شهواته هو . إذ أن ذلك مما لا يندرج تحت نطاق تطبيق المادة الأولى من قانون مكافحة الدعارة ، إذ يتطلب التحريض على الدعارة أو الفجور فضلاً عن قصد الجنائي العام قصداً خاصاً هو نية محددة تنصرف إلى إشباع شهوات الغير .

٣٧٠ - في إثبات جريمة التحريض .

الإثبات في القانون الجنائي بوجه عام من أخص خصائص محكمة الموضوع ولها في سبيل ذلك أن تأخذ من عناصر الإثبات المقدمة لها في الدعوى بما قطعاً إليه وأن تطرح ما عداه ولا تلتفت إليه فهي صاحبة السلطة الأولى في تقدير ووزن الأدلة وترجيح بعضها على البعض الآخر . ذلك لأن أساس الأحكام الجنائية هو حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ، كل ذلك بشرط أن تكون هذه الأدلة متكاملة متساندة بحيث تكون صالحة لأن تبنى عليها النتائج القانونية التي ترتب عليها . ولما كان التحريض على الدعارة أو الفجور يتم غالباً دون مظاهر خارجية

أو أعمال مادية مبهوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فإن للمحكمة أن تأخذ في إثبات الإتهام - بما تعتقده - بما ظهر لها من ظروف الدعوى وملازماتها على أن يكون هذا الاعتقاد له ما يبرره بما طوح أمامها على بساط البحث من واقع أوراق الدعوى .

والمحكمة أن تأخذ باعتراف المحرض بأقوال من وجه إليه التحريض إذا اطمأنت إليها ولها أن تأخذ بأقوال من يكون قد شاهد الواقعة من شهود تعلمن إلى صحة ما يملون به .

٤٧١ - العقوبة على جريمة التحريض .

يعاقب على التحريض على ارتكاب الفجور أو الدعارة بالخمس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه في الإقليم المصري ومن ألف ليرة إلى ثلاثة آلاف ليرة في الإقليم السوري وذلك فضلاً عن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة طبقاً لما نصت عليه المادة ١٥ من القانون .

٤٧٢ - الظروف المشددة لجريمة التحريض .

(١) الظروف المشددة المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة الأولى

نصت الفقرة (ب) من المادة الأولى على أنه إذا كان من وقص عليه الجريمة لم يتم من العمر الحادية والعشرين سنة ميلادية كانت العقوبة الخمس مدة لا تقل سنة ولا تزيد على خمس سنوات ، وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه في الإقليم المصري ولا تقل عن ألف ليرة إلى خمسة آلاف ليرة في الإقليم السوري .

ويبين من ذلك أن الفقرة الأولى ينصرف تطبيقها إلى المحرض الذي يوجه التحريض إلى من يزيد عمرهم عن واحد وعشرين عاما ، وسوف نجد أن مجال تطبيق الفقرة (ب) ينصرف إلى معاينة المحرض لمن هم بين السادسة عشرة من عمرهم والواحد والعشرين من العمر كما سيبين عما ورد بالمادة الرابعة من القانون .

والعبرة في السن في جريمة التحريض هي بالسن الحقيقية للجنى عليه ولو كانت مخالفة لما قدره المتهم الذي لا يقبل منه الدفع بجهله عمر الجنى عليه والقانون يفترض في المتهم وقت ارتكابه التحريض أنه على علم بسن الجنى عليه الحقيقي ، وذلك ما لم تكن هناك ظروف استثنائية وأسباب قهرية يلتقى معها هذا الافتراض ، وتقدير مثل هذه الظروف مرجعه إلى محكمة الموضوع .

ونرى أن المشرع بالنسبة لهذا الظرف المشدد قد رفع الحد الأقصى لعقوبة التحريض إلى الحبس لمدة لا تزيد عن خمس سنوات كإرفع الحد الأقصى للرامة بجملة لا يزيد عن خمسمائة جنيه في الإقليم المصري وعن خمسة آلاف ليرة سورية في الإقليم السوري .

(ب) الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة الرابعة :

نصت المادة الرابعة من قانون مكافحة الدعارة على الظرف المشدد الثاني . جريمة التحريض على الفجور أو الدعارة بقولها أنه في الأحوال المنصوص عليها في المواد الثلاثة السابقة تكون عقوبة الحبس من ثلاث سنوات إلى سبع إذا كان من وقعت عليه الجريمة لم يتم من العمر ست عشرة سنة ميلادية أو إذا كان الجاني من أصول الجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو من لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجر عنده أو عند من تقدم ذكرهم .

ومن ذلك نرى أن المادة الرابعة التي شددت عقوبة التحريض فيها قد أُرجمت التشديد إلى قيام عاملين اثنين أحدهما قيام صفة خاصة في المجنى عليه والثاني توافر صفة معينة في الجاني .

العامل الأول : صفة في المجنى عليه

وذلك إذا كان من وجه إليه التحريض لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة ، ميلادية ولقد سلف أن أشرنا إلى حكم السن بالنسبة للمجنى عليه في جريمة التحريض بالنسبة إلى الطرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة الأولى فإليه نحيل .

ولقد رتب المشرع على وقوع التحريض على مجنى عليه لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة ميلادية أن رفع الحدين الأدنى والأقصى للعقوبة بجعل عقوبة الحبس لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على سبع سنين .

ويؤخذ على نص المادة الرابعة أنه لم يذكر شيئاً عن عقوبة الغرامة التي جعلها وجوبية في المادة الأولى سواء في جريمة التحريض التي يقترب بها الطرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة (ب) أو التي لا يقترب بها هذا الطرف . ذلك أن المادة الرابعة لم ترفع من حدى الغرامة كما رفعت من حدى عقوبة الحبس فضلاً عن أنها لم تذكر شيئاً عن عقوبة الغرامة .

إلا أنه مما لا جدال فيه أنه لو تحقق الطرف المشدد المنصوص عليه في المادة الرابعة بالنسبة لجريمة التحريض فإنه يحكم بالإضافة إلى عقوبة الحبس من ثلاث سنوات إلى سبع سنين بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة الأولى أى الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه في الإقليم المصرى والتي لا تقل عن ألف ليرة إلى خمسة آلاف ليرة سورية في الإقليم السوري . . . وسندنا في وجوب ذلك أن المادة

الرابعة المشار إليها خصصت النص على عقوبة الحبس دون غيرها بمفهوم ما ورد بها «..... تكون عقوبة الحبس.» فضلا عن أنه من غير المعقول أن يفرض المشرع عقوبة وجوبية بالنسبة للتحريض غير المقرن بظرف مشدد أو ذلك للتحريض المقرن بظرف مشدد أخف من المنصوص عليه في المادة الرابعة ولا يفرضها على الظرف المشدد الأخير وهو أمر ينزه الشارع عنه.

العامل الثاني : صفة في الجاني

والصفة التي تقوم في الجاني في جريمة التحريض فتتقلب إلى ظرف مشدد لهذه الجريمة هي ما نصت عليه المادة الرابعة من كون الجاني من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربته أو ملاحظته أو بمن لهم سلطة عليه أو إذا كان الجاني خادما بالأجر عنده أو عند واحد من تقدم ذكرهم .

ولا يشترط في مفهوم هذا النص أن تكون التربية في معهد أو مدرسة أو أي دار من دور التربية والتعليم أو الإصلاح بل قد تكون التربية في مكان خاص ولو كانت بين طريق تلقى دروس خصوصية. ويرى أن هذا المفهوم ينصرف أيضا إلى دور تعليم الرقص المنشأة بتصريح من الدولة ، كما لا يشترط أن يكون قد مضى وقت طوي على التحاق المجنى عليه بدار التربية أو اشتراكه في الدروس الخصوصية فيتحقق الظرف المشدد ولو وقعت جريمة التحريض في أول لقاء بين الجاني والمجنى عليه طالما أنه كان مستقرا في ذهن الجاني أنه أصبح بمن يتولون تربية المجنى عليه وطالما استقر في ذهن المجنى عليه أن الجاني أصبح بمن سيتولون تربته .

ويطبق الظرف المشدد أيضا بالنسبة للتعليم بالأجرة الذي لا يواجم

سلطة مخدومه فيوجه التحريض إلى خادم يكون هو الآخر مشمولاً برعاية
نفس الخدم .

وتحيل بالنسبة لعقوبة جريمة التحريض المقترنة بهذا الطرف المشدد
إلى ما ذكرناه بالنسبة للعقوبة عينها المنصوص عليها في المادة الرابعة عندما
يكون المجرى عليه لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة ميلادية بعد .

٢٧٣ — الشروع في جريمة التحريض

نصت المادة السابعة من قانون مكافحة الدعارة على أنه يعاقب على
الشروع في الجرائم المبينة في المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة في
حالة تمامها .

وفي الواقع أن نص هذه المادة وإن كان يمكن تطبيقه على بعض
الجرائم التي نصت عليها المواد السابقة عليها إلا أننا نرى استحالة تطبيقه من
التاحيتين القانونية والعملية على جريمة التحريض على الفجور أو الدعارة .

إن جريمة التحريض على الفجور أو الدعارة تتحقق إذا توافرت أركانها
بعض النظر عما إذا كانت النتيجة التي سعى إليها المحرض قد تحققت أم لم تتحقق
ذلك لأن تجريم التحريض هنا يختلف عن تجريم التحريض الذي يعتبر
صورة من صور المساهمة الجنائية أي صورة من صور الاشتراك في الجرائم
والتحريض بمفهوم المادة الأولى من قانون مكافحة الدعارة يكفى فيه أن
يكون كافياً بذاته لتأثير على من وجه إليه وإقناعه بارتكاب أفعال الدعارة
أو الفجور وسواء بعد ذلك أنتج هذا التأثير والإقناع أثره لدى من وجه
إليه أم لم ينتج ذلك ، فإذا أنتج ذلك أثره وقعت جريمة التحريض ، وإذا لم
يؤد ذلك إلى إنتاج أثره وقعت جريمة التحريض أيضاً مادام المحرض قد

وقع منه قول أو فعل قصد به التأثير على المجنى عليه لإرتكاب أفعال الدعارة أو الفجور لإرضاء شهوات الغير .

ومن الناحية العملية - ومع اعتبار أنه من المسلم به أن جريمة التحريض تقع سواء مارس المجنى عليه الدعارة أو الفجور أو لم يمارسها فأنه هو الفاعل لمعركة ما إذا كان المجنى عليه قد اقنع فعلا ومن ثم تكون جريمة التحريض تامة ، أو أنه لم يقنع فلا يعتبر تصرف المخرض إلا شروعا في التحريض ... قيل بأن اقتناع المجنى عليه بارتكاب الدعارة أو الفجور يستفاد حينما تنصرف نيته أو يعتقد عزمه على مباشرتها وأنه يمكن التحقق من تلك النية وهذا العزم من تصرفاته التالية للتحريض ... إلا أنه فضلا عن أن هذا الرأي قد ربط بين جريمة التحريض والنتيجة التي يسعى المخرض إلى تحقيقها وهو أمر فرق القانون بينهما ولم يعلق جريمة التحريض على تحقق النتيجة منه - فإنه من زاوية أخرى قد لا يمكن الوصول مطلقا إلى عزم من وجه إليه التحريض وما استقر عليه في وجدانه .

ولذلك ولما كان قانون مكافحة الدعارة ينظر إلى جريمة التحريض نظرة مجردة عن شخص المجنى عليه وللاعتبارات القانونية والعملية التي سلف ذكرها فالتأثير أن الشروع في جريمة التحريض على الدعارة أو الفجور أمر غير متصور وأما ما ورد بنص المادة السابعة من القانون فينصرف إلى ما عدا هذه الجريمة من جرائم أخرى نص عليها في المواد السابقة على المادة السابعة .

ثانياً: جريمة المساعدة على ارتكاب الفجور أو الدعارة

٣٧٤ - تعريف المساعدة في مفهوم نص المادة الأولى من قانون مكافحة الدعارة .

المساعدة في ارتكاب الجرائم صورة أيضاً من صور المساهمة في المسؤولية الجنائية في نطاق القانون الجنائي بصفة عامة ، ولذلك فقد نصت عليها الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من قانون العقوبات وهي تمنى مساعدة الجاني أو الجناة بأية طريقة في الأعمال المجزأة أو المسهلة أو المتممة لارتكاب الجريمة ، وهي بهذا المعنى إما أن تكون سابقة على ارتكاب الجريمة وإما أن تكون معاصرة لارتكابها .

وتتطلب المساعدة المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات أن تكون هناك جريمة أصلية معاقب عليها وأن يقدم المتهم المساعدة المطلوبة أو اللازمة وأن ينصرف قصده إلى الاشتراك في الجريمة الأصلية .

إلا أن مفهوم المساعدة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ أي المساعدة على ارتكاب الفجور أو الدعارة يختلف اختلافاً كبيراً عن مفهوم المساعدة المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات ، ذلك أن المساعدة الأخيرة تتطلب وجود أو وجوب وجود جريمة أصلية تنصرف المساعدة إليها ، أما المساعدة على ارتكاب الفجور أو الدعارة فأمر قائم بذاته جرمه القانون دون النظر إلى قيام من تقدم إليه المساعدة بارتكاب الجريمة أو عدم قيامه بارتكابها ، تماماً مثل التحريض على ارتكاب الفجور أو الدعارة إلا أن الجريمة تكون في الحالة الأولى جريمة تامة بينما تكون في الحالة الثانية مجرد شروع في ارتكاب الجريمة .

إلا أن المساعدة في نطاق هذين المفهومين تتفق في أنها قد تقدم بقول أو فعل وفي أنها قد تكون - في حالة ما إذا كان من قدمت إليه المساعدة قد اتوى ارتكاب الفجور أو الدعارة أو قلم فعلا بارتكابهما - سابقة أو معاصرة لفعل من قدمت إليه .

أركان جريمة المساعدة على ارتكاب الفجور أو الدعارة

الركن المادى :

٣٧٥ - يتحقق الركن المادى لجريمة المساعدة على ارتكاب الفجور أو الدعارة بتقديم الجاني المساعدة المعنى عليه سواء بالقول أو الفعل ، وتكون المساعدة بالقول فيما إذا أمد الجاني المجنى عليه بمعلومات أو بيانات تتضمن وسائل ارتكاب الفجور أو الدعارة كإعطائه عناوين من يمارسون الدعارة من الإناث وأسماء بعض العملاء أو القوادين أو المنازل والأماكن التى تدار للدعارة والفجور ، وتحقق المساعدة بالأفعال المادية أيضاً وهى أظهر من الصورة الأولى ويتأتى ذلك عن طريق تقديم الجاني المعنى عليه المساعدة المادية لتكوينه من ارتكاب الدعارة أو الفجور أياً كانت صور هذه المساعدة المادية سواء أكانت فى صورة مساعدة مالية أو فى توصيله بإحدى وسائل المواصلات إلى من يرتكب معهم الدعارة أو الفجور مع عدم معرفة المجنى عليه لهم أو تقديمه لمثل هؤلاء الأشخاص وتعريفه بهم .

٣٧٦ - هل يلزم أن تكون المساعدة بفعل مادى ؟

نار البحث منذ أمد طويل فيما إذا كان يلزم أن تتم المساعدة بفعل عاملة فى نطاق مفهومها فى القانون الجنائى بنشاط مادى إيجابى من الجاني أم أنه قد يكون إسكوت الجاني واستناعه عن عمل معين دخل فى ارتكاب

الجريمة ومن ثم يجب تحريم هذا الامتناع من جانبه لماله من دخل في ارتكاب الجريمة .

ولقد ذهب رأى في فقه الشريعة الإسلامية إلى أن السكوت والامتناع لا يمكن اعتباره اشتراكاً في ارتكاب الجرائم إذ تتطلب المساعدة نشاطاً إيجابياً من جانب المساعد بما يقتضى القول بأنه راغب في حدوث الجريمة طألم على العمل على إتمامها .

إلا أن رأياً آخر في الفقه الإسلامي اتجه اتجاهها مغايراً وأوجب التفرقة بين القادر على منع الجريمة وغير القادر على منع ارتكابها لأن سكوت القادر على منع الجريمة يعتبر منه مشاركة في ارتكابها وإعانة لمن يرتكبها على ذلك .

وكما اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية في ذلك اختلف أيضاً فقهاء الفقه الحديث فقال رأى بإمكان وقوع المساعدة بالامتناع عن منع ارتكاب الجريمة بينما ذهب رأى آخر إلى مخالفة ذلك .

وما لاشك فيه أن كثيراً من جرائم البطارة أو الفجور ترتكب تحت سماع وبصر كثير من أولياء الأمور وأصحاب ومديرى بعض المحلات العامة ويعلم هؤلاء ، وهؤلاء وأنه وإن كان القانون قد حرم صورة من صور امتناع الآخرين عن منع الفجور أو الدعارة وسماحهم بها إلا أنه لم يحرم صوراً أخرى عديدة من امتناع هذه الفئة عن السماح بمثل هذه الأفعال فضلاً عن أنه لم يحرم امتناع أولياء الأمور وسماحهم لأولادهم بارتكاب هذه الأفعال .

ولذلك نجد أن رأياً ذهب إلى وجوب تجريم هذا الامتناع عن منع الدعارة أو الفجور والسماح بارتكابها واقترح إضافة مادة جديدة إلى

القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ تقضى بعقاب من « يسمح من الأزواج أو الآباء أو غيرهم من ذوى السلطة أو الولاية أو التفوذ لزوجته أو لمن هو تحت ولايته أو سلطته أو نفوذه بارتكاب الفسق أو تفاضى عن ذلك أو رضى به » ، أو سمح لها أو له بالعمل فى أمكنة أو ظروف من شأنها أن تعرضه لارتكاب الفسق ، وكل من سمح من أصحاب المحال العامة أو الملاهى أو غيرها من المحال المطروقة أو المفتوحة للجمهور أو من مستغليها أو المسؤولين عن إدارتها أو مراقبتها بارتكاب الفسق فيها أو بالتحرىض فيها على الفسق أو بالإتفاق عليه فيها أو تفاضى عن ذلك أو رضى به » .

(رسالة الدكتور محمد نيازى حثاة فى جرائم البغاء صفحة ٣٨٤ بند

٢١١) .

ولقد أخذ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بوجهة النظر القائلة بتجريم الإمتاع والسباح بارتكاب الجرائم فيها نص عليه فى الفقرة الثانية من المادة التاسعة منه على عقاب « كل من يملك أو يدير مزايا مفروشا أو غرضا مفروشا أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة . سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بإسماحه فى عمله بالتحرىض على الفجور أو الدعارة » .

الركن المضمونى :

٣٧٧ - يتحقق القصد الجنائى فى جريمة المساعدة على ارتكاب الفجور أو الدعارة من انصراف قصد الجنائى لتحقيق النتيجة التى روى إليها من مساعدته للمجنى عليه ، أى تمكين المجنى عليه من ممارسة الفجور أو الدعارة بمعنى ألا تكون مساعدة هذه يقصد منها تحقيق غرض آخر بعيد عن أفعال الفجور أو الدعارة حتى ولو كان على علم بأن مساعدته هذه

سوف تسهم بنصيب كبير أو قليل في ممارسة من قدمت له المساعدة للفجور أو الدعارة، ولذلك فالوسيط في تأجير المساكن الذي يتوسط لأحد القوادين أو إحدى الإثاث في استئجارهما أحد المساكن لا تنطبق عليه نص المادة الأولى حتى ولو كان يعلم أن هذا المسكن سيجار للدعارة أو لارتكاب الفجور وذلك بعكس صاحب هذا المسكن أو مديره إذا كان يعلم بأن هذا المسكن يستأجر للدعارة أو الفجور الذي يطبق عليه نص الفقرة الأولى من المادة التاسعة على تفصيل في ذلك كما سنذكر فيما بعد .

ويتطلب الزكن المعنوى في جريمة المساعدة على ارتكاب الفجور أو الدعارة فضلا عن ذلك توافر قصد خاص هو إرضاء شهوات الغير تماماً كما ذكرنا عند الكلام عن جريمة التحريض على الفجور أو الدعارة .

الشروع في جريمة المساعدة على الفجور أو الدعارة :

٣٧٨ - إذا ارتكب من قدمت له المساعدة أفعال الفجور أو الدعارة كانت جريمة المساعدة تامة ، أما إذا لم يرتكب من قدمت له المساعدة أفعال الفجور أو الدعارة كانت جريمة المساعدة جريمة مشروعة في ارتكابها ومعاقبتها أيضا طبقا لنص المادة السابعة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ وذلك بخلاف ما ارتأيناه بالنسبة لجريمة التحريض على الفجور أو الدعارة .

إثبات جريمة المساعدة :

٣٧٩ - يجرى إثبات جريمة المساعدة طبقا لوسائل الإثبات العادية المعروفة في القانون ، وغالبا ما تكون وسائل المساعدة مادية محسوسة ولما من المظاهر والظواهر ما ينفي عنها بعكس جريمة التحريض على الفجور والدعارة كما رأينا فيما سلف .

وقد تتداخل جريمتا التحريض والمساعدة تداخلا يصعب معه التمييز بينهما

إلا أن ظروف الدعوى يمكن منها استخلاص كل منهما على حدة أو استخلاصهما سويا من ظروف وملابسات هذه الدعوى. ومثال ذلك ما يتضح من حكم محكمة النقض في القضية رقم ٩٨٢ سنة ٢٥ قضائية من أنه إذا كان الحكم قد استفاد من مريض المتهمه اللاتى على الدعارة من كونها صاحبها إلى الشخص الذى اتخذ محله مكانا لالتقاء الجنسيتين وأنها قلمتها لشخص آخر ورافقتها إلى السيارة التى ركبها مما ليرتكب معها فعل الفحشاء وأوصته بأن يعود بها في موعد معين ، فإن هذا الاستخلاص يكون سائغا ومقبولا وتحقق به الجريمة المبينة في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥١ .

(قضى جلسة ٩ يناير سنة ١٩٥٦ منشور بمجموعة الأحكام لسنة السابعة العدد الأول صفحة ٩ بند ٤) .

وبين من هذا الحكم أن الواقعة تتضمن جرمي التحريض والمساعدة على ارتكاب الدعارة مما .

الظروف المشددة لجريمة المساعدة وعقوبتها

٢٨٠ — نحيل في ذلك إلى ما سبق أن تكلمنا عنه بصدد جريمة التحريض على ارتكاب الفجور أو الدعارة .

ثالثا جريمة تسهيل ارتكاب الفجور أو الدعارة

٢٨١ — تسهيل ارتكاب الفجور أو الدعارة والمساعدة على ارتكاب الفجور أو الدعارة لفظان لمعنى واحد ، ولا يوجد فرق قانوني بينهما ، غاية ما هناك أن جريمة المساعدة قد تتضمن في الوقت ذاته جريمة التحريض بعكس جريمة تسهيل ارتكاب الفجور أو الدعارة فإنها لا يمكن أن تتضمن في الوقت نفسه جريمة التحريض ذلك لأن تسهيل ارتكاب الفجور أو الدعارة

لشخص يفترض أن هذا الأخير لديه من الإستعداد الكافي لإرتكاب هذه الأفعال وكل ما هنالك أنه في حاجة إلى عون أيا كان نوعه كي يتمكن من ممارسة الفجور أو الدعارة فييسر له الجاني ويسهل له إرتكاب هذه الأمور .

٣٨٢ - بعد ذلك نجد أن أركان جريمة تسهيل إرتكاب الفجور أو الدعارة هي بذاتها أركان جريمة المساعدة ولها نفس ظروفها المشددة وعقوباتها وطريقة إثباتها والمعاقبة على الشروع فيها ولذلك فنحيل في مجال هذه الدارسة إلى ما سبق أن بيناه .

رابعا : جرائم الاستخدام أو الاستدراج أو الإغواء لإرتكاب الفجور أو الدعارة .

التعريف :

(١) الاستخدام

٣٨٣ - الاستخدام عقد من عقود العمل يتحدد أساسا بين إرادتين حرتين يتعهد بمقتضاه المستخدم بأن يعمل تحت إدارة صاحب العمل أو تحت إشرافه مقابل أجر ، وعقد الاستخدام على هذه الصورة يجب أن ينصب وينصرف إلى عمل مشروع لا يخالف النظام العام أو الآداب العامة وغالبا ما يكون ثابتا بالكتابة بل لقد أوجب القانون ٩١ لسنة ١٩٦٩ أن يكون هذا العقد ثابتا بالكتابة .

ولقد استعارت الاتفاقيات الدولية التي عقدت لمحاربة ومكافحة الاتجار في الأشخاص هذا التعبير من القانون العام باعتبار أن الشخص الذي يتعهد له آخر بأن يكون تحت إمرته في الإشتغال بالفجور أو الدعارة يكون بمثابة مخدم للأخير ويكون هذا الأخير بمثابة مستخدم لديه ويكون مرتبط بينهما هو عملية استخدام .

وبطبيعة الحال فإن هذا الاستخدام الذى يتعمدا بين القوادس ومرتكب الدعارة أو الفجور لا يمكن أن يكون ثابتا بالكتابة لأنه أمر مخالف للقانون ومتاف للآداب .

والاستخدام بهذا المعنى يستبعد صورة من صور القوادة هي صورة استغلال ولى الأمر لمن يتولى أمره ذلك أن الاستخدام يفترض أنه لا توجد علاقة أو سلطة سابقة على انعقاده فضلا عن أن استغلال ولى الأمر لمن يتولى أمره في ارتكاب الدعارة أو الفجور تماقب عليه الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .

٢٨٤ - (٢) الاستدراج

استدراج الشخص هو دفعه إلى اتجاه معين يريده المستدراج ولا ينجى سواه منه - ويكون الاستدراج بالترغيب لا بالإكراه . ويختلف هذا المعنى الذى نقول به عما ورد من تفسير لهذه الكلمة في الأعمال التحضيرية للاتفاقية الدولية المتعقنة بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩١٠ والخاصة بمكافحة الإتجار في الرقيق الأبيض والتي فسرتها على أنها تعنى مصاحبة المرأة للجاني وتبعه دون حاجة منه إلى تحريض أو إكراه .

والاستدراج - فى رأينا - لا يعنى ضرورة المصاحبة والتتبع وكل ما يعنيه هو السير فى نفس الاتجاه الذى يريده الجاني ويتخفيه فهو مصاحبة ومتابعة معنوية وليس تبعا ماديا .

ويختلف الاستدراج عن التحريض فى أن الأول يريد الجاني فيه أن يسير المجنى عليه فى نفس اتجاهه هو بينما التحريض ينصرف إلى التأثير فى المجنى عليه لارتكاب الفجور أو الدعارة بصفة عامة ... ويختلفان أيضا فى أن الجاني فى الاستدراج لا بد أن يتسم عمله بأعمال القوادة ويكون والحالة

هذه قوادأ بينما الجاني في التحريض قد لا يكون كذلك وقد لا يكون قوادأ على الإطلاق .

ووفقا لهذا التفسير فإنه يتسع ليشمل الاستدراج من دولة إلى أخرى حتى ولو ظل الجاني مقيما في دولته لم يبارحها إلى الدولة التي رحل إليها المجنى عليه بناء على هذا الاستدراج وإن كان في نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ما يشمل هذه الصور (المادتين ٣ و ٥) .

٣٨٥ - (٣) - الإغواء

إغواء الشخص في شيء ما يعني ترغيبه فيه ومحبيه إليه وتقريبه منه وفي الوقت نفسه تحضير ذهنه لقبوله قبولاً سهلاً . وهي تتضمن نفس معنى كلمة « إغراء » التي ورد ذكر فعلها في المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .

وواقع الأمر أنه كان أمام نظر المشرع عند بحثه لمشروع القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ومن بعده القانون الجديد — كان أمام نظره الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الإحتجار في الرقيق الأبيض لسنة ١٩١٠ ونقل عنها بعض ماورد بها ومن بين ذلك « Detourner » ، وترجمة إلى العربية بكلمة « إغراء » .

وكانت الأعمال التحضيرية لاتفاقية مكافحة الإحتجار في الرقيق الأبيض لسنة ١٩١٠ قد عرفت هذه الكلمة بأنها إحتزاع المرأة من الوسط الذي تعيش فيه إحتزاعاً غير مشروع ... ولو رجعنا إلى الترجمة العربية الحرفية للكلمة « Detourner » لوجدنا أنها تعبر عن الإختلاس وأن الترجمة العربية الحرفية لهذه الكلمة إذن هي « إختلس » ، والإختلاس لا يقع إلا على الأشياء

وفضلاً عن ذلك يتم دون علم من المجنى عليه ودون رغبة منه وبهذا ترى أن كلمة «أعوى» بحسب التعريف الذى سبق أن عرفناها به يختلف اختلافاً بيناً عن الترجمة الخوفية للكلمة سالفة الذكر - ولم يبق لدينا إذن سوى أن نرجع لتعريف الكلمة العربية ومعناها وما ترى إليه من واقع ما نص عليه فى القانون .

ويتفرع عن ذلك وجوب القول بأن الاغواء يتضمن فى ثناياه التحريض غير أنه يوجد - فى رأينا - فارق كبير بينهما ذلك أن التحريض ينصرف إلى التأثير فى النفس لارتكاب الفجور أو الدعارة بصفة عامة بينما ينصرف معنى الاغواء إلى ارتكاب الفجور أو الدعارة وفقاً للاتجاه الذى يحفظه الجاني للمجنى عليه - أى الجاني - يكون والحالة هذه فواداً يعمل لحساب نفسه أو غيره .

ويختلف الاغواء عن استغلال البقاء المنصوص عليه فى الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . فى أن الأول يتجه بأدى ذى يندى إلى شخص قد تكون لديه معرفة سابقة بأمور الفجور أو الدعارة أو لديه معرفة بذلك إلا أنه لم يسبق له أن مارسهما بينما يكون استغلال فى الدرجة الثانية لذلك بمعنى أن الجاني فيه لا يكون بحاجة إلى ترغيب أو إلتأثير أو التحايل على المجنى عليه لاستغلاله إذ يكون الأخير لديه الاستعداد أصلاً لذلك بل قد يتقدم المجنى عليه هنا يعرض على الجاني المستغل ليقوم باستغلال بقائه .

وكلمة أخيرة نقولها وهى أن الذى كان ينصرف إليه تفكير مؤتمر مكافحة الاتجار فى الرقيق الأبيض عند النص على تحريم أفعال الاستخدام والاستدراج والإغواء - فى رأينا - كان شيئاً آخر غير ذلك الذى انصرف إليه تفكير المشرع المصرى بدليل أنه جاء بتقرير اللجنة التشريعية

المؤتمر عن هذا النص وإن النص المقترح يتسع لأوجه النشاط المختلفة لجرائم الاتجار بالرقيق الأبيض إذ أن نشاط الجناة يتكون من أفعال متتابعة تبدأ منذ اتفاق الجاني مع المرأة في إحدى الدول ثم يقوم بتفسيرها عبر إقليم دولة أخرى حتى ينتهي بها إلى دولة الوصول فتقع عناصر الجريمة في ثلاث دول مختلفة . . وما جاء بتقرير اللجنة أيضا وأنها أرادت باستعمالها الكلمات الثلاث ذات المدلول الممكن ادراكه بطريقة كافية ، أن تحيط بكل الظواهر المختلفة للجريمة المراد العقاب عليها

وينبئ لنا أن الصورة التي كانت ماثلة أمام أعيان أعضاء المؤتمر — وهو ما كان يقع فعلا — تلك الصورة التي كانت تمثل في اتفاق القوادين مع بعض الأشخاص على العمل معهم في أعمال مشروعة ثم يستدرجونهم بحجة هذه الأعمال إلى دول أخرى وهناك يفرونهم على ارتكاب الفجور أو الدعارة
وإذ ذلك ولكل هذه الاعتبارات السالفة الذكر نرى أن يتصرف مفهوم كلمات ، استخدام واستدراج وإغواء ، وفقها لمفهومها اللغوي وفي حدود الصياغة القانونية لها .

وجدير بالذكر الإشارة إلى رأى الدكتور محمد نيازي حاتاة من ، أن عبارة (الاستخدام أو الاستدراج أو الإغواء) لا تمثل في الواقع إلا مرحلة أولى من المراحل التي توصل إلى الاتجار بالأشخاص وأنه يصدق عليها أنها ليست إلا أعمالا تمهيدية للقوادة وأن القانون جعلها في ذاتها جريمة . . .
(رسالة الدكتور محمد نيازي حاتاة في جرائم البغاء صفحة ٤٠٥) .

وجدير بالإشارة أيضا أن الفقرة الثانية من المادة الواحدة من الاتفاقية الدولية لمكافة الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير المنعقدة عام ١٩٥٠ تنص على أنه : « بالقدر الذي تسمح به القوانين الوطنية تعامل الأنفال التمهيدية كجرائم مستقلة كلما لزم ذلك لمنع الهروب من العقاب » .

أركان جرائم الاستخدام والاستدراج والاعواء

الركن المادى :

٣٨٦ — يتمثل الركن المادى فى جريمة الاستخدام لإرتكاب الفجور أو الدعارة فى مجرد الاتفاق بين الجاني وبين من يستخدمه واتفاق إرادتهما على ارتكاب هذه الأفعال، ومن غير المتصور أن يتم هذا الاتفاق كتابة - إلا أنه قد يكون هناك اتفاق سواء كان مكتوباً أو غير مكتوب يتضمن تعهد المجنى عليه بأداء أمر آخر مشروع بعيد عن الدعارة أو الفجور إلا أن هذا الاتفاق يخفى وراءه اتفاقاً على ارتكابهما .

ولا هم بحسب وجهة النظر التى قلنا بها أن ينصرف الاتفاق إلى مباشرة الدعارة أو الفجور داخل البلاد أم خارجها .

وكذلك فقد يكون الساعى إلى عقد هذا الاتفاق هو المجنى عليه نفسه .

والتانون كما ذكرنا يعاقب على مجرد هذا الاتفاق ولو لم ينفذ ما اتفق عليه فعلاً أى حتى ولو لم يمارس المجنى عليه الفجور أو الدعارة .

كذلك لا حبرة بما إذا كان الجاني يهدف من وراء هذا الاستخدام الحصول على ربح معين من عدمه .

٣٨٧ — ويتمثل الركن المادى فى جريمة الإستدراج - فى رأينا - فى قيام الجاني بالتأثير على المجنى عليه والتجاليل عليه لصرفه إلى السير فى

الطريق المعوج الذي يرسمه له لممارسة الفجور أو الدعارة ويوجهه الوجهة التي ينتفيا دون سواها حتى يوقفه في رآئته .

والاستدراج بعكس الاستخدام يبدأ دائماً من الجاني بينما قد يسمى المجنى عليه بنفسه إلى الاستخدام .

ولا عبرة بالوسائل التي يتبعها الجاني لإستدراج المجنى عليه ما دامت توصل في النهاية إلى الهدف الذي رعى إليه .

كذلك لا عبرة بما إذا كان الجاني يهدف من وراء هذا الإستدراج الحصول على مغنم أم لا وما إذا كان القصد من الاستدراج - كما سبق أن ذكرنا - يهدف إلى ممارسة الفجور أو الدعارة داخل الدولة أم خارجها .

ولا يشترط لوقوع جريمة الاستدراج أن تنبئ بممارسة المجنى عليه للفجور أو الدعارة فعلاً إذ أنها جريمة مستقلة بذاتها تقصع بمجرد تكامل أركانها .

٤٨٨ - وما ذكرناه عن الركن المادى لجريمة الاستدراج ينطبق تماماً بالنسبة للركن المادى لجريمة الإغواء .

الركن المعنوى :

٣٨٩ - يتحقق القصد الجنائى في جرائم الاستخدام أو الاستدراج أو الإغواء في انصراف قصد الجاني إلى ممارسة المجنى عليه للفجور أو الدعارة سواء في داخل البلاد أم خارجها دون نظر إلى سعى الجاني لتحقيق ربح مادى أو عدم سعيه إلى ذلك .

والمقصود بالقصد الجنائي في هذه الجرائم - قصد الجاني وليس قصد المجني عليه - وعلى ذلك فإذا كان الإستخدام المشروع يخفى وزاده نية الجاني في استخدام المجني عليه لممارسة الفجور أو المعاهرة فإن عناصر الجريمة توافر بالنظر إلى قصد الجاني .

ويشترط بعد ذلك توافر قصد خاص لدى الجاني هو أن تكون نيته من ذلك متجهة إلى إشباع شهوات الغير وليس شهواته هو .

المقوية :

٣٩٠ - يعاقب على ارتكاب جرائم الاستخدام أو الاستدراج أو الإغواء بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه في الإقليم المصري ومن ألف أيرة إلى ثلاثة آلاف أيرة في الإقليم السوري وذلك فضلاً عن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة .

وتطبيقاً للمادة السابقة من القانون يعاقب على الشروع في هذه الجرائم بالعقوبة المقررة لها في حالة تمامها .

الظروف المشددة لجرائم الاستخدام أو الاستدراج أو الإغواء

نص القانون على ثلاثة ظروف مشددة لهذه الجرائم أولها المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة الأولى والثاني المنصوص عليه في الفقرة (أ) من المادة الثانية والثالث والأخير هو المنصوص عليه في المادة الرابعة من القانون .

٣٩١ - وبالنسبة للظرفين المشددين المنصوص عليهما في الفقرة (ب) من المادة الأولى وفي المادة الرابعة فقد سبق بمحكما عند بحثنا للظروف المشددة لجريمة التحريض على ارتكاب القحور أو الدعارة وأولهما رفع الحد الأقصى لعقوبة الحبس إلى خمس سنوات وعقوبة الغرامة إلى خمسمائة جنيه في الإقليم المصري وخمسة آلاف ليرة سورية في الإقليم السوري وذلك فيها إذا كان المجني عليه لم يبلغ الواحد والعشرين من العمر .

أما ثانيهما فقد رفع حدى عقوبة الحبس بأن جعل الحد الأدنى ثلاث سنوات والحد الأقصى سبع سنين فضلا عن عقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة الأولى كما سبق أن ذكرنا — كل ذلك إذا كان المجني عليه لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة ميلادية أو إذا كان الجاني من أصول المجني عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو بمن لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجر عنده أو عند من تقدم ذكرهم .

ولا يبقى بعد ذلك إلا أن نتكلم عن الظروف المشددة المنصوص عليه في الفقرة (ا) من المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .

ظرف الإكراه أو إساءة استعمال السلطة

٣٩٢ — نصت المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن « يعاقب بالعقوبة المقررة في الفقرة (ب) من المادة السابقة :

(ا) كل من استخدم أو استدرج أو أغرى شخصا ذكر أو كان أو أنثى يقصد ارتكاب القحور أو الدعارة وذلك بالخداع أو بالقوة أو بالتهديد أو بإساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الإكراه .

(ب) ٠٠٠٠٠٠

٢٩٣ - ومن ذلك يبين أن هذا النص ذكر الوسائل التي قد يتبعها الجاني في ارتكاب جريمته ، والتي تشدد من العقوبة ، على سبيل التمثيل والبيان بمعنى أن أية وسيلة أخرى من وسائل الإكراه يتبعها الجاني لتنفيذ جريمته تخرج تحت نطاق هذا النص الذي يشدد العقوبة .

وسوف نتكلم عن كل وسيلة من هذه الوسائل مادية كانت أم أدبية وفقاً لما يلي :

الخداع

٢٩٤ - الخداع هو الإنسحاق إلى الرضاء مظنة عدم توافر سوء نية لدى الجاني ، ويتأني عن طريق ما يحاول الجاني أن يقسم به من مظاهر وظواهر وأفعال تجعل المجنى عليه ينساق إلى الرضاء بما يطلبه الجاني ويتففيه ولولا هذا الخداع الذي وقع من الجاني لما رضى المجنى عليه بما قبله وارضاءه لنفسه .

ووسائل الخداع كثيرة ويختلف ما يقع منها من شخص إلى آخر بحسب مدى ما يتمتع به من ذلك غير أنه يجب من زاوية أخرى أن تكون المظاهر التي انخدع بها المجنى عليه كافية بذاتها لخداع الشخص العادي الذي يقارب المجنى عليه في ظروفه من عمر وبيئة وثقافة ، أما إذا كانت هذه المظاهر من السذاجة بحيث لا يمكن أن ينخدع بها أى شخص فلا يتوافر بذلك الظرف المعتمد في رأينا .

القوة

٢٩٥ - يكفي للقول بتوافر ظروف القوة في جرائم الاستخدام أو الاستدراج أو الإغواء لارتكاب الفجور أو المعارة أن يكون الجاني قد

ارتكب إحدى هذه الجرائم ضد إرادة المجن عليه وبغير رضاه منه .

ولا يشترط أن يستمر ظرف القوة مع استمرار الاستخدام أو في الوقت الذي يستغرقه الجاني في استدراج أو إغواء المجنى عليه بل يكفي أن يكون الجاني قد بدأ في ارتكاب جرائمه هذه باستعمال القوة .

التهديد

٣٩٦ - والتهديد إما أن يكون مادياً أو أدبياً ، والتهديد المادى لا يفتقر عن ظرف القوة كثير إذا لمَّا التهديد الأدبى فيتم بالقول ، كمن يهدد شخصاً يريد أن يستخدمه لارتكاب الفجور أو الدعارة بإفشاء سر من أسرارته التي يكون في إذاختها ضرر بليغ له .

ولا يشترط أن تقع نتيجة التهديد على شخص المجنى عليه نفسه وكل ما هنالك أنه يشترط أن يكون التهديد موجهاً إليه سواء صراحة أو ضمناً وعلى ذلك فن يهدد امرأة بخطف نجلها ، ومن يهدد شخصاً بإفشاء سر من أسرار أحد أصوله أو فروعه وكان يترتب على إفشاء هذا السر ضرر بليغ لهذا الشخص الآخر ، كل ذلك إذا لم ينصاعا إليه ويستعملهما لارتكاب الفجور أو الدعارة ، فإنه يتوافر في حقه الظرف المشدد .

إساءة استعمال السلطة

٣٩٧ - إساءة استعمال السلطة المنصوص عليها في المادة الثانية بغير تلك السلطة التي أشير إليها في المادة الرابعة وإن كانت تشملها ولكن بحدود كلتيه إساءة استعمال ، قبل كلمة السلطة في المادة الثانية تعني سلطة هؤلاء الذين يكون بينهم أمر مراقبة تنفيذ قوانين مكافحة الفجور أو الدعارة وعلى ذلك فإذا أساء أحد من هؤلاء استعمال هذه السلطة وتوصل بذلك إلى

استخدام أو استدراج أو إغراء من له سلطة عليهم لإرتكاب الفجور أو الدعارة فإن العقوبة تشدد عليه طبقاً لنص المادة الثانية .

٣٩٨ - وعلى ذلك إذا توافر في حق الجاني أى ظرف من الظروف المشددة السابق بيانها فإنه يحكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة الأولى وهي عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه في الأقليم المصرى ومن ألف ليرة إلى خمسة آلاف ليرة سورية في الأقليم السوري ، وبطبيعة الحال إذا وقعت لإحدى هذه الجرائم على من لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة ميلادية عوقب الجاني بمقتضى نص المادة الرابعة التي تشدد العقوبة عن ذلك .

خامساً : جريمة استبقاء شخص بغير رغبته في محل للفجور أو الدعارة :

٣٩٩ - تنص المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ على أنه يعاقب بالعقوبة المقررة في الفقرة (ب) من المادة السابقة .

(١)

(ب) كل من استبقى بوسيلة من هذه الوسائل شخصاً ذكر أ كان أو أنثى بغير رغبته في محل للفجور أو للدعارة .

٤٠٠ - ومن مطالعة هذا النص يبين أن عناصر هذه الجريمة أربعة :
أولها العنصر المادى وهو عنصر الاستبقاء وثانيها أن يتم ذلك بوسيلة من الوسائل المشار إليها في الفقرة (١) من المادة الثانية أى وسيلة من وسائل الإكراه وثالثها أن يكون ذلك بغير رغبة من المجنى عليه : والعنصر الرابع والأخير هو وجوب تحقق القصد الجنائى ، وسوف نكلم عن كل عنصر على حدة .

المعصر الأول الاستبقاء :

٤٠١ - استبقاء الشخص ذكر أكان لم أثبت بحمل للفجور أو الدعارة
معناه حوزة وتقييد حريته ومنعه من مفادته .

إلا أنه يجب ألا يفهم من كلمة الاستبقاء أنه منع الشخص من مفادته
عمل الفجور أو الدعارة منعاً مادياً أو مفادته مادية ذلك أن الذي قصد
القانون تجريمه هو ما يقع على الشخص من تهديد بالإيذاء أو تخويف
بالبطش وتقييد لاستعمال الحرية فيما إذا أراد مثل هذا الشخص الذي يقع
عليه كل ذلك مفادته عمل الفجور أو الدعارة وعدم الرجوع إليه إذ أنه
أزاء هذا التهديد والتخويف وتقييد الحرية يفضل فيما لو سئحت له الفرصة
في مفادته هذا المحل أن يعود إليه ثانياً خوفاً وخشية عما قد يحدث له من
يريد أن يستبقه .

المعصر الثاني : وسيلة من وسائل الإكراه :

٤٠٢ - يجب - لكي تتوافر أركان جريمة الاستبقاء - أن يتم
استبقاء الشخص في محل الفجور أو الدعارة بوسيلة من الوسائل المنصوص
عليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية أى بالخداع أو القوة أو بالتهديد
أو بأساء استعمال السلطة أو بغير ذلك من وسائل الإكراه كما جاء بنص
الفقرة الأولى .

وقد سبق أن تكلمنا عن هذه الوسائل إعتد بحث الظرف المشدد
المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثانية بالنسبة لجرائم الاستخدام
أو الاستدراج أو الإغواء ، قالى ذلك نحيل .

العنصر الثالث : علم الرغبة في البقاء :

٤٠٣ - يجب أن يبدو واضحاً جلياً عند بحث هذه الجريمة أن المجنى عليه فيها قد استبقى في محل الفجور أو الدعارة بغير رغبة منه ورغماً عنه .

ونظراً إلى أن بعض القوادين قد يظهرون رغبة المجنى عليه في البقاء سواء من واقع أوراق يستكتبونها بأبام أو من واقع ظاهر الحال ويكون ذلك كله في حقيقة الأمر بغير رغبة من المجنى عليهم فيجب لذلك التمعن في مثل هذه الأوراق التي قد تظهر على شكل ديون للقوادين يدين بها المجنى عليهم ولم يقرروا بمناسبتها أنهم ياقون لعمل مشروع حتى يسددوا ما عليهم من ديون ، فيجب استظهار رغبة أو علم رغبة المجنى عليهم في البقاء في محل الفجور أو الدعارة .

العنصر الرابع : القصد الجنائي :

٤٠٤ - ويجب أخيراً لكي تتوافر أركان جريمة الاستبقاء أن ينصرف قصد الجاني فيها إلى استبقاء المجنى عليه لاستخدامه في ارتكاب الفجور أو الدعارة ، غير أنه لا يهم بعد ذلك ما إذا كان المجنى عليه قد ارتكب الفجور أو الدعارة أم لم يرتكبهما ، كما أنه لا عبرة بما إذا كان الجاني يقصد من وراء استبقاء المجنى عليه تحقيق ربح مادي أم لم يكن يقصد ذلك .

ولا شك في أن استبقاء الجاني للمجنى عليه في محل الفجور أو الدعارة لغير غرض مشروع ظاهر أكيد يستبرق قرينة على أنه يستبقه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة .

وقد يقال أنه يلزم بعد ذلك أن يتوافر لدى الجاني قصد خاص مؤداه أنه يستبقى المجنى عليه لإرضاء شهوات الغير لا شهواته هو .

غير أن القول بذلك على إطلاقه قد لا يستقيم مع مفهوم صراحة عبارة المادة التي تعاقب على مجرد استبقاء المجنى عليه في محل الفجور أو الدعارة بوسيلة من وسائل الإكراه وبغير رغبة من المجنى عليه . إذ أن المحكمة بما يرى إليه هذا النص تقتضي في حالة عدم تجريم الاستبقاء في محل الفجور أو الدعارة لإرضاء شهوات الجاني نفسه إذ لو لم يعاقب النص على هذا الاستبقاء لأتاحت الفرصة لمن استبقى لإرضاء شهوات الجاني في ممارسة الدعارة أو الفجور مع الغير دون أن تمتد لآلية وإلى الجاني يد القانون .

العقوبة :

٤٠٥ - يعاقب على جريمة الاستبقاء بمحل الفجور أو الدعارة بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه في الأقليم المصرى ولا تقل عن ألف ليرة إلى خمسة آلاف ليرة سورية في الأقليم السورى وذلك فضلا عن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة قطبياً لنص المادة ١٥ من القانون .

الظرف المشدد في جريمة الاستبقاء :

٤٠٦ طبقاً لنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦١ إذا وقعت جريمة الاستبقاء على شخص لم يبلغ من العمر ستة عشرة سنة ميلادية أو إذا كان الجاني من أصوله أو من لهم سلطة عليه أو كان خادماً بالأجر عنده أو عندهم تقدم ذكرهم أو المتولين تربيته أو ملاحظته تكون

هقوقته الحبس من ثلاث سنوات إلى سبع سنين وذلك بخلاف الفرامة المقررة وهي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه في الأقاليم المصرية ولا تقل عن ألف ليرة سورية ولا تزيد عن خمسة آلاف ليرة في [في الأقاليم السورية سبق أن أوضحنا .

سادسا : الجرائم المنصوص عليها في المادة الثالثة .

(١) جريمة تخريض شخص على مغادرة البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة أو تسهيل ذلك له .

أركان الجريمة

٤٠٧ - الركن المادى لجريمة التخريض على مغادرة البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة يتمثل في قيام الجاني بالتأثير على المجنى عليه وتوجيهه وإرشاده إلى وسائل الخروج من البلاد وكيفية توصله إلى ممارسة الفجور أو الدعارة خارجها .

ويشترط أن يكون التأثير والتوجيه كافيا بذاته لإنتاج أثره في نفس من وجه إليه التخريض .

ولا عبرة لقيام هذه الجريمة ، أن يستهدف الجاني من وراء ذلك أن يعمل المجنى عليه لحسابه هو أو لحساب غيره ، وكذلك لا عبرة بما إذا كان الجاني يقصد من وراء ذلك الحصول على ربح مادى أو لا يقصد ذلك .

وكذلك لا أهمية لتوافر أركان هذه الجريمة أن يغادر المجنى عليه البلاد أو لا يغادرها .

٤٠٨ - ويتمثل الركن المعنوى في جريمة التخريض على مغادرة البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة في انصراف قصد الجاني إلى أن يغادر

المجننى عليه البلاد وأن تكون مغادرته لها بقصد الاشتغال بالفجور أو الدعارة خارجاً .

ويتطلب الأمر بعد ذلك توافر قصد خاص لدى الجانى هو انصراف نيته إلى إرضاء شهوات الغير لا شهواته هو، وعلى ذلك فمن يجرى شخصاً على مغادرة البلاد كي يكون بجواره يرضى له شهواته هو لا توافر في حقه أركان هذه الجريمة .

٤٠٩ - والركن المادى اجريمة تسهيل مغادرة البلاد لشخص للاشتغال بالفجور أو الدعارة يتركز في قيام الجانى بتقديم التسهيلات الممكنة إلى المجنى عليه كي يغادر البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة ، ومن ذلك أن يعاونه في الحصول على إذن بالخروج من البلاد أو بالحافه بإحدى الفرق المسافرة للخارج ليتمكن بذلك من الاشتغال بالفجور أو الدعارة .

٤١٠ - ويشترط لتوافر القصد الجنائى لدى الجانى الذى يسهل لشخص مغادرة البلاد والاشتغال بالفجور أو الدعارة أن تنصرف نيته إلى أن يشتغل من يسهل مغادرته للبلاد بالفجور أو الدعارة وأن يكون الاشتغال بهما خارج البلاد . وعلى ذلك فمن يسهل لشخص الخروج من البلاد دون أن تنصرف نيته إلى أن يشتغل هذا الشخص بالفجور أو الدعارة اللتين يشتغل بهما فعلاً أثر مغادرته البلاد لا يتوافر في حقه القصد الجنائى لهذه الجريمة .

ويشترط توافر قصد خاص تنصرف إليه نية الجانى وهو أن يكون قد سهل للمجننى عليه مغادرة البلاد لإرتكاب الدعارة أو الفجور لإرضاء شهوات الغير لا شهواته هو . وعلى ذلك فمن يسهل لشخص مغادرة البلاد

لإرضاء شهواته هو فيما إذا بارحها معه أو قبله لا يتوافر في حقه الركن المعنوي للجريمة .

ولا عبرة بعد ذلك بما إذا كان الجاني يهدف من وراء ذلك إلى الحصول على ربح مادي من عدمه . أو يكون المجنى عليه قد غادر البلاد فعلاً أم لم يغادرها بعد .

٤١١ - ويشترط أخيراً لقيام جريمة التحريض على مغادرة البلاد لإرتكاب الفجور أو الدعارة أو تسهيلهما أن تقع الجريمة على من تقل عمره عن واحد وعشرين سنة إذا كان المجنى عليه ذكراً ، أما إذا كان المجنى عليه أنثى فإنه يكفي توافر أركان الجريمة للقول بقيامها أياً كان عمر هذه الأنثى .

العقوبة :

يعاقب على ارتكاب جريمة التحريض على مغادرة البلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة أو تسهيلهما بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه في الأقليم المصري ومن ألف ليرة إلى خمسة آلاف ليرة في الأقليم السوري وذلك فضلاً عن الحكم بالمرأقة .

الظروف المشددة :

يقترن بهذه الجريمة ثلاثة ظروف تشدد من العقوبة المقررة لها أولها حالة وقوعها على شخصين فأكثر والظرف الثاني حال ارتكابها بوسيلة من الوسائل المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية وهذه الوسائل هي

الخداع أو القوة أو التهديد أو إساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الإكراه والظرف الثالث والآخر هو ما نص عليه في المادة الرابعة من وقوع الجريمة على من لم يتم من العمر ست عشرة سنة ميلادية أو إذا كان الجاني من أصول المجنى عليه أو المتولين تربيته أو ملاحظته أو عن لهم سلطة عليه أو خادما بالأجر هنده أو عند من تقدم ذكرهم .

ولقد سبق أن أفضنا في الكلام عن الظرفين المشددين الثاني والثالث . ولا يبق بعد ذلك سوى أن نتكلم عن الظرف المشدد الأول المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثالثة .

وقوع الجريمة على أكثر من شخص واحد :

٤١٢ - إذا وقعت جريمة التحريض على مفادرة البلاد لارتكاب الفجور أو الدمار أو تسهيلها على أكثر من شخص واحد كان ذلك مدعاة لتشديد العقوبة على الجاني ولذلك فقد اعتبر المشرع ذلك ظرفا موجبا للتشديد ورفع الحد الأقصى لعقوبة الحبس يجعلها سبع سنين بخلاف عقوبة الغرامة المقررة .

وبدبى أنه إذا كان هناك أكثر من مجنى عليه وكانوا جميعاً أو أحدهم من فروع الجاني ، أو كان الأخير من المتولين تربية المجنى عليه أو ملاحظته أو من لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجر عنده أو عند ما تقدم ذكرهم أو كان المجنى عليهم أو أحدهم لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة ميلادية بعد . فإنه يجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة الرابعة وليست العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة ، ذلك لأن العقوبة الأولى أشد من الثانية وإن اتحد حدهما الأقصى نظر آ إلى أن الحد الأدنى المنصوص

عليه في المادة الرابعة يجب ألا يقل عن ثلاث سنوات ينشأ الحد الأدنى العقوبة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثالثة لا يقل عن سنة واحدة .

ولا عبء في توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثالثة بالنسبة لتعدد المجنى عليهم أن يكون بعضهم من الذكور والبعض الآخر من الإناث أو أن يكون جميعهم من الذكور أو من الإناث، كذلك لا عبء بما إذا كان بعض المجنى عليهم قد غادروا البلاد فعلاً وما زال البعض الآخر بداخلها أم أنهم جميعاً لم يغادروها بعد أو أن يكونوا جميعاً قد غادروا البلاد إلا أن واحداً منهم لم يشتغل في الفجور أو الدعارة أو أن يكون كلهم أو بعضهم قد مارس أفعال الفجور أو الدعارة فعلاً .

(ب) جريمة استخدام أو اصطحاب شخص خارج البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة .

أركان الجريمة :

٤١٣ - يتركز الركن المادي في جريمة الاستخدام لارتكاب الفجور أو الدعارة خارج البلاد في مجرد الاتفاق بين الجاني والمجنى عليه على مفادرة الأخير للبلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة لحساب الجاني ، وقد سبق أن ذكرنا أن من غير المتصور أن يكون هذا الاتفاق ثابتاً بالكتابة ، إلا أنه ليس هناك ما يحول دون أن يكون بينهما اتفاق مكتوب ينصب على عمل مشروع إلا أنه يخفى وزام اتفاقاً على مفادرة البلاد بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة خارجها .

وتتوافر الركن المادي لهذه الجريمة ولو لم يفته الاستخدام إلى

ارتكاب الفجور أو الدعارة خارج البلاد بعد مغادرتها كما يتوافر أيضا حتى ولو لم يتمكن المجنى عليه من مغادرة البلاد سواء برغبته أو رغما عنه . ولا عبرة بما إذا كان الجاني يهدف من وراء هذا الاستخدام الحصول على ربح مادي أم لا .

٤١٤ - ويتوفر الركن المادي في جريمة اصطحاب شخص خارج البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة بقيام الجاني بعمل ترتيبات تسفير المجنى عليه تم تسفيره فعلا ... غير أنه لا يشترط بعد ذلك أن يغادر الجاني والمجنى عليه البلاد سويا في صحبة واحدة إذ قد يسبق الجاني المجنى عليه في مغادرة البلاد ثم يلحق به المجنى عليه فيما بعد .

٤١٥ - ويجب لتوافر الركن المعنوي للجريمة أن ينصرف قصد الجاني إلى اشتغال المجنى عليه بالفجور أو الدعارة خارج البلاد ، وأن يكون لديه هذا القصد منذ البداية أى قبل مغادرة المجنى عليه البلاد فيما لو غادرها .

ويجب - في رأينا - فضلا عن ذلك أن يتوافر لدى الجاني قصد خاص هو انصراف نيته إلى أن يشتغل المجنى عليه بالفجور أو الدعارة خارج البلاد لارضاء شهوات الغير لا شهواته هو .

العقوبة والظروف المشددة

٤١٦ - يعاقب على استخدام أو اصطحاب شخص خارج البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه في الاقليم المصري ومن ألف ليرة سورية إلى خمسة آلاف ليرة في الاقليم السوري وذلك فضلا عن المراقبة .

٤١٧ - وبالنسبة للظروف المتعددة التي تقترب هذه الجريمة فإننا نحيل في ذلك على ما سبق أن ذكرنا في البند ٤١٢ من هذا الكتاب .

(ج) جريمة المساعدة المنصوص عليها في المادة الثانية :

٤١٧ - تنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن كل من حرض ذكر أو لم يتم من العمر الحادية عشر والعشرين سنة ميلادية أو أتى أيا كان سنها على مغادرة الجمهورية العربية المتحدة أو سبل له ذلك أو استخدمه أو صحبه معه خارجها للاشتغال بالفجور والدعارة وكل من ساعد على ذلك مع علمه به يعاقب »

٤١٨ - ويجب بادى ذى بدء أن نبين فعل المساعدة الذي تجرمه هذه المادة وهل المقصود بما ورد بنص هذه المادة عن المساعدة المساعدة في حد ذاتها على مغادرة شخص الجمهورية العربية المتحدة للاشتغال بالفجور أو الدعارة أم أن المقصود بذلك هو تجريم المساعدة على التحريض أو التسهيل أو الاستخدام أو الاستصحاب لمغادرة الجمهورية للاشتغال بالفجور أو الدعارة

٤١٩ قيل بأن المقصود بذلك هو مساعدة شخص على مغادرة البلاد بقصد البقاء (رسالة الدكتور محمد نيازي حناتة : صفحة ٢٤٢ في البند ٢٢٨) .

٤٢٠ - إلا أننا نرى أن الذى هلف إليه المشرع من النص على ذلك هو تجريم عمل الشريك في جرائم تحريض الأشخاص على مغادرة البلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة أو الاستخدام أو التسهيل أو الإستصحاب .

وتستند في هذا الرأي إلى الاعتبارات الآتية :

١ - أن المفهوم من صياغة المادة الثالثة أن عبارة « وكل من ساعد على ذلك مع علمه به ، معطوفة على ما قبلها من أفعال مجرمة وأن المقصود بذلك هو أن المساعدة تنصب على هذه الأفعال المجرمة وليس على عبارة « مفادرة الجمهورية العربية المتحدة » .

٢ - أن المشرع كان يقصد المساعدة على مفادرة الجمهورية لأورد هذه الكلمة قبل أو بعد كلمتي « سله له ، وليس بعد كلمتي « الاستخدام والاستصحاب ، كما تقتضى الصياغة القانونية بذلك . ولذا ذكر « وكل من ساعده على ذلك ، بدلا من عبارة « وكل من ساعد ذلك » .

٣ - ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ حصر للأفعال المجرمة التي يقصد منها مفادرة البلاد وهى التحريض والتسهيل والاستخدام والمصاحبة وذلك بصدد المادة الثالثة ولم يرد ذكر لكلمة المساعدة باعتبار أن التسهيل يشملها ويعتبار أن ما ورد بالمادة الثالثة من المساعدة إنما ينصرف إلى هذه الأفعال المجرمة وليس إلى مفادرة البلاد .

٤ - أورد المشرع في نص المادة الثالثة بعد عبارة « وكل من ساعد على ذلك ، عبارة « مع علمه بذلك » بما يقتضى القول بأن المشرع يتطلب علم من يساعد المحرض أو المسهل أو المستخدم أو المصطحب لشخص في مفادرة البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة ، بأنه يساعد شخصا يهدف من وراء إتيان هذه الأفعال تفسير المجنى عليه للخارج لإرتكاب الفجور أو الدعارة .

أركان جريمة المساعدة :

الركن المادى :

٤٢١ - الركن المادى لهذه الجريمة يتركز فى قيام المساعد فى تسهيل مأمورية من محرض شخص على مغادرة البلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة أو يسهله له أو من يستخدمه أو يصحبه معه لأجل ذلك .

ومن المتصور وقوع جريمة المساعدة فى تحريض شخص على مغادرة البلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة فى صورة شخص يشد من أزر المحرض عند تحريضه للمجنى عليه ويكون هدفه من ذلك هو تأييد المحرض وشد أزره دون اعتبار لاقتناع المجنى عليه أو عدم اقتناعه بأقوال أو أفعال المحرض .

وتقع جريمة المساعدة على تسهيل مغادرة شخص للبلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة عند قيام المساعدة بمساعدة من يسهل تفسير المجنى عليه خارج البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة كأن يلزمه عند قيامه باخذ وإعجاز لإجراءات التفسير ليقودى له بعضا منها ويكون هدفه من ذلك هو مساعدة المسهل دون أى اعتبار لديه للمجنى عليه ذاته .

وتتمثل جريمة المساعدة على استخدام شخص لمغادرة البلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة فى صورة مساعدة من يستخدم هذا الشخص فى إتمام عملية الاستخدام مثلا أو فى تقديم مثل هذا الشخص إلى من يستخدمه أو فى كتابة عقد الاستخدام فيما إذا كان ينصب على عمل مشروع ويخفى وراءه النية فى مغادرة المجنى عليه للبلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة وكان المساعد الذى حرر هذا العقد يعلم بما يخفيه هذا العقد من أغراض .

ومن المتصور وقوع جريمة المساعدة على اصطحاب شخص لمغادرة البلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة في حالة سفر المساعد مع المجنى عليه كتابع أو رفيق فيما إذا كان يعلم الفرض الذي من أجله غادر المجنى عليه البلاد .

الركن المعنوي :

٤٢٢ — ويجب لقيام جريمة المساعدة أن ينصرف قصد المساعد إلى مساعدة المحرض أو المسهل أو المستخيم أو المصطحب ذاته لا أن تكون نيته منصرفة إلى مساعدة المجنى عليه ، ذلك أنه إذا انصرفت نيته إلى مساعدة المجنى عليه كان في حكم المسهل نفسه ، وإن كان القانون لم يفرق بينهما في العقوبة إلا أن لذلك اعتبارات أخرى عند تقدير هذه العقوبة .

ويشترط بحسب ما نص عليه في القانون وبما يقضى به المنطق وجوب توافر علم المساعد بأن ما يأتيه إنما ينصرف إلى مساعدة الجاني في قيام الأخير بتحريره أو استخدام أو اصطحاب شخص لمغادرة البلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة أو في تسهيل ذلك له بما يقتضى القول بوجوب علم المساعد بأن مساعدته هذه تنصرف إلى عمل غير مشروع .

على أنه لما كانت هذه الجريمة مستقلة بذاتها فإنه لم يتوافر القصد الجنائي لدى المسهل أو المستخيم أو المصطحب وتوافر علم المساعد بأن الشخص الذي سيفادر البلاد سوف يرتكب الفجور أو الدعارة وجب القول بأن جريمة المساعد تكون قد تكاملت عناصرها ويتصور ذلك في حالة ما إذا كان المستخيم أو المسهل أو المصطحب حسن النية بينما كان الشخص الذي سيفادر البلاد عازماً على ارتكاب الفجور أو الدعارة خارجياً .

ولا يشترط لتوافر أركان جريمة المساعدة في ارتكاب الفجور أو الدعارة مفادرة المجنى عليه البلاد وارتكاب الفجور أو الدعارة فعلا إذ تقوم هذه الجريمة بمجرد توافر أركانها .

كذلك لا عبرة بما إذا كان المساعد يحصل على منعم بما يقدمه من مساعدة أم لا يحصل على ذلك .

العقوبة

٤٢٣ - إذا توافرت أركان جريمة المساعدة عوقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن ستة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه في الإقليم المصري ومن ألف ليرة سورية إلى خمسة آلاف ليرة في الأقليم السوري وذلك فضلا عن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة تطبيقا لنص المادة ١٥ من القانون .

الظروف المشددة

٤٢٤ - قد تقترن بجريمة المساعدة ظروف تشدد من العقوبة المقررة لهذه الجريمة وقد نص القانون على ثلاثة ظروف مشددة أولها إذا وقعت الجريمة على شخصين فأكثر وثانيها إذا ارتكبت بوسيلة من الوسائل المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية وهذه الوسائل هي الخداع أو القوة أو التهديد أو إساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الإكراه ، وفي حالة تحقق أحد هذين الطرفين يجوز للقاضي أن يرفع عقوبة الحبس إلى سبع سنين وذلك بخلاف الغرامة المقررة .

أما الظروف المشددة الثالث فهو ذلك المنصوص عليه في المادة الرابعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .
هذا وقد سبق لنا أن تسكلمنا عن هذه الظروف جميعها فيما سلف فإلى ذلك نحيل .

سابعاً : الجريمة المتصوص عليها في المادة الخامسة

إدخال شخص أو تسهيل دخوله للجمهورية لإرتكاب الفجور أو الدعارة

تنص المادة الخامسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٧١ على أن د كل من أدخل إلى الجمهورية العربية المتحدة شخصاً أو سهل له دخولها لارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه في الإقليم المصرى ومن ألف ليرة إلى خمسة آلاف ليرة في الأقليم السورى .

أركان الجريمة

الركن المادى :

٤٢٦ - يتوفر الركن المادى لهذه الجريمة بإتيان النشاط المادى للجاني بإدخال المجنى عليه أراضى الجمهورية العربية المتحدة أو تسهيل ذلك له ويتم ذلك بمجرد تمكّيته له اجتياز حدود الجمهورية .

ولا عبء بما إذا كان دخول المجنى عليه لأراضى الجمهورية قد تم بطريق مشروع ووفقاً للإجراءات المقررة أم أن هذا الدخول قد تم بطريق غير مشروع وخرسة .

الركن المعنوى :

٤٢٧ - يتحقق القصد الجنائى في جريمة إدخال شخص إلى البلاد لإرتكاب الفجور أو الدعارة أو تسهيل لذلك بانصراف نية الجانى إلى ممارسة هذا الشخص للفجور أو الدعارة بعد إدخاله البلاد .

ويشترط أن يكون هذا القصد سابقاً أو معاصراً لإدخال المجنى عليه البلاد، أما إذا كان لاحقاً لذلك فإن القصد الجنائي لهذه الجريمة لا يتحقق عندهذ .

ولا يشترط بعد ذلك قيام المجنى عليه بممارسة الفجور أو الدعارة فعلاً كما لا يشترط أن يكون الجنائي قد هدنى من هذا الإدخال الحصول على ربح مادى .

غير أنه يجب مع توافر القصد الجنائي العام لدى الجنائي أن يتوافر لديه قصد خاص بأن تسبب فيه من هذا الإدخال إلى أن يمارس المجنى عليه الفجور أو الدعارة لإرضاء شهوات الغير لا لإرضاء شهواته هو .

العقوبة :

٤٧٨ - إذا ما توافرت أركان جريمة لإخال شخص إلى الجمهورية العربية المتحدة لارتكاب الفجور أو الدعارة عوقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه في الإقليم المصرى ومن ألف ليرة سورية إلى خمسة آلاف في الإقليم السورى فضلاً على وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة طبقاً لنص المادة ١٥ من القانون :

الظروف المشددة :

٤٢٩ - لم يقرن المشرع هذه الجريمة بأى ظروف مشددة مثلما فعل فى جريمة تخريب شخص على مغادرة البلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة أو تسهيل ذلك له أو استخفافه أو أحمابه لذلك رغم تصور إمكان اقتران جريمة الإدخال بمثل هذه الظروف ، ولعل المشرع أراد بذلك تأمين رعايا

الدولة وتوفير الضمانات الكافية لعدم المساس بهم وصوناً لسمعة البلاد. غير أن إغفال ذلك يتناقض مع الاتفاقيات الدولية وما يقتضيه التكليف الدولي للمحافظة على الآداب العامة والأخلاق. وكان الأحرى بالمشروع أن ينص على عقوبات رادعة حال اقتران جريمة الإدخال بنفس الظروف المشددة للعقوبة المنصوص عليها في المادة الثالثة من نفس القانون .

ثامناً : جريمة معاونة أئفى على ممارسة الدعارة

٤٣٠ — تنص المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أنه : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات :

(أ) كل من عاون أئفى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الإقناق المسالى .

(ب)

أو كان الجريمة

٤٣١ — والركن المادى فى جريمة معاونة الأئفى على ممارسة الدعارة يتمثل فى قيام الجانى بنشاط لإجراى يؤدى إلى تسهيل ممارسة الأئفى الدعارة بمعنى تقديمه كافة التسهيلات أو بعضها التى بها تتمكن من ممارسة الدعارة .

وليس بلام أن تكون معاونة الجانى وحدها هى التى مكنت الأئفى من ممارسة الدعارة فىكون أن تكون هذه المعاونة قد ساهمت بتصيب فى قيام الأئفى بممارسة الدعارة .

ولا يشترط لقيام جريمة المعاونة أن ترتكب الأئفى الدعارة فعلا تقع

الجريمة إذا توافرت أركانها حتى ولو لم تقم الأثني بممارسة الدعارة سواء برغبتها أو رغما عنها . . . والقول بغير ذلك يؤدي إلى وضع لا يتفق مع المنطق والمقول . . . ذلك أنه من غير المقول القول بوجوب اشتراط ممارسة الأثني للدعارة حتى تتوافر جريمة المعاونة وحيث يشترط يعاقب المعاون بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات ، بينما من يسهل ارتكاب الفجور أو الدعارة وينطبق عليه حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات وهي عقوبة أشد من الأولى لارتفاع حددها الأدنى عن الحد الأدنى لعقوبة المعاونة - وقد سبق أن رأينا أنه لا يشترط لتوافر أركان جريمة التسهيل المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى ارتكاب الفجور أو الدعارة فعلا ومن المسلم به أن المعاونة على ممارسة الأثني للدعارة صورة من صور تسهيل ارتكابها .

وكذلك لا عبرة بما إذا كان الجاني المعاون يهتني من وراء معاونته للاتي على ممارسة الدعارة الحصول على ربح مادي من عدمه بل إن القانون ينص على معاقبته حتى ولو كان يقوم بالإتفاق المالي على الأثني كي تمارس الدعارة .

٤٣٣ - ويمثل الركن المعنوي في جريمة معاونة الأثني على ممارسة الدعارة في انصراف قية المعاون إلى ممارسة هذه الاتي للدعارة بمقولة أنه إذا كانت المعاونة التي يقدمها للأثني تنصرف إلى ممارسة هذه الاتي لأي عمل آخر مشروع أو غير مشروع غير ممارستها للدعارة ولكنها استتلت هذه المعاونة في ذلك فانه لا يتوافر في حقه القصد الجنائي في هذه الجريمة .

ويجب كذلك أن يتوافر قصد خاص لدى الجاني مؤداه انصراف نيته إلى أن تقوم الآتي بممارسة الدعارة مع الغير أى ممارستها لإرضاء شهوات الغير لا شهواته هو ، ولكن ذلك لا يمنع من القول بإمكان وقوع الجريمة إذا ما كانت الآتي ترضى للجاني المعاونة شهواته بجانب إرضائها لشهوات الغير نتيجة لمعاونته لها وانصراف نيته إلى ذلك .

العقوبة :

٤٣٣ — يعاقب الجاني الذي يعاون الآتي على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الإتفاق المالى مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات فضلا عن وضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة مساوية لمدة الحبس تطبيقا لنص المادة ١٥ من القانون ١٠ لسنة ١٩٥١ .

الظروف المشددة :

٤٣٤ — إذا اقترنت جريمة المعاونة بأحد الطرفين المنصوص عليهما في المادة الرابعة من القانون تكون العقوبة الحبس من ستة إلى خمس سنوات فضلا عن عقوبة المراقبة .

والظرفان المشددان المنصوص عليهما في المادة الرابعة هما حالة وقوع الجريمة على من لم تتم من العمر ست عشرة سنة ميلادية وحالة ما إذا كان الجاني من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادماً بالأجر عندها أو عند من تقدم ذكرهم .

ثامناً : جريمة استغلال البغاء

٤٣٥ - تنص المادة السادسة من قانون مكافحة الدعارة رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات .

(١)

ب) كل من استغل بأية وسيلة بغاء شخص أو فجوره وتكون العقوبة الحبس من ستة إلى خمس سنوات إذا اقترنت الجريمة بأحد الظرفين المشددين المنصوص عليهما في المادة الرابعة من هذا القانون .

التعريف :

٤٣٦ - استغلال بغاء الشخص معناه الحصول على ما يعود على هذا الشخص من كسب نتيجة لممارسته الفجور أو الدعارة .

غير أن استغلال البغاء ليس معناه أن يحصل المستغل على مجموع ما يعود على البقي من كسب ممارسته للفجور أو الدعارة إذ يكفي فيه أن يحصل المستغل على أى جزء مما يكسبه من ممارس الفجور أو الدعارة نتيجة لإرتكابه لهما أيا كان نسبة ذلك إلى مجموع الكسب .

معايير تمييز المستغل عن غيره :

٤٣٧ - الصورة المثلى الواضحة للشخص المستغل للبغاء هي صورة من ينظم للأشخاص الذين يمارسون الفجور أو الدعارة أمورهم الخاصة بهذه الأعمال ويجعل في مقابل ذلك على كسبهم أو على جزء منه ،

وسيان في ذلك الشخص الذى يفرض نفسه لثل هذا التنظيم أو ذلك الشخص الذى يقوم بهذا التنظيم باتفاق مع من يمارسون الفجور أو الدعارة .

ولكن يوجد أشخاص آخرون قد يصعب بيان ما إذا كانوا من مستغلى البغاء أم غير ذلك مثال هؤلاء من يؤجرون المساكن لمرتسكى الفجور أو الدعارة ليمارسوها فيها ومن يتعاملون مع مرتسكى الفجور أو الدعارة مع علمهم بذلك وأخيراً من يقوم مرتسكبو الفجور أو الدعارة بإعالتهم من ذويهم .

ولو رجعنا إلى نصوص القانون لوجدنا أنه يعاقب في الفقرتين الأولى والثانية من المادة التاسعة كل من أجرة أو قدم بأية صفة كانت منزلاً أو مكاناً يدار للفجور أو الدعارة أو لسكنى شخص أو أكثر إذا كان يمارس فيه الفجور أو الدعارة مع علمه بذلك وكل من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرفاً مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصاً يرتكبون ذلك أو بسماحة في محله بالتمريض على الفجور أو الدعارة ومن ذلك نجد أن القانون يعاقب مؤجرى مثل هذه الأماكن إذا ما قاموا بتأجيرها بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة أو حتى بمجرد علمهم بذلك غير أنه قد توجد صورة أخرى يصعب فيها التمييز للوصول إلى التكيف القانونى السليم لفعل مؤجرى مثل هذه الأماكن، تلك هى صورة اشتراط المالك أو المؤجر الحصول على إيجار خيالى لمثل هذه الأماكن يزيد كثيراً عن إيجار المثل لها ، فهل يعتبر هذا المالك أو المؤجر مستغلاً لبغاء الشخص ومن ثم تنطبق عليه أحكام المادة السادسة يظل مجرد مؤجر يعلم بأن المسكان الذى يؤجره يدار للفجور أو الدعارة ومن ثم تنطبق عليه أحكام المادة التاسعة .

عما لا شك فيه أنه يجب التفرقة بين المتوَجِّر الذي يؤجر مكانا لا يرتكَب
الفجور أو الدعارة مع عليه بذلك بائِجار المثل وذلك الذي يؤجر مسكنا
يدار للفجور أو الدعارة بائِجار يزيد كثيرا عن إيجار المثل—فهذا الشخص
الآخر يعتبر مستغلا لبهاء من يؤجر له أو لهم هذا المسكان وتنطبق عليه
أحكام المادة السادسة وأهمية ذلك تبدو في أن الحد الأدنى لعقوبة الحبس
لا تقل عن ستة أشهر بينما عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادة التاسعة
يمكن أن ينزل بها القاضي إلى ثلاثة أشهر فضلا عن أن الجريمة المنصوص
عليها في المادة السادسة يعاقب على الشروع فيها طبقا لأحكام المادة السابعة
بينما لا يعاقب على الشروع في الجريمة المنصوص عليها في المادة التاسعة،
وأخيرا فإن الجريمة المنصوص عليها في المادة السادسة قد تصل فيها العقوبة
التي حددها الأدنى ستة واحدة إلى خمس سنوات إذا ما اقترن بها ظرف
مشدد من الظرفين المنصوص عليهما في المادة الرابعة بينما لا تقتصر الجريمة
المنصوص عليها في المادة التاسعة أية ظرف مشددة .

وكذلك فانه يجب اعتبار أن من يتعاملون مع من يمارسون الدعارة أو
الفجور مع عليهم بذلك ويطلبون بأجور إضافية أو أثمان خيالية من مرتكبي
الفجور أو الدعارة من المستغلين الذين تنطبق عليهم أحكام المادة السادسة .

وكل ما يشترط لاعتبار مثل هؤلاء الأشخاص من المستغلين أن تكون
خدماتهم تؤدي لمرتكبي الفجور أو الدعارة بصفة دورية مستمرة وأن يكون
لأداء هذه الخدمات صلة مباشرة بممارسة الفجور أو الدعارة معنى أن تكون
هذه الخدمات لازمة لممارسة الفجور أو الدعارة .

وبالنسبة للأشخاص الذين يعولهم مرتكَب الفجور أو الدعارة فانه
يجب التفرقة بين هؤلاء الذين لهم على مرتكَب الفجور أو الدعارة حق في

النفقة وبين من ليس لهم هذا الحق ، وبالنسبة للطائفة الأولى يجب أيضاً التفرقة بين القادر منهم على الكسب الشريف وغير القادر على ذلك، فغير القادر على الكسب الشريف الذي له على مرتكب الفجور أو الدعارة حق في النفقة عليه لا يمكن مساءلته على أنه مستغل لبقاء من له حق عليه، ويجب التحرز في اعتبار من له حق في النفقة ومن ليس له مثل هذا الحق، فن المسلم به أن الزوج قادر أكان أم غير قادر ليس له حق مطلقاً على زوجته في النفقة ، أما الشخص القادر على الكسب المشروع ولو كان له حق على مرتكب الفجور أو الدعارة في النفقة فإنه إن قعد عن العمل أو لم يقعد وحصل من مرتكب الفجور أو الدعارة على بعض ما يكسبه فإنه بلا شك يعتبر مستغلاً وتجب مساءلته طبقاً لنص المادة السادسة من القانون .

أركان الجريمة

الركن المادى :

٤٢٧ - يتمثل الركن المادى في جريمة استغلال بقاء الأشخاص أو لجورهم على حصول الجانى على جزء من كسب البنى أو حصوله على الكسب كله الذى يحصل عليه البنى من ممارسته لنشاطه في الفجور أو الدعارة .

ولا عبء بما إذا كان حصول الجانى المستغل على هذا المال قبل ممارسة البنى للفجور أو الدعارة أم بعد ارتكاب الشخص للفجور أو الدعارة فعلاً.

ولا عبء كذلك بما إذا كان استغلال الجانى لبقاء الشخص يخفيه عقد أو عمل مشروع كاستغلال المؤجر لبقاء الشخص حالة تأجيره له مكانة لإدارته في الفجور أو الدعارة مع علمه بذلك كما سبق أن أوضحنا أم أن هذا الاستغلال يرد على ممارسة الفجور أو الدعارة في حد ذاتها .

٤٣٩ — ويتحقق القصد الجنائي في جريمة استغلال البغاء بلم المستغل بأن ما يحصل عليه من مال مرتكب الفجور أو الدعارة أساس موارده هو ارتكاب أفعال الفجور أو الدعارة وأنه لا إرتكاب من يستغله لهذه الأفعال لما حصل على هذا المال .

٤٤٠ — غير أن القول بذلك على إطلاقه قد لا يستقيم من منطلق التجريم إذ ليس كل من يحصل على مال من البغى يعتبر مستغلاً له حتى ولو كان يعلم بمصدر هذا المال ، لذلك لا بد من توافر قصد خاص وثية محددة لدى الجاني المستغل تمثل في انصراف نية المستغل إلى المشاركة في إيراد البغى من ممارسته للفجور أو الدعارة وقصد المشاركة هذا هو ما يميز ما بين المستغل لبغاء الشخص وغيره عن يتصامنون مع البغى دون أن تنصرف نيتهم إلى استغلاله ، واستغلال بقائه أو لجوره .

٤٤١ — هذا ولا يشترط في القانون توافر ركن الاعتماد بالنسبة لجريمة استغلال بغاء شخص أو لجوره ذلك لأن هذه الجريمة ليست من جرائم العادة التي يستلزم المشرع فيها توافر هذا الركن ، وعلى ذلك فقد توافر أركان جريمة استغلال البغاء في حق المستغل بينما لا توافر أركان جريمة ممارسة الدعارة في حق من استغل المستغل بقاءها لعدم توافر ركن الاعتماد .

المقوبة :

٤٤٢ — يعاقب على استغلال بغاء شخص أو لجوره - بأية وسيلة - بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وذلك فضلاً عن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة .
تطبيقاً لنص المادة ١٥ من القانون .

وكان من الواجب أن تفرض عقوبة الغرامة على المستغل بجانب عقوبتي الحبس والمراقبة إلا أن المشرع لم يفرض هذه العقوبة ومن ثم لا يجوز الحكم بها بجانب عقوبة الحبس نظراً إلى أنها من العقوبات الأصلية التي لا يحكم بها إلا بنص خاص .

وتطبيقاً لنص المادة ٣٠ من قانون العقوبات يجوز للقاضي أن يحكم بمصادرة المال المضبوط مع المستغل والمتحصل من الجريمة .

الظروف المشددة

٤٤٣ - نصت المادة السادسة من القانون على طرفين مشددين إذ اقترن أحدهما بجريمة استغلال بغاء شخص أو مجزؤه كان ذلك مدعاة لتشديد عقوبة الحبس ورفع حبسها الأدنى والأقصى فتتكون الحبس من سنة إلى خمس سنوات .

وقد سبق أن أفضنا في بيان هذين الطرفين المشددين وأولهما حالة وقوع الجريمة على من لم يتم من العمر ست عشر سنة ميلادية وثانيهما حالة وقوع الجريمة من الجاني على فروعه أو المتولي تربيتهم أو ملاحظتهم أو من له سلطة عليهم أو من يكون خادماً بالأجر عنده أو عند من تقم ذكراً .

ولم ينص المشرع على حالة إقتران جريمة الاستغلال بظروف مشددة أخرى مثل الظرف المشار إليه في الفقرة (١) من المادة الثانية وهو ظرف الخداع أو القوة أو التهديد أو إساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الإكراه أو مثل الظرف المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة الثالثة وهو حالة وقوع الجريمة على شخصين فأكثر ، وكان الأحرى به النص على ذلك .

عاشراً : جريمة فتح أو إدارة محل للتجور أو الدعارة

نصوص القانون :

٤٤٤ - تنص المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن
« كل من فتح أو أدار محلاً للتجور أو الدعارة أو عاون بأية طريقة كانت
في إدارته يماقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة ولا تزيد على ثلاث سنوات
وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه في الإقليم المصري
ولا تقل عن ألف ليرة ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة في الإقليم السوري
ويحكم بإغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والآثاث الموجودة به .

وإذا كان مرتكب الجريمة من أصول من يمارسون التجور أو الدعارة
أو المتولين تربيتهم أو ممن لهم سلطة عليه تكون عقوبة الحبس مدة لا تقل
عن سنتين ولا تزيد على أربع سنوات بخلاف الغرامة المقررة . »

وتنص المادة العاشرة من القانون نفسه على أنه « يعتبر محلاً للدعارة
أو التجور في حكم المادتين ٨ ، ٩ كل مكان يستعمل عادة لممارسة دعارة
الغير أو فجوره ولو كانت من يمارس فيه الدعارة أو التجور شخصاً
واحداً . »

منهج البحث :

٤٤٥ - نظرنا إلى أهمية هذه الجريمة وتشجيع ارتكابها هي وجريمة
ممارسة الدعارة أكثر من غيرها فقد رأينا أن نتناول دراسة عناصرها
على خمسة فروع وفقاً لما يلي :

- الفرع الأول : مقارنة جريمة فتح وإدارة محال الفجور أو الدعارة
بغيرها من الجرائم المنصوص عليها في القانون .
- الفرع الثاني : تعريف محل العجور أو الدعارة .
- الفرع الثالث : مدى مسئولية المترددين على هذا المحل والمقيمين فيه .
- الفرع الرابع : أركان الجريمة .
- الفرع الخامس : العقوبات والظروف المشددة .

الفرع الأول

مقارنة جريمة فتح وإدارة محال الفجور أو الدعارة بغيرها من الجرائم
المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١

٤٤٦- جريمة فتح أو إدارة محل لتركب فيه أفعال الفجور أو الدعارة
هي صورة من صور استغلال الأشخاص في ممارستهم للفجور أو الدعارة
وقد تكون أكل صورة من صور هذا الاستغلال ، ذلك أن المستغل
فيها لم يكتف بحصوله على المال من مرتكب هذه الأفعال أياً كان المكان
الذي ترتكب فيه وأياً كانت علاقة هذا المستغل بهذا المكان بل أنه يكون
في هذه الجريمة قد قام بنفسه بإعداد المكان الذي ترتكب فيه والإشراف
عليه أو إدارته حتى يكون حصوله على الكسب غير المشروع مضموناً
وثابتاً .

إلا أن القول بذلك على إطلاقه قد يكون فيه خلط خاطئ بين ما يشترطه
القانون لتوافر أركان جريمة استغلال البغاء وبين ما لا يشترطه في جريمة فتح
أو إدارة محل الفجور أو الدعارة ، لأن القانون يشترط في الجريمة
الأولى حصول المستغل على كل ما يعود على البغي من ممارسة الفجور
أو الدعارة أو على جزء منه بينما لا يشترط القانون ذلك في الجريمة الثانية ، إن

كان الأمر للغالب فيها أن يكون هدف من يفتح أو يدير محلا للفجور أو الدعارة هو الحصول على المال الحرام .

٤٤٧ - كذلك فإن في فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة تسهيل لممارستها بما يقتضى القول بأنه صورة من صور تسهيل ممارسة الفجور أو الدعارة أو المساعدة على ارتكابهما .

غير أن ما قيل في البند السابق بشأن ما يعود على المسهل أو ما يعود على من يفتح المحل أو يديره للفجور أو الدعارة من كسب لا يقال هنا ذلك أنه وإن كان القانون يشترط حصول المستغل على كسب من استغلاله لبغاء الشخص أو فجوره فإنه لا يشترط ذلك بالنسبة للجريمة تسهيل ممارسة الفجور أو الدعارة أو المساعدة على ذلك .

٤٤٨ - وقد يحتلط الأمر في حالة قيام من يفتح محلا للفجور أو الدعارة باستخدام الأشخاص لإرتكابهما فيه . بجريمة الاستخدام لإرتكاب الفجور أو الدعارة التي ينطبق عليها نص المادة الأولى من القانون ، إلا أنه توجد فوارق كثيرة بين هاتين الجريمة أولهما أن المشرع يعاقب في الجريمة الثانية على عمل من الأعمال التجسيرية التي ارتأى لإعتبارات سلف ذكرها تجريم هذا العمل التجسيري كجريمة قائمة بذاتها بينما جريمة فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة تنفي عن نشاط إجرائي قام الجاني بارتكابه ، وثانيهما أنه لا يشترط في القانون أن ترتكب الدعارة أو الفجور فعلا لتوافر أركان جريمة الاستخدام بينما يتطلب القانون وجوب ارتكاب الفجور أو الدعارة فعلا بالنسبة لجريمة فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة بل إن القانون يتطلب فوق ذلك بالنسبة لهذه الجريمة الأخيرة توافر زكن الإعتياد لقيامها ، وثالثها أن القانون يعاقب على الشروع في ارتكاب جريمة

الاستخدام بينما لا يعاقب على ذلك في جريمة فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة .

المرع الثاني

تعريف محل الفجور أو الدعارة

٤٤٩ - نصت المادة العاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أنه : يعتبر محلاً للدعارة أو الفجور في حكم المادتين ٨ و ٩ كل مكان يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير أو فجوره ولو كان من يمارس فيه الدعارة أو الفجور شخصاً واحداً .

٤٥٠ - يبدو واضحاً من هذا النص أن المشرع يتطلب عدة عناصر لاكتمال صورة المحل الذي يفتح أو يدار للفجور أو الدعارة وهذه العناصر أربعة هي وجود محل وأن يكون هذا المحل يستعمل في الدعارة أو الفجور المعاقب على ارتكابهما قانوناً وأن يكون ذلك الدعارة الغير أو فجوره. وآخر هذه العناصر هو وجوب ثبوت اعتياد الجاني على ذلك .

العنصر الأول : ماهية المحل

٤٥١ - المحل هو كل مكان يمكن أن يحل به شخص أو أشخاص ويكونون فيه بمنأى عن بصر الغير . أو بمعنى آخر هو كل حيز من الأرض يصلح لأن يستقبل أشخاصاً يمارسون فيه عملاً مشروعاً كان أم غير مشروع ويكونون فيه بعيداً عن أنظار الكافة .

والمحل الذي يدار للفجور أو الدعارة يكون عادة مسكناً من المساكن المؤتمته سواء في ذلك أكان بين عدة مساكن يضمها منزل واحد أم كان مسكناً منفرداً ، وقد يتكون هذا المسكن من عدة حجرات وقد يكون من حجرة واحدة فقط .

٤٥٢ - إلا أنه طبقاً للتعريف الذى ذكرناه فى البند ٤٥١ يصلح لأن يكون محلاً للفجور أو الدعارة أحد المحلات الآتية :

- (١) حجرة حارس المنزل التى يديرها لارتكاب الفجور أو الدعارة .
- (٢) دكان يستغله مالكه أو مستأجره فى ارتكاب فجور أو دعارة الغير .
- (٣) كشك بالطريق العام أو بأرض فضاء يديره صاحبة الفجور أو الدعارة . ولا عبرة بما إذا كان هذا الكشك ثابتاً أم ينتقل به صاحبه من مكان إلى آخر سواء للاختفاء عن أعين رجال الضبط أم لتصيد عملاء جدد .
- (٤) عمارة لم يتم بناؤها بعد يستعمل حارسها أو أى شخص آخر أى جزء منها لارتكاب فجور أو دعارة الغير .
- (٥) مسكن معد للسكنى غير مؤثث .

- (٦) أى مكان محاط بأى سياج ولو كان غير مسقوف .
- (٧) ملهى متنقل (سيرك أو ما شابه ذلك) يستعمل صاحبه أو أى شخص آخر جزءاً منه ليمارس فيه الغير الدعارة أو الفجور .

العنصر الثانى : ارتكاب الفجور أو الدعارة فى المحل

٤٥٣ - يشترط طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ أن يكون فتح المحل أو إدارته لإرتكاب أفعال الدعارة أو الفجور المؤتمنين فى القانون ، أما إذا فتح المحل أو أدير لغير ذلك من الأفعال المخلة بالأداب فلا ينطبق نص المادة الثامنة على مثل هذا المحل .

٤٥٤ - وعلى ذلك فقد أبعد القانون - من العقاب - طائفة كبيرة لإزداد انتشار أفرادها فى الآونة الأخيرة فى الجمهورية ، يقومون بفتح مساكنهم أو جزءاً منها أو إدارتها ليقضى فيها المشاق أوقات فراغهم فى

ارتكاب الدعارة أو الفجور المحرمين شرعاً والذين لم يجرمهما القانون باعتبار أن ما يرتكب ليس مما ينطبق عليه التعريف القانوني للفجور أو الدعارة الذين يستلزم أن يباشرا مع الناس بغير تمييز .

غير أنه إذا القانون لم يجرم الدعارة أو الفجور المحرمين الذين لا يتوافر فيها عنصر عدم التمييز ، وكان المنطق يقضى - مع عدم تجريما - عدم تجريم فعل من يماون على ذلك بتقديم عمل يرتكب فيه هذا الإثم ، فإن المنطق الذى يجب تطبيقه هو تجريم هذا الفعل من جانب من يفتح مثل هذا المحل أو يديره لاعتبارات عدة أهمها وقاية من يرتكب الدعارة أو الفجور من الإزلاق إلى مخاطر ارتكابهما بعد ذلك مع الناس بغير تمييز ، الأمر الذى ينشأ الواقع عن حدوثه غالباً ، ودرء لما تجلبه هذه الأفعال من مخاطر بالنسبة لأهل الجيرة لهذه المحلات وما يتعرض له أبناءهم وبناتهم من الفساد نتيجة لإحساسهم وشعورهم بما يجرى ويدور حولهم ، والتقليل بقدر الإمكان من الخيانات الزوجية التى يجد مرتكبوها من هذه المحلات مكاناً يخفون فيه عن أعين الناس ويمارسون فيه ما حرم الله .

العنصر الثالث : فتح المحل أو إدارته لدعارة الغير أو فجوره

٤٥٥ - يشترط فى القانون أن يكون فتح المحل أو إدارته لدعارة الغير أو فجوره وليس لدعارة أو فجور من قام بفتح المحل أو إدارته ، وعلى ذلك فإذا مارست أنثى الدعارة فى مسكنها واستقبلت فيه عملاًها وروادها الذين يمارسون الفجور معها دون غيرها فإن ما ينطبق عليها هو ما نص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون وليس ما نص عليه فى المادة الثامنة إذ لا نعتبر والحالة هذه قد فتحت أو إدارت مسكنها للدعارة بعد أن اشترط القانون فى المادة الثامنة لقيام هذه الجريمة استعمال المحل لدعارة الغير أو فجوره .

غير أن ذلك لا يمنع من أن تكون مثل هذه الأتق بجانب ممارستها للدعارة في مسكنها تستقبل نسوة أخريات يمارسن الدعارة مع أشخاص آخرين أو مع من يمارس الدعارة مع صاحبة المسكن نفسها فإن ثبت ذلك في حقها طبق عليها نص المادة الثامنة بعد ثبوت اعتيادها على ذلك مع تطبيق الفقرة الثالثة من المادة التاسعة أيضا ،

والمقصود بالغير في حكم هذه المادة هو غير فاتح المحل أو مديره، نفسه، ومن ثم يعتبر فروع الجاني من الغير بالنسبة له وتعتبر زوجته كذلك ولهذا فقد قضى بأن الزوجة تعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ (القانون رقم ١ لسنة ١٩٦١ حاليا) - يؤيد ذلك أن الشارع يشدد العقاب في المادة الثامنة منه على من يدير منزلا للدعارة إذا ما كانت له سلطة على من يمارسون الفجور أو الدعارة فيه .

(تقض جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٠ الطعن رقم ١٤٧٣ سنة ٣٠ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنوية الحادية عشر العدد الثالث بتد ١٨٦ صفحة ٩٥٤) .

ولا عبرة بعد ذلك بما إذا كان هذا الغير من الذين يساكنون الجاني ويقيمون معه بصفة دائمة أو مؤقتة أو كان ممن يجلبهم الجاني لارتكاب الفجور أو الدعارة مع الغير .

المنصر الرابع : فتح المحل للفجور أو الدعارة عادة

٤٥٧ - يجب لقيام جريمة فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة طبقا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ أن يثبت أن هذا المحل اعتاد صاحبه أو مديره على فتحه أو إدارته لهذا الغرض أكثر من مرة .

ولسوف تتناول دراستنا العنصر الإعتياد في جريمة فتح أو إدارة كل الفجور أو الدعارة في عدة فروع وفقاً إلى :

الفرع الأول : اشتراط العادة في القانون .

الفرع الثاني : أحكام القضاء في ذلك .

الفرع الثالث : هل يوجد معيار لضبط ركن الاعتیاد ؟

الفرع الرابع : في إثبات ركن الاعتیاد .

الفرع الخامس : الفرق بين فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة على وجه الاعتیاد والاعتیاد في ممارسة الدعارة .

الفرع الأول : اشتراط العادة في القانون

٤٥٨ - عرفت المادة العاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ محل الفجور أو الدعارة بأنه كل مكان يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير أو فجوره ولو كان من يمارس فيه الدعارة أو الفجور شخصاً واحداً .

ومن ذلك يبين أن القانون قد اشترط وجوب توافر ركن الإعتیاد بالنسبة لجريمة فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة .

وكانت الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ تشترط توافر هذا الركن أيضاً لقيام الجريمة إذ كانت تنص على أنه يعتبر محلاً للدعارة أو الفجور كل مكان يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير أو فجوره ولو كان من يمارس فيه الدعارة أو الفجور شخصاً واحداً .

الحكمة من هذا الاشتراط :

٤٥٩ - افترض المشرع - والتشريعات التي استلزمت توافر هذا الشرط - أن الذي يفتح أو يدير محلا للفجور أو الدعارة لأول مرة قد يتدم على ما فعله ويعود إلى صوابه ولا ينزلق إلى هذا التيار مرة ثانية ، ولهذا استلزمت هذا الشرط كي يعطى فرصة لمن يريد التوبة وعدم الرجوع إلى هذا الإثم ، ومن زاوية أخرى فإن في توافر هذا الشرط ما ينبئ عن استمرار الدفع الإجرائي لدى الجاني الأمر الذي يكون له أاما معه تجريم عمله هذا ومعاقبته على ما جنت يده .

هذه هي الحكمة - في رأينا - التي رأى المشرع استنادا عليها وجوب توافر ركن الإعتياد في جرمي فتح وإدارة محل للفجور أو الدعارة وممارسة الدعارة ، ولكن - لو سلمنا بأن هذه هي الحكمة التي من أجلها اشترط المشرع توافر هذا الشرط - لكان له أاما على المشرع أن يشترطه أيضا بالنسبة لكافة الجرائم التي نص عليها قانون مكافحة الدعارة ، أو لما اشترط هذا الشرط كما لم يشترطه بالنسبة لهذه الجرائم ذلك لأنه إما أن تكون الحكمة في عملها ومن ثم يجب اشتراط هذا الشرط بالنسبة لكافة الجرائم وإما لا تكون كذلك ومن ثم وحسب إغفاله بالنسبة لكافة الجرائم أيضا .

الفرع الثاني

أحكام القضاء

٤٦٠ - مسامية لما اشترطه المشرع من وجوب توافر ركن الإعتياد في جريمة فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة قضت محكمة النقض بأن

جريمة إدارة بيت للدعارة وجريمة عارسة الفجور والدعارة هما من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها .

(تقض جلسة ١٦ مايو سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ٣١٨ سنة ٢٥ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ سنة صفحة ٥٧٨ بند ٢٣) و (تقض جلسة ١٠ يناير سنة ١٩٥٦ منشور بمجموعة الأحكام السنة السابعة العدد الأول صفحة ٢٧ بند ١١) .

كما قضت محكمة النقض أيضاً بأن جريمة إدارة بيت للعاهرات هي من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها ، وأنه إذا كان الحكم لم يستظهر هذا الركن من أركان تلك الجريمة فإنه يكون قاصر البيان متعيناً لقضه .

(تقض جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٥١ الطعن رقم ١٨٧٥ سنة ١٠ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٥٧٩ بند ٣٢) .

الفرع الثالث

هل يوجد معيار لركن الاعتياد ؟

٤٦١ - لم يضع المشرع معياراً وضابطاً يمكن به معرفة ما إذا كان ركن الاعتياد متوافراً ومن ثم تقوم الجريمة أم غير متوافر وعلى ذلك تكون الجريمة غير متكاملة الأركان .

وكما لم يضع المشرع مثل هذا المعيار لم تحاول المحكمة العليا ، فيما عرض عليها من قضايا . أن تضع معياراً يثير الطريق أمام محكمة الموضوع وتستطيع بواسطته وزن ما طرح يطرح أمامها على بساط البحث عن هذه الجرائم لتسقيين ما إذا كان ركن الاعتياد متوافراً أم لا وحسنا فعلت المحكمة العليا

حتى لا تربط قاضى الموضوع بمعايير جامدة لا يستطيع الخروج عليها ولا تكون محلا للاجتهاد ، وعلى ذلك فقد ترك الأمر لقاضى الموضوع يستشف توافر هذا الركن أو عدم توافره بما يرض أمامه وما تنبئ عنه ظروف الواقعة وملايساتها وما يدلى به الشهود من أقوال قد تكون محل تقدير المحكمة وقد لا تكون كذلك .

الفرع الرابع

إثبات ركن الاعتیاد

٤٦٢ - لما كان المشرع لم يضع معيارا يقاس به ركن الاعتیاد فإنه بالتالى لم يستلزم ثبوته طريقة معينة . وعلى ذلك فإن لقاضى الموضوع - في سبيل البحث عن توافر هذا الركن أو عدم توافره - أن يأخذ من عناصر الإثبات المقدمة له في الدعوى ما يطمئن إليها وأن يطرح ما عداها ولا يلتفت إليها ، كل ذلك بشرط أن تكون الأدلة التي أخذ بها في تكوين عقيدته متكاملة مقسّدة بحيث تكون صالحة لأن يبنى عليها النتائج القانونية التي رتبها عليها .

تطبيقات قضائية :

٤٦٣ - لما كان القانون لا يستلزم ثبوت العادة في استعمال مكان لممارسة الدعارة فيه طريقة معينة من طرق الإثبات فلا تريب على المحكمة إذا هي عولت في هذا الإثبات على شهادة الشهود .

(قاضى جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٥٤ الطعن رقم ٤٣٣ سنة ٢٤ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ سنة جزء ٢ صفحة ٥٧٩ بند ٣٠) .

وحتى أثبت الحكم أن أحد الرجال اعتاد التردد على منزل معد للدعارة يرتكب فيه الفحشاء، فمع من تحضره له المرأة التي تدير هذا المنزل وأنه لارتكاب الفحشاء عدة مرات مع المتهم، وهي من يستخدم في إدارة هذا المنزل للدعارة فإن ذلك يتوافق به في حق المتهم - التي ادارت مسكنها للدعارة - عناصر جريمة الاعتياد على إدارة محل للدعارة .

(تقض ٣ إبريل سنة ١٩٥٦ الطعن رقم ١٩٩٨ سنة ٢٥ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة السابعة العدد الثاني بند ١٤٣ صفحة ٤٨٩) .
هذا ولا يستوجب القانون تقاضي اجر لتجريم فعل إدارة منزل للدعارة ، ومن ثم فلا جناح على المحكمة أن لم تتحدث إستقلالاً عن الأجر أو المقابل وهو ما لا يعد ركناً من أركان الجريمة المستوجبة العقوبة .

(تقض جلسة ٨ ماي سنة ١٩٦١ الطعن رقم ٢٤٦ سنة ٢١ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الثاني صفحة ٤٥٦ بند ١٠٢) .
ولا يجدرح في اعتبار المنزل الذي أجرى تفتيشه عملاً للدعارة - أنه مسكن خاص للزوجية ، ما دام أن الحكم المعلن فيه قد انتهى إلى أن المتهم أعدت هذا المسكن في الوقت ذاته لإستقبال نساء ورجال لإرتكاب الفحشاء فيه .

(نفس الحكم السابق) .

الفرع الخامس

الفرق بين الاعتياد في جريمة فتح محل أو إدارته للفجور أو الدعارة وبين الاعتياد على ممارسة الدعارة

٤٦٤ - تنص المادة العاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على

أنه يعتبر محلاً للدعارة أو الفجور في حكم المادتين ٨ و ٩ كل مكان يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير أو فجوره ولو كان من يمارس فيه الدعارة أو الفجور شخصاً واحداً .

تنص الفقرة (ج) من المادة التاسعة على عقاب كل من إعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة . .

ومن ذلك يبين أن القانون يعاقب على فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة حتى ولو كان من يمارس فيه الفجور أو الدعارة شخصاً واحداً مادام يثبت أن الجاني فتح محله أو إدارة لهذا الشخص بالذات أكثر من مرة وعلى ذلك فلم يشترط القانون للعقاب فتح محل الفجور أو الدعارة لمن يمارسونها فيه بغير تمييز بمقولة أن شخصاً واحداً يثبت أنه يتردد على هذا المحل لممارسة الفجور أو الدعارة فيه ، فإن ذلك يكفي لتوافر ركن الاعتياد في حق الجاني دون وجوب اشتراط تردد أكثر من شخص واحد على هذا المحل لممارسة الفجور أو الدعارة بينما يجد أنه لكي يثبت ركن الإعتياد ويتوافر بالنسبة لمن يمارس الفجور أو الدعارة يجب أن يثبت في حقه مباشرة للفجور أو الدعارة مع الناس بغير تمييز تطبيقاً لتعريف الدعارة أو الفجور المؤتمين ولما نصت عليه الفقرة (ج) من المادة التاسعة من القانون .

أركان جريمة

فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة

الركن المادى

٤٦٥ - الركن المادى لجريمة فتح محل الفجور أو الدعارة يتمثل في قيام المتهم باستئجار أو تخصيص مسكن أو أى محل آخر وإعداده لممارسة الفجورة أو الدعارة فيه .

ولا عبرة بما إذا كان هذا الإعداد إعداداً كاملاً تتوفر فيه كافة سبل الراحة أم كان مجرد إعداد تتوفر فيه الأشياء اللازمة لممارسة الفجور أو الدعارة فقط أم كان خلواً من كل هذا .

أما إدارة المحل للفجور أو الدعارة فهي تعنى تشغيله والإشراف على العمل فيه .

ولا يشترط بطبيعة الحال أن يكون المدير منقطعاً لهذا العمل وحده فيكتفى أن تم إدارة المحل بإشرافه ولو كان بعيداً عنه لا يتردد عليه مطلقاً

الركن المعنوي

١٦٦ . يتحقق القصد الجنائي في جريمة فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة من انصراف نية الجاني إلى أن يمارس الغير الفجور أو الدعارة في هذا المحل .

ولا عبرة بما إذا كان الجاني يهدف من وراء فتحه للمحل أو إدارته أن يمارس فيه الغير الفجور أو الدعارة مقابل أجر يدفعونه له أم أن يكون ذلك بغير مقابل

ولا يتحقق هذا الركن - كما سبق أن ذكرنا - إذا انصرفت نية الجاني من فتحه أو إدارته للمحل إلى أن يمارس هو وحده الفجور أو الدعارة فيه أو إذا انصرفت نيته إلى استقبال مرتكبي الفجور أو الدعارة المحرمين .

ركن الاعتياد

١٦٧ جريمة فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بثبوتها - والاعتیاد ركن من أركان هذه الجريمة ودون توافرها لا تقوم الجريمة قائمة .

ولقد سبق أن تكلمنا عن ركن الاعتقاد - كعنصر من عناصر الجريمة -
فإلى ما سبق أن ذكرناه نحيل .

العقوبة .

٤٦٨ - يعاقب كل من فتح أو أدار محلا للفجور أو الدعارة بالحبس
مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات ، وبغرامة لا تقل عن مائة
جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه في الإقليم المصرى ولا تقل عن ألف ليرة
ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة في الإقليم السورى .

ويحكم فضلا عن ذلك باغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والأثاث
الموجودة به وبمقوبة المراقبة لمدة مساوية لمدة عقوبة الحبس .

هذا وللتبابة العامة بمجرد ضبط الواقعة أن تصدر أمراً باغلاق المحل
أو المنزل المدار للدعارة أو الفجور .

وتعتبر الأمتعة والأثاث المضبوط في المحل في حكم الأشياء المحجوز
عليها إدارياً بمجرد ضبطها حتى يفصل في الدعوى نهائياً وتسلم بعد جردها
ولإثباتها في المحضر إلى حارس يكلف بالحراسة بغير أجر من الأشخاص
الآتى ذكرهم .

من فتح المحل أو أداره أو عاون في إدارته أو مالكة أو مؤجره أو
أجد المقيمين أو المشتغلين فيه . ولا يعتد برفضه إياها ، فإذا لم يوجد أحد من
هؤلاء توكل الحراسة مؤقتاً بأجر إلى من ترى الشرطة أنه أهل لذلك إلى
حين حضور أحدهم وتسليمها إليه .

ويكلف الحارس على المضبوطات بحراسة الاختتام الموضوعة على المحل المخلق ، فإن لم توجد مضبوطات كلف بالحراسة على الاختتام أحد المذكورين بالفقرة السابقة وبالطريقة ذاتها ، وفي جميع الأحوال السابقة تفصل المحكمة في الدعوى العمومية على وجه الاستعجال في مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع ويترتب على صدور الحكم منها بالبراءة سقوط أمر الإغلاق (مادة ١٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١) .

الظروف المصعدة :

٤٦٩ - تطبيقا لنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ، وإذا كان مرتكب الجريمة من أصول من يمارس الفجور أو الدلالة أو المتولين تربيته أو ممن لهم سلطة عليه تكون عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على أربع سنوات بخلاف الغرامة المقررة .

إن تحقيق ثبوت الاعتياد على الدلالة ، وأن يكون من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها في ذلك سابقا ، ولما كان الحكم المطعون فيه إذا دان الطاعة الثانية بجريمة الاعتياد على ممارسة الدلالة دون أن يستظهر ركن الاعتياد إلا بقوله :

« ولا يقدح في ذلك ما ثبت من التقرير الطبي الشرعي من المنهية الثانية لا تزال بكر أفان ذلك لا ينال من رواية الشاهد. ذلك أنه قرر بمحض ضبط الواقعة وبالتحقيقات أنه لم يولج قضيبه بالمنهية الثانية وإنما أعماله

في جسمها إلى أن أمضى، يضاف إلى ذلك ما أُلح إليه بالمحضر رقم ١٠٠ إداري ذلك الذي ينهى عن سلوك المتهمة الثانية ويبين بصدق عن التبت الذي ارتوت منه ، ... وهذا الذي أورد الحكم لا ينهى على إطلاقه عن اعتياد الطاعنة الثانية على ممارسة الدعارة وسيما وأن شاهد الواقعة قرر بالتحقيقات أنه لم يسبق له أن التقى بالطعنة الثانية قبل تلك المرة . لما كان ذلك، وكان اعتياد الطاعنة الأولى لإدارة منزلها للدعارة لا يستتبع بطريق اللزوم اعتياد الطاعنة الثانية على ممارسة الدعارة حتى ولو كانت ابتها ، ذلك أن الاعتياد إنما يتميز بتكرار المناسبة والظروف ، وكان الحكم بما أوردته لا يكفي لإثبات ركن الاعتياد الذي لا تقوم الجريمة عند تخلفه فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعنة الثانية والإحالة .

(قضا ١١ / ١٩٧٩ ج ٣٠ ص ٥٠) .

تطبيقات قضائية :

استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يلزم لثبوت العادة في استعمال مكان لارتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات ، وأنه لا تريب على المحكمة إذا ما عولت في ذلك على شهادة الشهود واعتراف المتهم .

وأن لإثبات العناصر الواقعية للجريمة وركن الاعتياد على ممارسة الدعارة هو من الموضع الذي يستقل به القاضي ما دام يقيمه على أسباب سائمة فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد يكون غير سديد .

(قضا ٣ / ١٩٧٦ ج ٢٧ ص ٢٨٩) ...

ونصف الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠

لسنة ١٩٦١ في شأن مكالفة الدعارة . وقد دل المشرع بصريح هذا النص ومفهوم دلالاته أن هذه الجريمة تتحقق بمباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز ، وأن يكون ذلك على وجه الاعتقاد ، ولم يستلزم لتوافرها أن تكون ممارسة الفجور أو الدعارة مقابل أجر . وإن كان الحصول على مقابل نظير ذلك قد يقوم قرينة على علم التمييز بين الناس من قبول ارتكاب الفحشاء معهم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده بجريمة اعتياده على ممارسة الفجور وحصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن رئيس وحدة مكالفة الآداب أثبت في محضره أن تحرياته قد دلته على أن المطعون ضده يمارس الفحشاء في منزله مع آخرين لقاء أجر ، فاستصدر لإدانة من النيابة وانتقل إلى السكن المذكور ، وإذا اتهمه ضبط ... يواقع المطعون ضده ، ولما سأل الأول قرر أنه يرتكب الفحشاء مع المطعون ضده بغير مقابل وقد سبق أن مارس معه هذا الفعل مراراً ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق المطعون ضده أدلة سائفة مستمدة مما أثبتته رئيس وحدة مكالفة جرائم الآداب في محضره وما شهد به ذلك الشاهد - فإن النemy على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بمقولة أن تلك الجريمة تستلزم لتوافرها أن يكون ارتكاب الفجور مقابل أجر ، يكون غير سديد .

(قضا ١٢/٥/١٩٧٥ مج ٢٦ ص ٤٢٠) ..

وجرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لم يرمم لثبوت ركن العادة واستعمال محل لممارسة دعارة الغير ... طريقاً معيناً من طرق الإثبات ولم يستلزم إتيان الأركان المسكوة للتحريض على ارتكاب الدعارة بل يكفي أن يثبت الحكم تحققه باعتباره مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب .

(قضا ٢٢/٣/١٩٧٩ مج ٣٠ ص ٢٨٦) ...

حادى عشر : جريمة المعاونة على إدارة محل للفجور أو الدعارة

٤٧٠ - تنص المادة الثامنة على عقاب « كل من فتح أو أدار محلا للفجور أو الدعارة أو عاون بأية طريقة في إدارته » .

٤٧١ - ومن ذلك بين أن هذا النص قد جرم ثلاثة أفعال أولها فتح المحل وثانيها إدارته وثالثها المعاونة على إدارته بأية طريقة، بما معناه أن المشرع يعاقب على المعاونة على الإدارة ولا يعاقب على المعاونة على فتح المحل ، و الفرق بين فتح المحل وبين إدارته فالفعل الأول يعنى إعداد المحل وتجهيزه للاستقبال بينما الفعل الثانى يعنى الإشراف على سير العمل بالمحل ومباشرة تنظيمه بصفة مستمرة ، وقد يكتفى من فتح المحل بإعدادة وتجهيزه وقد يقوم بعد ذلك أيضاً بمباشرة الإشراف عليه .

٤٧٢ - إلا أن هذا المعنى المفهوم من صراحة ما نصت عليه المادة الثامنة خرجت عليه المحاكم واعتبرت أن المشرع قصد معاقبة من يعاون على فتح المحل أو على إدارته على حد سواء ، ومن ذلك ما نصت به محكمة النقض من « أن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ إذ عاقب في المادة الثامنة منه على فعل المعاونة في إدارة منزل الدعارة ، إنما عنى المعاونة في إعداد المحل واستغلاله كشروع ،

(تقضى جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ١٨٨ سنة ٢٥ قضائية منشور في مجموعة القواعد فى ٢٥ سنة صفحة ٥٧٨ بند ٢٦) .

على أن هذا الاتجاه له ما يبرره على أية حال ، ذلك أنه إذا كان المشرع قد أغفل العقاب على فعل المعاونة في فتح محل للفجور أو الدعارة فإن في قواعد الاشتراك المنصوص عليها في قانون العقوبات ما يكفي لتجريم هذا الفعل ، وعلى ذلك فيجب على النيابة العامة عند اتهام شخص بالمعاونة على فتح محل للفجور أو الدعارة أن تقيد الأوراق بمواد الاشتراك بالمساعدة بجانب قيدها لمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .

أركان الجريمة

الركن المادى

٤٧٣ - الركن المادى لجريمة المعاونة على (فتح) أو إدارة محل للفجور أو الدعارة يتحقق بقيام الجاني بمساعدة من يفتح المحل في إعداده وتجهيزه حتى يكون مستعداً لإستقبال الزوار .

إلا أنه يخرج عن هذا النطاق مؤجر المحل مهما بلغ عليه بقصد المستأجر وكذا من يقوم بتوريد الأثاث والامتعة له مهما بلغ عليه من ذلك .

ويتحقق الركن المادى في جريمة المعاونة على إدارة المحل باشتراك الجاني في الإشراف على تنظيم العمل به حتى ولو تم ذلك في فترات متقطعة

ركن الاعتياد

٤٧٤ - ولما كانت جريمة فتح أو إدارة محل للدعارة لا تتكامل أركانها إلا بثبوت إعتياد الجاني على ذلك ، فإن جريمة المعاونة على فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة لا تثبت أيضاً إلا بثبوت إعتياد الجاني على المعاونة في فتح المحل أو إدارته .

التصدي الجنائي

٤٧٥ - ويجب أخيراً أن تنصرف نية الجنائي المعاون إلى أن معاوته هذه تنصرف إلى فتح المحل أو تشغيله لفجور ودعارة الغير ، وعلى ذلك فزجر المحل أو مورد الآثاء والامتنعة له لا يعتبر أيهما قد عاون في فتح المحل أو إدارته حتى ولو ظل ثانيهما يورد الآثاء والامتنعة لهذا المحل ، ذلك لأن نية كليهما لم تنصرف إلى تشغيل المحل للفجور أو الدعارة وإنما كان هدف أولهما تاجير محله وكان مقصد ثانيهما بيع الآثاء والامتنعة .

العقوبة والظروف المشددة

٤٧٦ - يعاقب على ارتكاب جريمة المعاونة على فتح محل الفجور أو الدعارة أو إدارته بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة من مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه في الإقليم المصري ولا تقل عن ألف ليرة ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة في الإقليم السوري فضلاً عن عقوبة المراقبة وإغلاق المحل ومصادرة الامتنعة والآثاء الموجودة فيه .

ولقد سبق أن تكلمنا عن العقوبة والظروف المشددة الخاصة بجريمة فتح أو إدارة محل الفجور أو الدعارة وهي نفس العقوبة المنصوص عليها لجريمة المعاونة ، ويقترن بها نفس الظروف المشددة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية فألى ذلك نحيل .

ثاني عشر : جريمة تاجير أو تقديم محل للفجور أو الدعارة

٤٧٧ - تنص الفقرة (١) من المادة التاسعة على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيها ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه في الإقليم المصري ولا تقل عن مائتين وخمسين ليرة ولا تزيد على ثلاثمائة ألف ليرة في الإقليم السوري أو ياحدى هاتين العقوبتين :

(أ) كل من أجر أو قدم بأية صفة كانت منزلا أو مكانا يدار للفجور أو الدعارة أو لسكنى شخص أو أكثر إذا كان يمارس فيه الفجور أو الدعارة مع علمه بذلك .

أركان الجريمة :

الركن المادى

٤٧٨ - يتحقق الركن المادى لهذه الجريمة بقيام الجاني بتاجير المنزل أو المكان الى من سيقوم بإدارته للفجور أو الدعارة أو مباشرتهما فيه ، ولا يكفي أن يقوم الجاني بتحرير عقد الإيجار أو الاتفاق على تاجير المنزل أو المكان ، بل يشترط أن يتم شغل المكان فعلا ذلك أن القانون لا يعاقب على المشروع فى هذه الجريمة .

كذلك يتحقق الركن المادى لهذه الجريمة إذا ما قدم الجاني منزلا

أو مكانا يدار الفجور أو الدعارة أو لسكنى شخص أو آخر إذا كان يمارس فيه الفجور أو الدعارة وذلك مهما كانت الصلة القائمة بين الجاني ومن يقدم له هذا المنزل أو المكان وسواء أكان ذلك بمقابل أو بدون مقابل .

الركن المعنوي

٤٧٩ - ويمثل الركن المعنوي لهذه الجريمة في علم الجاني بأن هذا المنزل أو المكان يقوم مستأجره أو من قدم إليه بإدارته للفجور أو الدعارة أو في علمه بأن من قام باستئجار المحل أو من قدم إليه يقوم بممارسة الفجور أو الدعارة فيه سواء بمفرده أو باستحضاره آخرين لنفس الغرض .

وتفريعا على ذلك فإنه لا يشترط أن يتأتى هذا العلم عند قيام الجاني بتأجير المحل أو تقديمه ، إذ يصح أن يتأتى عليه هذا بعد قيامه بذلك أو من ثم تجب مساءلته فيما لو قعد - مع علمه هذا - عن إبلاغ السلطات المختصة أو اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع المستأجر أو من قدم له المحل من إدارته للفجور أو الدعارة أو ممارستها فيه ، أو بطرده بالوسائل القانونية المؤدية إلى ذلك .

والمقصود بالعلم هنا هو العلم المجرد عن قصد آخر - كقصد الاستغلال بقاء من يستأجر المحل أو استخدامه لارتكاب الفجور أو الدعارة - ذلك أنه لو ثبت أن الجاني مع علمه هذا قصد استغلال بقاء المستأجر أو فجوره أو أقصد مساعدته ومعاوته على ذلك فإنه تنطبق عليه مواد القانون التي تنفي والتكليف القانوني السليم لهذه الأفعال والتي تعاقب بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها في المادة التاسعة .

ركن الاعتياد

٤٨٠ — ويشترط أخيراً لعقاب الجاني في هذه الجريمة أن يتوافر في حقه ركن الاعتياد الذي تطلبه القانون . بمعنى أن يثبت أنه اعتاد على تأجير أو تقديم المحال التي تدار للفجور أو الدعارة مع علمه بذلك أو تأجيرها وتقديمها لكل شخص أو أشخاص يمارسون فيها الفجور أو الدعارة .

ولقد سبق أن أفضنا في الكلام عن ركن الاعتياد فيما سبق فإلى ذلك نحيل .

العقوبة

٤٨١ — يعاقب على ارتكاب هذه الجريمة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيهاً ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه في الإقليم المصري ولا تقل عن مائتين وخمسين ليرة سورية ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة في الإقليم السوري أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وذلك فضلاً عن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة عقوبة الحبس . ويحكم بإغلاق المحل مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وينفذ الإغلاق دون قفل لمعارضة الغير ولو كان حائزاً بموجب عقد صحيح ثابت التاريخ .

٤٨٢ — هذا والنيابة العامة بمجرد ضبط الواقعة أن تصدر أمراً بإغلاق المحل أو المنزل المدار للدعارة أو الفجور .

وتعتبر الأمثلة والآثار المضبوطة في حكم الأشياء المحجوز عليها إدارياً بمجرد ضبطها حتى يفصل في الدعوى نهائياً وقسم بعد جردها وإثباتها في محضر إلى حارس يكلف بالحراسة بغير أجر من الأشخاص الآتي ذكرهم :

من فتح المحل أو أداره أو عاون في إدارته أو ماله أو مؤجره أو أحد المقيمين أو المشتغلين فيه ، ولا يعتد برفضه إياها . فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء توكل الحراسة مؤقتا بأجر إلى من ترى الشرطة أنه أهل لذلك إلى حين حضور أحدهم وتسليمها إليه .

ويكلف الحارس على المضبوطات بحراسة الاختتام الموضوع على المحل المغلق فإن لم توجد مضبوطات كلف بالحراسة على الاختتام أحد المذكورين بالفقرة السابقة وبالطريقة ذاتها ، وفي جميع الأحوال السابقة تفصل المحكمة في الدعوى العمومية على وجه الاستعجال في مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع ويترتب على صدور الحكم منها بالبرء سقوط أمر الإغلاق .

ثالث عشر : الجريمة المتصوص عليها في الفقرة الثانية

من المادة التاسعة

تسهيل الفجور أو الدعارة في المحلات المفروشة أو المفتوحة للجمهور .
٤٨٢ — تنص الفقرة الثانية من المادة التاسعة على عقاب « كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشا أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبول أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماحه في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة .

ماهية المنازل أو الغرف المفروشة .

٤٨٤ — يقصد بالمنازل المفروشة المشار إليها في هذا النص الفنادق أي كانت درجتها السياحية (والبنسيونات) أيأ كان عدد غرفها ، ويندرج تحت هذا النص الأماكن المفروشة التي تخصصها بعض الهيئات أو الجماعات لسكنى أعضائها المقترين أو غيرهم :

٢٨٥ — ويقصد بالغرف المفروشة تلك التي تؤجر منفردة ولو كانت بمدخل خاص لا تتصل بالمسكن أو تلك التي تكون ضمن غرف أحد المساكن وسواء أكانت تقطن هذا المسكن عائلة أو فرد أو يقطن كل غرفة من غرف المسكن فرد من الأفراد .

أركان الجريمة :

الركن المادى

٤٨٦ — يتحقق الركن المادى فى هذه الجريمة بمجرد قبول الجاني لأشخاص يرتكبون الفجور أو الدعارة بمنزله المفروش أو الغرفة المفروشة وذلك دون أى تدخل إيجابى من جانبه لتسهيل ارتكابهم للفجور أو الدعارة ، ذلك أنه لو قام الجاني بأى نشاط إيجابى من جانبه لتسهيل إرتكاب الفجور أو الدعارة لأطبق عليه نص المادة الأولى من القانون وهي تقضى بعقوبة أشد من تلك المنصوص عليها بنص الفقرة الثانية من المادة التاسعة فضلا عن أن هذه الفقرة الأخيرة تتطلب لإكمال أركانها توافر ركن الاعتقاد . ونعتقد أن هذا هو مراد المشرع من هذا النص .

٤٨٧ — وعلى ذلك فيكنى — فى رأينا — لالتطبيق نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة مجرد قبول مالك أو مدير المنزل أو الغرفة المفروشة لأشخاص يرتكبون الفجور أو الدعارة بهذا المكان ، ويمكن لإثبات هذا القول أو نفيه عن طريق علمه بما سيقدم عليه هؤلاء الأشخاص سواء كان هذا العلم قد جاء قبل دخول هؤلاء الأشخاص المحل أم بعد دخولهم له ، أما ما ورد بصياغة الفقرة من تعبير قد يفهم منه أن المشرع يتطلب لالتطبيق نص هذه الفقرة قيام الجاني بالتسهيل فلا يمكن تفسيره إلا على أن مجرد

قبول الجاني لارتكاب هؤلاء الأشخاص الفجور أو الدعارة بمحله يعتبر في حد ذاته تسهلاً لارتكابهم هذه الأفعال .

٤٨٨ — ومع هذا المفهوم وهذا التحليل نجد أن حكم النقض الصادر بجلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٨ في الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ٢٨ قضائية لا يستقيم مع واقع هذا التفسير ، وكان حكم النقض هذا قد قضى بأن المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - بشأن مكافحة الدعارة أو من ساعده على ذلك أو سله له بصيغة عامة تفيد بثبوت الحكم على الإطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط ركن الاعتياد ، غير أن المادة التاسعة تكفلت في فقرتها الثانية بالنص على عقاب « كل من يمتلك أن يدير منزلاً مفروشا أو غرفاً مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصاً يرتكبون ذلك أو بسماحة في محله بالتحريض على الفجور والدعارة » - وهذا التخصيص يعد التعميم لابتداء يفيد أن مراد المادع استثناء من ورد ذكرهم في النص الخاص من الحكم العام .

(منشور بمجموعة الأحكام السنة التاسعة العدد الثالث صفحة ١٠٩٠ بند ١٦٤) .

٤٨٩ — ومن ذلك كله يبين أن المشرع لم يقصد بكلمة « سهل » الواردة بنص الفقرة الثانية من المادة التاسعة « التسهيل » بمعناه القانوني . الواردة بنص المادة الأولى من القانون وإنما اعتبر أن مجرد قبول الجاني لأشخاص يرتكبون الفجور أو الدعارة بمنزله المفروش أو بغرفته المفروشة عملاً يجب تجريمه باعتباره تسهلاً لهم في ارتكاب هذه الأفعال وإن كان ذلك دون أي تدخل إجباري منه ، ولو قيل بغير ذلك لكان هناك تناقض واضح بين

التسهيل المنصوص عليه في المادة الأولى وذلك المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة إذ تقضى المادة الأولى بمقوبة أشد من المنصوص عليها في المادة التاسعة والمادة الأخيرة تتطلب توافر ركن الإعتياد لإطباقها فضلاً عن ذلك .

٤٩٠ - ويتمثل الركن المادى في جريمة صياح من يملك محلاً مفتوحاً للجمهور لأشخاص يحرضون على الفجور أو الدعارة في مجرد صياح الجاني لمثل هؤلاء الأشخاص بالتواجد في محله للتحريض على الفجور أو الدعارة وذلك دون وقوع أى نشاط لإيجاب من جانب صياح أو مدير هذا المحل العام .

ولا هبة بما إذا كان الجاني في الجريمتين السابقتين يتقاضى أجراً عن ذلك أم لا ، إلا أنه إذا كان في الجريمة الأولى يتقاضى أجراً أزيد من المقرر فإنه يعتبر مستغلاً لبهاء الشخص أو تجوره .

الركن المعنوى

٤٩١ - ويتحقق القصد الجنائى العام في حق الجاني في الجريمتين السابقتين في علم مالك أو مدير المنزل أو الغرف المفروشة بأن هؤلاء الأشخاص الذين قبلهم بمحله يرتكبون الفجور أو الدعارة وبأن الأشخاص الذين سمح بتواجدهم في محله العام المفتوح للجمهور يحرضون على الفجور أو الدعارة .

ويلزم أيضاً توافر قصد خاص لدى الجاني مؤداه إنصراف نيته إلى أن قبوله لمن يرتكبون الفجور أو الدعارة بمنزله أو غرفه المفروشة إنما ليرتكبون ذلك لإرضاء شهوات الغير لا شهواته هو وأن من يتواجدون بمحله العام المفتوح للجمهور يحرضون على ارتكاب الفجور أو الدعارة لا لإرضاء شهواته هو وإنما لإرضاء شهوات الغير .

ركن الاعتداء

٤٩٢ - ويلزم أخيراً لاكتمال عناصر هاتين الجريمتين توافر ركن الاعتداء في حق الجاني وبدون توافر هذا الركن تكون الجريمة غير مكتملة الأركان .

ويجب أن يبين في الحكم بالإدانة توافر ركن الاعتداء ببيان وافياً لاغوض فيه حتى تستطيع المحكمة العليا مراقبة صحة توافر هذا الركن ولذلك قضت محكمة النقض بأنه إذا كان ما أورده الحكم للاستدلال به على قيام ركن العادة - في الجريمة التي قضت عليها المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في فقرتها الثافية - هو قول مرسل لا يمكن معه الوقوف على أمر الواقعة المذكورة لمنصر الإعتداء ولا معرفة مكان وزمان وقوعها بالنسبة إلى الواقعة الأخرى بحيث تستطيع محكمة النقض إقرار صحة وصفها ومراقبة صحة تطبيق القانون ، فلا يكفي هذا القول ببيان للركن المذكور بما يعيب الحكم ويوجب نقضه للقصور في بيان الواقعة .

(حكم النقض السابق) .

العقوبة :

٤٩٣ - يعاقب الجاني في الجريمتين السابقتين بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيهاً ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه في الإقليم المصرى ولا تقل عن مائتين وخمسين ليرة سورية ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة في الإقليم السوري أو يلحذى هاتين العقوبتين وذلك فضلاً عن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة عقوبة الحبس فيما لو حكم عليه بها .

وبحكم باغلاق المحل مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وينفذ حكم الغلق دون نظر لمعارضة الغير ولو كان حائزاً بموجب عقد صحيح ثابت التاريخ .

وللنيابة العامة بمجرد ضبط الواقعة أن تصدر أمراً باغلاق المنزل أو القرفة أو المحل وتعتبر الأمتعة والآثاث المضبوط في حكم الأشياء المحجوز عليها لإدارياً بمجرد ضبطها حتى يفصل في الدعوى نهائياً وقسم بعد جردها ولإثباتها في محضر إلى حارس يكاف بالحراسة بغير أجر .

رابع عشر : جريمة الاعتماد على ممارسة الفجور أو الدعارة

٤٩٤ — تنص النقرة الثالثة من المادة التاسعة على عقاب « كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة » .

.. ويبين من هذا النص أن المشرع يعاقب المرأة والرجل على حد سواء إذا اعتادا ممارسة الفجور أو الدعارة .

فالرجل إذا ثبت أنه يرتكب الفجور مع الإناث بغير تمييز وأنه لإعتاد على ذلك وجب ضبطه وتقديمه للمحاكمة .

أركان الجريمة :

الركن المادى

٤٩٥ — يتمثل الركن المادى في جريمة الاعتماد على ممارسة الفجور أو الدعارة في قيام الرجل بممارسة الفجور أو فى قيام الأتى بممارسة الدعارة .

وقد سبق أن ذكرنا أن الفجور أو الدعارة المجرمين قانوناً يقتضيان الممارسة مع الناس بغير تمييز ودون أى اعتبارات عاطفية أو ماشابهها وأن عدم التمييز فى مباشرتها هو العنصر المميز لتجريمها قانوناً ، وعلى ذلك

فلا يتحقق الركن المادى إذا ما مارس رجل الفجور مع امرأة دون غيرها . وكذلك لا يتحقق الركن المادى إذا ما مارست امرأة الدعارة مع رجل دون سواء حتى ولو كانت تتقاضى منه أجراً عن ذلك .

ولا عبرة بما إذا كانت المرأة متزوجة من عدمه والمرأة المتزوجة إذا ما مارست الدعارة مع الناس بغير تمييز فلا يحق لزوجها التمسك بعدم موافقته على إقامة الدعوى العمومية ذلك لأنها لا تخضع عن جريمة الزنا وإنما تخضع عن جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة .

الركن المعنوى

يتحقق الركن المعنوى فى جريمة ممارسة الفجور أو الدعارة فى ارتكاب الجنائى للفجور أو الدعارة وهو يعلم بانعدام الرابطة الشرعية بينه وبين من يرتكب معه الفجور أو الدعارة ويأنه يرتكب هذا الفعل عن إرادة حرة .

ولاشك فى أن مباشرة الدعارة أو الفجور مع الناس بغير تمييز يفيد حتماً العلم بانعدام الرابطة الشرعية - إلا أنه قد يحدث أن تمارس أئمة الدعارة مع خايل لها ثم تمارسها مع طليقها الذى تعتقد أنها ما زالت فى عصمته مع أنه قام بطلاقها دون علم منها فلا يمكن والحالة هذه القول بأنها مارست الدعارة مهما ذلك أنها فى المرة الثانية لم يتوافر فى حقها القصد الجنائى .

ولا يتطلب الأمر هنا توافر أى قصد خاص كقصد إرضاء شهوات الغير فالمرأة التى تمارس الدعارة مع الناس بغير تمييز وقصد إرضاء شهواتها هى تكون قد مارست الدعارة المحرمة تطبيقاً للقانون إذ لا يتطلب الأمر

وجود قصد خاص بارضاء شهوات الغير كما يتطلب ذلك في بعض جرائم القانون نفسه على نحو ما أسلفنا .

ولا عبرة بما إذا كانت المرأة والرجل يتقاضى أحدهما أجر مقابل ممارسته الفجور أو الدعارة مع الآخرين إذ يكفي لقيام هذه الجريمة ممارسة الرجل أو المرأة للفجور أو الدعارة مع الناس بغير تمييز وإن كان تقاضى الأجر يفيد في غالب الأحيان عنصر عدم التمييز .

ركن الاعتیاد

٤٩٦ - ويجب أخيراً لقيام جريمة الاعتیاد على ممارسة الفجور أو الدعارة توافراً لركن الاعتیاد في حق الجاني .

ويتحقق ركن الاعتیاد بارتكاب الفجور أو الدعارة أكثر من مرة سواء في ذلك اختلف مسرح الجريمة أو لم يختلف ولكن بشرط ألا يتم ذلك في زمن واحد إذ يجب عدم الخلط بين تكرار الأفعال والاعتیاد على ارتكابها وهو الأمر الذي تناولته المحكمة العليا في أكثر من حكم بها .

ولا عبرة - في رأينا - بطول المدة التي تمر بين كل فعل وآخر أو قصرها بشرط ألا تكون هذه المدة من الطول بحيث يمكن القول بأن الجاني قد عزم على التوبة وأنه كان عازم على عدم الرجوع إلى هذا الفعل وإن عودته إليه إنما كانت تحت تأثير الحاجة أو بدافع عاطفي وهذه كلها أمور تستطيع المحكمة أن تفصل إليها من واقع ظروف الدعوى وملابساتها وتقدير كل حالة وفق هذه الظروف والملابسات .

وعلى ذلك فليس - في رأينا في - مرور ثلاث سنوات على ارتكاب

الفعل الأول مانع من تحريك الدعوى العمومية بمقولة سقوط هذا الفعل بمضى المدة المقررة قانونا ، ذلك لأن القول بذلك لا يكون إلا في مجال وجود جريمة تسقط بمضى الثلاث سنوات أما الفعل الأول الذى باجتماعه إلى فعل آخر يكون ركن الاعتياد والذى نحن بصدد بحثه فإنه فعل لم يجرمه القانون لحكمة اقتضاها المشرع هى منح فرصة لارتكاب هذا الفعل لعدم العودة إلى ارتكابه ثانية فإذا ما عاد إلى ارتكابه اتقن المبرر الذى اقتضى هذه الحكمة .

تطبيقات قضائية :

٤٩٧ — « إن معاشرة رجل لامرأة في منزله معاشرة الأزواج لا يعد من أعمال الفسق والدعارة المؤثمة في القانون إذ أن المقصود بالتحريم هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز » .

(تقض جلسة ١٨ أكتوبر ١٩٥٤ الطعن رقم ٨٣٦ سنة ٢٤ قضائية منشور بمجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض في ٢٥ عاما صفحة ٥٧٩ بند ٣١ الجزء الثاني) .

٤٧٩ — « متى كان الحكم لإذوان المتهمة بأنها عاوت زوجها الذى كان متهما معها في إدارة منزل للدعارة والفجور بممارسة الدعارة فيه قد أثبت عليها أن شخصا ارتكب الفحشاء معها في منزل زوجها المنهم الأول الذى يديره للدعارة كما أثبت عليها اعتياد بعض الرجال على الحضور إلى ذلك المنزل والتردد عليه لارتكاب الفحشاء مع المتهمة نظير أجر قدره ثلاثون قرشا للمرة الواحدة ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك تحقق به جريمة ممارسة الدعارة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بجميع عناصرها القانونية » .

(تقض جلسة ٤ مايو سنة ١٩٥٤ الطعن رقم ٤١٧ سنة ٢٤ قضائية منشور بمجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض في ٢٥ طاما صفحة ٥٧٩ بند ٢٩ جزء ثان) .

٤٩٩ — وإن « جريمة إدارة منزل للدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة هما من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها » .

(تقض جلسة ٩٠ يناير سنة ١٩٥٦ الطعن رقم ٩٨٩ سنة ٢٥ قضائية منشور بمجموعة أحكام النقض السنة السابعة العدد الأول صفحة ٢٧ بند ١١) .

٥٠٠ — وأنه متى أثبت الحكم أن أحد الرجال اعتاد التردد على منزل معد للدعارة يرتكب فيه الفحشاء مع من تحضره له المرأة التي تدير هذا المنزل وأنه ارتكب الفحشاء عدة مرات مع المتهمة وهي بمن يستخدمن في إدارة هذا المنزل للدعارة فإن ذلك تتوافر به في حق المتهمة عناصر جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

(منشور بمجموعة الأحكام السنة السابعة العدد الثاني صفحة ٥٨٩ بند ١٤٣) .

٥٠١ — « ولا تعارض بين نفي الحكم وقوع جرمي إدارة بيت للدعارة وممارستها - وهما من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بثبوت ركن الاعتياد وبين ما انتهى إليه الحكم من ثبوت جريمة استغلال الطاعنة بقاء المتهمة الثانية ، وهي جريمة لم يستلزم الشارع فيها توافر هذا الركن » .

(تقضى جلسة ٢٢ يونيو سنة ١٩٥١ الطعن رقم ٧٧٣ سنة ٢٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الثاني صفحة ٦٤٤ بند ٤٤) .

المقوبة :

٥٠٢ — يعاقب الجاني الذي يرتكب الفجور أو الدعارة على وجه الاعتماد بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيا ولا تزيد على ثلاثمائة جنيا في الإقليم المصرى ولا تقل عن مائتين وخمسين ليرة سورية ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة في الإقليم السوري أو بأحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلا عن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة عقوبة الحبس فيما لو حكم عليه بها تطبيقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ كما يجوز الحكم بوضع المحكوم عليه بعد انقضاء مدة العقوبة في إصلاحيّة خاصة إلى أن تأمر اللجنة الإدارية بإخراجه منها ، ويكون ذلك وجوبيا في حالة العود غير أنه لا يجوز إبقاؤه في الإصلاحيّة أكثر من ثلاث سنوات .

٥٠٣ — هذا وعند ضبط الجاني يجوز إرساله إلى الكشف العني فاذا تبين أنه مصاب بأحد الأمراض التناسلية المعدية حجز في أحد المعاهد العلاجية حتى يتم شفاؤه من هذا المرض .

خامس عشر: الجريمة المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة :

٥٠٤ - تنص المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن « كل مستغل أو مدير لمحل عمومي أو محل من محال الملاهي العمومية أو محل آخر مفتوح للجمهور يستخدم أشخاصا ممن يمارسون الفجور أو الدعارة بقصد تسهيل ذلك لهم أو بقصد استغلالهم في ترويج محله يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه في الإقليم المصري وعلى ألتي ليرة في الإقليم السوري .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على أربع سنوات والغرامة من مائتي جنيه إلى ربعمائة جنيه في الإقليم المصري ومن ألتي ليرة إلى أربعة آلاف ليرة في الإقليم السوري إذا كان الفاعل من الأشخاص المذكورين في الفقرة الأخيرة من المادة الثانية .

ويحكم بإغلاق المحل لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور ويكون الإغلاق نهائيا في حالة العود .

٥٠٥ - ويبين من هذا النص أنه يحرم عمل مستغل أو مدير المحل إذا هدف من وراء استخدامه للأشخاص الذين يمارسون الفجور أو الدعارة إلى تسهيل ذلك لهم أو إلى ترويج النشاط التجاري لديه باستغلال وجود هؤلاء الأشخاص بالمحل .

أركان الجريمة

الركن المادى :

٥٠٦ - ويتحقق الركن المادى لهذه الجريمة بقيام الجانى باستخدام الأشخاص المعروف عنهم ارتكاب الفجور أو الدعارة ، وسواء فى ذلك كان الاستخدام ثابتاً فى عقد مكتوب أم بناء على اتفاق شفوى ، وسواء فى ذلك أيضاً كان هذا الاستخدام سابقاً على انصراف نية مستغل المحل أو مديره فى تشغيل هؤلاء الأشخاص لتسييل الفجور أو الدعارة لهم أو فى استغلالهم لترويج نشاطه التجارى أم لاحقاً على ذلك .

والاستخدام بقصد تسييل الفجور أو الدعارة لهؤلاء الأشخاص يجب أن يتجرد من أى مظهر لنشاط مادى لمجابهة قد يقوم به المستغل للمحل أو مديره وإلا اندرج هذا التسييل والاستخدام تحت نطاق مدلول نص المادة الأولى من القانون وهى تعاقب بمقوبة أشد من المقوبة المنصوص عليها فى المادة الحادية عشرة .

كذلك فإن استخدام هؤلاء الأشخاص بقصد ترويج النشاط التجارى غير الاستخدام المقصود به استغلال بغاء الشخص أو فجوره المنصوص عليه فى المادة السادسة من القانون والمادة الأخيرة تعاقب بمقوبة أشد المقوبة من المنصوص عليها فى المادة الحادية عشرة .

ولا عبرة بنوع العمل الذى يقوم به هؤلاء الأشخاص بالمحل فسيان أن يكون من أعمال الإداة أو عمل يدوى أو ميكانيكى أو عمل يتعلق بأداء فن من الفنون . كذلك لا عبرة بما إذا كان هؤلاء الأشخاص الذين يستخدمهم مستغل المحل أو مديره يرتكبون الفجور أو الدعارة بنفس المحل أم لأنهم يرتكبونها فى مكان آخر .

الركن المعنوى :

٥٠٧ - ويتحقق الركن المعنوى لهذه الجريمة بانصراف نية صاحب المحل أو مديره إلى إتاحة الفرصة لهؤلاء الأشخاص كي يتصلوا بعملائهم أو بتصيدهم لارتكاب الفجور أو الدعارة معهم ، أو بانصراف نية الجاني إلى ترويج نشاطه التجارى قبيحة تشغله لهؤلاء الأشخاص المعروف عنهم الاشتغال بأعمال الفجور أو الدعارة .

العقوبة :

٥٠٨ - يعاقب الجاني فى هذه الجريمة بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه فى الإقليم المصرى وعلى أثنى ليرة فى الإقليم السورى وذلك فضلاً عن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة عقوبة الحبس المحكوم بها عليه وذلك تطبيقاً لنص المادة ١٥ من القانون .

ويحكم أيضاً على الجاني باغلاق المحل مدة لا تزيد على ثلاثة شهور .
هذا ولتنابة العامة بمجرد ضبط الواقعة إن تصدر أمراً باغلاق المحل ، وتعتبر الأمتعة والأثاث المضبوط فى حكم الأشياء المحجوز عليها لإداريا بمجرد ضبطها حتى يفصل نهائيا وتسلم بهن جردها وإثباتها فى محضر إلى حارس يكلف بالحراسة بنهر أجر .

الظرف المشدد

٥٠٩ - إذا اقترن بهذه الجريمة المنصوص عليها فى المادة الحادية عشرة من القانون الظرف المشدد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من هذه المادة وهو قيام صفة فى الجاني شددت عقوبتى الحبس والغرامة فتكون

عقوبة الحبس من سنتين إلى أربع سنوات والغرامة من مائتي جنيه إلى أربع مائة جنيه في الإقليم المصري، ومن ألفي ليرة إلى أربعة آلاف ليرة سورية في الإقليم السوري وذلك فضلا عن عقوبة المراقبة تطبيقا لنص المادة ١٥ من القانون .

والصفة قد تكون الجاني وتكون مبررة لتشديد العقوبة على التحو
السالف هي حالة كون الجاني من أصول من يمارس الفجور أو الدعارة
أو كونه من المتولين تربيته أو عن له سلطة عليه .
هذا ويكون الحكم بطلق المحل نهائيا في حالة العود .

سלוيس عشر : جريمة الاشتغال أو الاتقامة في محل للفجور أو الدعارة :

٥١٠ - تنص المادة ١٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن
كل شخص يشتغل أو يقيم عادة في محل للفجور أو الدعارة مع علمه بذلك
يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة .

أركان الجريمة

الركن المادى :

٥١١ - يتحقق الركن المادى لهذه الجريمة بقيام الجاني بالاشتغال
في الخندمة في محل الفجور أو الدعارة سواء في ذلك أكان عمله به مقابل أجر
أم بدون أجر، وسواء أكان يعمل خادما أو مريا أو سائقا أو ما شابه ذلك
من الأعمال التى تتصل اتصالا مباشرا بمحل الفجور أو الدعارة أو
بالمقيمين فيه .

إلا أنه يجب أن يكون لعمل الجاني صفة الدوام والاستمرار بمقولة

أن الشخص الذى يتردد على محل الفجور أو الدعارة مرة أو مرتين كل أسبوع لخدمة المقيمين فيه لا يمكن اعتباره من يشتغلون في هذا المحل ، كذلك الشخص الذى يتردد على هذا المحل ولو يوميا لإحضار لوازم المقيمين فيه وينصرف إثر ذلك لا يمكن القول بأنه من يشتغلون في هذا المحل .

٥١٢ - ويتحقق الركن المادى لهذه الجريمة أيضا بالنسبة لم يقيم بمحل الفجور أو الدعارة إقامة الجانى إقامة دائمة بهذا المحل ، إلا أن ذلك لا يعنى ضرورة تواجده ليل نهار في هذا المحل ، ولا يعنى أيضا ضرورة تواجده أثناء ممارسة الفجور أو الدعارة ، وينطبق النص أيضا حتى ولو كانت إقامة الجانى تنقطع في بعض الفترات في سفر أو ترحال أو في إقامة عند آخرين .

ويجب التفرقة بين من تكون إقامة بمحل الفجور أو الدعارة إقامة اضطرابية وبين من لا يكون كذلك ، فالشخص الذى يكون مدير المحل أو صاحبه ملزما بالاتفاق عليه وأعاليه ويكون هو بدوره غير قاصر على الكسب إما بصرفه أو لكبره أو لإصابته بمرض يقعه عن العمل لا يمكن مساءلته عن إقامة بهذا المحل تطبيقا لنص المادة ١٣ من القانون ، أما الشخص الذى يقيم بالمحل ولا تربطه صلة عائلية بمدير المحل أو مستغله أو تربطه مثل هذه الصلة به إلا أنه يكون قادرا على الكسب فإنه يكون مسئولا عن إقامة بهذا المحل إذا كان يعلم بارتكاب الفجور أو الدعارة فيه .

الركن المعنوى

٥١٣ - يتحقق القصد الجنائى في هذه الجريمة يعلم الجانى بأن المحل الذى يشتغل أو يقيم فيه يدار للفجور أو الدعارة إلا أنه يجب أن تكون هذه الإقامة أو الاشتغال بهذا المحل متأنيا عن إرادة حرة غير مشوبة بأى نوع من أنواع الإكراه ماديا كان أو أدبيا .

ركن الاعتداء

٥١٤ - يلزم بعد ذلك للقول بمسؤولية المشتغل أو المقيم بمحل الفجور أو الدعارة ثبوت اعتياده على الاشتغال أو الإقامة بأكثر من محل واحد يدار للفجور أو الدعارة ، إلا أن هذا القول في غير محله ولا سند له من القانون ذلك لأنه يمكن في القانون لثبوت هذه الجريمة ثبوت اعتياد هذا الشخص على الإقامة أو الاشتغال في محل واحد يدار للفجور أو الدعارة بعينه ، كل ذلك بشرط أن تكون إقامة الجاني بالمحل أو اشتغاله فيه ممتصراً لفترة يمكن معها اعتبار هذا المحل من المحلات التي تدار للدعارة أو الفجور وفقاً لمفهوم المادة العاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .

غير أن ثبوت اعتياد الجاني الإقامة أو الاشتغال بالمحلات التي تدار للفجور أو الدعارة يستدعي القول بتوافر ركن الاعتداء قبله من باب أولى.

المقوبة :

٥١٥ - يعاقب على ارتكاب هذه الجريمة بقوبة الجبس التي لا تزيد على ستة واحدة .

خاتمة

٥١٦ — لم يبق من الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ سوى تلك الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤ من هذا القانون وهي جريمة من يعلن بأية طريقة من طرق الإعلان عن دعوى تتضمن إغراء بالفجور أو تدعارة أو لفت الأنظار إلى ذلك ، ونظراً لما يوجد بين هذه الجريمة والجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٧ عقوبات والتي سنفردها بمبحثاً خاصاً هو المبحث العاشر من الباب الأول الخاص بالمطبوعات والأشياء الفاضحة ، فقد رأينا أن نرجى بمبحث هذه الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ لحين دراسة هذا المبحث .

المبحث الثاني

التحريض علنا على الفسق

نص المادة :

٥١٧ - تنص المادة ٢٦٩ مكرر عقوبات المضادة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٥ والمنصور بالوقائع الرسمية بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ والمستبدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من وجد في طريق عام أو مكان مطروق يجرى هذه المادة على الفسق بإشارات أو أقوال ، فإذا عاد الجاني إلى ارتكاب هذه الجريمة خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا ويستتبع الحكم بالأداة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة .

النص القديم :

٥١٨ - وهذا النص المضاف لقانون العقوبات هو بديل لنص الفقرة الثالثة من المادة ٣٨٥ عقوبات والتي كانت تعاقب كل من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يجرى الممارين على الفسق بإشارات أو أقوال ، فإن كان المحرض المذكور لم يبلغ اثني عشرة سنة كاملة يجازى أبواه بالعقوبات المقررة في هذه المادة ، والعقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٨٥ هي عقوبة الغرامة التي لا تتجاوز جنيا مصرية أو الحبس الذي لا يزيد على أسبوع واحد .

سبب إلغاء النص القديم ووضع النص الجديد :

٥١٩ - كان من نتيجة إزدیاد عدد المحرضين للعارة على الفسق في الطرق والأماكن العامة أن أصبح من الضروري صوغاً للأخلاق والآداب العامة إضافة هذا النص الذي يعاقب على ارتكاب جريمة التحريض على الفسق بالإشارات أو الأقوال في مكان أو طريق عام لأول مرة بالحبس مدة لا تزيد على شهر فإذا ما عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة من النوع في خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى عوقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تزيد على خمسين جنياً وذلك فضلاً عن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة عقوبة الحبس .

أركان الجريمة :

الركن الأول : الركن المادي

٥٢٠ - التحريض على الفسق هو الدعوة إلى ارتكابه سواء مع المحرض أو مع غيره ، ولم يقتصر المشرع على تحريم التحريض على الفجور أو الدعارة المؤتمنين في هذه المادة بل ذكر كلمة « الفسق » ، فعبّر بذلك عن تحريم التحريض على ارتكاب الفجور أو الدعارة سواء في ذلك المؤتمنين قانوناً أو المحرمين شرعاً ، وعلى إ ذلك فدعوة امرأة أو فتاة قسراً بالطريق أيا كانت صفتها إلى ارتكاب الفسق أمر يندرج تحت نطاق المادة ٢٦٩ مكرراً عقوبات وكذلك الحال بالنسبة لدعوة رجل يسير بالطريق إلى ارتكاب الفسق حتى ولو كانت الداعية إلى ذلك ليست من البغايا وإنما فعلت ذلك لأول مرة لإرضاء شهواتها .

ولا تقع الجريمة إلا بقول أو إشارة. أما إذا وقع تحريض على الفسق بأى وسيلة أخرى كإعلان أو صور أو ما شابه ذلك فإن نص المادة ٢٦٩ مكرر عقوبات لا ينطبق في هذه الحالة .

والتحريض على الفسق بالقول يجب أن تستشف الدعوة لإليه من واقع مدلول عبارات الداعى المحرض أيا كانت الألفاظ التى تخفى وراءها معنى التحريض. كل ذلك فى إطار التقاليد والقواعد الأخلاقية التى يعيشها المجتمع الشرقى ، وكل هذه أمور يفصل فيها قاضى الموضوع بما يجده فى ظروف الدعوى وملابساتها .

٢١٥ - وكذلك الحال بالنسبة لوقوع الجريمة بالإشارات يجب أن تستخلص حقيقة ومدلول هذه الإشارات فى نطاق إطار التقاليد والقواعد المنظمة للأخلاق فى المجتمع الذى نعيش فيه .

وليس بلازم أن يكون التحريض على الفسق بالإشارة باليد إذ تقع الإشارة بأى جزء من أجزاء الجسم أيضا إذا كانت تدل على دعوة من المحرض لارتكاب الفسق .

٢٢٥ - ولا يشترط أن تكون الأقوال أو الإشارات التى تصدر عن المحرض مودبة بذاتها إلى إقناع من وجهت إليه للنسيان إلى شخص المحرض أو من يعمل لحسابه إذ يكفى فيها أن تتضمن الدعوة إلى ارتكاب الفسق بغض النظر عما تعدته من تأثير فى نفس من وجهت إليه .

ولا عبرة بما إذا كان من توجه إليه هذه الأقوال أو الإشارات ، قابل لها راضى عنها أم أنه تأذى بها ، من سماعها أو فعلها .

الركن الثاني : وقوع الجريمة في طريق عام أو مكان مطروق :

٥٢٤ - ويجب لإطباق النص أن تصدر الأقوال أو الإشارات التي تتضمن الدعوة إلى الفسق في طريق عام أو مكان مطروق .

وعلى ذلك فيكفي أن تقع الجريمة في طريق عام للقول بتوافرها حتى ولو كان لا يرتاده وقت وقوع الجريمة أحد على الإطلاق سوى الجاني والمجني عليه ، أو كان يرتاده آخرون ولكن أحداً منهم لم يسمع أو يرى الأقوال أو الإشارات التي صدرت عن المحرض .

واتساع الطريق أو طوله أو شهرته أو عدم شهرته ليس شرطا واجبا لإعتباره من الطرق العمومية في مفهوم هذا النص ، وعلى ذلك تقع الجريمة حتى ولو صدرت الأقوال أو الإشارات من المحرض في أرض خلوية يحترقها بحر يقضى إلى طريق عام .

وتقع الجريمة أيضا إذا صدرت الأقوال أو الإشارات من المحرض في طريق صحراوي أو طريق زراعي يوصل بين مدينتين حتى ولو كان يرتاده قلة من المارة الرحلين .

٢٤٥ - والمكان المطروق هو كل مكان يتواجد فيه عدد من الناس في أي وقت من الأوقات أو يتوقع تواجدهم فيه في أي وقت من الأوقات ، وعلى ذلك فتقع الجريمة في محل عمومي لا يوجد فيه وقت وقوعها سوى الجاني والمجني عليه ما دام أنه كان متوقفاً أن يحضر أي شخص إلى هذا المحل ويدخله وقت وقوع الجريمة . ذلك لأن النص لم يشترط أن يسمع عبارات أو إشارات التحريض أو يشاهدها شخص آخر بخلاف المجني عليه حتى ولو كان موجودا وقت صدورهما ، بل كل ما اشترطه هو صدور هذه

الأقوال أو الإشارات في طريق عام أو مكان مطروق .

وكما تقع الجريمة في المحلات العمومية المفتوحة للجمهور لتقديم المأكولات أو المشروبات تقع في المحلات التجارية أو الصناعية أو الملاحى أو المعارض أو معاهد الرقص وما شابه ذلك . وفى أى محل أو مكان، أو جزء من الأرض يطره الكافة فى أى وقت من الأوقات أو يتوقع أن يتواجدوا فيه فى أى وقت من الأوقات .

غير أنه لا يشترط أن يكون هذا المكان المطروق مفتوحا لكافة الناس إذ تقع الجريمة أيضاً فى المتنديات الخاصة المقصور السخول فيها على أعضائها لحسب ، ذلك أن اشتراط الطريق العام أو المكان المطروق ليس مقصوداً به أن يكون مطروقاً من عامة الناس بنهر تمييز ،

وتقع الجريمة أيضاً فى وسائل المواصلات أبا كان نوعها وأيا كانت المسافة التى تقطعها أو عدد ركابها .

٥٣٦ - وقد قضت محكمة النقض بأنه ، إذا كان الثابت من الحكم أن ما يصدر عن المتهم من قولها لأحد المارة فى الطريق العام (الليلة دى لطيفة تعال نمضيها سوى) لم يجهر به ولم تقله بقصد الإذاعة أو على سبيل النشر أو الإعلان عن نفسها أو عن سلمتها الممقترنة ، وإنما قصدت أن تنصيد من قأنس منه قبولا للدعوتها التى صدرت عنها فى هذه الجدد ، فإن هذا الفعل لا تتوافر به العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات ، ولا تتحقق به الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٨ من ذلك القانون ولا الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ (المادة ١٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١) ولا يبقى بعد ذلك محلا للتطبيق على واقعة الدعوى إلا الفقرة الثالثة من المادة ٣٨٥ عقوبات (والى

أصبحت المادة ٢٦٩ مكرراً عقوبات بمقتضى القانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ (والتي تنص على عقاب كل من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العامة أو أمام منزله وهو يمرض المارة على الفسق بأشارات أو أقوال ، ،

(تقضى جلسة ١ يوليو سنة ١٩٥٤ منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاماً الجزء الثاني صفحة ٥٧٦) .

الركن المعنوي

٥٢٧ - ويتحقق القصد الجنائي لدى الجاني بانصراف نيته إلى دعوة المجنى عليه لارتكاب الفسق .

ولا عبرة بما إذا كان الجاني يدعو لارتكاب الفسق معه أو مع غيره ، ولا عبرة بما إذا كان يهدف من وراء ارتكاب الفسق إلى الحصول على كسب مادي أم لمجرد إرضاء شهواته أو شهوات الغير .

العقوبة :

٥٢٨ - يعاقب على هذه الجريمة إذا ارتكبت لأول مرة بعقوبة الحبس في المخالفات وهي الحبس من أربعة وعشرين ساعة إلى سبعة أيام دون توقيع أية عقوبات أخرى ،

العودة في جريمة التحريض على الفسق :

٥٢٩ - تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ مكرراً عقوبات على أنه « إذا عاد الجاني إلى ارتكاب هذه الجريمة خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى فتكون العقوبة الحبس مدة إلا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً ، ويستتبع الحكم بالإدانة وضع المحكوم

عليه تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة العقوبة .

والمعيرة في احتساب مبدأ السنة هو بتاريخ الحكم النهائي في الجريمة الأولى ، وفي احتساب نهاية السنة في تاريخ وقوع الجريمة الثانية .

وعلى ذلك إذا عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة التحريض على الفسق بأقوال أو إشارات في خلال سنة من تاريخ الحكم عليه نهائيا في الجريمة الأولى تكون عقوبته الحبس والغرامة وحوبيتين معا والحبس تكون مدته من يوم إلى ستة أشهر وغرامة إلى خمسين جنيها فضلا عن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة عقوبة الحبس .

ويشترط بطبيعة الحال أن يكون الحكم النهائي في الجريمة الأولى بالإدانة حتى ولو كان قد صدر على الجاني حكم ابتدائي بالبراءة وألغى استئنافا وقضى فيه بالإدانة ، أما إذا كان الحكم الابتدائي بالإدانة ثم قضى فيه استئنافا بالبراءة فلا عبرة بالحكم الابتدائي القاضى بالإدانة لإنبطاق نص الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ مكررا عقوبات .

الببحث الثالث

التعرض للأناث بحالة تخدش الحياء

نص المادة :

٥٣٠ — تنص المادة ٣٠٦ مكررا (١) عقوبات المضافة بالقانون رقم ٦١٧ لسنة ١٩٥٣ والمستبدلة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ على أنه :
« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من تعرض لآثى على وجه يخدش حياءها بالقول أو بالفعل في طريق عام أو مكان مطروق » .

المذكرة الإيضاحية

٥٣١ — جاء في المذكرة الإيضاحية عن هذه المادة المضافة أنه قد « دأب بعض فاسدى الخلق على معاكسة الفتيات والسيدات وغيرهن في الطرق والأمكنة العامة حتى أصبحت هذه المعاكسة عادة ولوفا من ألوان التسلية لهم ، وترجع هذه الظاهرة إلى تحلل من معايير الأخلاق » ،

« ونظرا لأن النصوص الحالية الواردة في قانون العقوبات قد لا تنطبق على أنواع معينة من المضايقات التي تقع من هؤلاء الفاسدين على غيرهم فقد روى إضافة مادة جديدة إلى قانون العقوبات برقم ٣٠٦ مكرر لعقاب كل من تعرض لآثى بالقول أو بالفعل في طريق عام أو مكان مطروق على وجه يخدش الحياء » .

« وقد اقتبس نص المادة ٣٠٦ مكررا بما ورد بالمادة ٣٣٠ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات » .

« ومن البديهي أن تطبيق نص المادة على فعل معين لا يمنع من تطبيق مواد أخرى على نفس الفعل إذا توافرت أركان الجرائم المنصوص عليها في تلك المواد . كما أنه لا يشترط لإمكان رفع الدعوى العمومية في الجريمة إذن أو شكوى من المجنى عليها بأية صورة من الصور . »

أركان الجريمة :

الركن الأول : الركن المادي

٥٣٢ - التعرض يفيد التصدي ، وقد يكون تعرضاً مادياً أو تعرضاً معنوياً ، والتعرض المادي ليس يعني التعرض لجسم المجنى عليه ذاته بل قد يقع التعرض المادي والجاني بعيد عن المجنى عليه ، كمن يشاهد أنثى تمر على الطوار فيفتح لها باب سيارته الواقفة بالطريق .

والتعرض الذي يحدث بالقول قد يتضمن في ألفاظه أساليب المدح والاطراء إلا أنه لما تضمنه من عنصر المفاجأة للمجنى عليها يتوافر به الركن المادي للجريمة ، ذلك أنه لا عبرة بما يقال ويلقى على مسامع الأتقي إذ لم تجرم هذه الأقوال لذاتها ولكن لما تركه من أثر سيء في نفس الإناث على وجه العموم لأنه يلحق من شخص لا تربطه به أية رابطة فتتأذى به اسماعهن لما فيه من تصدطن وتقول عليهن سواء بالمدح أو الذم .

وعلى ذلك فإذا لقت المبارات التي يتفوه بها الجاني لدى أتقى بذاتها قبولاً حطناً لما تحمله هذه المبارات من معاني المدح والثناء فإن الركن المادي لهذه الجريمة يتحقق رغم ذلك؛ فنظراً إلى أن القانون يحرم هذا التصدي دون نظر لما يتركه في نفس امرأة معينة وإنما يتركه في نفس الإناث عموماً من أثر سيء يتأذى به شعورهن العام وتقديرهن هذه الأمور جميعها من اختصاص

قاضى الموضوع يفصل فيها مستهدبا بالقواعد العامة المنظمة للأخلاق في المجتمع والعرف السائد . فإذا تعرض رجل لآثي في الطريق العام طالبا منها الزواج فإن ذلك يتوافر به الركن المادى للجريمة ولا يرد على ذلك بأن طلب الزواج في حد ذاته أمر مرغوب من الإناث عموما ولا تتأذى به أسماعن بل على النقيض من ذلك يستحسنه . ذلك لأن العرف السائد لم يجرى على أن تطلب يد الفتاة في الطريق العام أو الأماكن المظروقة دون سابق معرفة أو تعارف .

٥٣٣ — وكما يقع التعرض للآثي بالقول يقع بالفعل أيضاً سواء بإشارات توجه إليها أو بحركات تقصد بها وتمثل بالحياء العام للإناث عموما . وتقدير مدى إخلال هذه الأفعال بالحياء العام أمر يفصل فيه قاضى الموضوع من ثنايا ظروف كل دعوى وملاساتها والمكان الذى وقع فيها .

٥٣٤ — والأمر المميز لجريمة التعرض للآثي على وجه يتخذه حيائها هو عنصر المفاجأة التى يقع من الجاني لها ، وعلى ذلك فمن يسير مع امرأة يعرفها وأثناء سيرهما يوجه لها عبارات قد تخدش حيائها لا يتوافر في حقها الركن المادى لهذه الجريمة لأنها راضية عن قوله هذا ، أو لأنها غير راضية ولكنها بحكم صلتها به تقبله منه أو لأنه لم يتعمد بتوجيه هذه العبارات لها خدش الحياء العام ، بل لأنه لم يفاجئها المجنى عليها به ، وكان عليها أن تتوقع وهو سائر معها أن تصدر منه من الأقوال والعبارات ما يعن له ، إلا أن هذا الشخص ذاته لو صدر منه فعل موجه لهذه الآثي بذاتها ولكونه يتضمن في الوقت نفسه عناصر جريمة الفجور العلني الفاضح اعتبر مرتكباً لهذه الجريمة الأخيرة وليس لجريمة التعرض للآثي على وجه يتخذه حيائها .

الركن الثاني : وقوع الجريمة في طريق عام أو مكان مطروق

٥٣٥ - يجب لتوافر أركان هذه الجريمة أن تصدر الأقوال أو الأفعال التي تخدش حياة الآتي في طريق عام أو مكان مطروق .

وقد سبق أن تكلمنا عن الطرق العامة والأماكن المطروقة في البندين ٢٢٥ و ٥٢٦ وقلنا أنه يكفي للقول بوقوع الجريمة أن تقع في طريق عام ولو كان لا يرتاده وقت وقوعها أحد على الإطلاق سوى الجاني والمجنى عليه ، أو إذا كانت يرتاده في ذلك الوقت بعض الأفراد ولكن أحداً منهم لم تصل إلى أذنه هذه الأقوال أو لم تقع تحت بصره هذه الأفعال .

وذكرنا أنه لا عبرة باتساع الطريق أو طوله أو شهرته أو عدم شهرته وأن الجريمة تقع في أرض خلوية يخترقها يمر يفضى إلى طريق عام ، وأنها تقع كذلك في طريق صحراوي أو طريق زراعي يوصل بين مدينتين .

وقلنا أن المكان المطروق هو كل مكان يتواجد فيه عدد من الناس في أي وقت من الأوقات أو يتوقع وجودهم فيه ، وأنه بناء على ذلك تقع الجريمة في محل عمومي لم يتواجد بداخله وقت وقوعها من الرواد سوى الجاني والمجنى عليه ، وأنها كما تقع في المحلات العمومية التي يرتادها الرواد للجلوس فيها تقع في المحلات التجارية والصناعية والملاهي والمعارض ومعاهد الرقص أو وسائل المواصلات ، ولا يشترط أن يكون المكان المطروق مباح الدخول فيه للناس كافة إذ تقع الجريمة أيضاً في النوادي التي يقتصر الدخول فيها على أعضائها لحسب .

الركن : الثالث القصد الجنائي

٥٣٦ - يتوافر القصد الجنائي لدى الجاني بتعمده صدور القول منه أو الفعل عنه ، وعلى ذلك فبمجرد صدور أقوال أو أفعال من الجاني يوجهها للمجنى عليها وتخفّض حياءها في طريق عام أو مكان مطروق يعتبر أنه قد تعمد وقوع هذه الجريمة منه أيا كان الدافع الذي دفعه إلى ذكر هذه الأقوال أو صدور هذه الأفعال حتى ولو لم يكن جادا في التعرف على المجنى عليها والوصول إليها .

البحث الرابع

جريمة الزنا

نصوص القانون :

٥٣٩ - المادة ٢٧٢ عقوبات ، لا تجوز محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها إلا أنه إذا زنى الزوج في المسكن المقيم فيه مع زوجته كالمبين في المادة ٢٧٧ لا تسمع دعواه عليها .

المادة ٢٧٤ عقوبات ، المرأة المتزوجة التي ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين لكن لزوجها أن يقف تنفيذ هذا الحكم برضائه معاشرتها له كما كانت .

المادة ٢٧٥ عقوبات ، ويعاقب أيضا الزاني بتلك المرأة بنفس العقوبة .
المادة ٢٧٦ عقوبات ، الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصوص للحریم .

المادة ٢٧٧ عقوبات ، كل زوج زنى في منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور .

منهج البحث :

٥٤٠ - سوف تتناول دراسة جريمة الزنا في ستة فروع على الوجه التالي :

- الفرع الأول : تفرق بين زنا الرجل وزنا المرأة
 الفرع الثاني : جريمة زنا الزوج .
 الفرع الثالث : جريمة زنا الزوجة .
 الفرع الرابع : أدلة جريمة الزنا .
 الفرع الخامس : الشريك في جريمة الزنا .
 الفرع السادس : حق الزوج أو الزوجة في وقف تنفيذ العقوبة .

الفرع الأول

الفرق بين زنا الرجل وزنا المرأة

٥٤١ هـ - لو أننا استعرضنا النصوص التي تعاقب على جريمة الزنا في التشريع العربي لوجدنا أن المشرع قد فرق بين زنا الزوج وزنا الزوجة من عدة وجوه وقسّى فيها على المرأة دون الرجل قسرة لا مبرر للتفرقة فيها بينهما لجريمة زنا الزوجة كما تمس الاعتبار السامية المقدسة التي تقوم عليها المجتمعات مساساً خطيراً فإن جريمة زنا الزوج لها نفس الأثر من حيث إخلالها بهذه الاعتبارات السامية ، وليس هناك عل الإطلاق ما يبرر هذه التفرقة التي لا موجب لها .

ولقد فرق القانون العربي (قانون العقوبات) بين جريمة زنا الزوج وجريمة زنا الزوجة من عدة وجوه أولها : أن الزوجة تعاقب إذا زنت في أي مكان سراً في منزل الزوجية أو في مكان آخر بينما لا يعاقب القانون الزوج إلا إذا ثبت زناه في منزل الزوجية . وثانيها : أن الزوجة إذا زنت تعاقب بالحبس لمدة قد تصل إلى سنتين بينما إذا زنى الزوج فالحد الأقصى للعقوبة التي توقع عليه لا يمكن أن تزيد على ستة شهور ، وثالثها : أن الزوج

يسكه إذا ما زنت زوجته وحكم عليها أن يوقف تنفيذ العقوبة في أى وقت يشاء بينما لا تملك الزوجة التي يزنى زوجها هذا الحق ، ورابعها أن الزوج التي يفاجئ زوجته وهي تزنى مع آخر ويقتلها سويا يعاقب بالحبس فقط لقيام هذا العذر (المادة ٢٣٧ عقوبات) بينما لا تتمتع الزوجة التي تقتل زوجها ومن يزنى بها إذا ضبطتهما متلبسين بذلك ، بهذا التخفيف مع قيام هذا العذر بها .

الفرع الثانى

جريمة زنا الزوج

٥٤٢ - أركان جريمة زنا الزوج أربعة إذا توافرت وقعت الجريمة وهي :

- (١) وقوع الاتصال الجنسي غير المشروع ... (٢) والزوجية قائمة...
- (٣) وذلك ق منزل الزوجية ... (٤) ويتوافر القصد الجنائى .

الركن الأول : الاتصال الجنسي غير المشروع

٥٢٣ - يتحقق الركن المادى لجريمة زنا الزوج بحصول الاتصال الجنسي غير المشروع بين الزوج وأية امرأة أخرى سواء أكانت متزوجة أو مطلقة أو كانت من البغايا ، وسواء فى ذلك أكان اتصال الزوج بها اتصالا جلسيا مقابل أجر أم بدونه ، ويستوى أن تكون الأثى التي اتصل بها الزوج صغيرة فى السن أم بلغت سن اليأس ، أو أن تكون امرأة عاقر أم ليس بها مانع من موانع الحمل ، وكل ما يشترط أن يتم الاتصال الجنسي بين الزوج والمرأة فعلا ، أما إذا ثبت أنه يبلغ ذلك وإنما اقتصر على ملامسة المرأة أو ارتكاب أى فعل معها من أفعال الفسق دون حدوث اتصال جنسى فلا تقوم الجريمة قائمة .

٤٤٤ هـ — ولذلك قضى بأن « القانون يشترط في جريمة الزنا أن يكون الرطب قد وقع فعلاً، وهذا يقتضى أن يثبت الحكم بالإدانة وقوع فعلاً هذا الفعل إما بدليل يشهد عليه مباشرة وإما بدليل غير مباشر تستخلص منه المحكمة ما يقتضيه بأنه ولا بد وقوعه، والقانون حين تعرض في هذا الصدد إلى بيان أدلة معينة لم يقصد إلا أن القاضي لا يصح له في هذه الجريمة أن يقول بحصول الرطب إلا إذا كان اقتناع المحكمة به قد جاء من واقع هذه الأدلة كلها أو بعضها، وإذن فالحكم الذى يدين المتهم في جريمة الزنا اكتفاءً بتوافر الدليل القانونى دون أن يبين كفايته في رأى المحكمة في الدلالة على وقوع الرطب فعلاً يكون مخطئاً واجبا لقضيه .

(تقضى جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ٢٠٦٦ سنة ٣ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ سنة حصة ٧١٦ نند ٦) ،

الركن الثانى : قيام الزوجية

٤٤٥ هـ — ويشترط للقول بقيام الجريمة أن تكون الزوجية قائمة بين الزوج الزانى وزوجته سواء في ذلك أكانت الزوجية قائمة فعلاً أم حكماً، والزوجية القائمة فعلاً هي تلك التى يكون الزوجان فيها في معيشة واحدة مستمرة ولو انقطعت لبعض الفترات، ولو كان الزوج يقضى بعض أيامه بعيداً في مفر عمله، والزوجية القائمة حكماً تكون في فترة الطلاق الرسمى أو الطلاق البائن بينونة صغرى وقبل انقضاء مدة العدة وتكون كذلك في الفترة بين عقد القران والدخول الفعلى .

وعلى ذلك فلا تقع جريمة الزنا إذا ارتكبها الزوج قبل الزواج أى قبل تحرير عقد الزواج في فترة الخطبة حتى ولو باءت آثار هذه الجريمة بعد دخول الزوج البائن على زوجته كما لو حملت شريكته في الزنا .

ويجب أن يكون الزواج قائم بين الزوج وزوجته زواجا قانونيا معترفا به فالزواج المبرور لا يمنح الزوج الحق في إقامة دعوى الزنى إذا ما زنى زوجها ، وكذلك يجب أن يكون هذا الزواج صحيحا في القانون فإن كان باطلا أو فاسدا فلا عقاب على الزوج الزانى إذا اتصل اتصالا جنسيا غير مشروع .

الركن الثالث : ونوع الجريمة في منزل الزوجية

٥٤٦ - تشترط المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات لعقاب الزوج إذا زنى أن تكون جريمته قد وقعت في منزل الزوجية .

ومنزل الزوجية - في رأينا - هو المنزل الذى تقيم فيه الزوجة مع زوجها فعلا حتى ولو غابت عنه فترة من الزمن ، ويعتبر بيت الطاعة بطبيعة الحال منزلا للزوجة ، أما ما دون ذلك من الأماكن التى قد يستأجرها الزوج لأى عرض من الأغراض وسواء أكان غرضنا مشروعا أو غير مشروع فإن مثل هذا المكان لا يعتبر منزلا للزوجة .

٥٤٧ - والمحكمة النقض حكمت في هذا الصدد قضت فيه بأن : للزوجة أن قساكن زوجها حيثما سكن ، ولها من تلقاء نفسها أن تدخل أى مسكن يتخذ ، كما للزوج أن يطلبها للإقامة به . ومن ثم فانه يعتبر فى حكم المادة ٢٧٧ عقوبات منزلا للزوجة أى مسكن يتخذ الزوج ولو لم تسكن الزوجة مقيمة به فعلا ، وإذن فإذا زنى الزوج فى مثل هذا المسكن فانه يحق عليه العقاب ، إذ الحكمة التى تواخاها الشارع ، وهى صيانة التزوجة الشرعية من الإهانة المحتملة التى تلحقها بحياة زوجها إياها فى منزل الزوجية ، تكون متوافرة فى هذه الحالة .

(نقض جلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٣ الطعن رقم ١١٩ سنة ١٤ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ سنة صفحة ٧١٧ بند ١٠) .

رأينا الخاص في هذا الحكم :

٤٨٠ • ونحن نتفق مع محكمة النقض في أن مثل هذا المسكن يعتبر منزلا الزوجية فيما إذا طلب الزوج من زوجته الإقامة فيه حتى ولو أعادها بعد ذلك إلى المسكن الأصلي ، أما إذا كانت الزوجة لم تدخل هذا المسكن مطلقا ولم يذكر لها زوجها شيئا عنه فلا يعد هذا المسكن منزلا للزوجية ، إلا أننا نختلف مع محكمة النقض فيما انتهت إليه من أن أى مسكن يتنذه الزوج غير المسكن الذى يسكن فيه زوجته يعتبر منزلا للزوجية ، وتختلف معها أيضا فيما ذكرته من أن الحكمة التى توخاها الشارع من عقاب الزوج إذا زنى هى حماية الروجة الشرعية من الإهانة التى تلحقها بخيانة زوجها وإيهاها ، وذلك لأن الحكمة من عقاب الزوج إذا زنى - فى رأى القانون - غير تلك الحكمة من عقاب الزوجة إذا زنت ، فالزوجة إذا زنت فى منزل الزوجية أو فى أى مكان آخر تكون قد أهدرت الرابطة الزوجية المقدسة والاعتبارات السامية التى تقوم عليها هذه الرابطة بينما إذا زنى فلا يعاقب إلا إذا ارتكب هذه الجريمة بمنزل الزوجية ، والحكمة فى ذلك - فى نظر القانون - أن الزوج حينما يزنى فى منزل الزوجية يكون قد ألحق بزوجته الشرعية إهانة بالغة لاتصاله جنسيا اتصالا غير مشروع فى فراش الزوجية الذى يعاشر نفس زوجته الشرعية معاشرة الأزواج عليه ، وعلى ذلك فقد فرق القانون بين زنى الزوج على فراش الزوجية وبين زناه فى أى مكان آخر . ولو كان يملكه أو يستأجره ما دام لا يعاشر زوجته الشرعية فيه ، فهو فى الحالة الأولى زان فى نظر القانون ، بينما هو غير ذلك فى الحالة الثانية فى نظر

القانون أيضاً للحكمة التي ترى أن المشرع ارتآها وهي ما يلحق الزوجة الشرعية من إهانة بالغة إذا ما زنى الزوج على فراشها .

وبناء على ذلك ترى أن الزوج الذي يتصل جنسياً بامرأة غير زوجته في أى مكان آخر غير المسكن الذي يعاش فيه زوجته لا يكون زانياً ولا تجوز مساءلته طبقاً لنص المادة ٢٧٧ عقوبات - إلا أننا نرى من زاوية أخرى أنه قد آن الأوان لمساواة الرجل والمرأة في هذا الصدد وأنه يجب أن يتساوى الرجل والمرأة في المسؤولية الجنائية إذا ما ارتكبا جريمة الزنا ذلك لأن الحكمة التي يجب أن يتوخاها المشرع في العقاب على هذه الجريمة واحدة في الحالين ، وهي حماية الرابطة الزوجية من الإهانة التي تلحقها إذا ما ارتكب أحد طرفيها جريمة الزنا في أى مكان من الأمكنة ، ومن ثم فيجب تعديل نص المادة ٢٧٧ عقوبات بإغفال اشتراط ارتكاب الجريمة في منزل الزوجة لتكون متوافرة الأدكان ، فضلاً عن تشديد العقوبة على الزوج الزاني لتسكون هي وعنفوية الزوجة الزانية سواء بسواء إذ لا يوجد أى مبرر للفرقة بينهما في هذا المضمار كما سبق أن ذكرنا .

الركن الرابع - القصد الجنائي :

٥٤٩ - ويتحقق القصد الجنائي في حق الزوج الجاني باتصاله الجنسي غير المشروع من أبة امرأة كانت وهو عالم بأنه متزوج وحالة كونه يأتى هذا الفعل بإرادة حرة ، ولا شك في أن الزوج - بخلاف التوجة في بعض الأحوال - يعلم دائماً بحقيقة حالته الاجتماعية من حيث الزواج ، وكذلك فإن الزوج - بخلاف التوجة - فيما يكره على الزنا بمقولة أنه يتندر أن يهجر الزوج على الاتصال جنسياً لاتصالاً غير مشروع بامرأة أخرى

بينما يكون العكس صحيحاً في بعض الأحوال ، وعلى أية حال فهذه كلها أمور يستطيع أن يصل إليها قاضى الموضوع من واقع ظروف الدعوى وملابساتها .

العقوبة :

٥٥٠ - يعاقب الزوج الزانى بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وقد سبق أن ذكرنا أن التفرقة في مدة العقوبة بين الزوج والزوجة أمر لا مبرر له ومن ثم يجب تعديل نص المادة ٢٧٧ عقوبات وعقاب الزوج بنفس العقوبة المقررة للزوجة تطبيقاً لنص المادة ٢٧٤ .

وإذا صدر حكم نهائى على الزوج فلا يحق للزوجة أن تتقدم طالبة وقف تنفيذ الحكم كما هو الحال بالنسبة للزوج الذى يحكم على زوجته في جريمة زنا بالحبس وينفذ عليها هذا الحكم فعلاً فيتقدم لوقف تنفيذ الحكم فيتوقف فوراً طبقاً للقانون ، وهذه تفرقة لا مبرر لها أيضاً .

الفرع الثالث

جريمة زنا الزوجة

أركان الجريمة

٥٥١ - لا تخرج أركان جريمة زنا الزوجة عن أركان جريمة زنا الزوج فيما عدا ما اشترطه القانون بالنسبة للجريمة الأخيرة من ارتكابها في مسكن الزوجية بعكس جريمة زنا الزوجة التى تقع لو ارتكبت في أى مكان سواء في ذلك منزل الزوجية أو أى مكان آخر .

إلا أنه فيما يتعلق بالقصد الجنائى لدى الزوجة الزانية نجد أنه قد يحدث

أن تصل هذه الزوجة اتصالاً جنسياً غير مشروع وهي تعتقد أنها ليست في عصمة زوجها ، كما إذا كانت تعتقد أنها طلقت طلاقاً باتناً أو أن عدتها قد انتهت في حين أن الأمر غير ذلك . ولا عقاب بطبيعة الحال على الزوجة التي يقبل إليها رجل ليلاً أثناء نومها فتسلم له نفسها اعتقاداً منها أنه زوجها وذلك لعدم توافر القصد الجنائي لديها وعليها هي أن تثبت عدم توافر هذا القصد بأن تثبت حسن نيتها وبأنها لم تكن تعلم أنه شخص آخر خلاف زوجها .

تحريك الدعوى

٥٥٢ - تنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات ، وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون .

ومن ذلك يبين أنه لا يجوز للنيابة العامة تحريك الدعوى العمومية في جريمة زنا الزوج وزنا الزوجة إلا بناء على شكوى من المجنى عليه أي الزوج أو الزوجة بحسب الأحوال .

ويجب أن تصدر هذه الشكوى من الزوج أو الزوجة أو من وكيل خاص عن أيهما ولا يفتى عن ذلك التوكيل العام ويجب أن يكون التوكيل الخاص عن واقعة الزنا لاحقاً لحدوثها وليس سابقاً على ارتكاب الجريمة .

والشكوى قد تكون شفهية أو كتابية إلا أنه يجب ألا تكون معلقة

على شرط ولا تقبل شكوى الزوج أو الزوجة في جريمة الزنا إذا انقضت مدة ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بوقوع جريمة الزنا (المادة ٣ لإجراءات الفقرة الثانية) .

وتطبقاً لنص المادة ٢٧٣ عقوبات لا يجوز للزوج الذي سبق أن ثبت زناه في منزل الزوجية أن يتقدم بشكوى ضد زوجته التي تزنى بعد ذلك ، إلا أن العكس غير صحيح ذلك أنه إذا ثبت زنا الزوجة ثم زنا زوجها في منزل الزوجية بعد ذلك فيحق لها رغم سابقة ثبوت زناها أن تشكوزوجها . وتطلب تحريك الدعوى العمومية قبله .

وقبل تقديم الشكوى تكون النيابة العامة ممنوعة من رفع الدعوى العمومية ومن اتخاذ أى إجراءات فيها حتى ولو ضبط الزوج أو الزوجة متلبسين بجريمة الزنا وذلك لما أجريمة الزنا من طبيعة خاصة تقتضى الحذر من اتخاذ أى إجراء فيها قد يكشف عنها قبل أن يتخذ الزوج قراره بشأنها .

ويجوز للزوج المجنى عليه أن ينازل عن الشكوى في أى وقت من الأوقات وبتنازله عنها يتحتم توقف إجراءات التحقيق وإجراءات رفع الدعوى العمومية أو المحاكمة بل إنه يحق للزوج وحده دون الزوجة أن يوقف تنفيذ العقوبة حتى بعد صدور حكم نهائى بوشرت إجراءات تنفيذه (المادة ٢٧٤ عقوبات) .

وإذا توفى الزوج بعد تقديمه بالشكوى ينتقل حقه في التنازل عنها إلى أولاده من الزوج الباقى ولا يهم أن ينازل عنها حتى ولو رفض الباقون وطلبوا السير في الإجراءات .

تطبيقات قضائية :

٥٥٣ - « إن المادتين ٢٧٣ ، ٢٧٧ من قانون العقوبات إذ قالتا عن المحاكاة في جريمة الزنا بأنها لا تكون إلا بناء على دعوى الزوج لم تقصد بكلمة دعوى إلى أكثر من مجرد شكوى الزوج أو طلبه رفع الدعوى ، .

(قضى جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤١ الطعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧١٦ بند ١) .

٥٥٤ - « وإذا دفعت الزوجة بسقوط حق زوجها في طلب محاكمتها على جريمة الزنا لرضائه بمعاشرتها له قبل رفع دعوى الزنا ورأت المحكمة أنه لم يسم لديها دليل على صحة ما ادعت به الزوجة فرأى المحكمة في هذه النقطة الموضوعية لا معقب عليها فيه .

(قضى جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٣٣ الطعن رقم ٦٨٠ سنة ٢ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧١٦ بند ٢) .

٥٥٥ - « وإن جريمة الزنا ليست إلا جريمة كسائر الجرائم تمس المجتمع لما فيها من إخلال بواجبات الزوج الذي هو قوام الأسرة والنظام الذي تعيش فيه الجماعة ، ولكن لما كانت هذه الجريمة تتأذى بها في ذات الوقت مصلحة الزوج وأولاده وعائلته قد رأى الشارع في سبيل رعاية هذه المصلحة أن يوجب رضا الزوج عن رفع الدعوى العمومية بها ، ولذا كان هذا الإيجاب قد جاء على خلاف الأصل كان من المتعين عدم التوسع فيه وقصره على الحالة الواردة بها النص . وهذا يقتضى اعتبار الدعوى التي ترفع بهذه الجريمة من الدعاوى العمومية في جميع الوجوه إلا ما تناوله الاستثناء في الحدود

المسزمة له أى فيما عدا البلاغ وتقديمه والتنازل عنه ، وإذن فتى قدم الزوج شكواه فإن الدعوى تكون ككل. دعوى تجرى فيها جميع الأحكام المقررة للتحقيق الابتدائى وتسرى عليها إجراءات المحاكمة ولا يجوز تحريكها ومباشرتها أمام المحاكم من صاحب الشكوى إلا إذا كان مدعياً بحق مدنى .

(نقض جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤١ الطعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ قضائية منشور بمجموعة القواعد فى ٢٥ علماً صفحة ٧١٦ بند ٣) .

٥٥٦ - و د إن التنازل الذى يلحق صدوره من الزوج المرفوعة دعوى الزنا بناء على شكواه لا يصح إقراره والأخذ فيه بطريق الظن ، لأنه نوع من الترك لا بد من إقامة الدليل على حصوله ، والتنازل إن كان صريحاً أى صدرت به عبارات تفيد ذات ألفاظها ، فإن القاضى يكون مقيداً به ولا يجوز له أن يحمله معنى تنبؤه الالفاظ ، أما إن كان ضمناً، أى مستفاداً من عبارات لا تدل عليه بذاتها أو من تصرفات معززة لمن نسب صدورها إليه كان للقاضى أن يقول بقيامة أو بعدم قيامه على ضوء ما يستخلصه من الأدلة والوقائع المعروضة عليه ، ومتى انتهى إلى نتيجة فى شأنه فلا تجوز مناقشته فيها إلا إذا كانت المقدمات التى أقام عليها النتيجة لا تؤدى إليها على مقتضى أصول المنطق .

(نقض جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤١ الطعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ قضائية منشور بمجموعة القواعد فى ٢٥ علماً صفحة ٧١٦ بند ٤) .

٥٥٧ - و متى كانت دعوى الزنا قد رفعت صحيحة على الزوجة وعلى شريكها المتهم طبقاً للأوضاع التى يتطلبها القانون فى جريمة الزنا فإن غياب الزوجة أثناء المحاكمة لا يصح أن يترتب عليه تأخير محاكمة المتهم معها

وإذا فأدانه الشريك نهائيا جائزة ولو كان الحكم على الزوجة غيايبا . والقول بأن من حق الشريك الاستفادة من برائة الزوجة أو من تنازل الزوج عن المحاكمة لا يصح إلا عند قيام سبب الاستفادة بالفعل ، أما مجرد التقدير والاحتمال فلا يصح أن يحسب له حساب في هذا المقام .

(نقض جلسة ٢ مارس سنة ١٩٤٩ الطعن رقم ٢٣٨٧ سنة ١٨ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧١٦ بند ٥) .

الفرع الرابع

أدلة الزنا

٥٥٨ - نصت المادة ٢٧٦ عقوبات على أن : الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين قلبه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المنصوص للحريم .

٥٥٩ - ويجب بادية ذي بده أن تذكر أن هذه الأدلة التي أوردتها المشرع في هذا النص إنما عني بها الشريك في جريمة الزنا ، أما بالنسبة للزوج أو الزوجة فطرق الإثبات بالنسبة إليهما هي الطرق العادية المتبعة في جميع الجرائم .

تطبيقات قضائية

٥٦٠ - د إن المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات القديم (٢٧٦ من القانون الحالي) إنما تكلمت في الأدلة التي يقتضيها القانون في حق شريك

الزوجة بالزنا أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر في ذلك القواعد العامة بحيث إذا اقتنع القاضي من أى دليل أو قرينة بارتكابها الجريمة فله التقرير بآداتها وتوقيع العقاب عليها .

(نقض جلسة ٣ فبراير سنة ١٩٣٣ الطعن رقم ٦٨٠ سنة ٣ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧١٧ بند ١٣) .

٥٦١ — ودان المادة ٣٧٦ عقوبات لم تقصد بالمتهم بالزنا في قولها وإن الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين قلبه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم ، لم تقصد بذلك سوى الرجل الذي يرتكب الزنا مع المرأة المتزوجة ، فهو وحده الذي رأى الشارع أن ينحصر بالأدلة المعينة المذكورة بحيث لا تجوز إدانته إلا بناء على دليل أو أكثر منها ، أما المرأة فثبتت الزنا عليها يصح بطرق الإثبات كافة وقفا للقواعد العامة .

(نقض جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤١ الطعن ٦٩٧ سنة ١١ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧١٨ بد ١٤) .

٥٦٢ — ودان القانون في المادة ٣٧٦ عقوبات بتحديد الأدلة التي لا تقبل الإثبات غيرها على الرجل الذي يزوج مع المرأة المتزوجة لا يشترط أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فورا ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا ، وإذن فعند توافر قيام دليل من هذه الأدلة المعينة - كالتليس أو المكاتيب - يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت زنا ولو لم يكن صريحا في الدلالة عليه ومنصبا على حصوله ، وذلك متى اطمأن بناء عليه إلى أن الزنا قد وقع فعلا ، وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى إليه على هذه ضرورة إلا (١٩ - جرائم الآداب)

إذا كان الدليل الذى اعتمد عليه ليس من شأنه أن يودى إلى النتيجة التى وصل إليها، ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذى يبنى عليه الحكم مباشرا بل المحاكم — وهذا من أخص خصائص وظيفتها التى أنشئت من أجلها — أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه .

(نفس الحكم السابق)

التلبس فى جريمة الزنا

٥٦٣ - لا يشترط فى التلبس كدليل من أدلة الزنا أن يشاهد الجاني وقت ارتكاب الفعل أو عقب ارتكابه بعهة يسيرة بل يكفي لقيام التلبس المقصود فى دعوى الزنا باعتباره أحد أدلتها — أن يثبت أن الزانية وشريكها قد شوهدا فى ظروف لا تجعل مجالا للشك عقلا فى أن الجريمة قد ارتكبت فعلا .

تطبيقات قضائية

٥٦٤ - د إن القانون إنما أراد بحالة التلبس التى أشار إليها فى المادة ٢٣٨ عقوبات (المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات الحالى) أن يشاهد الشريك والزوجة المزمى بها فى ظروف لا تترك مجالا للشك عقلا فى أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلا ، فتنى بين الحكم الوقائع التى استظهر منها حالة التلبس وكانت هذه الوقائع كافية بالعقل وصالحة لأن يفهم منها هذا المعنى فلا وجه للاعتراض عليه بأن الأمر لا يبدو أن يكون شروعا فى جريمة الزنا لأن تقدير هذا أو ذاك مما يملكه قاضى الموضوع ولا وجه للطعن عليه فيه ،

خصوصا إذا لوحظ أن القانون يجعل مجرد وجود رجل في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم دليلا على الزنا أى على الجريمة التامة لا مجرد الشروع . .

(تقض جلسة ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٢ الطعن رقم ١١٦٨ سنة ٢ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧١٨ بند ١٦) .

٥٦٥ - ولا يشترط في التلبس الدال على الزنا أن يشاهد الزاني وقت ارتكاب الفعل أو عقب ارتكابه ببرهة يسيرة بل يكفي لقيام التلبس أن يثبت أن الزانية وشريكها قد شوهدا في ظروف لا تجعل مجالا للشك عقلا في أن الجريمة قد ارتكبت فعلا ، فإذا كان الثابت بالحكم أن المحكمة تبينت من شهادة الشهود أن زوج المتهم وهو مسلم حضر لمنزله في منتصف العاشرة ليلا ولما قرع الباب فتحت زوجته وهي مضطربة مرتبكة وقبل أن يتمكن من الدخول طلبت اليه أن يعود للسوق ليستحضر لها حلوى فاستمهلها قليلا ولكنها ألحت عليه في هذا الطلب فأعترضت فعاتت وطلبت منه أن يستحضر لها حاجات أخرى فاشتبه في أمرها ودخل غرفة النوم فوجد فيها المتهم مختفيا تحت السرير وكان خالما حذاه وكانت زوجته عند قدومه لا شيء يسترها غير جلالية النوم فاحتضنت المحكمة من هذه الحالة التي ثبتت لديها دليلا على الزنا وحكمت على الزوجة وشريكها بالعقاب باختباره متلبسا بجريمة الزنا فهي على حق في اعتباره كذلك ، على أن وجود المتهم في المحل المخصص للحريم من منزل الزوج المسلم دليل من الأدلة التي نصت المادة ٢٣٨ عقوبات (المادة ٢٧٦ من القانون الحالي) على صلاحيتها وحدها حجة على الشريك المتهم بالزنا . .

(تقض جلسة ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ الطعن رقم ٥١ سنة ٦ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧١٨ بند ١٧) .

٥٦٦ - و إن المادة ٢٧٦ عقوبات إذا نصت على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة لم تقدم التلبس كما عرفت المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات ، ولأذن فلا يشترط فيه أن يكون قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف لا تترك عند القاضي مجالاً للشك في أنه ارتكب فعل الزنا وإثبات هذه الحالة غير خاضع لشروط أوضاع معينة ، فلا يجب أن يكون بمحاضر محررها مأمور بالضبطية القضائية في وقتها بل يجوز للقاضي أن يكون عقيدته في شأنها من شهادة الشهود الذين يكونون قد شاهدوها ثم شهدوا بها لديه ، وذلك لأن الغرض من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات غير الغرض الملحوظ في المادة ٢٧٦ المذكورة إذ المقصود من الأولى هو بيان الحالات الاستثنائية التي يخول فيها للمأمور بالضبطية القضائية مباشرة أعمال التحقيق بما تقتضاه - لكي يكون عملهم صحيحاً أن يحزره ويثبتوه في وقته ، أما المادة الثانية فالمقصود منها ألا يعتمد في إثبات الزنا على المتهم به إلا على ما كان من الأدلة صريحاً ومدلوله قريباً من ذات الفعل إن لم يكن معاصراً له ، لا على إمارات وقرائن لا يبلغ مدلولها هذا المبلغ .

(نقض جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤١ العطن رقم ٦٩٧ سنة ١١ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ علماً صفحة ٧١٩ بند ١٨) .

٥٦٧ - وأنه لا يلزم في التلبس بالزنا المشار إليه في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات أن يشاهد الزاني أثناء ارتكابه الفعل . بل يكفي لقيامه أن يثبت أن الزوجة وشريكها قد شوهدا في ظروف تنفي بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا ارتكبت فعلاً .

(تقضى جلسة ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤ الطعن رقم ١٢٦٢ سنة ٢٢ قضائية منشور بمجموعة القواعد صفحة ٧١٩ بند ١٩) .

٥٦٩ - وإن القانون لا يجيز لإثبات التلبس بشهادة الشهود إلا في باب الزنا فإن المتفق عليه أنه ليس من الضروري أن يشاهد الشريك متلبسا بالجريمة بواسطة أحد مأموري الضبطية القضائية بل يكفي أن يشهد بعض الشهود برؤيتهم لإياه في حالة تلبس بجريمة الزنا وذلك لتعذر اشتراط المشاهدة في هذه الحالة بواسطة مأموري الضبطية القضائية .

(تقضى جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٣٥ الطعن رقم ١١٢٤ سنة ٥ قضائية) .
وإن كان النص العربي للمادة ٢٧٦ من قانون العقوبات قد جاء به في صدد إيراد الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا عبارة (القبض على المتهم حين تلبسه بالفعل) إلا أن هذه العبارة في ظاهرها غير مطابقة للمعنى المقصود منها ، فإن مراد الشارع - كما هو المستفاد من النص الفرنسي - وليس لإمساك المتهم فقط لا القبض عليه - وإن فيجوز لإثبات حالة التلبس بشهادة شهود الرقبة ولو لم يكن قد قبض على المتهم ، ثم لأنه لا يشترط أن يكون الشهود قد رأوا المتهم حال ارتكابه الزنا إذ يكفي أن يكون شريك الزانية قد شوهد معها في ظروف لا تترك مجالا للشك عقلا في أن الزنا قد وقع ، فإذا شهد شاهد بأنه دخل على المتهم وشريكها فجأة في منزل المتهم فإذا هما بنير سراويل وقد وضعت ملابسهما الداخلية بعضها بجوار بعض ، وحاول الشريك الهرب عنهما أصر الشاهد على ضبطه ثم توسلت الزوجة إليه أن يصفح عنها وتمهدت له بالتوبة فتأثر بذلك وأخلى سبيلهما واستخلصت المحكمة من ذلك قيام حالة التلبس بالزنا فإن استخلاصها هذا لا يصح مراجعتها فيه .

(تقضى جلسة ١٨ مارس سنة ١٩٤٠ في الطعن رقم ٧٠٥ سنة ١٠ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧١٩ بند ٢١) .

الاعتراف

٥٧٠ - والدليل الثاني الذى أوردته المادة ٢٧٦ عقوبات كدليل من أدلة الإثبات على شريك الزوجة هو الاعتراف، أى اعترافه هو لاعترافه أحد غيره .

والاعتراف هو إقرار المتهم على نفسه بارتكابه جريمة الزنا مع الزوجة ولا شك فى أن الاعتراف هو سيد الأدلة فى هذه الدعوى وغيرها من الدعاوى ولذلك فقد نصت المادة ٢٧٦ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه : يسأل المتهم عما إذا كان معترفاً بارتكاب الفعل المسند إليه ، فإن اعترف جاز للمحكمة الاكتفاء باعترافه والحكم عليه بغير سماع شهود ، وإلا فتسمع شهادة شهود الإثبات .

شروط الاعتراف المنتج لأثره :

٥٧١ - ويشترط فى الاعتراف أن يكون من المتهم على نفسه ، أما اعتراف أى شخص آخر على نفسه وعلى غيره فلا يصتد به إلا على المقر به ، أما قوله على غيره فلا يزيد عن مجرد استدلال يقبل المناقشة .

ويشترط أيضاً فى الاعتراف الذى ينتج أثره أن يكون صريحاً فلا يشتف الاعتراف من مجرد أقوال قد تجرى على لسان المتهم ولا يمكن اعتبارها إلا سوء دفاع منه عن نفسه .

ويشترط أيضاً أن ينبع الاعتراف على الواقعة المسندة إلى المتهم

وهي ارتكابه جريمة الزنا لا على ما أحاط بهذه الجريمة من ظروف أو ملايسات .

ويشترط أخيراً أن يصدر الاعتراف عن إرادة حرة يتمتع صاحبها بالأهلية الكاملة ، والعبرة بتمتع المتترف بكامل أهليته هي بوقت صدور الاعتراف منه وليس بوقت ارتكابه الجريمة ، كذلك فإن الاعتراف الذي يجبي نتيجة لإكراه يقسح على المتهم الزاني لا يعتد به ولا يصح التحويل عليه .

نوعا الاعتراف :

٥٧٢ - والشريك في جريمة الزنا يصدر اعترافه بارتكابه هذه الجريمة إما أمام المحكمة أو أمام سلطة من سلطات التحقيق ولما أمام أحد رجال الضبط القضائي أو رجال السلطة العامة أو أمام أحد الشهود ، فإذا صدر منه الاعتراف أمام المحكمة أو سلطة من سلطات التحقيق القضائي كان اعترافه إعترافا قضائيا لأنه صدر منه أمام مجلس القضاء سواء في ذلك أمام القضاء الجالس أم القضاء الواقف ، والاعتراف القضائي هو يحق سيد الأدلة ويجب التحويل عليه والأخذ به إذا ما توافرت شروطه وكانت له ضماناته .

أما إذا كان الاعتراف الصادر من المتهم بالزنا قد صدر منه أمام أحد رجال الضبط القضائي أو رجال السلطة العامة أو أمام أحد الشهود فإنه يسمى اعترافا غير قضائي لأنه صدر عن المتهم خارج مجلس القضاء وهذا الإعتراف يقبل المناقشة وتكون حجته في الاقتناع متوقفة على ما للمحضر من حجته قوة أو ما لشهادة الشاهد من قيمة ، وكل هذا متروك تقديره للقاضي

الموضوع ينصل فيه مستهديا بطروف الدعوى وما أحاط بها من ملاسات سواء أكان ذلك عند ضبطها أو عقب ذلك .

٥٧٣ - وأخيراً فيجب التنويه بأن اعتراف الزوجة الزانية لا ينهض دليلاً على الشريك الزاني بها .

المسكاتيب والأوراق المكتوبة من الشريك الزاني :

٥٧٤ - ويقصد بالمسكاتيب تلك الأوراق والرسائل التي يتبادلها الشريك الزاني مع الزوجة أو تلك التي ترسلها له الزوجة ، ولا يشترط أن تكون هذه الأوراق (المسكاتيب) موقعة منه أو من كليهما كما لا يشترط أن تكون متبادلة بينهما بالمعنى المفهوم إذ يكفي أن يكون الشريك الزاني هو الذي يرسل هذه المسكاتيب وحده إلى الزوجة دون أن تقوم الأخيرة بالرد عليه ، إلا أنه إذا كانت الزوجة هي التي ترسل الشريك الزاني دون أن يرد الأخير على مكاتبتها له فإن هذه المكاتبات الصادرة من الزوجة لا تكون حجة عليه .

ولا عبرة أيضاً بما إذا كانت هذه المسكاتيب في صورة خطابات بمعناها المتعارف عليه أو مجرد عبارات مخط في قصاصة من الورق .

٥٧٥ - أما الأوراق الأخرى المكتوبة من الشريك الزاني والتي تكون حجة عليه طبقاً لما هو وارد في نص المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات فالقصد بها أية أوراق قد تصدر عن الشريك الزاني سواء في صورة مذكرات يحتفظ بها لنفسه أو في صورة رسائل وخطابات يرسلها لأي شخص من أصدقاء أو معارف وكل ما يشترط في هذه الأوراق لتكون حجة عليه أن تكون مكتوبة منه حتى ولو لم يكن عليها توقيع بمعنى أن

تكون بخطه هو لا بخط أحد آخر خلافه . وعلى ذلك فإذا كانت هذه الأوراق مكتوبة بالآلة الكاتبة أو بأية وسيلة أخرى من الوسائل الميكانيكية فلا تعتبر من الأوراق المكتوبة منه إلا إذا كان عليها توقيع كإقرار لصدورها عنه .

الصور الفوتوغرافية

٥٧٦ - باستعراضنا للأدلة التي أوردتها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات والتي تكون حجة على الشريك الزاني نجد أن هذه الأدلة قد وردت على سبيل الحصر وليس على سبيل التمثيل أو البيان . وعلى ذلك فلا يجوز الأخذ بدليل آخر لإثبات جريمة زنا الشريك - من غير تلك الأدلة .

ولقد أثير بحث حول ما إذا كانت الصور الفوتوغرافية التي تجمع بين الشريك الزاني والزوجة الزانية تعتبر من الأدلة التي يؤخذ بها لإثبات جريمة الشريك الزاني أم لا ، ولا شك في أنه أمام صراحة نص المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات لا يمكن الأخذ بأى دليل آخر لإثبات جريمة زنا الشريك من غير تلك الأدلة التي حددتها المادة المذكورة حصرا ، ذلك من ناحية ومن ناحية أخرى فإن وجود الزوجة ورجل آخر غير زوجها في صورة واحدة تجمعهما ليس فيه ما يفيد أنهما قد ارتكبا جريمة الزنا حتى يؤخذ بهذه الصورة كدليل عليهما ، ولا يجب القول بأنهما يرتكبان جريمة الزنا ذلك لأنه فضلا عما سبق ذكره من أنه أمام صراحة نص المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات لا تسمح بالأخذ بمثل هذه الصورة كدليل على جريمة زنا الشريك فإن حمل التصوير قد تقدمت تقدما كبيرا بحيث يمكن أن يقال أن الجمع بين رجل وامرأة في صورة واحدة أصبح أمرا ميسورا حتى ولو كانت هذه

المرأة لم تشاهد هذا الرجل مطلقا ولم تسمع عنه ولم تقف معه أمام آلة التصوير مطلقا .

٥٧٧ - ولذلك نجد أن لمحكمة النقض حكما قديما صدر بجلسة ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ذكرت فيه أنه ، لا يمكن أن تصلح الصور الفوتوغرافية ليستفاد منها دليل إرتكاب جريمة الزنا ، لأن القانون تشدد بحق - كما تشددت الشريعة الغراء وغيرها من الشرائع - في أدلة الزنا ، فلم يقبل من الحجج سوى القبض على المتهم متلبسا بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاييب أو أوراق أخرى منه ، ولا يمكن قياس الصور الفوتوغرافية على المكاييب والأوراق لأن المشرط في هذه المكاييب والأوراق مع دلالتها على الفعل أن تكون محررة من المتهم نفسه .

(الطعن رقم ٢٢٤٠ منشور بعماد المراجع صفحة ٥٦٢ بند ١٠)

تطبيقات قضائية :

٥٧٨ - وإن المكاييب التي أوردتها المادة ٢٧١ من قانون العقوبات من الأدلة التي يجوز الاستدلال بها على شريك الزوجة المتهمة بالزنا هي التي تكون مع صدورها من المتهم دالة على حصول الفعل .

(نقض جلسة ١ مايو سنة ١٩٥٠ الطعن رقم ٢٩٣ سنة ٢٠ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧١٩ بند ٢٢) .

٥٧٩ - و ، إن كان القانون إذ جعل المكاييب من الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا لم يستوجب أن تكون هذه المكاييب موقعة من المتهم ، بل كل ما إستوجبه هو ثبوت صدورها منه ، وإذن فلا تريب على المحكمة إذا هي إستندت في إثبات الزنا على المتهم إلى مسردات مكاييب بينه وبين المتهمة ولو كانت غير موقعة منه مادام قد ثبت صدورها عنه . .

(نقض جلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ الطعن رقم ١٨١٩ سنة ١٦ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧١٩ بند ٢٣) .

٥٨٠ - و إن الزوج في علاقته مع زوجته ليس على الإطلاق بمثابة الغير في صدد السرية المقررة للمكاثبات فإن عشرتهما وسكون كل منهما إلى الآخر وما يفرضه عقد الزواج عليهما من تكاليف لصيانة الأسرة في كيانها ومعناها . ذلك يخول كل منهما مالا يباح للغير من مراقبة زميله في سلوكه وفي سيره وفي غير ذلك مما يتصل بالحياة الزوجية لكي يكون على يئنه من عشيره وهذا يسمح له عند الاقتضاء أن يتقصى ماعساه يساوره من غشون أو شكوك لينفيه فهدأ باله ، أو ليتثبت عنه فيقر رفيه ما يورثه ، وإذن فإذا كانت الزوجة قد حامت حولها عند زوجها شبهات قوية فانه يكون له أن يستولى - ولو خلسة - على ما يعتقد بوجوده من رسائل العشق في حقيبتها الموجودة في بيت وتحت بصره ثم أن يستشهد بها عليها إذا رأى محاكمتها جنائيا لإخلالها بعقد الزواج .

(نقض جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤٦ الطعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ قضائية نفس المرجع السابق صفحة ٧١٩ بند ٢٤) .

٥٨١ - و إذا كان المتهم قد سكت عن الدفع بعدم جواز إثبات الزنا عليه بورقة من أوراقه الخصوصية لحصول الزوج عليها بطريقة غير مشروعة ولم يعترض على الأخذ بما ورد في هذه الورقة باعتبار أنها من الأدلة القانونية التي تتطلبها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات حتى صدر الحكم الابتدائي بمعاقبته ، فإن هذا السكوت يسقط حقه في الدفع بذلك أمام محكمة الدرجة الثانية إذ هو يعتبر متنازلا عن الطعن في الورقة بعدم حقيتها عليه قانوناً في إثبات التهمة المستندة إليه .

(نقض جلسة ١٨ مارس سنة ١٩٤٠ الطعن رقم ٧٠٥ سنة ١٠ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧٢٠ بند ٢٥) .

٥٨٢ — هذا ومتى كانت المحكمة قد أشارت في الحكم إلى الرسالة التي استندت إلى عباراتها في ثبوت جريمة الزنا دون إيراد مضمونها ، فإنها تكون قد استندت إلى ماله أصل ثابت في الأوراق ويكون التمسك على الحكم بالقصور لا دحل له .

(نقض جلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦ الطعن رقم ٨٤٣ سنة ٢٦ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة السابعة العدد الثالث صفحة ١٢٣٤ بند ٣٤٢) .

الوجود في منزل مسلم في محل مخصص للجرم

٥٨٣ — الدليل الرابع والآخر الذي يمكن الأخذ به لإثبات جريمة زنا الشريك هو وجوده في منزل مسلم في محل مخصص للجرم ، وعلى ذلك لا يؤخذ بهذا الدليل إذا كان الزوج المجنى عليه من غير المسلمين سواء أكان الجاني مسلماً أم غير مسلم .

٥٨٤ — والمقصود بمنزل المسلم هو منزل الرجل المسلم الذي يقم فيه مع زوجته ملاحظاً لعادات المسلمين في منع كل غير ذي الرحم المحرم من الدخول إلى المحل المخصص للجرم ، وعلى ذلك فإذا كانت الزوجة غيبوبة مع زوجها ومقيمة في منزل خاص لا يسكنها فيه زوجها ولا يتردد ولا ينفق عليها فيه ؛ فإنها تكون إذن بمنزل عن منزل زوجها وفي منزل غير منزله ، وإذا مات أو أجد أجنبي عنها في هذا المنزل فإن ذلك لا يكون دليلاً على ارتكابه جريمة

الزنا معها لأن ذلك لا يستوفى ما تشترطه المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات ، ولا يجوز التوسع في تفسير ما أراده المشرع من عبارة منزل مسلم أو القياس عليه بجعل منزل المسلمة في حكم منزل المسلم .

٥٨٥ - والمكان المخصص للحريم - في رأينا - يختلف من حيث شموله للمسكن جميعه أو عدم شموله ذلك - بها إذا كانت الزوجة بمفردها بهذا المسكن وقت وجود الأجنبي عنها به أو عدم تواجدها بمفردها .

فالمنزل كله يكون مخصصاً للحريم في حكم المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات إذا كانت الزوجة بمفردها فيه ولا يوجد أحد معها سوى الشريك الزاني ، ويكون المنزل كذلك أيضا إذا كان به أولاد الزوجة الذين لم يبلغوا سن التمييز بعد ، وعلى ذلك فوجود الزوجة بمفردها بالمنزل ومعها الجاني بحجرة الإستقبال وباب المنزل مطلق عليهما يعتبر ذلك وجوداً لأجنبي في منزل مسلم وفي مكان مخصص للحريم ، وعلى الزوجة والشريك أن ينفيان القرينة المستمدة من تواجد هذا الأجنبي بالمنزل فإن لم يستطعيا اعتبار ذلك دليلاً من الأدلة المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات وكان حجة في الإثبات على الشريك الزاني .

تطبيقات قضائية

٥٨٦ - إن وجود رجل أجنبي في دورة المياه من الشقة سكن شخص مسلم متزوج ووجود زوجة هذا الأخير في الشقة وعدم وجود ثالث معهما وعدم المبرر لوجود هذا الشخص ، يكفي لتكوين القرينة القانونية المقررة في المادة ٢٣٨ عقوبات (المادة ٢٧٦ من القانون الحالي) وهي وجود المتهم في منزل مسلم في محل المخصص للحريم .

(نقض جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٣٧ الطعن رقم ١٣١٧ سنة ٧ قضائية منشور بعماد المراجع صفحة ٥٦٤ بند ١٦)

٥٨٧ - ودان القانون في المادة ٢٣٨ عقوبات (المادة ٢٧٧ من القانون الحالي) قد بين على سبيل الحصر الأدلة التي تقبل لتكون حجة على الشريك في الزنا ، ومن هذه الأدلة وجود المتهم في المحل المخصص للحريم ، فإذا قوا فر هذا الدليل جاز المحكمة أن تستند إليه في الاقتناع بوقوع الزنا منه فعلا ، وعلى الأخص إذا كان هو لم ينف القرينة المستمدة من هذا الظرف بل اكتفى بالنكار الجريمة وعجزت الزوجة من جانبها عن تفنيها .

(نقض جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٣٧ الطعن رقم ١٣١٧ سنة ٧ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧٢٠ بند ٢٦)

٥٨٨ - وإن « القانون صريح في عد وجود المتهم بالزنا في المحل المخصص للحريم من الأدلة التي تقبل في الإثبات عليه ، فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من وجود المتهم لدى الزوجة بمنزله أو إقراره بها في متدعيها ومن سائر الأدلة الأخرى المقدمة في الدعوى أنه لا بد منيها في المنزل ، فإن القول من جانب المتهم بتعاور العادات في هذا الصدد لا يكون في الواقع المناقشة في تقدير الأدلة التي اقتنعت بها المحكمة في ثبوت الزنا ، فلا يجوز التحدي به لدى محكمة النقض » .

(نقض جلسة ٢ مارس سنة ١٩٤٩ الطعن رقم ١٢٨٧ سنة ١٨ قضائية منشور بالمراجع السابق صفحة ٧٢٠ بند ٢٧) .

الفرع الخامس

جريمة زنا الشريك

٥٨٩ - الشريك فى جريمة الزنا يكون رجلا أو امرأة ، وكلاهما قد يكون متزوجا وقد يكون خاليا من الزواج .

والرجل الزانى المتزوج اما أنه يزنى بامرأة متزوجة أو أنه يزنى بامرأة خالية .

٥٩٠ - فاذا زنى الرجل المتزوج فى منزل الزوجية بامرأة خالية ولم تقم زوجته دعوى الزنا عليه فلا ترفع الدعوى العمومية قبله ولا عقاب عليه أما أن شكته زوجته وطلبت رفع الدعوى العمومية قبله يأنه يعاقب وفقا للتفصيل الذى سبق ذكره بحثنا لجريمة زنا الزوج .

٥٩١ - واذا زنى الرجل المتزوج فى منزل الزوجية بامرأة متزوجة وطلبت زوجته رفع الدعوى العمومية قبله ، وفى الوقت نفسه طلب زوج المرأة المتزوجة التى زنى بها الزوج الأول رفع الدعوى العمومية قبلها فإن هذا الزوج الذى زنى بالمرأة المتزوجة فى منزل الزوجية يعاقب وفقا لنص المادة ٢٧٥ عقوبات وايس وفقا لنص المادة ٢٧٧ عقوبات والمادة الأولى عقوبتها أشد من الثانية - والزوج الزانى يعاقب هنا بوصفه شريكا فى جريمة زنا الزوجية الزانية لا بوصفه فاعلا أصليا فى جريمة زنا الزوج ، وينطبق نفس الوضع أيضا فيما لو لم تطلب زوجته رفع الدعوى العمومية قبله بينما طلب زوج المرأة المتزوجة الزانية رفعها ضدّها .

أما أن لم يطلب زوج الزوجية الزانية بالزوج الزانى إقامة الدعوى قبل

زوجته ، بينما طلبت نوجة الزوج الزاني في منزل الزوجية إقامة الدعوى ضده فإنه يعاقب وفقاً لنص المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات .

٥٩٢ — وإذا زنى الزوج بعيداً عن منزل الزوجية بامرأة متزوجة وطلب زوجها إقامة الدعوى العمومية فإن الزوج الزاني يعاقب وفقاً لنص المادة ١٧٥) عقوبات باعتباره شريكاً في جريمة زنا الزوجية .

٥٩٣ — ويجب التنويه بأن المرأة المتزوجة إذا زنت مع متزوج وفي منزله ولم تطلب زوجته إقامة الدعوى العمومية ضده فإنه يحق لزوج الزوجة الزانية طلب إقامة الدعوى العمومية قبلها كما سبق أن ذكرنا .

كذلك يجب التنويه بأنه إذا طلبت الزوجة تقديم زوجها الزاني بامرأة متزوجة وفي منزله إلى المحاكمة فإن زوج المرأة المتزوجة الزانية يكون من حقه طلب عدم تحريك الدعوى قبل زوجته الزانية وعلى ذلك فلا يعاقب سوى الزوج الزاني وحده الذي زنى على فراش الزوجية .

٥٩٤ — كما يجب التنويه أيضاً بأن المرأة التي تتكون مع الزوج الزاني تعد شريكاً له في جريمته طبقاً للقواعد الاشتراك العامة وتعاقب معه في جريمة الزنا عملاً بالمواد ٢٧٧ و ٤٠ و ٤١ عقوبات . والمقصود بهذه المرأة هي المرأة الخالية - أما المتزوجة فقد سلف أن بينا أحكامها .

تطبيقات قضائية

٥٩٥ — إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تتوافر فيها أركان جريمة الزنا وامتنع رفع الدعوى العمومية على الزوجة بسبب تطليقها يجب أن يستفيد الشريك من ذلك فلا تصح معاقبته بعدئذ حتى ولو بثمة أنه دخل منزلاً بقصد ارتكاب جريمة فيه .

(قرض جلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥ الطعن رقم ١٥ سنة ٦ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧١٧ بند ١٩) .

٥٩٦ - و، إن جريمة الزنا جريمة ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل من شخصين يعد القانون أحدهما فاعلا أصليا وهى الزوجة وبعد الثانى شريكا وهى الزانى بها ، فإذا انتمت جريمة الزوجة وزالت آثارها لسبب من الأسباب قبل صدور حكم نهائى على الشريك فإن التلازم الذهبى يقتضى محو جريمة الشريك أيضا ، لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة ، وإلا كان الحكم على الشريك تأنيما غير مباشر للزوجة التى عدت بمعناى عن كل شبهة لإجرام كما أن العدل المطلق لا يستسيغ لإبقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية لأن إجرام الشريك إنما هو فرع عن إجرام الفاعل الأصلى بل الواجب فى هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل ، ولا يمنع من تطبيق هذه القاعدة اختلاف الفاعل الأصلى والشريك فى الجنسية والتشريع و"قضاء مادامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذى تمتنع فيه للتجزئة وتجب فيه مراعاة ضرورة المحافظة على شرف العائلات ، فإذا صدر عفو شامل من دولة أجنبية عما جريمة الزوجة قبل صدور حكم نهائى على الشريك المصرى وجب حتما أن يستفيد هذا الرجل من ذلك العفو " .

(قرض جلسة ١٠ أبريل سنة ١٩٣٣ : الطعن رقم ١٠٧٣ سنة ٣ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧١٧ بند ١٢) .

أن المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات قد أوردت القبض على المتهم بالزنا حين تلبسه بالفعل من بين الأدلة التي تقبل وتكون حجة عليه، ولا يشترط توافر التلبس بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً. ولما كان الحكم المعلوم فيه قد انتهى إلى ثبوت الجريمة في حق الزوجة وشريكها (الطاعن) من ضبطهما بملابسهما الداخلية في حجرة — واحدة بالفندق في وقت متأخر من الليل ومن أقوال المجنى عليه الذي أستاذته الزوجة في المبيت عند أختها فأذن لها بذلك ، ومن تقرير مصلحة الطب الشرعي بوجود حيوانات منوية بملاءة السرير ، وكانت الوقائع التي استخلصت منها المحكمة وقوع فعل الزنا من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

(قضا ١٩ / ٥ | ١٩٧٥ مج ٣ ص ٢٦ | ٤٤٧) .

من المقرر أنه إذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها بالبراءة لا يجوز بعد ذلك رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد ، كما أن أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوع بها الدعوى مادياً تعتبر ضوابطاً للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم ممن يهتمون في ذات الواقعة ، متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ، ولا يفوت عليهم أى حق يقرر لهم في القانون ، فلا يجوز أن ترفع الدعوى عليهم على التعاقب . ولما كان ذلك ، وكان الحكم المعلوم فيه لم يعرض لهذا النفع الجوهري الذى يقوم على انتفاء الجريمة ذاتها مع ما يحتاج إليه من تحقيق يتناول فيما يتناوله مدى تعرض الحكم الصادر في الجلسة رقم ٣٣٦٧ آداب القاهرة لواقعة الزنا

موضوع الدعوى الماثلة ، وما قد يترتب عليه - إن صح فقيه لها - من تغيير وجه الرأى فى هذه الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع عما يستوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليها الأخرى - ولو لم تقرر بالطعن بالنقض - طبقاً للمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لوحدة الواقعة واتصال وجه النعى بها وحسن سير العدالة .

(نقض ٢٨ / ٣ / ١٩٧٦ مج ٣ ص ٢٧ ص ٣٦٣) ...

من المقرر أن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه تتحقق ولو عينت الجريمة التى كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها فإذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كى ترفع الدعوى ذلك أن القانون لم يشترط هذا القيد إلا فى حالة تمام الزنا - لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد استدل من أقوال الشهود وما قرره الطاعن ومادلت عليه معانة محل الحادث على ثبوت نسبة وقوع جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه إلى الطاعن ودال قديلاً سائفاً على أن جريمة الزنا لما تقع فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة أو مجادلتها فى عناصر اطمئنانها ويكون الحكم بأدائته عن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه متفقاً وصحيح القانون وتنازل الزوج - بفرض صحته - قبل زوجته عن جريمة الزنا التى لم تتم لا أثر له وما نص الطاعن بشقيه غير سديد .

(نقض ٤ / ٦١ / ١٩٧٩ مج ٣ ص ٣٠ ص ٦٣٠) .

الفرع السادس

حق الزوج أو الزوجة في وقف تنفيذ العقوبة

٥٩٧ - تنص المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات على أن « المرأة المتزوجة التي ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ، لكن لزوجها أن يقف تنفيذ هذا الحكم برضائه معاشرتها له كما كانت » .

وتنص الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « إذ توفي الشاكي ، فلا ينتقل حقه في التنازل إلى ورثته إلا في دعوى الزنا ، فلكل واحد من أولاد الزوج الشاكي من الزوج المشكو منه أن يتنازل على الشكوى وتنقضى الدعوى » .

٥٩٨ - وبين مما تقدم أن المشرع قد أعطى للزوج الحق في وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها على الزوجة الزانية حتى بعد صدور حكم نهائي والبدء في تنفيذ العقوبة فعلا .

وبلاحظ أن القانون منح هذا الحق للزوج وحده بينما منعه عن الزوجة التي يحكم على زوجها الزاني بالعقوبة وتباشر إجراءات تنفيذها في حقه ولاشك أن التفرقة بين الزوج والزوجة في هذا الصدد أمر لا مبرر له على الإطلاق .

٥٩٩ - وبلاحظ أيضا أن الحق في وقف تنفيذ العقوبة على الزوجة مقرر للزوج وحده دون سواء وبوفاته لا ينتقل هذا الحق لأحد غيره .

٦٠٠ - أما هذا الذى نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من انتقال حق الزوج في التنازل عن الشكوى إلى أولاده في حاله وفاته فينصب على الدعوى العمومية قبل صدور حكم نهائي فيها وعلى ذلك فلاولاد الزوج الشاكي المتوفى أو لأحدهم أن يتنازلوا عن الشكوى ضد أمهم في أى وقت وقبل صدور حكم نهائي فيها ، فلم أن يتنازلوا عن الشكوى حتى بعد صدور حكم ابتدائي يدين أمهم .

وقد جاء في تقرير لجنة الإجراءات بمجلس الشيوخ عن هذه الفقرة ، د أن وفاة الشاكي بعد رفع الدعوى لا تأثير لها على سيرها ، ولكن اللجنة رأت إستثناء جريمة الزنا ؛ وتقرير وجوب انتقال حق الشاكي في التنازل عن الشكوى إلى كل من أولاد الزوج المشكوم منه ، لأنه قد روى أن صدور الحكم يمس الأولاد كما كان يمس الزوج ، وقد يهمهم منفع صدوره كما كان يهمه . .

الباحث الخامس

جريمة الوقاع - أو اغتصاب الأنثى.

نص المادة :

٦٠١ - تنص المادة ٢٩٧ من قانون العقوبات على أن (من واقع ، أتى بشير رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة) .

فإذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو من لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة ، .

أركان الجريمة :

الركن المادى : الوقاع

٦٠٢ - الوقاع أو الجماع هو لإيلاج الرجل عضو التذكير فى فرج الأنثى ، والجماع لا يقع إلا بين رجل وامرأة ، وعلى ذلك فما بين يقع رجل وآخر من أفعال الفجور ، وما يقع بين أنثى وأخرى من أفعال الفسق لا يعتبر جماعا بالمعنى المعروف به قانونا .

والاغتصاب هو انجماع غير المشروع الذى تجبر الأنثى عليه ، والاغتصاب بهذا المفهوم لا يقع إلا من رجل على امرأة ، أما إذا أكوهت أنثى رجلا على موافقتها فلا تعتبر أنها إغتصبته وإنما تكون قد هتكت عرضه .

والاغتصاب لا يكون إلا بإتيان الأنثى فى فرجها ، أما موافقة الأنثى

في دبرها فلا يعد اغتصابا وإنما هتك عرض . ولا يكون إلا بإيلاج عضو تذكر الرجل ، أما لإيلاج مادون ذلك في فرج المرأة فلا يعد اغتصابا وإنما من قبيل هتك العرض .

ولا يتحقق الركن المادى إذا اجتمع رجل بامرأة كرها عنها وكان اجتماعه بها مشروعا ، فالزوج الذى يواقع زوجته رغما عنها لا يعد مقتصبا لها ذلك أن له أن يوافقها بحكم عقد الزواج ولو رفضت ذلك وقاومت متمتعة عن تسليم نفسها له ، إلا أن ذلك منوط أن يكون بينهما عقد زواج صحيح لا بطلان فيه ولا فساد .

كذلك لا يتحقق الركن المادى إذا ما واقع رجل زوجته التى طلقها طلاقا رجعيا وكانت موافقة لها فى فترة العدة ، إذ تعتبر هذه الموافقة مراجعة لها .

٦٠٣ - ولا يعد اغتصابا موافقة الرجل لامرأة رغما عنها وبينهما عقد زواج عرفى يحكم علاقتهما ببعضهما . وذلك لأن عقد الزواج العرفى يرتب للزوج حقوق الزوج قبل زوجته وإن كان لا يثبت حقها فى الميراث .

٦٠٤ - ويشترط لتوافر الركن المادى أن يكون الجانى قادرا على الانتصاب وعلى ذلك فالغلام الذى لم يبلغ سن الحلم لا يمكن أن يعد مقتصبا لاستحالة وقوع إيلاج منه .

الركن الثانى : عدم رضا الآتى

٦٠٥ - ويتأتى عدم رضا الآتى إذا كانت معدومة الإرادة أو فاقدة القدرة على المقاومة ، أو إذا كان رضاؤها نتيجة لمكر أو خديعة أو قهرا فيه الجانى فأصبح رضاؤها مشويا بالفحش والتدليس .

وتكون الآتي معدومة الإرادة أو فاقدة القدرة على المقاومة إذا وقع عليها من الجاني إكراه سواء أكان إكراها ماديا أو أدبيا فكلاهما يفقد الآتي رضاها .

٦٠٦ - ويجب للقول بانعدام الرضا أن يكون الإكراه منصبا على شخص الآتي بمقولة أن ما يتخذه الجاني من وسائل القوة للوصول إلى المجنى عليها في المكان الذي توجد فيه لا يتحقق به عنصر القوة إلا إذا واصل الجاني استقلال هذه القوة لإرغام الآتي على الاستسلام له ، ويجب فضلا عن ذلك أن يكون لاستعمال هذه القوة أثر في استسلام الآتي . أما إذا ثبت أن استسلام الآتي جاء بمحض رغبته وأنها سواء استعمل الجاني القوة أو لم يستعملها كانت ستستسلم له فلا يمكن القول بتحقيق ركن القوة .

٦٠٧ - وكما أن الإكراه المادى الواقع على الآتي يعطى إرادتها ويفقد تحقق ركن عدم الرضا ، فإن الإكراه الأدبي له نفس الأثر مادام ثبت من ظروف الدعوى وملابساتها أنه لولا وقوع هذا الإكراه الأدبي لما سلمت الآتي نفسها للجاني .

٦٠٨ - ولا شك في أن تنويم الآتي تنويما مغنطيسيا ثم إغتصابها أثناء ذلك يتحقق به ركن عدم الرضا ، ذلك لأن التنويم المغنطيسى يفقد الآتي شعورها بلا نزاع .

٦٠٩ - ونرى أن انسياق المرأة - التي تعتقد باتصال بعض الدجالين والمشعوذين بالجان - وراء تلبية طلبات هؤلاء الأشخاص واستسلامها لهم بعد أن يكونوا قد هياؤوا الجو المناسب لذلك باظلام المكان وإطلاق البخور وذكر بعض العبارات - نرى أن انسياقها هذا ليس مرده إرادة حرة بل إرادة

مشوبة بالمسكر والخديعة والغش ويتحقق في حق هؤلاء الأشخاص ركن
انعدام الرضاء .

تطبيقات قضائية :

٦١٠ - وتطبق المادة ٢٦٧ عقوبات على حالة دخول رجل في سرير
امرأة بكيفية تجعلها تظن أنه زوجها ، .

« محكمة جنابات مصر في ٥ يونيو سنة ١٩٠٥ منشور بعماد المراجع
صفحة ٥٣٠ بند ١ » .

٦١١ - ومتى كانت الواقعة الثابتة هي أن المتهم إنما توصل إلى موافقة
المجنى عليها بالخديعة بأن دخل سريرها على صورة ظنته معها أنه زوجها فانها
إذا كانت قد سكنت تحت هذا المعنى فلا تأثير لذلك على أركان الجريمة
المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ عقوبات .

(تقض جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٥١ منشور بمجموعة الأحكام السنة
الثانية العدد الثالث صفحة ١٠٨٩) .

٦١٢ - وتطبق هذه المادة على المسيحي الأرثوذكسي الذي
لا يتيح له شريعته الزواج بائنتين فادعى كذبا أن زوجته متوفاة وتوصل
بذلك إلى التزوج على يد قسيس بفتاة عمرها اثنتا عشرة سنة وعاشرها
معاشرة الأزواج . »

(محكمة جنابات أسيوط جلسة ٦ نوفمبر سنة ١٩١٢ منشور بعماد
المراجع صفحة ٥٣٠ بند ٢) .

٦١٣ - « وإذا واقع شخص مسيحي امرأة بأن خدعها وأفهمها أنه
خالي الأزواج ولكن كان في عصمته زوجة أخرى ، ودينهما يحرم تعدد
الزوجات ، بأن أحضر لها شخصا لاثحل صفة القسيس وعقد له عليها

عقدا فاسدا موهما إياها أنه عقد شرعى صحيح فهذا يعتبر موافقة أثنى بغير رضاها والإكراه أدب مبنى على الخداع .

(محكمة جنابات بنى سويف فى ٢ فبراير سنة ١٩٣١ منشور بالمرجع السابق صفحة ٥٣٣ بند ١٨) .

٦١٤ - والمرأة المطلقة طلاقا غير رجعى ، ولم تعلم بطلاقها . وتعتمد زوجها لإخفاء أمر طلاقها عليها ثم واقعا فيعتبر هذا لإكراهها أدبيا وتكون الحادثة موافقة أثنى بغير رضاها . اللهم إلا إذا ثبت للمحكمة أنها لو كانت علمت بطلاقها لما امتنعت عن قبول موافقتها ،

٦١٥ - وإذا كان الحكم - فى جريمة الوقاع - قد دال على الإكراه بأدلة سائفة فى قوله (أن الطاعن أمسك بالمجنى عليها من دراعها ، وأدخلها عنوة زراعة القطن فقوامته إلا أنه تمكن بقوته العضلية من التغلب عليها وألقاها على الأرض وهددها بمطواة كان يحملها وضربها برأسه فى جبهتها عند مقاومتها له) فإن هذا الذى ورد بالحكم لا يتعارض مع تقرير الطبيب الشرعى الذى أثبت وجود كدم بحجة المجنى عليها وأن بنیان المتهم الجسائى فوق المتوسط وأنه يمكنه موافقة المجنى عليها بغير رضاها بقوته العضلية . أما ماورد بالتقرير بعد ذلك من أن خلو جسم المجنى عليها وخاصة منطقة الفخذ من الإصابات وخلو جسم المتهم من علامات المقاومة يشير إلى أن المجنى عليها لم تبد مقاومة جسيائية فعلية فى دمه المتهم عنها ، هذا الذى ورد بالتقرير لا ينفي أن المجنى عليها استسلمت تحت تأثير الإكراه بالسلاح ، وهذا الفعل يكون الجريمة التى دان الحكم بها المتهم ويتوافر به ركن الإكراه وعدم الرضا فى جريمة الوقاع .

(نقض جلسة ١٩ يناير سنة ١٩٥٩ الطعن رقم ١٦٨٣ سنة ٢٨ قضائية منشور بمجموعة الأحكام للسنة العاشرة العدد الأول صفحة ٤٧ بند ١٣)

٦١٦ - وعدم الرضا المنصوص عليه في هذه المادة كما يتحقق بوقوع الإكراه المادى على المجنى عليها فانه يتحقق كذلك بكل مؤثر يقع على المجنى عليها من شأنه أن يجرمها حرية الاختيار في الرضا وعدمه سواء كان هذا المؤثر آتيا من قبل الجاني كالتهديد والإسكار والتتويم المغناطيسى وما أشبه أم كان ناشئا عن حالة قائمة بالمجنى عليها كحالة النوم أو الإغماء وما أشبهه.

٦١٧ - هذا وليس من الضروري لقيام الجريمة أن يكون الإكراه مستمرا وقت الوقاع . بل يكفي أن يكون المتهم قد استعمل الإكراه سواء كان ماديا أو معنويا ، بضرورة كافية للتغلب على مقاومة المجنى عليها ، فاذا فقدت الآتئى قواها وأصبحت لا تستطيع المقاومة ، فالأركان القانونية المكونة للجريمة تكون متوافرة .

الركن الثالث : القصد الجنائى .

يتوفر القصد الجنائى لدى الجاني بعلمه بأنه يوقع آتئى بواقعه يواقعها بغير رضائها ، ومن غير شك أن مجرد مواجهة الآتئى يعنى العلم بالواقعة ، وأن وقوع الإكراه من الجاني يعنى العلم بانعدام رضاء الآتئى . غير أنه من الجائز القول بعدم توافر القصد الجنائى رغم استعمال القوة وذلك فيما إذا كان الجاني مع استعماله القوة وممانعة المجنى عليها ومقاومتها . - يعتقد أنها كانت غير جادة في هذه الممانعة وهذا التمتع وأنها كانت مدفوعة إلى ذلك تحت تأثير عوامل أخرى ، غير أن مثل هذه الحالة يندر وجودها أو حدوثها وتستطيع محكمة الموضوع أن تصل إليها فيما لو أثارها المتهم أمامها .

ولذا ما توافر القصد الجنائى فلا عبرة بالبائع الذى دفع الجاني إلى ارتكاب فعلته سواء أكان هدفه من ذلك هو إرضاء شهوته أو الانتقام من المجنى عليها أو أمرتها أو التشهير بها .

الشروع في جريمة الاغتصاب :

٦١٨ - إذا تمكن الجاني من إيلاج عضو الذكر في فرج الأنثى بغير رضائها كانت الجريمة تامة ، أما إذا كان قد بدأ في تنفيذ جريمته باستعماله القوة مع المجنى عليها ومحاولة اغتصابها غير أنه لم يتمكن من إيلاج عضو الذكر في فرجها سواء لمقاومتها له مقاومة لم يستطع معها التغلب على المجنى عليها ، أو لاستغاثة المجنى عليها وقدم أشخاص لنجدها ، أو لغير ذلك من الأسباب التي تجعل الجاني يعدل عن إتمام جريمته عدولا اضطرابيا لا تدخل لإرادته فيه - كانت جريمة الاغتصاب مشروعا فيها .

٦١٩ - على أنه قد يصعب التفرقة في تكييف فعل المتهم وما إذا كان شروعا في ارتكاب جريمة اغتصاب أم ارتكاب جريمة هتك عرض ، إلا أن الفصيل في ذلك هو بوزن الأفعال التي يأت بها الجاني وتمحيصها لبيان ما إذا كانت تؤدي حالا ومباشرة إلى ارتكاب جريمة الاغتصاب أم أنها لا تؤدي إلى ذلك ، فإن كانت تؤدي حالا ومباشرة إلى ارتكاب جريمة الاغتصاب ، كانت هذه الأفعال شروعا في ارتكاب هذه الجريمة . أما أن كانت غير ذلك كانت الجريمة هتك عرض إذا توافرت أركانها .

تطبيقات قضائية

٦٢٠ - ولا يعد شروعا في وقاع طلب الفحشاء من امرأة وجذبها من بيدها وملابسها لإدخالها زراعة القطن .

(تقضى جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣ منشور بمباد المراجع صفحة ٥٣٠ بند ٣) .

٦٢١ - وعلى عكس ذلك ، فإن رفع الاتهم ملابس الجنى عليها أثناء نومها ، وإمساك برجلها - ذلك يصح في القانون عنه شرعاً في وقاع متى اقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه ، لأن هذه الأفعال من شأنها أن تؤدي فوراً ومباشرة إلى تحقيق ذلك المقصد .

(نقض جلسة ١١ يناير سنة ١٩٤٢ الطعن رقم ٢٥٩ سنة ١٣ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ١٢٢٣ بند ٢) .

٦٢٢ - ودمى كان الحكم قد أثبت أن الجنى عليها كانت تلبس فيص النوم فجلس بجانبها المتهم في غرفة نومها ورودها عن نفسها وأمسك بها ورفع رجلها يحاول مواقعتها فتأوته واستغاثت ، ففرج يجرى ، فذه الواقعة يصح في القانون عنها شرعاً في وقاع متى اقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه ، إذ أن هذه أفعال من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق ذلك المقصد .

(قض جلسة ١٩ ديسمبر ١٩٤٩ الطعن رقم ١٥٨٠ سنة ١٩ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١٢٢٣ بند ٣) .

٦٢٣ - وإذا كان الثابت بما أورده الحكم أن المتهمين دفعا الجنى عليها كرها عنها للركوب معهما بالسيارة بقصد مواقعتها ثم إطلاقاً بها وسط المزارع التي تقع على جانبي الطريق حتى إذا ما اطمانا إلى أنهما قد صارا بهما من أعين الرقباء وأن الجنى عليها قد صارت في متناول أيديهما ، شرعاً في اغتصابها دون أن يحفلا بعم رضائها عن ذلك ، ودون أن يؤديا لها الأجر الذي عرضاه عليها في أول الأمر أو الذي طلبته هي - على حد قولهما - معتمدين في ذلك على المدرس الذي كان يحمله أحدهما والذي

استعمله في تهديد المجنى عليها ليحملها على الرضوخ لمشيئتهما ولكنها على الرغم من ذلك ظلت تستغيث حتى سمع استغاثنها الخفيران فبادرا بمطاردة السيارة وحين أوشكا على اللحاق بها ، أطلق عليهما المتهم الأول النار من مسدسه فقهى على أحدهما وأصاب الآخر ، فإن ما انتهى إليه الحكم من توافر أركان جريمة الشروع في اغتصاب المجنى عليها التي دان المتهمين بها لاستناداً إلى الأسباب الساتفة التي أوردتها - يكون قد أصاب صحيح القانون ، .

(تقض جلسة ٣٠ يناير سنة ١٩٦١ الطعن رقم ١٩٧٣ سنة ٣٠ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الأول صفحة ١٥٦ بند ٢٥) .

العقوبة :

٦٢٤ - يعاقب الجاني الذي يواقع أنثى بغير رضاها بالأشغال الشاقة المؤبدة أو الأشغال الشاقة المؤقتة .

الظروف المشددة :

٦٢٥ - وإذا كان الجاني من أصول المجنى عليها أو المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو عن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم . يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة .

٦٢٦ - والمقصود بأصول المجنى عليها من تناسلت منهم تناسلا حقيقية سواء أكان تناسل شرعيا أم غير شرعي .

أما المتولون تربية المجنى عليها أو ملاحظتها فهم كل من وكل لإلهم أمر ملاحظتها والإشراف عليها أيا كان السبب في ذلك .

ولا يشترط في مفهوم هذا النص أن تكون التربية في معهد أو مدرسة أو أى دار من دور التربية والتعليم أو الإصلاح إذ قد تكون التربية في مكان خاص ، ولو كانت عن طريق تلقى دروس خصوصية . وقد سبق أن ذكرنا عند بحثنا لجرائم الدعارة أن هذا المفهوم ينصرف أيضا إلى دور تعليم الرقص ... هذا ولا يشترط أن يكون قد مضى وقت طويل على التحاق المجنى عليها بدار التربية أو اشتراكها في الدروس الخصوصية ، فيتحقق الظرف المشدد ولو وقعت الجريمة في أول لقاء بين الجاني والمجنى عليها طالما أنه كان مستغفرا في ذهن الجاني أنه أصبح عن يتولون تربية المجنى عليها ، وطالما استقر في ذهن المجنى عليها أن الجاني أصبح عن سيتولون تربيتها .

وينطبق الظرف المشدد أيضا بالنسبة للخادم بالأجرة الذى يرتكب جريمة الاغتصاب مع خادمة تكون هى الأخرى مشمولة برعاية نفس الخدم .

تطبيقات قضائية

٦٢٧ - د تنطبق عبارة الخادم بالأجرة المنصوص عليها في المادة ٢٦٧ عقوبات على كل من يقوم للمجنى عليها بعمل يتناول عليه أجرة ، ويكون اتصاله بالمجنى عليها لهذا السبب مما يسهل له وسائل ارتكاب الجريمة ، ومعنى هذا أنه لا يصح اعتبار كل شخص يشتغل بالأجرة خادما للمجنى عليها إلا إذا كان هذا الشخص يتصل بالمجنى عليها اتصالا دائما يسهل له ارتكاب الجريمة أو من الأشخاص الذين يسكنون أو يرددون على منزلها والذين يمدون في هذا التقرب إليها بسبب الخدمات المأجورة التى يقومون بها فرفضها وقسيلات لارتكاب الجريمة لا تفسد

غيرهم، وعلى ذلك نقادهم المقي الذي يقتصب إبنه صاحب المقي يقع تحت حكم المادة ٢٦٧ عقوبات .

(نقض جلسة ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٨ منشور بمهاد المراجع صفحة ٥٣٠ بند ٦) .

٦٢٨ - و لا يعتبر غادما بالآجرة في حكم المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات العامل أو الأجير الذي يشتغل بصفة مؤقتة لا بصفة دائمة لأن حالته لا تمكنه من الاتصال بالمجنى عليها اتصالا يسبل عليه لإرتكاب الجريمة ، ولأن مثل هذا الشخص لا تنزع المجنى عليها نقتها فيه ولا تأمن جانبه .

(محكمة جنات أسبوط جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٨ منشور بمهاد المراجع صفحة ٥٣٢ بند ١٥) .

... .. استقر القضاء على أن ركن القوة في جناية الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضاه من المجنى عليها سواء باستمالة المنهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القسوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعلمها الإرادة ويقعدها من المقاومة والمحاكمة أن أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه ، ومتى ثبت الحكم أخذنا بأقوال المجنى عليها التي اطمانت إليها أنها تقبل مواقة الطاعن لها إلا تحت التهديد بعدم تمكينها منه مفادرة المسكن إلا بعد أن يقوم بمواقفتها ، فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة الواقعة أثبت بغير رضاها بأركانها بما فيها ركن القوة ومن ثم فإن النمي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(نقض ١٩٧٩/٥/٧ ج ٣٠ ص ٥٣٩) .

... جريمة خطف الأثني التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل أو الإكراه المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأثني عن المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحملها على مواجهة الجاني لها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها .

(قضا ١٩٧٩/٥/٧ مج ٣٠ ص ٥٣٩) ...

المبحث السادس

جريمة هتك العرض

نصوص القانون :

٦٢٩ - المادة ٦٢٨ عقوبات : « كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث إلى سبع سنين . »

وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها من نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ يجوز إبلاغ مدة العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة .
وإذا اجتمع الشرطان معا يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة . »

المادة ١٦٩ عقوبات « كل من هتك عرض صبي أو صبية لم تبلغ سن كل منهما ثمان عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس ، وإذا كان سنه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة من نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة . »

منهج البحث

٦٣٠ - سوف نتناول دراسة الجريمتين المنصوص عليهما في المادتين ٦٢٨ و٦٢٩ من قانون العقوبات باعتبار أن أساس الفعل المجرم هو مانص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ عقوبات والذي يعاقب على ارتكابه جريمة هتك العرض بعقوبة اجتحة - ثم نتطرق بعد ذلك إلى دراسة الشروع

في جريمة هتك العرض وبعد ذلك تناول بالدراسة الظروف المشددة التي
تفترق بجريمة هتك العرض فتقلبها من جناحة إلى جناية وذلك وفقاً لما يلي :

- الفرع الأول : جريمة هتك العرض .
- الفرع الثاني : الظروف المشددة .
- الفرع الثالث : الشروع في جريمة هتك العرض .

الفرع الأول

جريمة هتك العرض

٦٣١ — تميز جريمة هتك العرض عن جريمة الاغتصاب في أن الأول
تقع على الرجل والموأة سواء بينا لا بد أن يمكن المجني عليه
في جريمة الاغتصاب أتي ، وفي أن جريمة الاغتصاب لا تكون تامة إلا
بإيلاج عضو التذكير في فرج الأتي أما هتك العرض فيكني فيه ملامسة
عورة شخص أو الكشف عنها كما يتدرج تحت مدلوله اللواط وإتيان الأتي
من دبرها .

٦٣٢ — ويتميز هتك العرض عن الفعل المخل بالحياة في أن الأول
لا بد وأن يقع على جسم شخص آخر بينما يشمل الفعل الفاضح كافة الأفعال
التي قد تقع على الآخرين أو على الجاني نفسه .

٦٣٣ — ولقد تعرضت محكمة النقض إلى بيان ما يميز هتك العرض
عن الفعل الفاضح في حكمها الصادر بمجلسه ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ في الطعن
رقم ٨٩٤ سنة ٢١ قضائية والتي ذكرت فيه أن كل فعل من الأفعال يستحيل
إلى جسم المجني عليه وعذراءه ويخشى ضائقة الحياة عنده من هذه الناحية
فهو هتك عرض . أما الفعل العمد المخل بالحياة الذي يخدش في المرء حياة
العين والأذن ليس إلا فهو فعل فاضح .

فاذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه عندما كانت المجنى عليها تنهية للنوم سمعت طرقا على باب غرفتها فأعتقدت أن الطارق زوجها ففتحت الباب فوجدت المتهم داخل الغرفة . ثم لما حاولت طرده وضع يده على قفا واحتضنها بأن ضم صدرها إلى صدره ثم ألقاها على السرير فاستقائت فركلها بقدمه في بطنها وخرج ، ثم أدانته في جناية هتك العرض بالقوة - فإنه يكون سليما لتوافر أركان هذه الجريمة في حقه .
(منشور بمجموعة القواعد صفحة ١٨٧ بند ٢) .

٦٣٤ - وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف هتك العرض بأنه كل فعل غل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراته ويחדش عاطفة الحياء عنده .

أركان الجريمة :

أولا : الركن المادى

٦٣٥ - يتحقق الركن المادى في جريمة هتك العرض بقيام الجانى بالكشف عن عورة المجنى عليه أو ملامستها .

والمرجع في اعتبار ما يعتبر من جسم الإنسان عورة وما لا يعد كذلك إنما يكون العرف الجارى وأحوال البيئات الاجتماعية التى يعيش فيها للمجنى عليه .

ولا يشترط فى القانون لفظ بوقوع جريمة هتك عرض أن تتم ملامسة الجانى لعورة المجنى عليه ذاتها إذ يكفي لتوافر الركن المادى ملامستها وعليها من الملابس أو غيرها ما عليها إذ يكفي هتك العرض الكشف عن العورة أو ملامستها أو الأمرين معا من باب أولى .

ويقع هناك العرض أيضاً حتى ولو تمت الملامسة أو الكشف عن
المودة على من لا يصون عرضه ، وعلى ذلك فالكشف عن عورة عاهرة
يعد من قبيل تلك العرض إذا حصل بغير رضاها .

٦٣٦ — وفي بيان ما يعتبر عورة وما لا يعد كذلك نورد التطبيقات
القضائية الآتية التي يستشف منها مذهب المحكمة العليا في اعتبار ما يعد عورة
من جسم الإنسان وما لا يعد كذلك .

٦٣٧ — ، إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم احتضن غضومته كرها
عنها ثم طرحها أرضاً واستلقى فوقها فذلك يكفي لتحقيق جريمة تلك العرض
ولو لم يقع من الجاني أى كشف للملابس أو ملابس المجنى عليها ، .

(تقض جلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ الطعن رقم ١٦١٢ سنة ٤ قضائية
منشور بمجموعة القواعد صفحة ١٨٧ بند ٣) .

٦٣٨ - و إذا مزق شخص لباس غلام من الخلف فقد أدخل
بجنياته العرضي إذ كشف جزءاً من جسمه هو من العورات التي يحرص
كل إنسان على صوتها وحجبها عن أنظار الناس . وكشف هذه العورة على
غير إرادة المجنى عليه بتمزيق اللباس الذي كان يسترها يعتبر في حد ذاته
جريمة تلك العرض تامة ولو لم تصاحب هذا العمل أية ملامسة مخلة بالحياء .

(تقض جلسته ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ الطعن رقم ٦ سنة ٢ قضائية منشور
بالمرجع السابق صفحة ١١٨٧ بند ٥) ،

٦٣٩ — و لكل مساس بما في جسم المجنى عليه بما يعبر عنه بالعورات
يعتبر في نظر القانون هتكاً للعرض .

فمن يطوق كتنى امرأة بذراعيه ويضمها إليه يكون مرتكباً لجناية هناك
العرض . لأن هذا الفعل يترتب عليه ملامسة جسم المتهم لجسم المجنى عليها

وميس منه جزءا هو لا ريب داخل في حكم العورات ، وفي هذا ما يكفي لإدخال الفعل المنسوب إلى المتهم في عداد جرائم تلك العرض لأنه يترتب عليه الإخلال بحياء المجنى عليه العرضي .

(تقض جلسة ٤ يناير سنة ١٩٣٣ الطعن رقم ١٩٧٦ سنة ٢ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٧ بند ٦) .

٦٤٠ - ود لأن كل مساس بما في جسم المجنى عليها من عورات يعد تلك عرض لما يترتب عليه من الإخلال بالحياء العرضي .

وثدى المرأة هو من العورات التي تحرص دائما على عدم المساس بها فامساكها بالرغم منها وبغير إرادتها يعتبر تلك عرض .

(تقض جلسة ٣ يونية سنة ١٩٣٥ الطعن رقم ١٣٢٦ سنة ٥ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٧٨ بند ٧) .

٦٤١ - وه ملامسة المتهم بعضو تناسله دبر المجنى عليها تعتبر تلك عرض ولو كان عفيفا لأن هذه الملامسة فيها من الفحش والخنش بالحياء العرضي ما يكفي لتوافر الركن المادى للجريمة .

(تقض جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ الطعن رقم ٢٠٩٨ سنة ٦ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٧ بند ٨)

٦٤١ - ود إذا جاء المتهم من خلف المجنى عليها وقرصها في فخذيها فهذا الفعل الخلل بالحياء إلى حد الفحش والذي فيه مساس بجزء من جسم المجنى عليها يعتبر عورة من عوراتها هو تلك عرض بالقوة .

(تقض جلسة ١١ مايو سنة ١٩٣٩ الطعن رقم ١٤٤٢ سنة ٦ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٧ بند ٩) .

٦٤٣ - ود إن الفخذ من المرأة عورة فليس وقصره على سبيل المغازلة
بعد هتك عرض .

(نقض جلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ١٩٦٣ سنة ١٨٠ قضائية
منشور بالمرجع السابق صفحة ١٨٨ بند ١٠) .

٦٤٤ - ود يعتبر هتك العرض لمس موضع العفة من امرأة أو انفسق
في صبي أو صبية .

(قاضي الإحالة بأسبوط جلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ منشور بمادالمرجع
صفحة ٥٤٠ بند ٣٧) .

٦٤٥ - ود يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على
كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يعرض على صبرها
وحجبها عن الأنظار، ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش،
كأحداث إحتكاك أو لإيلاج يترك أثراً .

(نقض جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٥٩ الطعن رقم ١٦٦٤ سنة ٣٧ قضائية
منشور بمجموعة الأحكام السنة الماشرة العدد الأول صفحة ٢٧ بند ٧) .

٦٤٦ - ود إن تمزيق لباس المجنى عليها الذي كان يسترها وكشف
جزء من جسمها هو من العورات، على غير إرادتها أمام الشهود الذين
شهدوا بذلك - هذا الفعل يتوافر به جنابة هتك العرض بصرف النظر عما
يقع على جسم المجنى عليها من جرائم أخرى .

(نقض جلسة ٢١ مارس سنة ١٩٦٠ الطعن ١٩٠٨ لسنة ١٩ قضائية
منشور بمجموعة الأحكام السنة الحادية عشر العدد الأول صفحة ٢٨٦
بند ٥٦) .

٦٤٧ - ود يتحقق الركن المادي في جريمة هتك العرض بوقوع أي

فعل مخن بالحياة العرضى للمجنى عليه ويستطيل إلى جسمه ويقع على عورة من عوراته ويحفش عاطفة الحياة عنده من هذه الناحية ، ولا يشترط لتوفره قانوناً أن يترك الفعل أثراً على جسم المجنى عليه - ووضع الاصبع في دبر المجنى عليه هو مساس بعورة من جسمه وفيه نوع من الفحش لا يترك مجالاً للشك في إخلاله بحياته العرضى :

(قضى جلسة ٢٧ يولية سنة ١٩٦١ الطعن رقم ٥٠٣ سنة ٣١ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الثاني صفحة ٧٤٧ بند ١٤٤) .

٦٤٨ - هذا ، ويعتبر هتكاً للعرض لمساك شخص بـ غلام ورقمه ملابسه ليصق آخر في دبره ولو لمجرد الانتقام .

(محكمة جنايات طنطا جلسة ٩ مارس سنة ١٩٢٥ منشور بهاد المراجع صفحة ٥٣٨ بند ٢٧) .

الركن المعنوى

٦٤٩ - يتحقق القصد الجنائى في جريمة هتك العرض بانصراف نية الجنائى إلى خضش حياة المجنى عليه وبتممه ذلك ، وعلى ذلك فإذا كان ما وقع من الجنائى على المضى عليه قد وقع عرضاً بغير قصد فلا جريمة ولا عقاب بالتالى ، ومثال ذلك أن يتواجد كثيرون بسيارة عامة ويتزاحمون للزول منها وأثناء ذلك يمزق أحدهم ملابس آخر نتيجة لهذا التزاحم فيكشف عورة من عوراته . ومثال ذلك أيضا أن يتشاجر اثنان وأثناء تماسكهما تتمزق ملابس أحدهما فتكشف عن عورة من عوراته ، أو تلامس يد أحدهما عورة من عورات الآخر .

٦٥٠ - ذلك لأن كشف العورة في مثل هذه الحالات أو ملامستها لم يقع نتيجة لانصراف نية محدثها في إحداثها ، وإنما الكشف عن العورة أو ملامستها قد وقع عرضاً .

٦٥١ - وإذا ما توافر القصد الجنائي لدى الجاني لتعمده كشف عورة المجنى عليه أو ملامستها فإن ذلك يكفي للقول بتوافر القصد الجنائي لديه ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث والدوافع التي دفعته إلى إثبات هذا الفعل سواء في ذلك أكان مدفوعاً بشهوة بهيمية أو حباً في الانتقام من المجنى عليه والتشهير به .

تطبيقات قضائية

٦٥٢ - د القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بثبوت نية الاعتداء على موضع عفة المجنى عليها ، ولا عبرة بالباعث على ارتكابها سواء أكان لإرضاء لشهوة أو حب الانتقام أو غير ذلك .

(نقض جلسة ١٢ مارس ١٩٣٩ منشور بمبدأ المراجع صفحة ٥٤٠ بند ٢٨) .

٦٥٣ - و إن كل ما يتطلبه القانون لتوافر القصد الجنائي في جريمة هتك العرض هو أن يكون الجاني قد ارتكب الفعل الذي تتكون منه الجريمة وهو عالم بأنه يخل بالحياة العرضية لمن وقع عليه ، ولا عبرة بما يكون قد دفعه إلى ذلك من البواعث المختلفة التي لا تقع تحت حصر ، وإن كان المتهم قد عمد إلى كشف جسم امرأة ، ثم أخذ يلمس عورة منها ، فلا يقبل منه القول بانعدام القصد الجنائي لديه بدعوى أنه لم يفعل فعلته لإرضاء لشهوة جسيمية وإنما فعلها بباعث بعيد عن ذلك .

(نقض جلسة ١٣ ابريل سنة ١٩٤٢ الطعن رقم ١١١٤ سنة ١٢ قضائية منشور بمجموعه القواعد في ٢٥ عاما صفحة ١١٨٨ بند ١٢) .

٦٥٤ - و، إن جريمة هتك العرض تتحقق متى كان الجاني قد ارتكب الفعل المادى المكون لها وهو عالم بأنه يخل بالحياة العرضى لمن وقع عليه .
نقض جلسة ٧ ابريل سنة ١٩٥٢ منشور بمجموعة الأحكام السنة الثالثة العدد الثالث صفحة ٧٨٨)

٦٥٥ - و، إذا كان ما أثبتته المحكم في حق المتهم يدل بذاته على أنه ارتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش لعرض المجنى عليها فإن ذلك يتوافر به القصد الجنائي في جريمة هتك العرض .

(نقض جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٥٦ الطعن رقم ١٢٢٢ منشور بمجموعة الأحكام السنة السابعة العدد الأول صفحة ١٧٤ بند ٥٥) .

٦٥٦ - و، القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بنية الاعتداء على موضع يعد عودة ، سواء أكان ذلك إرضاء للشهوة أم بقصد الإتيان .

(نقض جلسة ٢٧ يونية سنة ١٩٦١ الطعن ٥٠٣ سنة ٣١ قضائية منشور بمجموعه الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الثانى صفحة ٧٤٧ بند ١٤٤) .

المقوبة :

٦٥٧ - يعاقب على جريمة هتك العرض غير المقترنة بظرف من الظروف المشددة والتي تقع على مجنى عليه عمره ما بين السابعة والثامنة عشرة بعقوبة الحبس فى الجنحة أى الحبس الذى يصل إلى ثلاث سنوات .

الفرع الثاني

الشروع في جريمة هتك العرض

الآراء التي قيلت بشأنه :

٦٥٨ - ذهب رأى إلى أن جريمة هتك العرض لا يتصور الشروع فيها، وأن الفعل في ذاته إما أن يعتبر هتك عرض أو لا يعتبر كذلك . وأن القانون قد سوى بين الجريمة التامة والشروع وجعل حكمها واحداً لأن الشروع في هذه الجريمة بالذات لا يتميز عادة من الفعل التام ، فتنى شرع لإنسان في هتك عرض آخر فقد ارتكب جريمة هتك العرض بتمامها ، إذ ليس للجريمة درجات يتميز منها البدء في التنفيذ عن التنفيذ التام وهذا هو الغرض الذي رمى إليه الشارع بالتسوية بين الفعلين لصعوبة التمييز بينهما في أغلب الأحوال ، ومع هذا ففي الأحوال التي يتصور فيها إمكان التمييز بين الشروع والفعل التام لا يكون للتمييز فائدة لأن الشارع قد وضع للعائتين عقوبة واحدة وينتج عن ذلك أن عدول الجاني عن إتمام جريمة هتك عرض شرع فيها لا يمحو جرمته ولا يرفع عنها العقاب (الأستاذ المرحوم أحمد أمين - القسم الخاص صفحة ٤٥٣) .

٦٥٩ - بينما ذهب آراء كثير من الشراح إلى أن الشروع في جريمة هتك العرض أمر متصور ، وأنه لا يصح القول بعدم إمكان حدوث الشروع في هتك العرض من مجرد التسوية في العقوبة بينهما ، وذلك فضلاً عن أن المشرع المصري قد أفصح عن منعه في النظرية العامة في الشروع والذي لا يستلزم فيه إلا أن يكون الجاني قد ارتكب فعلاً وإن لم يدخل في الركن المادى للجريمة فانه يؤدي إليه حالا ومباشرة .

(الدكتور محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص طبعة ١٩٤٨ صفحة ٢٤٩ بند ٣٥٧) .

مذهب محكمة النقض في ذلك :

٦٦٠ - عبرت المحكمة العليا عن رأيها في هذا الخلاف بقولها : أن الرأي القائل بأنه ليس لجريمة هتك العرض حالة شروع تميزه عن الفعل التام لا سند له في القانون المصري ، بل هو يخالف قواعد العامة بشأن العقاب على الشروع في سائر الجنايات ومنها جنابة هتك العرض ولا يمكن أن يستنتج هذا الرأي من مجرد التسوية في العقوبة بين الفعل التام والشروع فيه طبقا للقانون لأن هذه التسوية في العقوبة لا تنفي قيام حالة الشروع مستقلة عن الفعل التام ، فإذا أمسك المتهم المجنى عليه بالقوة وحاول نزع ملابسه للكشف عن عورته والاعتداء على عرضه وهدده وضربه فصار يقاوم حتى مرقت ملابسه وقد تمكن من إلقائه على الأرض ثم حضر على استغاثة شخص آخر فركبه المتهم وولى الأدبار . فإن هذه الأفعال التي وقعت على جسم المجنى عليه تعتبر شروعا في جريمة هتك العرض طبقا لأحكام الشروع العامة ووجب العقاب ولو كانت تلك الأفعال غير منافية للأداب العامة في ذاتها .

(نقض جلسة ١١ فبراير سنة ١٩٣٥ منشور بعماد المراجع صفحة ٥٣٨)

وأينا الخاص :

٦٦١ - ونرى أن تفرق في جريمة هتك العرض بين الجريمة عندما لا يفتقرن بها أي ظرف مشدد وتظل جنحة وبين الجريمة عندما يفتقرن بها أي ظرف مشدد وتكون جنائية ، فهي في الحالة الأولى - في رأينا - لا يتصور

الشروع فيها وهي في الحالة الثانية يمكن تصور الشروع فيها . ذلك لأن الذي يبنى عن حالة الشروع في جريمة هتك العرض والتي تفصح عن قصد الجاني الذي يؤدي مباشرة وفورا إلى وقوع الجريمة التامة . هي تلك الأفعال التي تنسم بالقوة أو العنف أو التهديد التي يرتكبها الجاني للوصول إلى هدفه ، وما لم تقع من الجاني مثل هذه الأفعال فإن جريمته لا بد وأن تكون جريمة تامة . لأنها إن لم يسبقها هذه الأفعال فإنها تحدث بقتة أو مباشرة فتكون جريمة هتك عرض تامة ، أما إن اقترنت بهذه الجريمة أفعال يرتكبها الجاني مقدما (مثل القوة أو الإكراه أو التهديد) والتي تحول الجريمة من جنحة إلى جنائية فإنه يمكن تمييز الشروع في الجريمة عن الجريمة التامة بالفصل بين هذه الأفعال وفعل هتك العرض في حد ذاته .

ويؤيدنا في هذا الرأي ما نستشفه من أحكام القضاء ومن ذلك حكم محكمة المنيا الجزئية الذي ذكرت فيه أن الشروع في جريمة هتك العرض يقع بمجرد استعمال القوة مع المجنى عليه مع وضوح النية في استعمالها دون الوصول إلى ارتكاب فعل هتك العرض .

(صدر بملزمة ٧ يونه سنة ١٩٢٢ منشور بمهاد المراجع صفحة ٥٣٨

بند ٢٤) .

ومن ذلك أيضا ما ذكرته محكمة النقض من أنه : إذا كانت الأفعال التي وقعت على جسم المجنى عليه تعتبر شروعا في جريمة هتك العرض وفقا لأحكام الشروع العامة وجب العقاب ولو كانت تلك الأفعال في ذاتها غير منافية للأداب وأنه إذا صارح شخص إنسانا بنيته في هتك عرضه وألقاه على الأرض ليعيث بهرضه ولم يزل من غرضه بسبب استخائنه فهذه الأفعال تكون جريمة الشروع في هتك عرض المجنى عليه بالقوة .

(تقضى جلسة ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ الطعن رقم ٣٩٩ سنة ه قضائية منشور بمجموعة القواعد صفحة ١١٨٨ بند ١٦ وبند ١٧)

غير أن هذا الذى نقول به يؤدى بنا إلى وضع آخر ليستقيم الأمر سلمنا به - ذلك أنه إذا كان الشروع فى جريمة هتك العرض لا يتصور إلا إذا إقترن بهذه الجريمة ظرف القوة والإكراه والتهديد فإن الشروع فى هذه الجريمة لا يتصور إذا إقترن بها ظرف صغر سن المجنى عليه أو ظرف صفة الجانى التى تشدد من العقوبة - وهو قول حق فى رأينا .

وعلى ذلك فالشروع فى جريمة هتك العرض لا يتصور فى رأينا - فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٦٩ عقوبات وهى التى تكون الجريمة فيها جنحة أو جناية لإقترانها بظرف صغر سن المجنى عليه أو لصفة الجانى . وأنه على التقضى من ذلك فإن الشروع فى جريمة هتك العرض متصور وقوعه فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٦٨ عقوبات .

الترع الثالث

الظروف المشددة فى جريمة هتك العرض

٦٦٢ - سبق أن ذكرنا أننا نرى أن ندرس جريمة هتك العرض باعتبار أنها جريمة قائمة بذاتها لها أركانها المقررة قانونا . وأنابعد ذلك ندرسها حالة إقتران ظروف مشددة بها تقلبها من جنحة إلى جناية - وعلى هذا النهج سرنا .

إلا أنه يلاحظ أن الأحكام توافرت وآراء الفقهاء والشراح جرت على اعتبار أن القوة أو التهديد ركن من أركان جناية هتك العرض .

وإذا رجعنا إلى تعريف الجريمة بصفة عامة لنستبين منه عناصرها وأركانها لوجدنا أن الجريمة هي الفعل الخارجي الذي يصدر عن إنسان ويجرمه القانون ويقرره عقوبة ، ومن ذلك نرى أن الجريمة لها عناصر وأركان ثلاثة، أولها محل المسؤولية وهو من يصدر عنه العمل وثانيها الركن المادي أى النشاط الإجرامى، وثالثها الركن المعنوى أى القصد الجنائى لدى الجانى ، أما ما دون ذلك من ظروف تتعلق بشخص المجرم فتكون ظروف شخصية ، أو تتعلق بذات الفعل المكون للجريمة فتكون ظروف مادية (أو عينية) فإن هذه الظروف جميعا تقتضى تغيير وصف الجريمة وإخضاعها لنص آخر من فصوص القانون غير ذلك النص الذى كان يحكمها حالة عدم إقران هذه الظروف بها ... بل قد يؤدي الأمر إلى رفع عقوبة الجريمة إلى عقوبة الجنابة ، وعندئذ لا يكون أثر هذه الظروف مقصوراً على تغيير وصف الجريمة وإنما يمتد أثرها إلى تغيير نوعها فيقلبها من جنحة إلى جنابة .

ومن ذلك يبين أن القوة أو الإكراه أو التهديد ليست ركناً من أركان جريمة هتك العرض بل إنها ظرف عيني مشدد يقلب جنحة هتك العرض إلى جنابة إذا إقرن بها .

وعلى أية حال فإن إعتبار القوة في هتك العرض ركناً من أركان هذه الجريمة ، أو اعتبارها ظرفاً عينياً مشدداً ، لا يبدل هذه التفرقة أهمية قصوى من حيث تعرف أحكام الفاعلين عند تعذرهم أو أحكام عقاب الشركاء ، ذلك لأن القرة باعتبارها ظرفاً عينياً مشدداً يلحق بذات الفعل المكون للجريمة فإن في توافره ينطبق على جميع الفاعلين وكافة الشركاء ، إذا تعددوا لأنه ليس ظرفاً شخصياً يتعلق بشخص كل مجرم على حدة كظرف صفة الجان وعلاقته بالمجنى عليه .

منهج البحث :

٦٦٣ — تتناول دراسة الظروف المشددة لجريمة هتك العرض في أربعة قريعات على النحو التالي :

- التفريع الأول : القوة أو التهديد .
- التفريع الثاني : سن المجنى عليه .
- التفريع الثالث : صفة الجاني .
- التفريع الرابع : عقوبة جنائية هتك العرض .

التفريع الأول

القوة أو التهديد

القوة :

٦٦٤ — يكفي للقول بتوافر ظرف القوة في جريمة هتك العرض أن يكون الجاني قد ارتكب الجريمة ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضاه منه . ولا يشترط أن يستمر ظرف القوة مع استمرار ارتكاب فعل هتك العرض ، بل يكفي أن يكون الجاني قد بدأ في ارتكاب جريمته لإستعمال القوة .

ويشترط للقول بتوافر ظرف القوة أن تكون منصبة على شخص المجنى عليه بمقولة أن ما يتخذه الجاني من وسائل القوة للوصول إلى المجنى عليه

في المكان الذي يوجد فيه لا يتحقق به ظرف القوة إلا إذا واصل الجاني استعمالها لإرغام المجنى عليه على الإستسلام له .

٦٦٥ - وليست القوة المشار إليها في جنابة هتك العرض كظرف مشدد لهذه الجريمة هي ذلك منشاط المادى الذى يقوم به الجاني لإرغام المجنى عليه للاستسلام له بحسب - بل المقصود بالقوة في هذا الصدد كل سلب لإرادة المجنى عليه وكل شل لحركة مقاومته ، وعلى ذلك فان تنويم المجنى عليه تنويماً مغنطيسياً ثم هتك عرضه إثر ذلك يتحقق ظرف القوة لأن في تنويم المجنى عليه تنويماً مغنطيسياً شلاً لحركته وسلباً لإداته .

التهديد :

٦٦٦ - والتهديد إما أن يكون مادياً أو أدبياً ، والتهديد المادى لا يفترق عن ظرف القوة كثيراً ، أما التهديد الأدبى فيتم بالقول ، كنهديد شخصاً بإفشاء سر من أسرارهِ التى يكون في إذاعتها ضرر بليغ له .

ولا يشترط أن تقع نتيجة التهديد على شخص المجنى عليه نفسه وكل ما هنالك أنه يشترط أن يكون التهديد موجهاً إليه سواء صراحة أو ضمناً ، وعلى ذلك فن نهديد امرأة بخنق نجلها ، ومن نهديد شخصاً بإفشاء سر من أسرار أحد أصوله أو فروعه وكان يترتب على إفشاء هذا السر ضرر بليغ لهذا الأصل أو الفرع يتحقق في حق الجاني المهدد ظرف التهديد فيما لو ارتكب جريمة هتك العرض نتيجة لذلك .

(٢٢ - جرائم الآداب)

٦٦٧ - ولا شك في أن قيام الجاني بهتك عرض ذكر أو أنثى أثناء نومها يتحقق به ظرف القوة في جريمة هتك العرض ذلك لأن الجاني يكون قد ارتكب جريمة والمجنى عليه مسلوب الإرادة .

تطبيقات قضائية

٦٦٨ - د إن جريمة هتك العرض إذا وقعت على شخص قائم تعتبر بالقوة لأن النوم معدوم لرضائه خصوصاً إذا ظهر منه عند تيقظه ما يدل على عدم الرضا .

(محكمة جنايات أسوان جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٠٥) .

٦٦٩ - ود يعد هتك عرض بالقوة دخول رجل في سرير امرأة بظروفي تجعلها تظنه زوجها .

(محكمة جنايات مصر جلسة ٥ يونيو سنة ١٩٠٥) .

٦٧٠ - ود يكفي لإعتبار الإكراه متوافراً في جريمة هتك العرض أن تثبت المحكمة أن المتهم ارتكب هذه الجريمة بدون رضا المجنى عليها سواء باستعمال القوة المادية أو بطريق الحيلة والمباغلة ، وتقدير ذلك موكلول لأمر القضاة ونظرم ، فتتوفر الجريمة في حق حكيم للركز الذي اتهم فرصة وجود امرأة تحت مراقبته بكدرون الناحية وفاجأها بأن مس سومتها بقضيبه ولما امتنعت ضربها على رأسها .

(تقض جلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٢) .

٦٧١ - ود إن ألفاظ المادة ٣٦٨ عقوبات تطابق المادة ٣٣٢ من قانون العقوبات الفرنسي ، وقد جاء بشرح جارسون على هذا القانون الأخير

صفحة ٨٥٤ فقرة ١١٤ أن القانون لم يعرف القوة فلا أحكام القضائية^١ أن تفعل ذلك ، ولذا أمكنها أن تعتبر الإكراه الأدبي واستعمال الخداع البسيط مثل استعمال القوة المادية ، ويمكن أن يقال أن جريمة هتك العرض تتكون كلما ارتكب فعل مخالف للحياة ضد إرادة المجنى عليه وبدون رضائه وقد أجمعت الآن محاكم فرنسا على ذلك ، وحالة النوم الطبيعي سالبة للإرادة فالفسق بشخص نائم يعتبر هتك عرض بالقوة .

(قضاة جلسة ٢٨ فبراير ١٩١٤ منشور بمجلة المراجع صفحة ٥٣٧ بند ٢٤)

٦٧٢ - وأنه وإن كان القضاء قد استقر على أن ركن القوة في جنائية هتك العرض يكون متوافراً كلما كان الفعل المكون لهذه الجنائية قد وقع بغير رضامن المجنى عليه سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليه فيعلمه الإرادة ويفقد المقاومة أو بمجرد مباغتته المجنى عليه أو باتهائه فرصة فقدائه شعوره واختياره ، وإما لجنون أو عاهة في العقل أو لغيره ناشئة عن عقاقير مخدرة أو لأي سبب آخر كالاستغراق في النوم . فإن سكوت المجنى عليه وتغاضيه عن أفعال هتك العرض مع شعوره وعلمه بأنها ترتكب على جسمه لا يمكن أن يتصور معه عدم رضائه بها مهما كان الباعث الذي دعاه إلى السكوت وحده به إلى التناضى ما دام هو لم يكن في ذلك إلا راضياً مختاراً .

(قضاة جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩١٤ الطعن رقم ٧٠٠ سنة ١٠ منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ١١١٨ بند ١٨) .

٦٧٣ - ولا يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن تكون قد استعملت قوة مادية ، بل يكفي أن يكون الفعل قد حصل بغير رضامن المجنى عليه سواء أكان ذلك من أثر قوة أم كان بناء على مجرد خداع أو مباغتة

ففي ثبت أن المجنى عليها قد اتخذت بمظاهر الجاني فاعتقدت أنه طيب
فلمت بوقوع الفعل عليها ولم تكن لترضى به لولا هذه المظاهر ، فإن
هذا يكفي للقول بأن المجنى عليها لم تكن راضية بما وقع من المتهم
ويتوافر به ركن القوة .

(نقض جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤١ في الطعن ١٩٦٠ سنة ١١ قضائية
منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٩ بند ١٩) .

٦٧٤ - ود لا يشترط قانرنا في جنابة هتك العرض بالقوة استعمال
القوة المسادية ، بل يكفي لإتيان الفعل الماس أو الخادش للحياء المرضى
للمجنى عليه وبدون رضائه . فاذا أثبت الحكم أن المتهم أخرج عضو تناسل
المجنى عليه بغير رضائه وهر في حالة سكر وأخذ يعبث فيه بيده فهذا كاف
لإثبات توافر ركن القوة .

(نقض جلسة ٣٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ في الطعن رقم ٢٤٦٦ سنة ٦ قضائية
منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٩ بند ٢١) .

٦٧٥ - ود إن القانون لا يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة هتك
العرض أن يستعمل الجاني الإكراه المادي مع المجنى عليه ، بل يكفي أنه
يكون الفعل قد حصل بغير رضا صحيح عن وقع عليه كأن يكون بناء على
خداع أو مباغطة فاذا اتخذ المجنى عليه بمظهر الجاني وأفعاله فانساق إلى
الرضا بوقوع الفعل عليه بحيث إنه لم يكن ليرضى لولا ذلك ، فإن هذا
لا يصح معه القول بوجود الرضا بل يتحقق به ركن القوة الواجب توافره
في الجريمة .

(نقض جلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٤٢ الطعن رقم ١١٦٤ سنة ١٢ قضائية
منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٩ بند ٢٢) .

٦٧٦ - ود إن الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات
صرحة في أن هتك العرض الذي يعاقب عليه يجب أن يكون قد وقع بالقوة

أو التهديد . وقد توأص القضاء في تفسير هذا النص على أن هذا الركن يتوافر بصفة عامة كلما كان الفعل المكون للجريمة قد وقع ضد إرادة المجنى عليه سواء أكان ذلك راجعاً إلى استعمال المتهم وسيلة القوة أو التهديد بالفعل أم إلى استعمال وسائل أخرى يكون من شأنها التأثير في المجنى عليه بهدم مقاومته أو إرادته أو بإعدامها بالمباغثة أو إتهاز فرصة فقد الشعور والاختيار كما في أحوال الجنون أو الفيبوبة أو النوم . أما إذا كان هتك العرض قد وقع على المجنى عليه وهو مالك لشعوره واختياره ولم يبد منه أية مقاومة واستنكار فإنه لا يصح بحال تشبيه هذا بالإكراه أو التهديد لعدم للرضا . وذلك لما ينطري فيه من الرضا بجميع مظاهره وكامل معالمة .

(قضاة جلسة ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٢ الطعن رقم ١٤٧١ سنة ١٢ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٩ بند ٢٣) .

٦٧٧ - و د يكتفي قانوناً لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه أو بغير رضائه ، وكلاهما يتحقق باتيان الفعل مباغثة ، فإذا كان الحكم بعد أن تعرض للأدلة القائمة في الدعوى قد قال : إن مباغثة المجنى عليه ووضع المتهم لإصبعه في دبره نجاة وهو جالس مع غلام آخر بعدم الرضا وبذلك يكون ركن الإكراه متوافراً ، فقوله هذا صحيح .

(قضاة جلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٥ الطعن رقم ١٤٠١ سنة ١٥ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٩ بند ٢٤) .

٦٧٨ - و د يكتفي لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون المتهم قد ارتكب الفعل المكون للجريمة ضد إرادة المجنى عليه أو بغير رضائه ، وكلاهما يتحقق باتيان الفعل أثناء نوم المجنى عليه ، فتي كان الحكم

الذى أدان المتهم بهذه الجريمة قد أثبت عليه أنه جثم على المجنى عليها وهي قائمة ورفع جلبابها وأدخل قضيبه من فتحة لباسها وأخذ يحكم في فرجها من الخارج حتى أملى . فاستقائت بوالقبتها التي كانت تنام بجوارها - فانه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التي دانه فيها .

(تقض جلسة ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٠ الطعن رقم ٢٨٩ سنة ٢٠ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٩ بند ٢٥) .

٦٧٩ - و متى كان الحكم قد أثبت واقعة الدعوى في قوله إنه بينما كانت المجنى عليها تسير في صحبة زوجها وكان المتهم يسير مع لفيف من الشبان ، وتقابل الفريقان وكان المتهم في محاذاة المجنى عليها وعلى مسافة خمسين سنتيمترا منها مديده حتى لامس ووضع العفة منها وضغط عليه بين أصابعه فانه يكون قد بين توافر العناصر القانونية لجريمة هتك العرض بالقوة التي أدلن المتهم فيها من وقوع الفعل المادى المسكون للجريمة مع العلم بماهيته ، ومن عنصر المفاجأة المسكون لركن الإكراه .

(تقض جلسة ١ مايو سنة ١٩٥٠ الطعن رقم ٤١٨ سنة ٢٠ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٩ بند ٢٦) .

٦٨٠ - و متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم فاجأ المجنى عليها أثناء وقوفها بالطريق وضغط آليتها بيده فإن جناية هتك العرض بالقوة تكون قد تحققت لما في ذلك من مباغتة المجنى عليها بالاعتداء المادى على جسمها في موضع يتأذى عرض المرأة من المساس بحرمته .

(تقض جلسة ٤ فبراير سنة ١٩٥٢ الطعن رقم ١٠٢٥ سنة ٢١ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٩٠ بند ٣٠) .

٦٨١ - و د إذا كانت محكمة الموضوع - في حدود ما لها من سلطة تقدير أدلة الدعوى - قد استظرت ركن القوة في جريمة هتك العرض وأثبتت توفره في حق الطاعن بقولها د إن ركن القوة المنصوص عليه في المادة ٣٦٨ من قانون العقوبات متوافر لدى المتهم الأول (الطاعن) مما ثبت من أقوال المجنى عليها أمام البوليس والنيابة وقاضى التحقيق . وبجلسة المحاكمة الأخيرة من أن المتهم الأول أتى فعله الشنعاء معها بغتة الأمر الذى أثار استيزازها واستنكارها في أول مرة ودفعها لصنع المتهم المذكور في ثاقي مرة د فان ما ذكرته المحكمة من ذلك يكفى الرد على ما أثاره الطاعن من انتفاء ركن استعمال القوة ، لأن المجنى عليها سكنت عندما وقع عليها الفعل في المرة الأولى بما يدل على رضاها به .

(تقض جلسة ١٥ يونيو ١٩٥٣ في الطعن رقم ٨٤٣ سنة ٢٣ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٩٠ بند ٣٠) .

٦٨٢ - و د إن هتك العرض إذا بدىء في تنفيذه بالقوة فصادف من ركن القوة يكون متتفيا فيه . لأن عدم إمكان تجزئة الواقعة المكونة له لارتكابها في ظروف وملايسات واحدة بل في وقت واحد وتنفيذاً لقصد واحد لا يمكن معه القول بأن المجنى عليه لم يكن راضياً بجزء منها وراضياً بجزء آخر . كما أن العبرة في هذا المقام ليست بالقوة لذاتها بل على تقدير أنها معلمة للرضا : فإذا ما تحقق الرضا ولم يكن للقوة أى أثر في تحقيقه فإن مسالة المتهم عنها لا يكون لها أدنى مبرر ولا مسوغ .

(تقض جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ الطعن رقم ٧٠٠ سنة ١٠ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ١١٩٠ بند ٣٤) .

٦٨٣ - و د متى ثبت أن المجنى عليها قد اتخذت بالمظاهر التي اتخذها المتهم والتي أدخل بها في روعها بتصرفاته أنه طبيب بالمستشفى فسلت بوقوع الفعل الذي استطال إلى موضع العفة منها وخدش حياءها فإن هذا إنما تحقق به جريمتا هتك العرض بالقوة والتدخل في أعمال طبيب المستشفى بغير حق، (نقض جلسة ٢٧ يولية سنة ١٩٦٠ في الطعن رقم ٩٠٤ سنة ٣٠ قضائية)

٦٨٤ - وكذلك فإن د واقعة هتك العرض تكون واحدة ولو تمددت الأفعال المسكونة لها . فلا يصح إذن أن توصف بوصفين مختلفين بل يتعين وصفها بالوصف الذي فيه مصلحة للمتهم . فإذا كان هتك العرض قد وقع بسلسلة أفعال متتالية ، وكان وقوع أولها مباحة ولكن المجنى عليه سكت ولم يعترض على الأفعال التالية التي وقعت عليه فإن ذلك ينسحب على الفعل الأول فيجعله أيضاً حاصل بالرضا وتكون هذه الواقعة لا عقاب عليها ، إلا إذا كانت قد وقعت علناً في محل مفتوح للجمهور (معبد أبو الهول) وكان هناك وقت الواقعة أشخاص يمكنهم هم وغيرهم ممن يتصادف دخولهم المعبد أن يشاهدوا الواقعة فإن وقوعها في الظرف يجعل منها جنحة فعل فاضح علني معاقب عليه بالمادة ٢٧٨ ع .

(نقض جلسة ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢ الطعن رقم ١٤٧١ سنة ١٢ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٩ بند ٣٥) .

٦٨٥ - و د للمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه المادي والأدبي على المجنى عليها في جريمة هتك العرض .

(نقض جلسة ٦ يناير سنة ١٩٣٧ الطعن رقم ٣٨٥ سنة ٦ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٩١ بند ٣٦) .

٦٧٦ — و إذا كان الحكم المطعون فيه حين أدان الطاعن مجرمة
هتك العرض بالقوة لم يستظهر ركن الإكراه الواجب توافره لقيام هذه
الجريمة وأغفل التحدث عما دفع به الطاعن من أن الأفعال المنسوبة إليه
تمت برضاء المجنى عليها فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب قضاؤه.
(تقض جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ الطعن رقم ٥٢١ سنة ٢١ قضائية
منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٩١ بند ٣٧) .

التفريع الثاني

سن المجنى عليه

٦٨٧ — تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ عقوبات ، إذا
كان عمر من وقعت عليه جناية هتك العرض لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة
يجوز الوصول بمدة العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة .

٦٨٨ — وتطبيقاً لنص المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات إذا وقعت
جريمة هتك العرض على مجنى عليه بدون قوة أو تهديد وكان عمر المجنى
عليه لم يبلغ سبع سنين كاملة كان ذلك مدعاة لتشديد العقاب وتكون العقوبة
الأشغال الشاقة المؤقتة ، بمقولة أن في وقوع جريمة هتك العرض بغير
قوة أو تهديد على من لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة ما يوجب رفع
العقوبة لاقران هذا الظرف المتشدد بها .

٦٨٩ — وعلى ذلك فتكون الظروف المشددة التي تتعلق بسن المجنى
عليه والتي تستدعي تشديد العقوبة هي :

١ - حالة وقوع جريمة هتك العرض مصحوبة بالقوة أو التهديد على مجنى عليه لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة .

٢ - حالة وقوع جريمة هتك العرض بغير قوة أو تهديد على مجنى عليه لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة .

٦٩٠ - ويعتدنا في هذا المجال أن نشير إلى أن القانون أعفى من العقاب الجاني الذي يهتك عمر مجنى عليه بلغ الثامنة عشرة من عمره بغير قوة أو تهديد باعتبار أن من يبلغ الثامنة عشرة من عمره ويقع عليه هتك عرض بغير قوة أو تهديد ويكون راضيا عن ذلك فإنه بعد أن يكون قد بلغ هذا العمر وقبل ما يقع عليه من أفعال هتك العرض بهذه الصورة لا يجوز مساءلة الجاني عن فعل ارتضاه مجنى عليه بلغ من القميين ما بلغه وهذا أمر غريب في القانون ذلك لأن المشرع بذلك يكون قد ائتمن الشخص على عرضه إذا بلغ الثامنة عشرة من عمره بينما لم يأمنه على ماله الذي يرضه إذ يظل قاصراً في ذلك حتى يبلغ سن الرشد أي سن الواحد والعشرين عاماً . وحذا لورفع المشرع من الثانية عشرة سنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ ليبدو الأمر متوازناً في إئتمان الشخص على عرضه مع إئتمانه على ماله والأمر الأول أولى بالحماية والمحافظة .

٦٩١ - والعبرة في احتساب سن المجنى عليه هي بوقت ارتكاب الجريمة لا بوقت المحاكمة بطبيعة الحال ، ولا يقبل من الجاني الادعاء بجمله بسن المجنى عليه ، والقانون يفترض أن المتهم وقت ارتكاب الجريمة على علم بسن المجنى عليه الحقيقية ، وذلك ما لم تكن هناك ظروف استثنائية وأسباب قهرية يقتضي معها هذا الاقتراض ، وتقدير مثل هذه الظروف مرجعه إلى محكمة الموضوع .

تطبيقات قضائية

٦٩٢ - « إن السن الحقيقية المعنى عليه في جريمة هتك العرض هي التي يعول عليها في هذه الجريمة . ولا يقبل من المتهم الدفع بجمله هذه السن إلا إذا اعتذر من ذلك بظروف قهرية أو استثنائية . وتقدير هذه الظروف من شأن محكمة الموضوع ولا دخل لمحكمة النقض فيه ما دام مبنيًا على ما يسوغه من الأدلة .

(نقض جلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠ الطعن رقم ١٨٢٢ سنة ١٠ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ١١٩١ بند ٣٨) .

٦٩٣ - وأن « العبارة في السن في جريمة هتك العرض هي بالسن الحقيقية للمعنى عليه ولو كانت مخالفة لما قدره الجاني أو قدره غيره من رجال الفن اعتمادا على مظهر المجنى عليه وحالة نمو جسمه أو على أى سبب آخر . والقانون يفترض في الجاني أنه وقت مقارفته الجريمة على من هو دون السن المحددة في القانون يعلم بسنه الحقيقية ما لم يكن هناك ظروف استثنائية وأسباب قهرية ينتفي معها هذا الافتراض » .

(قضى جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ الطعن رقم ٨٨١ سنة ١٠ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٩١ بند ٣٩) .

٦٩٤ - و « مادامت المحكمة قد اقتنعت من الدليل الفني أن سن المجنى عليها كانت وقت وقوع الجريمة عليها أقل من ثمانى عشرة سنة كاملة فلا يجدى المتهم قوله بجمله هذه السن الحقيقية لما كانت فيه من ظروف تدل على أنها تجاوزت السن المقررة في القانون للجريمة . ذلك بأن كل من يقدم على مقارفة فعل من الأفعال الشائنة في ذاتها أو التي تؤتمها

قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعلته فإذا هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب عن الجريمة. نتي تكون منها ما لم يقم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن يقف على الحقيقة » .

(نقض جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٤٣ الطعن رقم ١٢٧٨ سنة ١٣ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٩١ بند ٤٠) .

٦٩٥ — و إذا كان المتهم يترك عرض صبية قتل سنها عن ثمانى عشرة سنة قد طلب إلى محكمة أول درجة تقدير سن المجنى عليها بواسطة الطبيب الشرعى فأجابته إلى هذا الطلب وكلفته إيداع الأمانة التى قدرتها ثم عادت فكلفت النيابة بعرض المجنى عليها على الطبيب الشرعى ، ولما لم يتم ذلك قضت فى الدعوى بإدائته على أساس أنه هو الذى عمل على تعطيل الفصل فى الدعوى بعدم إيداعه الأمانة ثم لما استأنف الحكم تمسك بطلبه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية ولكنها قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تتحدث عن هذا الطلب - فان حكما يكون قاصراً إذ أن تحقيقه أمر جوهري له أثره فى تكوين الجريمة المستندة إلى المتهم .

(نقض جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٥٢ الطعن رقم ١٣١ سنة ١٣ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٩١ بند ٤١) .

التفريع الثالث

صفة الجاني

٦٩٦ - تطبيقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات. إذا كان مرتكب جناية هتك العرض عن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ عقوبات ويكون الجاني كذلك إذا كان من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو بمن لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم - إذا كان الجاني في جناية هتك العرض من هؤلاء الأشخاص يجوز رفع العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة .

٦٩٧ - كذلك نصت المادة ٢٦٩ عقوبات في فقرتها الثانية على أن الجاني إذا كان عن نصت عليهم الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ عقوبات فإن عقوبة الحبس تنغير بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ، بمقولة أن هذا الظرف يقلب الجريمة من جنحة إلى جناية .

٦٩٨ - وعلى ذلك فالصفة التي تقوم في الجاني وتشد من العقوبة بالنسبة للمادة ٢٦٨ عقوبات أو تقلب الواقعة من جنحة إلى جناية في المادة ٢٦٩ عقوبات هي كون الجاني من أصول المجنى عليه أو المتولين تربيته أو ملاحظته أو بمن لهم سلطة عليه أو إذا كان خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم .

٦٩٩ - ولا يشترط في مفهوم هذا النص أن تكون التربية في معهد أو مدرسة أو أي دار من دور التربية أو التعليم أو الإصلاح ، بل قد تكون التربية في مكان خاص ولو كانت عن طريق تلقى

دروس خصوصية ، وسبق أن ذكرها أننا نرى أن هذا المفهوم ينصرف أيضاً إلى دور تعليم الرقص .

ولا يشترط أن يكون قد مضى وقت طويل على التحاق المجنى عليه بدار التربية أو لإشترائه في الدروس الخصوصية إذ يتحقق الظرف المشدد ولو وقعت الجريمة في أول لقاء بين الجاني والمجنى عليه ، طالما أنه كان مستقراً في ذهن الجاني أنه أصبح ممن يتولون تربية المجنى عليه . وطالما استقر في ذهن المجنى عليه أن الجاني أصبح ممن سيتولون تربيته والإشراف عليه .

وينطبق الظرف المشدد أيضاً بالنسبة للتادم الذي يملك عرض خادم يكون هو الآخر مشغولاً برعاية نفس المضموم .

تطبيقات قضائية :

٧٠٠ - إن مجرد كون المتهم بجريمة هناك العرض من المتولين تربية المجنى عليه يكفي لتشديد العقاب ، ولا يشترط أن تكون التربية في مدرسة أو دار تعليم عامة فيسكنى أن تكون في مكان خاص عن طريق دروس خاصة .

(نقض جلسة ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ٧٤٨ سنة ١٨ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ١١٩٩ بند ٤٢) .

٧٠١ - ولا يشترط في القانون لتشديد العقاب في جريمة هتك العرض التي يكون فيها الجاني من المتولين تربية المجنى عليه أن تكون التربية باعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره من التلاميذ أو أن تكون في مدرسة أو معهد تعليم . بل يكفي أن تكون عن طريق إلقاء

دروس خاصة على المجنى عليه ولو كان ذلك في مسكان خاص ومهما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني بالتربية قصيراً .

(نقض جلسة ١٧ إبريل سنة ١٩٥٤ الطعن رقم ٢٦٦ سنة ٢٣ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٩١ بند ٤٣) .

٧٠٢ - إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات تنص على تغليظ العقاب في جريمة هتك العرض إذا وقعت ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ أي إذا كان الفاعل من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادماً بالأجرة الذي لا يراعى سلطة مخدومه فيقارن جريمته على خادم يكون هو الآخر مشمولاً برعاية نفس المخنوم وحمايته .

(نقض جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ الطعن رقم ٨٨١ سنة ١٠ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٩٢ بند ٤٤) .

٧٠٣ - إنه لما كانت الصلة عند تشديد العقوبة في جريمة هتك العرض على أساس أن المتهم له سلطة على المجنى عليه باعتبار خادماً عنده فيكفي أن يبين المحكم قيام علاقة الخدمة بين المتهم والمجنى عليه دون حاجة إلى بيان الظروف والوقائع التي لا بدت الجريمة للتدليل على أن المخنوم استعمل سلطته وقت ارتكاب الجريمة لأن القانون قد افترض قيام السلطة بمقتضى هذه العلاقة .

(نقض جلسة ١١ مارس سنة ١٩٤٠ الطعن ٥٥٢ سنة ١٠ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٩٢ بند ٤٥)

العقوبة :

٧٠٤ - إذا ارتكبت جريمة هتك العرض بغير قوة أو تهديد على مجنى عليه لم يبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة عوقب الجانى بالحبس.

وإذا وقعت نفس الجريمة بغير قوة أو تهديد على مجنى عليه لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة عوقب الجانى بالأشغال الشاقة المؤقتة .

وإذا وقعت نفس الجريمة بغير قوة أو تهديد وكان الجانى من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربته أو ملاحظته أو بمن لهم سلطة عليه أو خادما بالأجرة عنده أو عند أحد من تقدم ذكرهم كانت العقوبة الأشغال المؤقتة.

٧٠٥ - - أما إذا وقعت جريمة هتك العرض بالقوة أو بالتهديد على مجنى عليه يزيد من العمر عن ست عشرة سنة كانت العقوبة الأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع سنوات، وإذا وقعت نفس الجريمة بالقوة أو بالتهديد على من لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة كانت العقوبة الأشغال الشاقة من ثلاث سنوات إلى خمسة عشر عاما ، وكذلك الحال إذا كان الجانى من أصول المجنى عليه أو المتولين تربته أو ملاحظته أو بمن لهم سلطة عليه أو خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم .

٧٠٦ - وإذا اقترن بجريمة هتك العرض المصحوبة بالقوة أو بالتهديد طرفى سن المجنى عليه وصفة الجانى المنصوص عليهما فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ عقوبات فتسكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .

من المقرر أن هتك العرض هو كل فعل مغل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراته ويغش عاطفة أحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوفره قانونا أن يترك بالفعل أثرا بجسم المجنى عليه - لما كان

ذلك فإن الحكم المعاون فيه إذ يستدل على ثبوت ارتكاب الطاعن الفعل المكون للجريمة بأقوال المجنى عليه وباقي شهود الحادث وأطراح ماورد بالتقرير الطبي الشرعى من أن جسم المجنى عليه وجد خاليا من أية آثار تدل على وقوع فسق قديم أو حديث مبرا أطراحه ذلك التقرير بأن عدم وجود آثار بالمجنى عليه لا يبنى بذاته حصول احتكاك خارجى بالصورة التى رواها المجنى عليه فإن هذا الذى خالص إليه الحكم السافى وكان الحل قضائه ويتفق وصحيح القانون .

(نقض ١٢ يناير ١٩٧٥ مج س ٢٦ ص ٢٧) .

لما كان الحكم برر قضاءه ببراءة المظنون ضدها من تهمة هتك العرض بقوله « إن المحكمة ترى أن العلاقة بين الخادمة الصغيرة ومخدومتها التى من المفروض أن تقوم على نظافتها الداخلية والخارجية بما لا يحمل عاطفة الحياء لدى الأولى تخدش عندما تكشف عن عورتها أمام الثانية بل أن ذلك أمر طبيعى بينهما ويترتب على ذلك أن جريمة هتك العرض تفقد نتيجة هذه العلاقة ركنها المادى الذى يستند إلى خدش عاطفة الحياء ويجعل نسبة هذه الجريمة للمتهمة أمر لا يقوم على صحيح القانون ، لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى أنه يكفى لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجانى على كشف جزء من جسم المجنى عليه بعدم المورات التى يحرص على صونها وحجبها عن الاطلاع ولو لم تقترن ذلك بفعل مادى آخر من أفعال الفحش لما فى هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضى للمجنى عليه من ناحية الأساس بتلك المورات التى لا يجوز العبث بحرمتها والتى هى جزء داخل فى خلقه الإنسان وكيانه الفطرى وكان ثابت من الحكم أن المظنون ضدها قد كشفت عن عورات المجنى عليها وأحدثت بمنطقة غشاء البكارة والشرح والإلين حروقا متفحمة نتيجة كى هذه المناطق بأجسام ساخنة فإن هذا

(م - ٢٢ جرائم الآداب)

الفعل الواقع على جسم المجنى عليها يكون قد بلغ من الفحش والإخلال بالحياة العرضى درجة يتوافر بها الركن المادى للجريمة هناك العرض .

(قضا ١٥ / ٢ / ١٩٧٦ مج ٢٦ ص ٢٢١)

إذا كان العرف الجارى وأحوال البيئات الاجتماعية تبيح في حدود معينة الكشف عن العورة مما يتأى عن التائيم المعاقب عليه قانونا ، إلا أنه متى كان كشف هذه العورة أو المساس بها قد تم على غير إرادة المجنى عليه فإن ذلك يعد تعديا منافيا للأداب ويعتبر في القانون هناك للعرض قصد الشارع العقاب عليه حماية للمناعة الأدبية التى تصون بها الرجل أو المرأة عرضه من أية ملامسة مخلة بالحياة العرضى لا عبرة بما يكون قد دفع الجانى إلى فعلته أو الغرض الذى توخاه منهسا فيصبح العقاب ولو لم يقصد الجانى بهذه الفعل إلا مجرد الانتقام من المجنى عليه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واستخلص من قيام المطعون مندها على تظاوة المجنى عليها الداخلية أن الاعتداء على عورتها بالصورة التى أوردتها لا يمد من قبيل هناك العرض فإنه فضلا عن ترديه فى الخطأ فى تطبيق القانون يكون قد انطوى على فساد فى الاستدلال بعينه ويوجب قطعه .

(قضا ١٥ / ٢ / ١٩٧٦ مج ٢٧ ص ٢٢١) .

يكفى لتوافر ركن القوة فى هذه الجريمة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه . وللحكمة أن تستخلص من الوقائع التى شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الاكراه على المجنى عليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذا بأقوال شهود الإثبات التى

أطمأن إليها والتقرير الطبى الشرعى أن المتهم أمسك بالمجنى عليها عنوة وطرحها وخلع عنها سروالها وكشف عن موضع العفة فيها ووضع أصبعه فيه فأحدث بها سجيحات بالفتخ الآمين وجرحا سطحيا بالفرج فان هذا الذى أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة هتك العرض بأركانها بما فيها ركن القوة . ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم على استقلال متى كان فيما أورده من وقائع وظروف ما يكتفى للدلالة على قيامه .

(ققض ١٧/١/١٩٧٧ ج ٢٨ ص ١٠٤)

من المقرر أنه يكتفى لتوافر جريمة هتك العرض أن يقوم الجاني بكشف جزء من جسم المجنى عليه يدمن العورات التى يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما فى هذا الفعل من خدش لمعاطفة الحياء العرضى للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التى لا يجوز العبث بمرمتها والتى هى جزء داخلى فى خلقه كل إنسان وكيانه الفطرى ، وأنه لا يشترط قانونا لتوافر جريمة هتك العرض أن أترك الفعل أثرا فى جسم المجنى عليه .

(ققض ١٧/١/١٩٧٧ ج ٢٨ ص ١٠٤)

إن هتك العرض هو كل فعل معتل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراته يخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره قانونا أن يترك الفعل أثرا بالمجنى عليه كأحداث احتكاك أو إللاج يترك أثرا وكان الجسكم المطعون فيه قد استدلل على ثبوت ارتكاب الطاعن للفعل المكون للجريمة بأقوال المجنى عليه وباقي شهود الحادث من أن الطاعن كان يضع قضيبه فى دبر المجنى عليه فان هذا الذى خلص إليه الحكم سائغ وكاف لحل قضائه ويتحقق به أركان الجريمة التى دان الطاعن بها .

(ققض ٢٨/٢/١٩٧٧ ج ٢٨ ص ٤١١)

المبحث السابع

الأفعال الفاضحة

نصوص القانون :

- المادة ٢٧٨ . « كل من فعل علانية فعلا فاضحا متخلا بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى . »
- المادة ٢٧٩ . « يعاقب بالعقوبة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمرا متخلا بالحياء ولو في غير علانية . »

منهج البحث :

- تناول دراسة الأفعال الفاضحة المنصوص عليها في مادتى قانون العقوبات المذكورة وفقا لما يلى :

الفرع الأول : ماهية الأفعال الفاضحة

الفرع الثانى : الفعل الفاضح العلنى

الفرع الثالث : الفعل الفاضح غير العلنى

الفرع الأول

ماهية الأفعال الفاضحة

تعريفها :

٧٠٩ - عرفت محكمة النقض الفعل الفاضح بأنه : الفعل العمد المخل بالحياء الذي يخش من المجنى عليه حياء العين والأذن ليس إلا ... ،

(نقض جلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ منشور بمعاد المراجع صفحة ٥٦٧
بند ٩) .

الفرض من تجريمها :

٧١٠ - المحكمة من تجريم الأفعال الفاضحة بصفة عامة هي حماية الناس من أن تقع أبصارهم على أفعال متنافية للأداب والسلوك العام المتعارف عليه ولا عبرة بعد ذلك بما إذا كان هذا الفعل في حد ذاته معاقبا عليه من عدمه وعلى ذلك فمن يحتضن زوجته بالطريق العام أو يباشرها به يكون فعله هذا مخلا وفاضحا ومعاقب عليه رغم أن ما أتاه الزوج مع زوجته أمر مشروع ومن حقه أن يأتيه ، إلا أن في إتيانه له في طريق عام أو مكان عام أمر معاقب عليه قانونا لما في ذلك من خدش للحياء العام .

الفرق بين الفعل الفاضح و هتك العرض :

٧١١ - أوضحت محكمة النقض في أكثر من حكم لها الفارق بين جريمة هتك العرض والفعل الفاضح بأن قالت : إن الفارق بين جريمتي هتك

العرض والفعل الفاضح لا يمكن وجوده في مجرد مادة الفعل ولا في جسامته ولا في العنصر المعنوي وهو العمد، ولا في كون الفعل بطبيعته واضح الإخلال بالحياة، وإنما يقوم الفارق بين الجريمتين على أساس ما إذا كان الفعل الذي وقع يחדش عاطفة الحياة العرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بعورته - تلك العورات التي لا يجوز العبث بجريمتها والتي لا يندخر أى يرمى وسعافى صونها من الأفعال التي تمسها قل الفعل أو جل، فإن كان الفعل كذلك اعتبر هتك عرض وإلا فهو فعل فاضح، وبناء على هذا يكون من قبيل هتك العرض كل فعل عمدي يخل بالحياة يستطيل إلى جسم المرء وعوراته ويחדش عاطفة الحياة عنده من هذه الناحية، أما الفعل العمد المخض بالحياة والذي يחדش في المجنى عليه حياة العين والأذن ليس إلا، فهو فعل فاضح .

(قضى جلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ منشور بعماد المراجع صفحة ٣٩٩ بند ٢٧) .

٧١٢ - إلا أننا نزيد على ذلك بأنه لما يعتبر فعلاً مخلاً بالحياة أيضاً كل فعل يعتبر في حد ذاته من أفعال هتك العرض ويقع على مجنى عليه يبلغ من العمر أكثر من ثمانية عشر عاماً ويكون وقوع هذا الفعل عليه برضاء منه في طريق عام أو مكان عام، ذلك لأن هذا الفعل يخرج عن مجال تطبيق المادة ٣٦٩قرة أولى عقوبات، فإذا وقع في طريق عام أو مكان عام فإنه بلا شك يחדش حياة العين والأذن لدى الكافة، هذا الحياة الذي يحرص المشرع على حمايته وصيائته .

الفرق بين الفعل الفاضح والإغتصاب:

٧١٣ - لا شك في أنه لا وجه للتفرقة بين الفعل الفاضح والإغتصاب كجريمة تامة لأن الفارق بينهما واسع شاسع لا يحتاج إلى بيان أو تبيان، إنما تبدو أهمية التفرقة فيما لو كانت جريمة الإغتصاب غير تامة أى جريمة

مشروع في ارتكابها، وأهمية ذلك تنحصر في تكثيف النشاط الإجرامي للجاني للبحث في مدى مساءلته ومدى تطبيق نصوص القانون عليه، ولا يصح القول بأن الفارق بين هذا وذلك يبدو في تميز الفعل الفاضح باشتراط ركن العلانية اتوافره، ذلك لأن من الأفعال الفاضحة ما جرمها المشرع دون اشتراط لتوافر ركن العلانية فيها وذلك يبدو واضحا عما نصت عليه المادة ٢٧٩ عقوبات .

غير أنه يمكن التفرقة بين الفعل الفاضح بصفة عامة وبين الشروع في جريمة الإغتصاب بأن الفعل الأخير لابد وأن يؤدي حالا ومباشرة إلى ارتكاب جريمة الإغتصاب ويكون هذا هو مقصد وهدف الجاني من ارتكابه في حين لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للفعل الأول

الفرق بين الفعل الفاضح والتعرض لآثي على وجه يخدش حياته :

٧١٤ - ويدل الفرق بين جريمة الفعل الفاضح وجريمة التعرض لآثي على وجه يخدش حياته المتصوص عليها في المادة ٣٠٦ مكررا (١) وضحا جليا أيضا من عدة وجوه أولها : أن الجريمة الأولى لا تقع إلا بفعل بينما جريمة التعرض لآثي تقع بالقول أو الفعل . وثانيها : أن الفعل في الجريمة الأولى لابد أن يقع على جسم إنسان سواء في ذلك الجاني نفسه أو المجنى عليه . بينما يكفي أن يستعين من القول أو الفعل في الجريمة الثانية أنه يخدش حياته الآثي ولو وقع فعل التعرض لها بعيدا عنه بدون أن يقع على جسمها أو ثالثها : أن الفعل الفاضح إذا وقع على مجنى عليه فإنه كما يقع على ذكر يقع على آثي بينما فعل التعرض المتصوص عليه في المادة ٣٠٦ مكررا (١) لابد أن يقع على آثي ورابعها أن الفعل الفاضح كما يلزم أن يتوافر معه ركن العلانية طبقا لنص المادة ٢٧٨ عقوبات يمكن ألا يتوافر معه هذا الركن طبقا لنص المادة ٢٧٩ عقوبات بينما التعرض لآثي على وجه يخدش حياته يجب للعقاب على أن يقع في طريق عام أو مكان مطروق .

الفرع الثاني

الفعل الفاضح العلني

أركان الجريمة

الركن الأول : للفعل المادى المخل بالحياة :

٧١٦ - يتحقق الركن المادى فى جريمة الفعل الفاضح العلني بإتيان الجاني لأى فعل يكون من شأفه خدش حياة الغير ، وعلى ذلك يتطلب الأمر لوقوع هذه الجريمة أن يصدر من الجاني أى فعل مادى يكون فيه إخلال بحياة الغير ، ومن ذلك أن صدور أقوال مهما كان قدر بذاتها لا يتحقق به الركن المادى لهذه الجريمة ، وكذلك فإن إصدار الجاني لمحرمات أو مصورات مهما بلغ من إخلالها بالحياة واتهاكها لحرمة الآداب لا يتحقق به الركن المادى لهذه الجريمة التى تتطلب أن يصدر من المتهم فعل يكون فيه إخلال بالحياة العام .

ولا يشترط بعد ذلك أن يقع هذا الفعل المخل بالحياة على جسم الغير أو على جسم الجاني نفسه ، كما لا يشترط أيضاً أن يكون النشاط المادى عبادة عن حركة أو إشارة ، وبداخل فى مدلول الحركة كل إثارة جنسية فاضحة بإتيان الجاني نفسه بنفسه .

٧١٧ - وتطبيقاً لكل ما تقدم قضت محكمة النقض بأنه يشترط لتوافر جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياة وقوع فعل مادى يخدش فى المرحلية العين أو الأذن ، أما مجرد الأقوال مهما بلغت من درجة البذاءة والفحش فلا تعتبر

إلا سباً ، وإذن فإذا كان الحكم قد اعتبر أن ما وقع من الطامع من قوله بصوت مسموع لسيدتين يتعقبهما « تعرفوا أنكم ظراف تحبوا نروح أى سينما ، جريمة فعل فاضح غخل بالحياء فإنه يكون قد أخطأ . والوصف القانونى الصحيح لهذه الواقعة أنها سب منطبق على المادتين ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات .

(نقض جلسة ١٦ يولية سنة ١٩٥٣ الطعن رقم ٤٤٠ سنة ٢٣ قضائية منشور فى مجموعة القواعد فى خمسة وعشرين عاما صفحة ٨٩٩ بند ١) .

٧١٨ - ويعتبر فعلا غخلا بالحياء قيام المرأة الراقصة فى محل عموى بالرقص الخليع وتمريض الراقصة نفسها للأفطار بدون مقتضى باماناتيهم الحركات البدنية التى تثير فكرة التمازج الجنسى ، ولو عند بعض الحاضرين ، كترقيص البطن بشكل خاص مما يجرح شعور الحياء على وجه العموم .

(نقض جلسة ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩ منشور بعماد المراجع صفحة ٥٦٦ بند ٨) .

٧٩ - هذا ويجب أن تقدر الأفعال لاعتبارها من قبيل الأفعال المخلة بالآداب أو أنها غير ذلك ، وفقا للوسط والبيئة التى صدر هذا الفعل فيها ولدى تأثر عاطفة الحياء لدى أهل هذه البيئة والوسط بمثل هذه الأفعال .

٧٢٠ - هذا ويجب التنويه بأنه إذا حرضت امرأة بالطريق العام المارة على الفسق والفجور بمحركات أو إشارات مخلة بالحياء اعتبر عليها هذا فعلا فاضحا وتوافرت أركان جريمة الفعل العلى الفاضح قبلها .

الركن الثانى : العلانية :

٧٢١ - يجب لتوافر أركان جريمة الفعل العلى الفاضح أن يرتكب

هذا الفعل مع توافر شرط العلانية في ارتكابه ، على أنه لا يشترط لتوافر هذا الشرط أن تتم مشاهدة فعل الجاني فعلا . بل يكفي أن يثبت أن مشاهدة فعله كانت محتملة حتى ولو لم يشاهد الفعل أحداً على الإطلاق .

وعلى ذلك فيتوافر هذا الشرط حتى ولو ارتكب الجاني الفعل في طريق مظلم لم يكن يمر به أحد وقت وقوع هذا الفعل ، كذلك يتحقق توافر هذا الشرط حتى ولو ارتكب الفعل في محل عمومي لم يكن به ساعة وقوعه أحد على الإطلاق .

كذلك يتوافر ركن العلانية إذا ارتكب الفعل في مكان خصوصي إلا أن هذا المكان يحيط بنظر البص في ذلك الوقت ، كذلك يتحقق هذا الركن إذا ارتكب الفعل داخل مكان خصوصي وكان يمكن مشاهدته وقت وقوعه من مكان خصوصي آخر .

تطبيقات قضائية :

٧٢٢ - دقرر الشارع أن علانية الفعل الفاضح توجد في حالتين :

الأولى : أن يرتكب الفعل في محل عمومي .

والثانية : أن تكون في محل خصوصي لكن بحالة يمكن للعموم مشاهدته . والسجن يعتبر ملاحا بالمحلات العمومية . ولكن يلزم تقدير الظروف التي تقترب بالفعل الفاضح المرتكب فيه لمعرفة ما إذا كان ذلك الفعل حصل علانية من عدمه وقد توسعوا واعتبروا أن الفعل يحصل علنا إذا ارتكب في محل أمام جملة أشخاص حضروه عرضا - جازو جزء ١ صفحة ١٨١ - فوجود جملة أشخاص في السجن كان يمكنهم رؤية الفعل وقت ارتكابه تجمله علنيا ، ولا فرق بين أن يكون الموجودون مستيقظين أو نائمين وقتها . ما دام أنه كان يمكنهم رؤية الفعل وقت ارتكابه . »

(قاضى الإحالة بجلسة ١٦ إبريل سنة ١٩٠٨ منشور بعماد المراجع
٥٦٦ بند ٤) .

٧٢٣ - و تستلزم العلاقة رؤية الناس للفعل ، ومجرد احتمال
الرؤية أو السماع يكفي للدلالة على العلانية فى الفعل الفاضح ، إذا أمكن
سماع الحركات التى قدل عليه ، .

(قضى جلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ منشور بعماد المراجع صفحة
٥٦٦ بند ٧) .

الركن الثالث : القصد الجنائى :

٧٢٤ - يلزم لتوافر أركان جريمة الفعل الفاضح العلى توافر القصد
الجنائى لدى الجانى ، ويكفى لذلك أن يعتمد الجانى تعريض نفسه للأنظار
فى حالة منافية للأداب ، حتى ولو كان قد اتخذ من الحبيطة ما اتخذ ، كجوارحه^١
لارتكاب فعله إلى جهة خلاف مظلة ، مادام كان عليه أن يتوقع أن أحداً
قد يشاهده فيها .

٧٢٥ - وكانت محكمة النقض الفرنسية تعتبر أولاً أن جريمة الفعل
الفاضح العلى من الجرائم المقصودة ، ثم عدلت وقررت - وقرر معها
الشراح - أن القصد الجنائى ليس من الأركان المكوفة لهذه الجريمة وأن
الغرض من المادة هو حماية الآداب ومخاربة الرذيلة سواء أ حصلت عن عمد
أو كانت نتيجة عدم الحبيطة وعدم التبصر ، فجرد الأعمال يكفي لتطبيق
المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات .

(محكمة الأقصر جلسة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ منشور بعماد المراجع
صفحة ٥٦٦ بند ٦) .

ولذلك نجد أن نفس المحكمة - محكمة الأقصر - تقضى بأن القصد الجنائي ليس من الأركان المسكوتة لجريمة الفعل الفاضح العلني ، فلا يعنى من العقاب من أقام الدليل على أنه ما كان يعتقد أنه لا يرى وهو على هذه الحالة ، ويكفى أن يكون هناك إهمال أو عدم تبصر أو عدم احتياط من جانب الجنائي .

(محكمة الأقصر الجزئية جلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ منشور بمعاد المراجع صفحة ٥٦٦ بند ٥) .

٧٢٦ - إلا أننا نجد أن محكمة النقض المصرية لا تأخذ بوجه النظر هذه فتقضى بأن الفعل الفاضح هو الفعل العمد المخل بالحياة الذي يتخذ من الخبيث عليه حياة العين والإذن .

(نقض جلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ منشور بمعاد المراجع صفحة ٥٦٧ بند ٩) .

كما تقضى محكمة النقض أيضاً بأنه يكفي قانوناً لتوافر القصد الجنائي في جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياة أن يكون المتهم عالماً بأن فعلته من شأنها أن تخدش الحياة ، فمن يدخل دكان حلاقة ويبول في الحوض الموجود به ، فيعرض نفسه بغير مقتضى الأنظار بحالته المنافية للحياة . يتوافر في حقه القصد الجنائي في تلك الجريمة :

(نقض جلسة ٣ مايو سنة ١٩٤٣ الطعن رقم ٨٥٧ سنة ١٣ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاماً صفحة ٧٩٩ بند ٢) .

ومن ذلك يبين أن محكمة النقض المصرية لا تسأير وجهة النظر القائلة بأن القصد الجنائي ليس من الأركان المسكوتة لجريمة الفعل الفاضح العلني .

لما كانت المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات تنص على أن كل من فعل علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياء ، يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة . أو غرامة لاتتجاوز ثلاثمائة جنيه . وكان يبين من هذا النص أن الجريمة لاتقوم إلا بتوافر أركان ثلاثة :

الأول : فعل مادي يخش في المرء حياء العين أو الأذن ، سواء وقع الفعل على جسم الغير أو أوقعه الجاني على نفسه .

الثاني : العلانية . ولا يشترط توافرها أن يشاهد الغير عمل الجاني فعلا ، بل يكفي أن يكون المشاهدة محتملة .

الثالث : القصد الجنائي ، وهو تعمد الجاني لإتيان الفعل . ولما كانت مداعبة الطاعن لسيدة بالطريق العام واحتضانه لها من الخلف ، مما أثار شهور المارة حسبا استظهره الحكم المطعون فيه ، ينطوي في ذاته على الفعل الفاضح العلني المنصوص عليه في المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات لإتيان المتهم علانية فعلا فاضحا يخش الحياء على النحو المتقدم .

(تقض ١٢/٢٩/١٩٧٥ مج س ٢٦ ص ٨٩٢ .)

العقوبة :

٧٣٧ - يعاقب الجاني في جريمة الفعل الفاضح العلني بالحبس مدة لاتزيد على سنة أو بغرامة لاتتجاوز ثلاثمائة جنيه . وعلى ذلك فلا يجوز الجمع بين عقوبتي الحبس والغرامة .

الفرع الثالث

جريمة الفعل الفاضح غير العلني

نص المادة :

٧٢٨ - تنص المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات على أنه : يعاقب بالعقوبة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمرا مغللا بالحياء ولو في غير علانية .

أركان الجريمة :

٧٢٩ - ويجب لقيام هذه الجريمة أن تتوافر لها ثلاثة أركان هي :

- ١ - فعل مادي مغلل بالحياء .
- ٢ - يقع بدون رضا المجنى عليها .
- ٣ - وأن يتم ذلك من الجاني عن علم وإرادة .

الأركان الأول : فعل مادي مغلل بالحياء :

٧٣٠ - تختلف هذه الجريمة عن جريمة الفعل الفاضح العلني في أن المجنى عليه فيها لا بد أن يكون امرأة بعكس الجريمة الثانية التي قد تقع على ذكر أو أنثى بل قد تقع على الجاني نفسه كما سبق أن ذكرنا .

٧٣١ - والمقصود بكلمة امرأة المذكورة في النص هو أن تقع الجريمة على أية امرأة سواء في ذلك أكانت بالغة أو غير بالغة ، وكل ما يشترط أن تكون غير البالغة في حالة تمكنها من تمييز وإدراك كنه الفعل الذي ارتكب منها .

٧٣٢ - ويتوفر الركن المادى لهذه الجريمة متى صدر من المتهم إشارة أو حركة أو عمل مادى مما يعتبر مخالفا للآداب وواقعا على المجنى عليها مباشرة ولا يصل إلى حد يمكن اعتباره معه هتكا للمرض وذلك على التفصيل الذى سبق ذكره عن بحث الركن المادى لجريمة الفعل الفاضح العلنى .

هذا ويجب التنويه بأن العمل الذى يرتكب مع المرأة لا ينطبق نص هذه المادة يجب أن يكون عملا مادياً . ولذلك قضى بأنه إذا دخل شخص منزل امرأة يعرفها وطلب منها أمرا منافيا للآداب فلا ينطبق عليه نص المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات لعدم حصول فعل مادى غل بالحياة وإنما تنطبق عليه المادة ٣٩٤ عقوبات لأن عمل المتهم سب فى غير علانية .

(محكمة أسوان جلسة ١٠ مارس سنة ١٩١٣ منشور بعداد المراجع صفحة ٥٦٨ بند ٣) .

الركن الثانى : انعدام الرضاء :

٧٣٣ - يتطلب الأمر لا تنطبق هذا النص أن يكون الجاني قد ارتكب الفعل المخلل بالحياة مع الأثنى بغير رضائها .

وركن انعدام الرضاء وإن لم ينص عليه صراحة فى صلب المادة إلا أن ما ورد بالأعمال التحضيرية عن هذا النص من أنه أريد بحماية المرأة وصيانة كرامتها مما قد يقع على جسمها أو يحضرتها من أمور غل بالحياة ، يستشف منه أن هذا النص يتطلب لا تنطبقه أن يكون الفعل الفاضح قد وقع على المرأة بغير رضائها ، وذلك فضلا عن أن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عددت الجرائم التى لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية

عنها إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص، ومن بين هذه الجرائم هذه الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات . ولا يتطلب الأمر في توقف رفع الدعوى العمومية على شكوى إلا إذا كانت الجريمة التي يتوقف الأمر في رفع دعواها العمومية على شكوى قد ارتكبت بدون رضا المجنى عليه .

٧٣٤ - ولذلك نجد أن محكمة النقض تشترط توافر ركن انعدام الرضا لدى المجنى عليها فنقول أنه يشترط لتوافر جريمة الفصل الفاضح غير العتيق المنصوص عليها في المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات أن تتم بغير رضا المجنى عليها - حماية لشعورها وصيانة لكرامتها بما قد يقع على جسمها أو بحضورها من أمور غيلة بالحياة على الرغم منها .

(تقضى جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ الطعن رقم ٧١٦ سنة ٢٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة المجلد الثالث صفحة ٨٣٤ بند ١٧٨) ،

٧٣٥ - هذا ومساءلة رضا المجنى عليها أو عدم رضائها - في جريمة المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات - مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فضلا نهائيا ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم - فإذا استند الحكم في براءة المتهم إلى قوله ... إن الثابت من وقائع الدعوى أنه ركن انعدام رضا المجنى عليها غير متوافر ، ذلك أن الظاهر للثبوت هو أن المجنى عليها راضية عن الواقعة ، فضلا عن أنها سمحت له برضائها الدخول لمكانها والجلوس بصحبته ... ومن ناحية أخرى فإن المحكمة تستخلص رضا المجنى عليها من قولها بحضور جمع الاستدالات

أن زوجها قد لفق الواقعة للإيقاع بالمتهم . أى أنها كانت راضية عن الفعل الذى قام به المتهم ، وذلك حتى يتوقع به لئكى يستفيد زوجها حسب الخطة التى رعى إليها . . . ، فإن ما أثبتته الحكم ينطوى على رضا المجنى عليها بجميع مظاهره وكامل معاملة .

(تقض جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ تقس الحكم السابق)

الركن الثالث : القصد الجنائى

٧٢٦ - ويشترط لاكمال عناصر الجريمة توافر القصد الجنائى لدى الجانى - ويتوافر هذا القصد متى ارتكب الجانى الفعل الفاضح عن إرادة وعلم بأنه منخل بالحياة ، ولا عبرة بطبيعة الحال للبائع الذى يكون قد دفع المتهم لارتكاب جريمته . وعلى ذلك إذا وقع الفعل الفاضح من الجانى عرضا ودون أن يقصده فلا جريمة ولا عقاب .

٧٢٧ - وقد قضى بأنه : يشترط فى جريمة الفعل الفاضح مع أنثى أن يكون مقصوداً به الإخلال بالحياة العام ، فليس ذراع سيدة أثناء سيرها فى الطريق قد يكون مقصوداً به التحكك بها لإخلالاً بالحياة ، وقد يكون حصوله عرضا ومن غير قصد ، فإذا صدر حكم بالإدانة ولم يبين الواقعة أو القرينة التى استنتج منها وقوع الفعل بقصد الإخلال بالحياة كان ناقصا نقصا جوهريا موجبا لنقضه ،

(تقض جلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ منشور بمعاد المراجع صفحة

٥٦٨ بند ٦) .

العقوبة

٧٢٨ - يعاقب الجانى الذى يرتكب فعلا فاضحا مع أنثى ولوفى غير علانية بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنبا .

(٢٤ - جرائم الآداب)

المبحث الثامن

الطعن في الأعراض

النص القانوني

٧٤٩ - المادة ٣٠٨ عقوبات : إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب الذي ارتكب باحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات يعاقب بالحبس والغرامة معا في الحدود المبينة في المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ٢٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن ستة شهور .

وهذه المادة معدلة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٧ وكانت قبل تعديلها تغفل كلمة الإهانة ، والمادة ١٧٩ .

المذكرة الإيضاحية

٧٥٠ - وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذه المادة قبل تعديلها أن التشريع الخاص يعتبر (الطعن في الأعراض) ظرفا مشددا للقذف والسب .

وقد كانت كلمة (الأعراض) مترجمة في النص الفرنسي بمباراة معناها الحرفي (شرف العائلات) فكانت المقابلة بين الأصل والترجمة مثارا لبعض

الشكوك في ملول المعنى المقصود كما كانت ماثرا لتأويلات مختلفة والواقع أنه إذا كان معنى المرض اصطلاحا لا يتناول إلا ما يتصل بالأمور الجنسية فإن عبارة (شرف العائلات) تتضمن فضلا عن العرض كل ما يمت إلى الشرف من النواحي الأخرى .

لذلك روي توحيدا للعبارة في النصين من جهة وجعلها شاملة لصيانة الأعراض وسمعة العائلات من جهة أخرى أن تعدل عبارة (طعنا في الأعراض) في النص العربي بعبارة (طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات) وقد أريد بإضافة كلمة (الأفراد) حماية عرض المرأة والرجل على السواء لأن النص القديم كان محلا لتفسير يقصر تطبيقه على عرض المرأة . كما قصد بإضافة (أو خدشا لسمعة العائلات) حماية العائلات بما يخشس سمعتها ولو كان موجها إلى فرد معين أو غير معين منها . وسواء أكان متصلا بالمرض أم بغيره من نواحي الشرف والكرامة .

وقد روعي في ذلك كله ضرورة وضع حد لاستهتار بعض الصحف والمجلات وخوضها في الشؤون الخاصة للأفراد والعائلات لنهش أعراضهم وإيذائهم في شرفهم وكرامتهم والإساءة إلى سمعتهم لأغراض شخصية دنيئة . وقد قتل النص العربي الجديد إلى النص الفرنسي بالعبارة المقابلة له . وقد جمعت هذه المادة في نص واحد حكيمين منفصلين وردا في القانون القديم بشأن القذف والسب وجعل تطبيق هذا الظرف المشددا لـ بعض الجرائم الواردة في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني .

وللأسباب عينها التي تدير النص الجديد المادة ٣٠٧ روي أنه إذا وقعت الجريمة بطريق النشر في الجرائد أو غيرها من المطبوعات وجب

أن لا يقل الحد الأدنى الحبس عن ستة شهور والغرامة عن نصف الحد الأقصى .

نص قانوني آخر .

٧٥١ - المادة ٣٠٨ مكرراً عقوبات « كل من قذف غيره بطريق التليفون يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٠٣ .

وكل من وجه إلى غيره بالطريق المشار إليه بالفقرة السابقة سباً لا يشتمل على إسناد واقعة معينة بل يتضمن بأي وجه من الوجوه خدشاً للشرف أو الاعتبار يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ .

وإذا تضمن العيب أو القذف أو السب الذي ارتكب بالطريق المبين بالفقرتين السابقتين طعنًا في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلات يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ .

٧٥٢ - وسوف تقتصر في دراستنا لمبحث الطعن في الأعراض على على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ عقوبات وتلك المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ مكرراً عقوبات ولن نعرض لجرائم العيب أو القذف أو السب إلا بالقدر الذي يتطلبه أمر بحث الجريمتين سالفتي الذكر .

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ عقوبات

جريمة الطعن في الأعراض

معنى الطعن في أعراض العائلات :

٧٥٣ - عرفت محكمة النقض الطعن في أعراض العائلات ، بأنه رمى المحصنات أو غير المحصنات من النساء مباشرة أو غير مباشرة بما يفيد أن أولئك النسوة يفرطن في أعراضهن أى يبذلن مواضع عفتهم بذلا محرما شرعا ، أو يأتين أمور أدون بذل موضع العفة ولكنها مخالفة للآداب مخالفة تم عن استعدادهن لبذل أنفسهن عند الاقتضاء وتثير في أذهان الجمهور هذا المعنى الممقوت ، فكل قذف أو سب متضمنا طعنا من هذا القبيل يوجه إلى النساء مباشرة أو يوجه إلى رجل أولئك النساء من عائلته ويلزمه أمرهن يكون قذفا أو سباً فيه طعن في الأعراض .

(تقض جلسة ١٦ يناير ١٩٢٣ الطعن رقم ٨٦٣ سنة ٢ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧٤٢ بند ١٢٤) .

٧٥٤ - والواقع أن تعريف محكمة النقض هذا قد جمع لحوى بالنسبة لتعريف الطعن في أعراض العائلات . إلا أننا نضيف عليه أنه يكون أيضا حالة رمى الرجال أو الأولاد بما يفيد أنهم يفرطون في أعراضهن أو أنهم يخالفون قواعد الآداب وأنهم على استعداد للتفريط في أعراضهم .

معنى الطعن في عرض الأفراد :

٧٥٥ - ولا يخرج معنى الطعن في عرض فرد ذكر كان أو أنثى عما

سبق تعريف الطعن في أعراض العائلات به ولكن الفارق بينهما أن الطعن في عرض فرد من الأفراد يجب أن يكون تعريضا به في ذاته أى منصبا على شخص بعينه ، بخلاف الطعن في أعراض العائلات فإنه سيان أن يكون موجها لشخص معين من العائلة أم غير معين منها

معنى خدش سمعة العائلات :

٧٥٦ - ويختلف خدش سمعة العائلات عن الطعن في أعراض ، العائلات بأن المعنى الأخير ينصرف إلى الطعن في كل ما يتعلق بالعرض بينما ينصرف المعنى الأول إلى كل ما يتصل بالشرف أو الكرامة .

أركان الجريمة

الركن الأول : الركن المادى .

٧٥٧ - يتحقق الركن المادى لجريمة الطعن في الأعراض بإستناد الجانى للمجنى عليه أو للعائلة المجنى عليها أمراً مفاده أنه أو أنها يفرط في عرضه أو أنه مستعد لذلك أو بإستناد لفظ أو ألفاظ إليه تفيد معنى التفريط في العرض أو الاستعداد لذلك أو تفيد إستمرار المجنى عليه على مثل هذه الأمور التى يرتكبها أفراد أسرته أو شخصا معيناً منهم بالذات .

٧٥٨ - ولا يشترط في القانون أن يتم الطعن في الأعراض بحضور المجنى عليه أو المجنى عليهم ولكن ذلك مشروط بأن يكون الطاعن في الأعراض قد سمى المجنى عليه وعينه تعيناً كافياً تافياً للجحالة .

٧٥٩ - وتقع جريمة الطعن في الأعراض بالعيب أو الإهانة أو

القذف أو السب إذا تم ذلك بإحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من قانون العقوبات .

العيب :

٧٥٩ - والعيب يعنى المساس بشخص المجنى عليه تصريحاً أو تليحاً من قريب أو بعيد ، ويتحقق العيب بكل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره من طرق التمثيل .

الإهانة :

٧٦٠ - ويقصد بالإهانة كل قول أو فعل يحكم العرف بأن فيه ازدراء وحقلاً من الكرامة في أعين الناس وإن لم يشمل قدفاً أو سباً أو اقراء .

القذف :

٧٦١ - والقذف هو إسناد واقعة معينة إلى شخص معين تستوجب لو حجت عقاب هذا الشخص المعين أو احتقاره لدى أهل وطنه .

السب :

٧٦٢ - والسب هو كل قول أو فعل يصدر عن شخص معين ويخشى شرف شخص آخر واعتباره بأى وجه من الوجوه .

تطبيقات قضائية :

٧٦٣ - إن وجود الشخص المقصود بالسب وقت حصول السب

ليس ضروريا وعلى العكس أن إسناد شيء لشخص في غيبته هو على العموم أكثر خبثاً وأكبر خطراً .

(نقض جلسة أول فبراير سنة ١٩١٣ منشور بمعاد المراجع صفحة ٦٤ بند ٥) .

٧٦٤ - وإن نعت المتهم امرأة بأنها شرموطة يتضمن طعنًا في عرضها .
(نقض جلسة ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٢ الطعن رقم ١١٣٠ سنة ١٢ قضائية منشور بمجموعه القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧١٢ بند ١١٧) .

٧٦٥ - وإن عبارة « طعنًا في الأعراض » التي كانت واردة في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ قد استبدلت بها في المادة ٣٢٧ من القانون المذكور الصادر في سنة ١٩٣٧ عبارة « طعنًا في عرض الأفراد أو خدشًا لسمعة العائلات » ، وقد أريد بإضافة كلمة « الأفراد » ، على ما هو واضح في المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون الأخير - حماية عرض المرأة والرجل على السواء . قال قول بأن المادة ٣٠٨ عقوبات لا يقصد بها سوى حماية أعراض النساء غير صحيح .

(نقض جلسة ٧ مايو سنة ١٩٠٤ الطعن رقم ١٠١٥ سنة ١٤ قضائية منشور بمجموعه القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧٤٢ بند ١٢٨) .

الركن الثاني : ركن العلانية :

٧٦٦ - تتطلب المادة ٣٠٧ من قانون العقوبات أن يرتكب المييب ^(١) أو الإهانة أو الفتنى أو السب الذى يتضمن طعنًا في عرض الأفراد أو

إِخْدَاشًا لِسَمْعَةِ الْعَائِلَات ، يَأْخُذُ الطَّرِيقَ الْمُبِينَةَ فِي الْمَادَّةِ ١٧١ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَات .

٧٦٧ - والطرق التي أشارت إليها المادة ١٧١ من قانون العقوبات هي القول أو الصياح الذي يجهر به علنا أو الفعل أو الإيماء الذي يصدر علنا أو الكتابة أو الرسوم أو الصور أو الرموز أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل أو أية وسيلة أخرى من طرق التمثيل ، وذكرت المادة أن القول أو الصياح يعتبر علنيا إذا حصل جهر به أو ترديد يأخذى الوسائل الميكانيكية في محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق أو إذا حصل الجهر به أو ترديد بحيث يستطيع سماعه من مكان في مثل ذلك الطريق أو المكان أو إذا أذيع بطريق اللاسلكى أو أية طريقة أخرى .

وذكرت المادة ١٧١ عقوبات أيضا بأن الفعل أو الإيماء يكون علنيا إذا وقع في محل عام أو طريق عام أو فى أى مكان آخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان .

ونصت المادة ١٧١ عقوبات على أن الكتابة والرسوم والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل تعتبر علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق العام أو أى مكان مطروق أو إذا بيعت أو عرضت للبيع في أى مكان .

وسائل العلانية :

٧٦٨ - وعلى ذلك تكون وسائل العلانية هي :

٢ - الفعل ...

٣ - الإيحاء ...

٤ - الرسم ...

٥ - الكتابة ...

القول

٧٦٩ - القول، هو كل ما يصدر عن الشخص نطقاً أياً كان طول العبارة أو قصرها وأياً كان أسلوب النطق به فسيان أن يكون شراً أو زجلاً أو شعراً وأياً كانت اللغة التي ينطق بها هذا القول .

والقول كوسيلة من وسائل العلانية تطبيقاً لنص المادة ١٧١ عقوبات يمكن أن يتم في حفل عام أو في طريق عام ، ويمكن أن يكون أيضاً في محفل خاص ولكن يمكن سماعه من مكان عام ، ويمكن أخيراً أن يذاع بواسطة من الوسائل الميكانيكية وأن يردد بها أو بواسطة اللاسلكي .

غير أنه يجب التنويه بأن المشرع لم يعدد الطرق التي يمكن أن يصدر بها القول على سبيل المحصر، وإنما ذكرها على سبيل البيان والتثيل لإذ ذكر في المادة ١٧١ عقوبات بعد أن عده هذه الوسائل عبارة « أو أية طريقة أخرى » .

الفعل أو الإيحاء

٧٧٠ - والفعل هو كل حركة أو إشارة يعبر بها الجاني عن مقصده ومثال ذلك من يسأل عن ارتكب فاحشة أو منسكراً فيشير إلى شخص أو

يرى. فاحيته ويعنى بذلك انه هو الذى ارتكب الفاحشة أو المنكر .

ويكون الفعل أو الإيلاء علنيا إذا وقع في حفل عام أو مكان مطروق
أو مكان خاص يمكن مشاهدته من مكان عام .

الرسم

٧٧١ - والرسم في مفهوم المادة ١٧١ عقوبات هو تعبير خطى يصدر
عن الجاني ويعبر فيه عن فكرته الإجرامية تعبيرا يستطيع السكافة أو
بعضهم معرفة مضمونه بمجرد الاطلاع عليه .

والرسم أيضا هو تصوير لحالة من الحالات تصويرا فوتوغرافيا ، ولقد
تقدم فن التصوير هذا حتى أصبح من السهل تجميع عدة أشخاص في أية
أوضاع حتى ولو لم يسبق لهؤلاء الأشخاص أن اجتمعوا على هذه
الصورة .

والرسم على هذه الصورة يترافق به دكن العلانية إذا ما قام الجاني
بتوزيعه أو عرضه على الجمهور أو بيعه أو عرضه للبيع .

الكتابة

٧٧٢ - الكتابة هي تعبير قولى خطى أيا كان الأسلوب الذى تختط
به وأيا كانت اللغة التى تسطر بها .

وتعتبر الكتابة علنية في مفهوم المادة ١٧١ من قانون العقوبات إذا
وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن
يراهها من يكون في الطريق العام أو أى مكان آخر مطروق أو إذا بيعت
أو عرضت للبيع في أى مكان .

تطبيقات قضائية :

٧٧٣ - يعتبر محلا عموميا ساحة منزل يسكنه ناس كثيرون فيكون السب فيها معاقب عليه بالمادة ٣٠٦ ع .

(تقضى جلسة ٢٦ يولية سنة ١٩١٣ منشور بمعاد المراجع صفحة ٦٤٠ بند ٦) .

٧٧٤ - وإذا وردت ألفاظ في مذكرات كتابية قدمت في دعوى فإنها تكون السب العلني المعاقب عليه بالمادة ٣٠٦ ع .
(تقضى جلسة ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٧ منشور بمعاد المراجع صفحة ٦٤٠ بند ٨) .

٧٧٥ - وإن المنزل محل خصوصي . ولكن مع ذلك يعتبر السب الواقع من شخص من فوق سطح المنزل سباً علنيا متى كان مسعوا لمن يمر بالشارع وبذلك يكون ركن العلانية متوفرا وضم تواجد الجاني في محل خصوصي . لأنه في هذه الحالة يعتبر كأنه حصل في محل عمومي ملحق به .

وعدم وجود المجنى عليه وقت السب لا يمنع من قيام الجريمة متى توفرت أركانها بشرط أن يعين المجنى عليه تعيينا كافيا ،
(محكمة كفر الزيات جلسة ١ يولية سنة ١٩١٨ منشور بمعاد المراجع صفحة ٦٤٠ بند ٩)

٧٧٦ - وشرط العلانية يتوفر إذا كتبت ألفاظ السب أو الشتم في تذكرة بريد ، لأنه مفروض أن عمال البريد يطلعون على هذه التذاكر .

(محكمة تامور بيلجيكا جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٢٥ منشور بمعاد المراجع صفحة ٦٤١ بند ٢٠) .

٧٧٧ - وإن العبارات التي تخدش الناموس والاعتبار تكون موجهة من شخص لآخر في إقذار رسمي ، هي بلا شك عما يقع تحت نص المادة ٣٠٦ ع لتوفر العلاقية فيها . ومن الخطأ القول بأن هذه العبارات لا تفيد معنى السب المماثل عليه كجريمة لدخولها في حدود المطاعنات التي تحصل بين الخصوم أثناء النزاع على حق . لأن المادة ٣٠٩ عقوبات تستلزم للاعفاء من العقاب على السب كجريمة . قيام دعوى بالفعل بين المقتري والمجنى عليه وأن يحصل الاقراء أثناء المرافعة أمام المحكمة شفهايا أو تحريريا .

(نقض جلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ منشور بعماد المراجع صفحة ٦٤٣ بند ٣١) .

٧٧٨ - والعلاقية في جريمة القذف والسب المنصوص عليهما في المادة ١٧١ من قانون العقوبات يشترط لها توافر عنصرين : توزيع الكتابة المتضمنة لعبارات القذف والسب على عدد من الناس ، بغير تمييز ، واتواء المتهم إذاعة ما هو مكتوب ولا يجب أن يكون التوزيع بالفاً حداً معيناً ، بل يكفي أن يكون المكتوب قد وصل إلى عدد من الناس ، ولو كان قليلاً ، سواء أكان ذلك عن طريق تداول نسخة واحدة منه أم بوصول عدة صور مادام ذلك لم يكن إلا بفعل المتهم أو كان نتيجة حتمية لعمله لا يتصور أنه كان مجهلاً . فإذا كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها بالأدلة أن المذكرة التي يحاكم من أجلها المتهم (وهو محام) لما حوته من عبارات القذف والسب قد كتبت بالآلة الكتابية من ثلاث نسخ بقيت إحداها بدوسيه المحامي عن المتهم وسلمت الثانية لمحامي المدعين بالحق المدني وقدمت الثالثة طهيئة المحكمة لتودع ملف القضية . فهذا يدل على أن المذكرة قد اطلع عليها المحامي عن المقدوف في حقه وهيئة المحكمة وكاتب الجلسة أيضاً بحكم وظيفته . والمتهم

بوصفه عاميا - كما ذكر المحكم - لم يكن يحفل تداول المذكرة بين الموظفين المختصين بالمحكمة كنتيجة حتمية للايداع الذي يستدعى بالضرورة اطلاعهم عليها . وبهذا كله تتوافر العلانية في جريمة القذف ونسب كما عرفها القانون لتداول المذكرة بين عامي المقتوف في حقه وهيئة المحكمة وغيرهم عن تقتضى طبيعة علمهم أن يظلموا عليها ، ولثبوت قصد الاذاعة لدى المتهم ووقوع الاذاعة بفعله .

(تقض جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ الطعن رقم ٥٠٩ سنة ١٢ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧٣١ بند ٤٣) .

٧٧٩ - وإن العلانية في القذف لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين : أن تحصل الاذاعة ، وأن يكون ذلك عن قصد المتهم ، فإن حصلت الاذاعة من غير أن يكون المتهم قد قصدها فلا يجوز مؤاخذته .

وإذن فإذا كان المتهم (وهو موظف في شركة) قد شكأ أحد زملائه إلى مجلس الشركة ، وكتب على غلاف الشكوى المرسلة منه إلى المدير كلتي « سرى وشخصي » ثم أمام المحكمة تمسك بأنه ما كان يقصد إذاعة ماحرته الشكوى من العبارات التي عندها المحكمة قذفا في حق المشكوبدلالهما كتبه على غلافها ، ولكن أداتته المحكمة في جريمة القذف علنا دون أن تتحدث عما تمسك به في دفاعه ، فاتها تكون قد قصرت في بيان الأسباب التي بنت عليها حكمها .

(تقض جلسة ١ ديسمبر سنة ١٩٤١ الطعن رقم ١٨٦٨ سنة ١١ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧٣٢ بند ٤٤) .

٧٨٠ - وإن القانون لا يوجب للعقاب على القذف والسب أن يقع أيهما في حضرة المجنى عليه ، بل إن اشتراط توافر العلانية في جريمة القذف والسب العلني فيه ما يدل بوضع على أن العلة التي شرع العقاب من أجلها لم تكن مواجهه شخص المجنى عليه بما يؤله ويتأذى به من عبارات القذف والسب وإنما هي ما يضار به المجنى عليه من جراء سماع الكافة عنه ما يشينه في شرفه واعتباره . وهذه العلة تتحقق بمجرد توافر العلانية ولو لم يعلم المجنى عليه بما رمى به .

(قضت جلسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩ الطعن رقم ١٣٨٨ سنة ٩ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧٣٢ بند ٤٥) .

٧٨١ - وإن قانون العقوبات ينص في المادة ١٧١ على أن الكتابة والرسم وغير ذلك من طرق التثليل تعتبر علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا بيعت أو عرضت للبيع في أى مكان لم يشترط أن يكون التوزيع أو البيع بالغا حداً معيناً بل يتحقق عرضه بمجرد حصول التوزيع أو البيع بالغا ما بلغ متى كان مقترفاً بنية الاذاعة التي يستوى في ثبوتها أن يكون عن طريق تعدد ما وزع أو بيع أو عن طريق آخر مثل طبع ما هو مكتوب أو ما هو مرسوم .

(قضت جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٠ الطعن رقم ٣٥٧ سنة ١٠ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧٣٢ بند ٥٤) .

٧٨٢ - ومتى كان المستفاد مما هو ثابت بالحكم أن المتهم وهو في محل خاص قد جهر بالفاظ السباب ليسمعها من كان في الطريق العام فذلك تتمتع به العلانية في جريمة السب طبقاً للمادة ١٧١ عقوبات .

(نقض جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ الطعن رقم ١٠٥٩ سنة ١٠ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧٣٣ بند ٥٥) .

٧٨٣ - ومتى كانت المتهمة قد جهرت بالفاظ السب في شرفة إسكنها المطلة على طريق هام وعلى مسمع من كثيرين ، فإن العلانية تكون متوافرة .

(نقض جلسة ٩ يناير سنة ١٩٥٠ الطعن رقم ١٣١٧ سنة ١٩ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧٣٤ بند ٥٩) .

٧٨٤ - ومتى كان المتهم قد جهر بالفاظ السب من نافذة غرفة مطلة على الطريق العام بصوت مرتفع يسمعه من كان مارا فيه ، فإنه بهذا تتحقق العلانية وتكون الواقعة جنحة .

(نقض جلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ الطعن رقم ١٠٤٧ سنة ٢٢ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧٣٤ بند ٦١) .

٧٨٥ - وإذا كان من وقائع القذف المرفوعة بها الدعوى على المتهم أنه نشر تقرير الطبيب المعين من المجلس الملى للكشف على المدعية بالحق المدنى الوارد فيه بأنها مصابة بارتشاء خلقي في غشاء البكارة ناشئ عن ضعف طبيعي في الأنسجة مما يجعل لإيلاج عضو الذكر ممكنات من غير إحداث تمزق ولا يمكن طيبا البت فيما إذا كان قد سبق لأحد مباشرتها ، وذلك بطريقة توزيع صور من هذا التقرير على عدة أشخاص بقصد التشهير بالمدعية ، إذا كان ذلك . وكان كل ما ذكرته محكمة الموضوع عن هذه الواقعة هو : أنها ترى أنه لم يحدث طبع ولا نشر للتقرير كما تتطلبه المادة ١٧١ عقوبات ، هو أن تبين المقدمات التي رتب عليها هذه النتيجة ؛ في حين أن الدفاع لم يقل صراحة بعدم حصول توزيع بل كل ما قاله هو أنه إذا كان ثمة توزيع

فإن ما وُزع هو تقرير الطبيب، فإن هذا منها يكون قصوراً في بيان الأسباب التي أُقيم عليها الحكم، إذ كان من الواجب أن تبحث المحكمة في مدى توزيع التقرير وفي الغرض من توزيعه حتى إذا ثبت لديها أنه وُزع على عدد من الناس بغير تمييز بقصد النشر وبنية الإذاعة كن ركن العلانية متوافراً وكانت دعوى المدعية صحيحة ولا يقلل من صحتها أن هذا التقرير غير ثابت به إزالة بكاره المدعية ولا مقطوع فيه بسبق اقتراشها، إذ الإسناد في القذف يتحقق أيضاً بالصيغة التشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى في الروع عقيدة أو ظناً أو احتمالاً أو وهماً، ولو عاجلاً. في صحة الواقعة أو الوقائع المدعاة.

(نقض جلسته ٣ أبريل سنة ١٩٤٤ القطن رقم ١١٨ سنة ١٤ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧٣٥ بند ٧١).

٧٨٦ — والعلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات لا تتوافر إلا إذا وقعت ألفاظ السب أو القذف في مكان عام سواء بطبيعته أو بالمصادفة وسلم المنزل ليس في طبيعته ولا في الغرض الذي خصص له ما يسمح باعتباره مكاناً عاماً. وهو لا يكون كذلك إلا إذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه، أو كان المنزل يقطنه سكان عديدون بحيث يرد على أسماعهم ما يقع الجهر به من سب أو قذف على سلم ذلك المنزل الذي يجمعهما على كثرة عددهم.

(نقض جلسته ١٩ مارس سنة ١٩٥٦ صفحة ٣٦٧ بند ١٠٨ منشور بمجموعة الأحكام الستة السابعة العدد الأول).

٧٨٧ — وجهر المتهم بفعل القذف في حائزات السكينة - وهو من

(٢٥ — جرائم الآداب)

أرباب الحرف الذين يفتحون أبواب عالمهم الجمهور ويترددون عليه بغير تمييز ، فضلا عن اتصال هذا المحل بالطريق العمومي - وترديد المتهم ذلك في مكتب عمله (وهو ناظر مدرسة) في حضور شاهدي الإثبات - الغريبيين عن مخالطيه في عمله عما يسبغ عليه صفة المكان المطروق ، هو عما تتحقق به العلانية كما هي معرفة به في القانون .

(تقضى جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٦١ منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الثاني صفحة ٥٩٠ بند ١١٢) .

الركن الثالث : القصد الجنائي

٧٨٨ - يتحقق القصد الجنائي لدى الجنائي في تعمد صدور القول أو الفعل أو الإيحاء أو الرسم أو الكتابة الذي يتضمن الطعن في الأعراض عن علم وإرادة .

تطبيقات قضائية :

٧٨٩ - إن قول المتهم للجنى عليه « يا معرص ، تتضمن الطعن في المرض وجهر المتهم بهذا اللفظ الحادش للشرى والاعتبار فيه ما يفيد بذاته قيام القصد الجنائي لديه . ولا يغير من ذلك أنه كان ثملا ، مادام هو لم يكن فاقد الشعور والاختيار في عمله ، ولم يتناول المسكر قهراً عنه أو على غير علم منه كما هو مقتضى المادة ٦٢ عقوبات .

تقضى جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٤٥ الطعن رقم ٢٩٧ سنة ١٥ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ علما صفحة ٧٤٣ بند ١٢٩) .

٧٩٠- وإن كل ما يتطلبه القانون للمعاقبة على القذف أو السب بالمادة ٣٠٨ عقوبات أن تكون عبارته متضمنة طعناً في عرض النساء أو خدشها لسمعة العائلة. فتي كادت الالفاظ التي أثبت الحكم أن المتهم وجهها إلى المجنى عليه تتضمن في ذاتها طعناً من هذا القبيل فلا يصحبه أنه لم يبين صراحة أن القصد من توجيه عبارات السب إلى المجنى عليه كان الطعن في عرض أو خدش سمعة عائلته .

(نقض جلسة ١ أكتوبر سنة ١٩٤٥ الطعن رقم ١٢٣٨ سنة ١٥ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧٤٣ بند ١٣٠) .

٧٩١- والقصد الجنائي في جريمة السب يستفاد من ذات عبارات السب ، فإذ دامت العبارات الثابتة بالحكم هي مما يخدش الشرف ويمس العرض فذلك يكفي في التدليل على توفر القصد الجنائي .

(نقض جلسة ٩ يناير سنة ١٩٥٠ الطعن رقم ١٣١٧ سنة ١٩ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧٤٣ بند ١٣١) .

٧٩٢- ولا يتطلب القانون في جريمة القذف قصداً خاصاً ، بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق من نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المذنب أو إحقاقه ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية ، أي معتقداً صحة ما روى به المجنى عليه من وقائع القذف ، وهذا العلم مفروض إذا كانت العبارات موضوع القذف - شائبة بذاتها ومقذعة .

ومنى تحقق القصد في جريمة القذف لا يكون هناك محل للنحوذ في مسألة سلامة النية إلا في حدود ما يكون الطعن موجهاً إلى موظف عمومي

أو من في حكمه - فإذا لم يكن المتعيان بالحق المدني كذلك فلا يقبل من الطاعن الأول أى دليل يتقدم به لإثبات صحة القذف ، وفي كل هذا ما يمكنى لرفض إجابة طلب ضم الأوراق من الوجهة القانونية .

(نقض جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٥٩ الطعن رقم ١٣٦٣ سنة ٢٨ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الأول صفحة ٣٤٨ بند ٧٨) .

٧٩٣ - والقصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر متى كانت العبارات التي وجهها المتهم إلى المجنى عليها شائنة تمسها في سمعتها وتستلزم عقابها ، ولا على المحكمة إن هي لم تتحدث عن قصد الإذاعة على استقلال ، طالما أن هذا القصد يستفاد من علاقة الاسناد التي استظهرها الحكم بأدلة سائفة .

(نقض جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٦١ الطعن رقم ٣٢١ سنة ٣١ قضائية منشور بمجموعه الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الثاني صفحة ٥٩٠ بند ١١٢) .

في تحريك الدعوى العمومية

٧٩٤ - نصت المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية على أنه لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص في عدة جرائم أشار إلى موادها هذا النص ومن بينها الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات .

وعلى ذلك لا يجوز أن ترفع الدعوى العمومية في جريمة الطعن في الأعراض إلا بناء على شكوى المجنى عليه أو وكيله الخاص ، ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمتركبها تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية .

وينقضى الحق في الشكوى بوقاة المجنى عليه ، أما إذا حدثت الوفاة بعد تقديم الشكوى فلا يؤثر ذلك على سير الدعوى .

وللمجنى عليه تطبيقا للمادة العاشرة من قانون الاجراءات الجنائية أن يتنازل عن الشكوى في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى ، وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل .

٧٩٥ — وتطبيقا لما تقدم قضى بأن جرائم السب من الجرائم التى لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على شكوى المجنى عليه ، ولن قدم الشكوى أن يتنازل عنها في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل طبقا للمادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

(تقضى جلسة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥ منشور بمجموعة أحكام النقض العدد الرابع السنة السادسة صفحة ١٣٤) .

العقوبة :

٧٩٦ — يعاقب الجانى الذى يرتكب جريمة الطعن فى الأعراض بالحبس والغرامة ، ما فى الحدود المبينة فى المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ من قانون العقوبات .

الظرف المشدد :

٧٩٧ — إذا تمت جريمة الطعن فى الأعراض بواسطة النشر فى إحدى المطبوعات كان ذلك مدعاة لتشديد العقوبة ، ولذلك نصت المادة ٣٠٨ عقوبات على أن الغرامة يجب ألا تقل فى هذه الحالة عن نصف الحد الأقصى وألا تقل عقوبة الحبس عن ستة شهور .

الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة

من المادة ٣٠٨ مكرر عقوبات

جريمة الطعن في الأعراض بواسطة التليفون

٨٠٢ — تعاقب المادة ٣٠٨ مكررا عقوبات في فقرتها الثالثة الطعن في عرض الأفراد أو خدش سمعة العائلات إذا ارتكب هذا الفعل بطريق التليفون .

ولاشك أن هذا النص الذي يعد استثناء مما يتطلبه المشرع في مثل هذه الجرائم من وجوب توافر ركن العلانية — اقتضى إضافته إلى قانون العقوبات ما ظهر في الآونة الأخيرة من كثرة المعاكسات التليفونية وما تتضمنه من طعن في عرض الأفراد أو العائلات .

ولا يتطلب الأمر في قيام هذه الجريمة سوى توافر الركن المادى والقصد الجنائى لدى الجانى دون توافر شرط العلانية . وقد سبق الكلام على كلا الركنين عند بحث المادة ٣٠٨ عقوبات .

ويلاحظ أن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٣٠٨ مكررا عقوبات لا تقع إلا بالأقوال فقط نظرا إلى أن جهاز التليفون لا ينقل سواها .

ويماقب الجانى الذى يرتكب هذه الجريمة بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ .

المبحث التاسع

انتهاك حرمة الآداب

تقديم

٨٠٠ - الآداب لفظ يعنى ذلك السلوك العليب الذى يجب أن يتحلى به النطق جميعاً بما ينبثق من وحي ضمائرهم وفطرتهم .

والآداب العامة بهذا المفهوم تنسج لتشمل كافة أوجه السلوك الشخصى للانسان والجماعات على وجه سواء وتنسج أيضاً لتشمل أوجه نشاطهم المختلفة من معاملات وتعامل وروابط وما إلى ذلك .

إلا أن للآداب العامة معنى آخر ضيقاً يترادف مع عبارة حسن الأخلاق ويرتبط بالعلاقات الجنسية وجوداً وعملاً .

وإذا ما سائرنا هذا المفهوم الضيق لمباراة الآداب العامة فإتينا نجد أن كل أمر مناف لحسن الأخلاق وكل فعل فيه تشويه لأصول الروابط الجنسية هو فى الوقت نفسه يتضمن إنتهاكاً لحرمة الآداب وذلك يعنى أن كافة الجرائم التى تكلمنا عنها فى هذا الكتاب حتى الآن يعتبر ارتكابها إنتهاكاً لحرمة الآداب ، ذلك لأن كافة الأمور الفاحشة وكافة الأمور الجارحة للآداب وكافة الرذائل التى تخدش الحياء العام - كلها معنى إنتهاك حرمة الآداب .

٨٠١ - ولما كنا قد تكلمنا فيما سبق عن بعض هذه الجرائم - وكنا قد أفردنا للمطبوعات والأشياء الفاضحة ولأحكام الرقابة على المصنفات الفنية محبين خاصين ، فلا يبقى لدينا لتدريسه في هذا المبحث سوى الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٧٨ عقوبات والجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٨٥ عقوبات .

الجهر بأغاني أو صياح أو خطب مخالفة للأداب

٨٠٢ - تنص الفقرة الثالثة من المادة ١٧٨ من قانون العقوبات على أنه ، وكل من جهر علانية بأغان أو صدر عنه كذلك صياح أو خطب مخالفة للأداب

أركان الجريمة :

الركن الأول : الركن المادي

٨٠٣ - ويتحقق هذا الركن بالجهر بأغان مخالفة للأداب ، والجهر يتضمن في مدلوله الإذاعة أي إذاعتها علنا بحيث يستطيع أن يسمعها من يكون قريبا من الجاني .

ويشترط أن تكون هذه الأغاني مخالفة للأداب ، أي منافية لقواعد الآداب المتعارفين عليها بين الناس بمقولة أن تكون من الأغاني الخليعة التي تتضمن معنى إهانة الجنس أو حرض الناس على الفجور والمجون .

ولاعبره بكيفية إلقاء هذه الأغاني ، وببيان كافتعباراتها عربية أو بلغة أجنبية وسيان أيضا أن تكون كلماتها قصيرة أو أنها تستغرق وقتا طويلا في إلقائها .

ويتوفر الركن المادى لهذه الجريمة أيضا بما يصدر عن الجاني من صياح أو خطب تتضمن نفس المعاني السابقة .

الركن الثانى : ركن العلانية

٨٠٤ - ويشترط أن يتم الجهر بالأغاني أو الصياح أو الخطب بواسطة من وسائل العلانية .

وفى تفصيل ذلك نحيل إلى ما سبق أن ذكرناه بخصوص ركن العلانية فى جريمة الطعن فى الأعراض .

الركن الثالث : القصد الجنائى

٨٠٥ - ويتوفر القصد الجنائى لدى الجاني بصدد الأغاني أو الصياح أو الخطب المنافية للأداب عن علم وإرادة ، وفى تفصيل ذلك أيضا نحيل إلى ما سلف أن ذكرناه بخصوص هذا الركن عند الحديث عنه بمناسبة جريمة الطعن فى الأعراض .

المقوبة :

٨٠٦ - يعاقب الجانى مرتكب هذه الجريمة بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد عن خمسمائة جنيه . أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٨٠٧ - وإذا عاد الجانى إلى ارتكاب هذه الجريمة تكون العقوبة الحبس والغرامة معا ، والحبس هنا يمكن أن يصل إلى أربع سنين تطبيقا لنص المادة ٥٠ من قانون العقوبات .

البجث العاشر

المطبوعات والأشياء الفاضحة

٨١٤ - كانت المادة ١٧٨ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ تنص على دكل من اقلك بواسطة لأحدى الطرق المتقدم ذكرها حرمة الآداب أو حسن الأخلاق يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها .

ثم صدر القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه وعدل هذا النص فأصبحت المادة ١٧٨ عقوبات تنص على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن ٣٠ جنيتها ولا تتجاوز ١٠٠ جنيتها أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو الصق أو العرض مطبوعات أو مخطوطات أو رسومات أو إعلانات أو صوراً محفورة أو منقوشة أو رسوما يدوية أو فوتوغرافية أو إشارات رمزية أو غير ذلك من الأشياء أو الصور عامة إذا كانت منافية للأداب العامة .

ثم جاء القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ورفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة إلى مبلغ خمسمائة جنيتها .

ويعاقب بهذه العقوبة كل من استورد أو صدر أو نقل عمداً بنفسه أو بغيره شيئاً مما تقدم للعرض المذكور وكل من أعلن عنه أو عرضه على أنظار الجمهور أو باعه أو أجره أو عرضه للبيع أو الإيجار ولو في غير علانية وكل من قدمه علانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بالجمان وفي أي

صورة من الصور وكل من وزعه أو سلمه للتوزيع بأية وسيلة وكذلك كل من قدمه سرا ولو بالمجان بقصد إفساد الأخلاق .

وكل من جهر علانية بأغان أو صدر عنه كذلك صياح أو خطب مخالفة للأداب ، وكل من أغرى علانية على الفجور أو نشر لعلاقات أو رسائل من ذلك أيا كانت عباراتها .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٥٠ من هذا القانون .

كذلك أضيفت مادة أخرى في نفس القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ هي المادة ١٧٨ مكررا والتي تنص على أنه إذا ارتكب الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة عن طريق الصحف يكون رؤساء التحرير والناشرون مسئولين كفاعلين أصليين بمجرد النشر .

وفي جميع الأحوال التي يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة يعاقبون بصفتهم فاعلين أصليين ، الطابعون والعارضون والموزعون .

ويجوز معاقبة المستوردين والمصدرين والوسطاء بصفتهم فاعلين أصليين إذا ساهموا عمداً في ارتكاب الجناح المنصوص عليها في المادة السابقة متى هُتمت بطريق الصحافة ، .

٨١٥ - وكنا قد أشرنا عند بحثنا لجرائم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في المبحث الأول من هذا الباب إلى أننا سوف نرجى بحث الجريمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من هذا القانون إلى أن يبين الوقت لبحث جريمة المطبوعات والأشياء الفاضحة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من قانون العقوبات ،

والمستقر المادة ١٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ يجد أنها تنص على أن « كل من أعلن بأية طريقة من طرق الإعلان دعوة تتضمن إغراء بالفجور أو الفحارة أو لفت الأنظار إلى ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه في الاقليم المصرى وعلى ألف ليرة في الاقليم السورى أو باحدى هاتين العقوبتين » .

٨١٦ - وبمقارنة المادة ١٧٨ عقوبات بالمادة ١٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ نجد أن المادة الأولى تتضمن تجريم هذا الذى سعت المادة الثانية إلى تجريمه وذلك فى الفقرة الثالثة منها ، بل إن المادة الأولى أوسع مدى من حيث التجريم من المادة الثانية ، ولذلك فسوف تقتصر فى دراستنا لهذا المبحث على الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٨ عقوبات وتلك المنصوص عليها فى المادة ١٧٨ مكررا عقوبات .

الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٨ عقوبات

أركان الجريمة :

الركن الأول : الركن المادى

٨١٧ - يتحقق الركن المادى لجريمة المطبوعات والأشياء الفاضحة بتحقيق أحد الأمور الآتية :

(١) صناعة المطبوعات أو المخطوطات أو الإعلانات أو الصور المحفورة أو المنقوشة أو الرسوم اليدوية أو الفوتوغرافية أو الإشارات الرمزية أو غير ذلك من الأشياء أو الصور عامة .

والصناعة تشمل الإيجاد لأول مرة أى صناعة وصياغة الفكرة بعد ابتداعها لأول مرة .

والصناعة تشمل أيضا التقليد والنقل عن آخر أو تعديله أو تغييره .

(٢) حيازة المطبوعات أو المخطوطات أو الإعلانات أو الصور المحفورة أو المنقوشة أو الرسوم البدوية أو الفوتوغرافية أو الإشارات الرمزية أو غير ذلك من الأشياء أو الصور عامة .

والحيازة هنا قد تكون بصفة التملك أو بصفة حارضة ، ويشترط أن تكون الحيازة بقصد الإيجاز أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو مجرد العرض .

(٣) إستيراد الأشياء السابق ذكرها بأية وسيلة من الخارج وسواء عن طريق السلطات الجمركية أو عن طريق التهريب وقد تدخل هذه المطبوعات أو الأشياء الفاضحة عن طريق الجمارك تحت أسماء وأنواع أخرى ذلك أنه لا يجوز منح إذن استيراد لهذه الأشياء بطبيعة الحال .

(٤) تصدير الأشياء . سألقة الذكر إلى الخارج بأية وسيلة من الوسائل .

(٥) نقل الأشياء . سألقة الذكر من أى مكان إلى آخر .

(٦) الإعلان عن الأشياء سألقة الذكر بأية وسيلة من وسائل الإعلان وسواء فى ذلك أكان يهدف المعلن من وراء ذلك إلى الحصول ربح مادى من عدمه .

(٧) عرض هذه الأشياء تحت نظر الجمهور .

(٨) بيع أو تأجير هذه الأشياء . ويمكن أيضاً مجرد عرضها للبيع أو تأجيرها

(٩) تقديم هذه الأشياء . ولو بالمجان لآخرين .

(١٠) توزيع هذه الأشياء أو تسليمها للتوزيع .

(١١) تقديم هذه الاشياء إلى آخرين مرأ بقصد إفساد الأخلاق ولو كان ذلك بالمجان .

(١٢) الإغراء علانية على الفجور أو نشر إعلانات أو رسائل عن ذلك أيا كانت عباراتها .

٧٢٠ - إلا أن هذه الصور العديدة المطبوعات والأشياء الفاضحة لم يوردها المشرع على سبيل الحصر إذ أنه عقب هذا البيان بعبارة (أو غير ذلك من الأشياء أو الصور العامة إذا كانت متافية للأدب العامة) .

الركن الثاني : المتافاة للأدب العامة

٨٢١ - ويشترط للعقاب على هذه الأفعال السابق ذكرها والتي يتكون منها الركن المادى الجريمة أن تكون متافية للأدب العامة وحسن الأخلاق ويرجع في اعتبار ما يتنافى للأدب العامة أو لا يتنافى إلى قواعد الآداب المتعارف عليها بين الناس بصفة عامة وما يجب أن يتحمل به الخلق من قيم ومثل عليا .

الركن الثالث : القصد الجنائى

٨٢٢ - يتحقق القصد الجنائى لئى الجنائى بإرتكابه لفعل من الأفعال التى يتكون منها الركن المادى والسابق بيانها عن علم وإرادة ، علم بأن النشاط المادى الذى يأتبه مناف للأدب العامة، وإرادة حرة غير مشوبة بما يفسدها .

تطبيقات قضائية :

٨٢٣ - إن د الكتب التى تحوى روايات لكيفية اجتماع الجنسین وما يحدثه ذلك من اللذة كالأفاصيص الموضوعة لبيان ما تفعله الماهرات

في التفریط في أعراضهن وكيف يعرضن سلمهن وكيف يتلذذن بالرجال ، ويتلذذ الرجال بهن هذه الكتب يعتبر نشرها انتهاكا لحرمة الآداب وحسن الأخلاق لما فيه الإغراء بالعبر خروجاً على عاطفة الحياء وهذا لقواعد الآداب العامة المصطلح عليها والتي تقضى بأن اجتماع الجنسين يجب أن يكون سرىاً وأن تكتم أخباره ، ولا يجدى في هذا الصدد القول بأن الأخلاق تطورت في مصر بحيث أصبح عرض مثل تلك الكتب لا ينافي الآداب العامة استناداً على ما يجرى في المراقص ودور السينما وشواطئ الاستحمام لأنه مهما قلت عاطفة الحياء بين الناس فإنه لا يجوز للقضاء التراخي في تثبيت الفضيلة وفي تطبيق القانون .

(قعوض جاسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ الطعن رقم ٢٤٨١ سنة ٢ قضائية منشور بمجموعة القواعد في خمسة وعشرين علماً صفحة ٢٩٢ بند ١) .

٨٢٤ — وإذا كان المتهم بانتهاك حرمة الآداب علنا يعرضه للبيع كتباً تتضمن فسقا وعبارات فاحشة قد دفع التهمة عن نفسه بأنه لا يعرف القراءة والكتابة وإذ إنه إنما يشتري الكتب من بائعها دون أن يعرف محتوياتها ، فأدائه المحكمة بناء على أن الكتب التي يتجر فيها هي بمختلف اللغات الأجنبية والمفروض أنه قبل أن يقتنى شيئاً منها يطلبها إما بنفسه وإما بواسطة غيره ليعرف إن كانت مما تروج سوقاً كما أنه لا يستطيع تقدير ثمنها إلا بعد إلمامه بقيمتها ، وإن علمه بمحتويات الكتب التي يحمله من مقتضى عمله ليتيسر له إرشاد عملائه إلى موضع نوع ما يريدون إقتنائه ، ثم هو لا شك يعرف حكم القانون في عرض كتب مخلة بالآداب للبيع ولذلك لا بد أن يلم بموضوعات الكتب التي تعرض عليه لشراؤها وأن من الكتب المضبوطة عنده ما هو بخط اليد وعلى الآلة الكتابة مما من شأنه أن

يسترعى النظر ويدعو إلى التشكيك فيها ، يقتضى خصها للاطمئنان إلى محتوياتها ، هذا فضلا عن أن جميع الكتب المضبوطة بها صور خليعة ثم عن موضوعاتها ولا شك في أنه كان يقلب هذه الكتب ليتأكد على الأقل من سلامتها وعدم تمزقها ، فهذا الذى ساقته المحكمة في حكمها من أدلة كاف لإثبات علم المتهم بمحتويات الكتب التى عرضها للبيع وإقيام الركن الأدنى للجريمة التى أدين بها .

(تقضى جلسة ٣٠ يناير سنة ١٩٥٠ الطعن رقم ٤ سنة ٢٠ قضائية منشور المرجع السابق صفحة ٢٩٢ بند) .

..... لا يمكن اطلاع المحكمة وحدها على الصور موضوع الجريمة بل يجب كإجراء من إجراءات المحاكمة في جريمة حيازة الصور المنافية للأداب عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويضمن إلى أن هذه الأوراق موضوع الدعوى هى التى دافعت المرافعة عليها وهو ما فات محكمة أول درجة لإجرائه وغاب عن محكمة ثانية درجة تداركه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يطله ووجب نقضه .

(تقضى ١٢/٦/١٩٧٧ مج ٢٨ ص ٨٤٦) .

الحقوبة :

٨٢٥ - يعاقب على ارتكاب هذه الجريمة بالجلوس مدة لا تزيد على ستين وبغرامة من عشرين جنيا إلى خمسين جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلا عن مصادرة المضبوطات .

العود :

٨٢٦ - وإذا عاد الجاني إلى ارتكاب هذه الجريمة ثانية وطبقا لأحكام

المادة ٥٠ من قانون العقوبات تكون العقوبة الحبس إلى أربع سنوات والفرامة من عشرين جنياً إلى مائة جنياً معاً فضلاً عن عقوبة المصادرة أيضاً .

الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ مكرراً

٨٢٧ - تنص المادة ١٧٨ مكرراً عقوبات على أن الجرائم السابقة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ عقوبات إذا ارتكبت عن طريق الصحف يكون رؤساء التحرير والناشرون مسئولين كفألمين أصليين بمجرد النشر .
وفي جميع الأحوال التي يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة يعاقبون بصفتهم فاعلين أصليين الطابعون والمعارضون والوزعون .

ويجوز معاقبة المستوردين والمصدرين والوسطاء بصفتهم فاعلين أصليين إذا ساهموا عمداً في ارتكاب هذه الجرائم وذلك متى وقعت بطريق الصحافة .

وتكون عقوبة هؤلاء جميعاً هي نفس العقوبة المقررة لمرتكب هذه الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من قانون العقوبات .

وهطبق في حق هؤلاء جميعاً أيضاً أحكام العود المنصوص عليها في المواد ٤٩ و ٥٠ والفقرة الأخيرة من ١٧٨ من قانون العقوبات .

المبحث الحادى عشر

أحكام الرقابة على المصنفات الفنية

القانون رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٥٥

لتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس
السحرى والأغاني والمسرحيات والمتلوجات والأسطوانات
وأشرطة التسجيل الصوتى

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير

سنة ١٩٥٢ .

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء

سلطات رئيس الجمهورية .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير الإرشاد القومى .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تخضع لرقابة الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى

والمسرحيات والمنلوحات والأغاني والأشرطة الصوتية والاسطوانات أو ما يماثلها وذلك بقصد حماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا .

مادة ٢ — لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الإرشاد القوي :

(أولاً) تصوير الأشرطة السينمائية بقصد الاستغلال .

(ثانياً) تسجيل المسرحيات أو الأغاني أو المنلوحات أو ما يماثلها بقصد الاستغلال .

(ثالثاً) عرض الأشرطة السينمائية أو لوحات الفانوس السحرى أو ما يماثلها في مكان عام .

(رابعاً) تأدية المسرحيات أو الأغاني أو المنلوحات أو ما يماثلها في مكان عام .

(خامساً) إذاعة المسرحيات أو الأغاني أو المنلوحات أو ما يماثلها .

(سادساً) بيع الأشرطة الصوتية أو الاسطوانات أو ما يماثلها أو عرضها للبيع .

(سابعاً) تصدير المصنفات المبينة في الفقرات السابقة إذا كان قد تم تصويرها أو إنتاجها أو تسجيلها في مصر .

مادة ٣ — يشمل الترخيص الوارد في البند أولاً من المادة الثانية الترخيص بتسجيل ما تضمنه سيناريو الفيلم من مصنفات خاضعة للرقابة وفي البند ثانياً الترخيص بتأدية وإذاعة المصنف المرخص بتسجيله وبيع المصنف المسجل ، وفي البند ثالثاً الترخيص بتأدية وإذاعة ما يتضمنه المصنف المرخص بعرضه من مصنفات خاضعة للرقابة .

مادة ٤ — (١) يطلب الترخيص بخطاب مسجل يعلم الوصول .

(ب) يجب على السلطة القائمة على الرقابة أن تبت في طلب الترخيص خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب .

ويعتبر الترخيص منوحا إذ لم يصدر قرار من هذه السلطة خلال المدة المبيّنة في الفقرة السابقة .

وتسرى الأحكام السابقة على طلبات تعديل المصنفات الخاضعة للرقابة ولا يترتب على منح الترخيص أى مساس بحقوق ذوى الشأن المتعلقة بالمصنف المرخص به .

مادة ٥ — يسرى الترخيص لمدة سنة من تاريخ صدوره بالنسبة إلى التصوير أو التسجيل ولمدة عشر سنوات بالنسبة إلى العرض أو التأدية أو الإذاعة، ويجوز السلطة القائمة على الرقابة أن تحدد الجهات التى يعمل فيها بالترخيص ولمدة شهر بالنسبة إلى التصدير ولا يسرى إلا بالنسبة للدولة أو الدول المبيّنة فيه .

مادة ٦ — يجوز لذوى الشأن أن يتقدموا بطلب لتجديد الترخيص لمدة أخرى قبل انتهاء المدة المحددة في المادة السابقة بثلاثين يوما على الأقل ويجب على السلطة القائمة على الرقابة أن تفصل في هذا الطلب قبل نهاية مدة الترخيص بخمسة عشر يوما وإلا اعتبر الترخيص مجددا لمدة أخرى مساوية لمدته السابقة .

مادة ٧ — لا يجوز للرخص له :

(أولا) لإجراء أى تعديل أو تحريف أو إضافة أو حذف بالمصنف المرخص به .

(ثانيا) استعمال ما قررت السلطة القائمة على الرقابة استبعاده من المصنف المرخص به في الدعاية له .

مادة ٨ - يجب على المرخص له :

(أولاً) أن يذكر رقم وتاريخ الترخيص في جميع الإعلانات التي تصدر عن المصنف المرخص به .

(ثانياً) أن يطبع ترخيص عرض الأشرطة السينائية على شريط خاص لا يقل طوله عن خمسة أمتار للأشرطة مقاس ٣٥مم إذا زاد وزنها على ١٠٠ ك . ج . أو متبرين بالنسبة لجميع المقاسات والأوزان الأخرى .

(ثالثاً) أن يطبع على لوحات الفانوس السحرى رقم وتاريخ الترخيص بالعرض في مكان ظاهر منها .

(رابعاً) أن يطبع رقم وتاريخ الترخيص بالتسجيل مع اسم الاسطوانة على الاسطوانة نفسها .

(خامساً) أن يعرض شريط الترخيص بعرض الأشرطة السينائية قبل عرض اسم الفيلم مباشرة .

مادة ٩ - يجوز للسلطة القائمة على الرقابة أن تسحب بقرار مسبب الترخيص السابق لإصداره في أي وقت إذا طرأت ظروف جديدة تستدعي ذلك ولها في هذه الحالة إعادة الترخيص بالمصنف بعد إجراء ما تراه من حذف أو إضافة أو تعديل دون تحصيل رسوم .

مادة ١٠ - تقرر رسوم على كل ما يخضع للرقابة طبقاً لأحكام هذا القانون ، ويصدر قرار من وزير الإرشاد القومى بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد بتحديد الرسوم المستحقة عن فحص المصنف المطلوب الترخيص به وعن منح الترخيص وعن تجديده .

مادة ١١ - تعفى من الرسوم المصنفات الخاضعة للرقابة التي تقدم عنها طلبات الترخيص من :

(أ) الجهات الحكومية .

(ب) المجالس البلدية ومجالس المديریات .

(ج) المؤسسات العامة .

مادة ١٢ - يجوز التظلم من القرارات التي تصدرها السلطة القائمة على الرقابة إلى لجنة تشكل من :

(١) مدير عام مصلحة الاستعلامات أو من يندبه لذلك ... رئيساً

(٢) مندوب من مجلس الدولة يندبه رئيس إدارة الفتوى
والتشريع المختصة
(٣) رئيس نقابة السينمائيين أو من يختاره مجلس النقابة ... أعضاء

مادة ١٣ - يرفع التظلم إلى اللجنة مبيناً فيه موضوع القرار المتظلم منه وأسباب التظلم في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ إبلاغ المتظلم بالقرار بكتاب موصى عليه مغفوعاً بالمستندات والأدلة المؤيدة لوجهة نظره وبالإصال الدال على دفع مبلغ التأمين الذي يحدد بقرار يصدره وزير الإرشاد القومي . ويرد هذا المبلغ إذا صدر قرار اللجنة بالمرافقة على جميع طلبات المتظلم ويجوز أن يخصص المتظلم اجتماعات اللجنة أو ينيب عنه محامياً في ذلك أو أن يقدم لها مذكرات مكتوبة .

ويجوز للجنة أن تستدعي من تشاء من موظفي السلطة القائمة على الرقابة لمناقشتهم في موضوع التظلم أو أن تكلف خبيراً بوضع تقرير على نفقة المتظلم ويجب عليه في هذه الحالة أن يودع مبلغاً تحدد اللجنة بخزينة مصلحة الاستعلامات بصفة تأمين لأتعاب الخبير ولا تلام بما يرد في تقريره .

مادة ١٤ - يجب على اللجنة أن تفصل في موضوع التظلم خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ ورود التظلم إليها وتصدر قراراتها بالأغلبية وتكون قراراتها نهائية وتبلغ إلى أصحاب الشأن بكتاب موصى عليه .

مادة ١٥ - يعاقب كل من صور شريطاً سينمائياً بقصد الاستغلال بدون ترخيص بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
ويعاقب بالعقوبات ذاتها كل من عرض أى مصنف من المصنفات المنصوص عليها في البند ثالثاً من المادة الثانية من هذا القانون بدون ترخيص وفي هذه الحالة يعاقب بالعقوبات ذاتها كل من وزع المصنف ومستأجره ومدير المكان العام الذى يعرض به .

مادة ١٦ - يعاقب كل من خالف أحكام العقوبات ثانياً ورابعاً وخامساً وسادساً من المادة الثانية بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويجوز الحكم بمصادرة المصنف موضوع المخالفة ويعاقب بالعقوبة ذاتها مدير المكان العام الذى سجلت أو أديت أو أذيعت أو بيعت أو عرضت للبيع فيه المصنفات الخاضعة للرقابة .

مادة ١٧ - يجوز في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين الحكم بخلق المكان العام مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر ومصادرة الأدوات والأجهزة والآلات التى استعملت في ارتكاب المخالفة .

ويجوز بعد إثبات المخالفة وتحرير المحضر اللازم وقف التصوير أو التسجيل أو العرض أو التادية أو الإذاعة أو البيع بالطريق الإدارى مع ضبط موضوع المخالفة وترفع الدعوى في هذه الحالة إلى محكمة المواد الجزئية

الواقع في دائرتها المكان العام خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الوقف وبفصل فيها على وجه السرعة .

مادة ١٨ — يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا ويترتب على المحكم بالإدانة في مخالفة أحكام المادة الثامنة اعتبار الترخيص ملغى .

مادة ١٩ — يصدر وزير الإرشاد القومي قرارا بتعيين الموظفين المختصين بتنفيذ أحكام هذا القانون ويكون لهم صفة مأموري الضبط القضائي كما لهم الحق في دخول الأماكن العامة للتحقق من تنفيذ هذه الأحكام .

مادة ٢٠ — تفصل السلطة القائمة على الرقابة في طلبات الترخيص أو تجديد الترخيص التي تقدم إليها مصنفات لم تكن خاضعة قبلا للرقابة أو رخص بها من الجهات المختصة قبل صدور هذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ تقياده . ويجوز خلال هذه المدة عرض هذه المصنفات أو تأديتها أو إذاعتها أو عرضها للبيع أو بيعها ما لم تصدر السلطة القائمة على الرقابة قرارا يحرم ذلك بالنسبة لها وفي هذه الحالة يجب أن يوقف العرض أو التأدية أو الإذاعة أو البيع فوراً إلى أن يبت في طلب الترخيص .

مادة ٢١ — يلغى كل حكم يخالف هذا القانون .

مادة ٢٢ — على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ولوزير الإرشاد القومي إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١٢ المحرم سنة ١٣٧٥ (٢١ أغسطس سنة ١٩٥٥)

المذكرة الايضاحية

للقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥

أخذاً بما يجرى عليه العمل في جميع الدول من بسط رقابة الدولة على المواد الفنية البصرية والسمعية . ونظراً لما لها من أثر كبير في نفوس المشاهدين والمستمعين ولهبوط المستوى الفني لبعض الأغاني والمنولوجات والأفلام السينمائية والأسطوانات والمصنفات الفنية الأخرى ولقصور الأحكام القانونية التي أوردتها لائحة التيارات الصادرة في ١٩١١/٧/١٢ وعدم كفايتها للاحاطة بكافة أحكام الرقابة وعجزها عن مسايرة التطور ، ورغبة من وزارة الإرشاد القومي في رفع المستوى الفني للمصنفات التي تخضع للرقابة وفي تمكين السلطات القائمة عليها من خلق رقابة واعية رشيدة متطورة ، فقد رأت الوزارة استصدار القانون المرافق وهو يقوم على المبادئ التالية :

(أولاً) تحديد الغرض من الرقابة بحماية الآداب العامة والحفاظة على نظام الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا .

(ثانياً) عدم تدخل الرقيب في مرحلة إعداد المصنف إلا في الحالات التي يتكاف فيها هذا الإعداد مصاديف باهظة قد تضيق على طالب الترخيص إذا ما رفضت الرقابة إخراجه إلى الجمهور .

(ثالثاً) حلول بعض تراخيص محل البعض الآخر في الحالات التي يتفق فيها ذلك مع الأغراض المقصودة من هذا القانون .

(رابعاً) تحديد مدة للفصل في طلبات منح الترخيص أو تجديده وتحديد مدة أخرى لاعتبار الترخيص ممنوحاً أو مجدداً إذا لم تعترض فيها الرقابة على ذلك .

(خامساً) تحديد مدة لسريان الترخيص بحيث يكفل للرقابة الاتصال في مدة معقولة بالمصنفات المرخص بها .

(سادساً) جواز سحب التراخيص إذا طرأت ظروف جديدة تستدعي ذلك .

(سابعاً) جواز التظلم من قرارات الرقابة أمام لجنة استئنافية .

(ثامناً) وضع مواعيد قصيرة للفصل في الدعاوى والمعارضات الناشئة من تطبيق هذا القانون ووضع عقوبات مشددة لمن يخالف أحكامه .

وتقرر المادة الأولى منه مبدأ الرقابة نفسه والغاية منها ونحدد على سبيل التمثيل المصنفات الخاضعة للرقابة .

والأغراض المقصودة من الرقابة هي المحافظة على الأمن والنظام العام وحماية الآداب العامة ومصالح الدولة العليا .

وأثر الأمن والنظام العام والآداب معروف ، أما ما قصده المشرع من مصالح الدولة العليا فهو ما يتعلق بمصلحتها السياسية في علاقاتها مع غيرها من الدول .

كما تحدد المادة الثانية من القانون الحالات التي يجب الحصول فيها على ترخيص سابق من وزارة الإرشاد القومي .

وتنص الفقرة الأولى منها على تصوير الأشرطة السينمائية بقصد

الاستغلال بقصد تحقيق الربح من عرض الشريط السينمائي على الجمهور
ويخرج من حكم هذه الفقرة الأفلام التي يصورها الأفراد أو السياح أو
الأفلام الثقافية وما يماثل ذلك من أنشطة سينمائية لا يقصد من تصويرها
الاستغلال .

وتنص الفقرة الثانية على تسجيل الأغاني والمنولوجات أو المسرحيات
أو ما يماثلها بقصد الاستغلال ، ويقصد بالتسجيل الصوتي بأي وسيلة من
الوسائل كما أن معيار الخضوع للرقابة هو قصد الاستغلال وبذلك يخرج
من نطاق هذه الفقرة التسجيل الذي لا يقصد به ذلك .

وتنص الفقرة الثالثة على عرض الأشرطة السينمائية أو لوحات
الفانوس السحري أو ما يماثلها في مكان عام . والرقابة في هذه الحالة أوسع
من الرقابة المنصوص عليها في الفقرات السابقة ، إذ أن في خروج المصنف
الخاضع للرقابة من مرحلة التحضير والإعداد إلى حين العرض ما يجعله
أكثر خطراً إذا ما تضمن أي مخالفة للأداب العامة أو النظام العام .

ولذلك يجب الحصول على ترخيص بالعرض ما دام سيتم في مكان عام
سواء قصد بهذا العرض الاستغلال أم لم يقصد منه ذلك ويخرج من نطاق
هذه الفقرة العرض الذي يتم في الأماكن الخاصة كالمنازل .

وتنص الفقرة الرابعة على تأدية الأغاني أو المنولوجات أو المسرحيات
أو ما يماثلها في مكان عام والتأدية تشمل الغناء أو الإلقاء أو التمثيل حسب
الأحوال أو ما يماثل ذلك من أعمال تستتبع إيصال المصنف إلى سمع
الجمهور أو بصره في مكان عام .

ويخرج من نطاق هذه الفقرة التأديب التي تتم في الحفلات التي تقام

في الأماكن الخاصة كالأفراح التي تقام في المنازل .

وتنص الفقرة الخامسة على إذاعة المسرحيات أو الأغاني أو المنولوجات أو ما يماثلها ، ويقصد بالإذاعة عن طريق اللاسلكي أو عن طريق إدارة اسطوانات تتضمن المصنف الخاضع للرقابة عن طريق ميكروفون أو الغناء المباشر في ميكروفون سواء كان ذلك في مكان عام أو في مكان خاص ما دامت الإذاعة ستصل إلى الجمهور، ولا يوجد تعارض بين حكم هذه الفقرة وأحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٩ والخاص بمكبرات الصوت إذ أن الترخيص الذي يصدر من المحافظة أو المديرية بناء على أحكام هذا القانون هو الترخيص باستعمال أو تركيب مكبرات الصوت لأغراض محددة أما الترخيص بالإذاعة بناء على أحكام القانون المرافق فهو ترخيص موضوعي يتضمن الترخيص بموضوع الإذاعة نفسها ويجب الحصول مع ذلك على ترخيص باستعمال المكبر طبقاً لأحكام القانون الخاص باستعمال مكبرات الصوت .

وتنص الفقرة السادسة من هذه المادة على بيع الاشرطة الصوتية أو الاسطوانات أو يماثلها أو عرضها للبيع ويخضع لهذه الفقرة الأغاني والمنولوجات والمسرحيات وما يماثل ذلك إذا ما تم إعدادها وتحضيرها وإخراجها في صورة مصنفات مسجلة دون الحصول على ترخيص بما تتضمنه سواء أتم هذا الإعداد في مصر ولم يرخص بتسجيله أم أعد في الخارج واستورد ليتم في مصر .

ولما كانت من بين الأعراض التي يُهدف إليها القانون حماية سمعة البلاد ومصلحتها العليا فقد نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على وجوب الحصول على ترخيص عند تصدير أى من المصنفات المذكورة في الفقرات

السابقة إذا كان قد تم تصويرها أو إنتاجها أو تسجيلها في مصر ولا تفرقة هنا بين مصنف وآخر، فسواء قصد بتصويره الاستغلال في الخارج أم قصد بذلك الاستعمال الشخصي أو غرض آخر، ففي كل هذه الحالات يخضع المصنف للرقابة عند تصديره .

وقد تبين أنه سيرتب على تنفيذ المادة الثانية من القانون أن تردوج [الترخيصات أو تعدد دون موجب لذلك في بعض الحالات فقضت المادة الثالثة بأن يتضمن الترخيص الصادر عن تصوير الأشرطة السينمائية بقصد الاستغلال - الترخيص كذلك بتسجيل ما يتضمنه سيناريو الفيلم من مصنفات خاضعة للرقابة كالأغاني مثلا وسواء كان التسجيل بغرض الإذاعة المصنف المسجل أثناء عرض الفيلم أم كان بغرض استغلاله بطريقة أخرى فإن الترخيص بالتصوير يتضمنه .

وتفرض الفقرة الثانية بأن الترخيص بتسجيل أى من المصنفات الواردة في الفقرة الثانية من المادة الثانية يشمل على الترخيص بتأدية أو إذاعة المصنف المرخص بتسجيله كما يتضمن الترخيص ببيع المصنف المسجل ويبرر ذلك أن الترخيص بالتسجيل يقصد به إستغلال المصنف المسجل بعد ذلك. ويقصد بهذه الفقرة أنه يجوز للمعنى أن يؤدي الأغنية المرخص بتسجيلها مثلا في مكان عام أو أن يذيعها باللاسلكى أو أن تداع من أسطوانة على الجمهور أو تباع هذه الأسطوانة للجمهور .

وتنص الفقرة الثالثة على أن الترخيص بالعرض المنصوص عنه في الفقرة الثالثة من المادة الثانية يتضمن الترخيص كذلك بتأدية أو إذاعة ما يتضمنه المرخص بعرضه من مصنفات خاضعة للرقابة فيجوز للمعنى بناء على هذه

الفقرة أن يؤدي الأغلاق والمنولوجات التي يتضمنها الفيلم إذا ما رخص بعرضه في مكان عام أو أن يذاع الفيلم نفسه أو ما يتضمنه من الأغاني والمنولوجات أو ما يماثلها عن طريق اللاسلكي أو عن طريق مكبر الصوت إذا ما رخص استعماله .

وواضح أن أحكام المادة السابقة لاحتياج لترتيبها إلى قرار من السلطة القائمة على الرقابة بل تترتب بحكم القانون .

وتنص المادة الرابعة على أن يطلب الترخيص بخطاب مسجل بهم الوصول وأنه يجب على السلطة القائمة على الرقابة أن تبت في طلب الترخيص خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تقديم الطلب وعلى اعتبار الترخيص ممنوحا إذا لم يصدر قرار من هذه السلطة خلال المدة المبينة في الفقرة السابقة ، كما تنص على أن تسرى الأحكام على طلبات تعديل المصنفات الناضجة للرقابة .

ونظرا لما قد يشور من نزاع على الملكية الأدبية أو الفنية أو حق استغلال المصنف المرخص به عما قد تقحم فيه السلطة القائمة على الرقابة أو يستند في جسامته على الترخيص الصادر منها مع أن المقصود بهذا الترخيص مجرد السماح بعمليات معينة لمصنفات محدودة دون بحث في مدى الحقوق التي تتعلق بها فقد نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أنه لا يترتب على منح الترخيص أى مساس بحقوق ذوى الشأن المتعلقه بالمصنف المرخص به .

وقد وضعت هذه المادة بحيث توفق بين حق طالب الترخيص في استصداره ومعرفة قرار الرقابة بالرفض في مدة معقولة وبين حق الدولة في الرقابة وضرورة منح الموظفین المختصين فسحة من الوقت تسمح لهم بأداء

واجباتهم خصوصا إذا لوحظ تعدد المصنفات التي تخضع الرقابة وتعدد بالعمليات التي تراقب بناء على أحكام هذا القانون .

ونظرا للتطور السريع للحوادث ولتغير الظروف التي قد يصدر فيها الترخيص بحيث يعتبر مخالفا للآداب العامة والنظام العام ما لم يكن كذلك من قبل فقد حددت المادة الخامسة من القانون مدة سريان الترخيص لمُدَّة سنة لسريان الترخيص بالتصوير أو التسجيل من تاريخ صدوره ويتحقق هذا التجديد غرضا آخر للمرخص له على سرعة القيام بالتصوير أو التسجيل .

كما نصت على سريان الترخيص بالعرض أو التأدية أو الإذاعة لمدة عشر سنوات من تاريخ صدوره ، كما أجازت السلطة القائمة على الرقابة أن تُحدد الجهات التي يعمل بها فيه . وعلى سريان الترخيص بالتصدير لمدة شهر من تاريخ صدوره ، ولا يسرى هذا الترخيص إلا بالنسبة للدولة أو الدول المقيمة فيه وذلك لأن ما يتلاءم مع عادات وطريق دولة ما قد لا يتلاءم مع عادات وظروف دولة أخرى بحيث يسىء إلى مصلحة البلاد تصدير المصنف إلى غير الدولة أو الدول التي سمح بالتصدير إليها .

وتنص المادة السادسة على أحقية أصحاب الشأن في التقدم بطلب لتجديد الترخيص ، كما حدد مدة خمسة عشر يوما يجب فيها على السلطة القائمة على الرقابة أن تبت في هذا الطلب ، كما نصت على أن الترخيص يعتبر مجددا إذا مضت المدة السابقة دون أن تعترض على التجديد .

ويحدد الترخيص في هذه الحالة بموافقة السلطة القائمة على الرقابة على التجديد لمدة مساوية للمدة الأصلية التي يسرى فيها . وقد قصرت المواعيد

في هذه الحالة لسبق عرض المصنف على السلطة القائمة على الرقابة عند الترخيص به لأول مرة ؛

ونصت المادة السابقة على عدة واجبات على المرخص له وقد قصد بهذه الواجبات تسهيل عمل الموظفين المختصين بالتفتيش عن المصنفات غير المرخص بها من جهة وكفالة العلانية للترخيص من جهة أخرى .

وتنص الفقرة الأولى من هذه المادة بأنه يجب على المرخص له أن يذكر رقم وتاريخ الترخيص في جميع الإعلانات التي تصدر عن المصنف المرخص به وهذه الفقرة من العموم بحيث تشمل جميع أنواع الإعلانات المطبوعة أو المصورة أو المذاعة أو غيرها .

وتعفى الفقرة الثانية بوجوب طبع ترخيص يمرض الأشرطة السينمائية على شريط لا يقل طوله عن خمسة أمتار للأشرطة مقاس ٣٥ ملليمتر والتي يزيد وزنها عن عشرة ك . ج . أو عن مترين بالنسبة لجميع المقاسات والأوزان الأخرى .

كذلك أوجبت الفقرة الثالثة على المرخص له أن يطبع على اللوحات الزجاجية للفاغوس السحري رقم وتاريخ الترخيص بالعرض في مكان ظاهر منها ، كما أوجبت الفقرة رابعا عليه أن يطبع رقم وتاريخ الترخيص بالتسجيل مع اسم الأسطوانة على الأسطوانة نفسها . ومن الواضح أن كل هذه الإجراءات تتم على ثقة المرخص له .

وأوجبت الفقرة الخامسة عرض الترخيص يمرض الأشرطة السينمائية قبل عرض اسم الفيلم مباشرة .

كذلك نصت المادة الثامنة في الفقرة الأولى منها على ألا يجوز للمرخص

له إجراء أى تعديل أو تحريف أو حذف أو إضافة في المصنف المرخص به ، ويجب تبعاً لذلك أن يتم إجراء التصوير أو التسجيل أو العرض أو التأييد أو الإذاعة أو البيع أو التصدير بالحالة التي وافقت عليها السلطة القائمة على الرقابة .

كما نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على عدم حراز استعمال الأجزاء أو الصور التي استبعدتها الرقابة في الدعاية للمصنف المرخص به . ويبرر حكم هذه الفقرة أن نفس الأغراض التي حذفت من أجلها هذه الأجزاء أو الصور وهي عدم عرضها أو إذاعتها أو إخراجها إلى الجمهور بوجه عام يتعارض معها السماح بإجراء ذلك عن طريق الدعاية علاوة على ما في هذا العمل من تضليل للجمهور إذ أن المصنف المرخص به لا يتضمن هذه الأجزاء أو الصور، وكذلك تخضع أنواع الاستعمال الأخرى لها للرقابة لأحكام هذا القانون ويجب الحصول على ترخيص بها ، وهذه الفقرة من العموم بحيث تشمل جميع وسائل الإعلان والترغيب التي يمكن أن تستعمل فيها هذه الأجزاء .

ولما كان الترخيص يصدر بعد أن تتأكد الرقابة من أن الشروط التي يتطلبها هذا القانون أو القرارات المنفذة له توافرت ، وأن المصنف المرخص به لا يخالف الآداب العامة أو النظام العام لا يتعارض مع صالح الدولة العليا أو يعتبر الترخيص منوحاً أو محدداً إذا مضى المدد المنصوص عليها في المواد ٤ و ٦ من القانون ، ولما كانت هذه الرقابة للمصنف لا تنمو تقدير الظروف القائمة مثلاً وقت منح الترخيص وقد تتغير هذه الظروف بحيث يصبح المصنف مخالفاً للنظام العام أو الآداب ويفقد كل أو بعض الشروط التي يتطلبها القانون أو القرارات المنفذة له أو أن يخالف المرخص له أحكام المادتين السابقتين والتي تفرض عليه واجبات معينة ، لذلك نصت (م - ٢٧ جرائم الآداب)

المادة التاسعة على جواز سحب الترخيص السابق إصداره في أى وقت بقرار مسبب إذا طرأت ظروف جديدة تدعو - كما أجيح للرقابة أن تعيد الترخيص بالمصنف بعد إجراء ما تراه من حذف أو إضافة أو تعديل في المصنف المرخص به .

ورئى ألا تحصل رسوم في هذه الحالة نظراً لأنه لم يقدم طلب للترخيص بالمصنف من ذوى الشأن كما أن سحب الترخيص نفسه كان للصالح العام ويحسن أن تتحمل الخزاة ما قد يستحق من رسوم على إعادة الترخيص .

وتنص المادة العاشرة على فرض رسوم على ما يخضع للرقابة طبقاً لأحكام هذا القانون كما رخصت في عجزها لوزير الإرشاد القومى الاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد أن يصدر قراراً يبين فيه مقدار الرسوم التى تدفع لفحص المصنف أو لمنح الترخيص أو لتجديده .

ونظراً لأن بعض الجهات الحكومية كالمصالح العامة والوزارات والمجالس البلدية والقروية والمؤسسات العامة كالجوامع قد تعد حفلات أو قشترك فيها، وقد تستدعى هذه الحفلات لإجراء شئ، مما يخضع للرقابة دون أن تقصد تحقيق الربح من ذلك ولأن الرغبة فى أحكام الرقابة قد اقتضت أن تشمل الرقابة مثل هذه المصنفات أى تسهلاً لها أن تفتى الطلبات المقدمة منها من الرسوم م (١١) .

وتنص المادة (١٢) على جواز التظلم من قرارات السلطة القائمة على الرقابة إلى لجنة تشكل تشكيلاً خاصاً يكفل تمثيل هذه السلطة ومجلس الدولة وقهاية السينمائيين ويقدم التظلم إلى اللجنة مبيتاً فيه موضوع القرار المتظلم منه وأسباب التظلم والمستندات المؤيدة لوجهة نظر التظلم فى مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ إبلاغ المتظلم بالقرار بكتاب موصى عليه

كما أوصت أن يكون الطلب مصحوباً بما يدل على دفع مبلغ بصفة تأمين ترك لوزير الإرشاد القوي أن يحدده بقرار منه وذلك حتى لا تقدم إلى اللجنة إلا الطلبات الجدية وأوجبت المادة ١٤ أن تفصل في التظلم في مدى ثلاثين يوماً من تاريخ وصول التظلم إليها .

كما أجاز للتظلم حضور اجتماعات اللجنة أو إجابة أحد في ذلك أو تقديم مذكرات مكتوبة لها ، ونص على أن من حق اللجنة أن تستدعي من تشاء من موظفي الرقابة لمناقشته في موضوع القرار المتظلم منه وأن تكلف خبيراً بوضع تقرير على نفقة المتظلم . كما أوجبت عليه في هذه الحالة أن يردع مبلغاً تحدده اللجنة بصفة تأمين أتعاب الخبير بخزينة مصلحة الاستعلامات .

وتختص اللجنة بتحديد قيمة أتعاب الخبير ولا تلزم بما يرد في تقريره وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية وتكون نهائية وتبلغ إلى صاحب الشأن بكتاب موصل عليه .

ويرد مبلغ التأمين في التظالم إذا وافقت اللجنة على جميع طلبات المتظلم . وتنص المادة (١٥) على عقاب كل من صور شريطاً سينمائياً بقصد الاستغلال بدون ترخيص - بالحبس لمدة لا تقل عن شهر وغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

وعقاب بالعقوبات ذاتها كل من عرض مصنفاً بالمخالفة لأحكام الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون .

وعقاب بنفس العقوبة كل من موزع المصنف ومستأجره ومدير المكان العام الذي عرضت أو أديت أو أذيعت فيه ويقصد بالأمكنة العامة

المحلات العامة ودور السينما والمسارح والملاهي وغيرها من الأماكن التي
يسمح بدخول الجمهور فيها .

كذلك نصت المادة (١٦) على أن كل مخالفة لأحكام الفقرات ثانيا
ورابعا وخامسا وسادسا من المادة اثنا عشر يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل
عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها
ولا تزيد عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين مع جواز مصادرة
موضوع المخالفة ويعاقب بنفس العقوبة مدير المكان العام الذي سجلت أو
أديت أو أذيعت أو بيعت أو عرضت للبيع فيه المصنفات الخاضعة للرقابة.

كما نصت المادة (١٧) على جواز الحكم بغلق المكان العام مدة لا تقل
عن أسبوع ولا تزيد عن شهر في الأحوال المنصوص عليها في المادتين
السابقتين ومصادرة الأدوات والأجهزة والآلات التي استعملت في ارتكاب
المخالفة .

ويجوز دائما عند إثبات هذه المخالفة وقت التصوير أو التسجيل أو
العرض أو التادية أو الإذاعة أو البيع مع ضبط موضوع المخالفة ووضعه
في حوز منطلق يحتم بالسمع الآخر بعد تحرير المحضر اللازم ويوقع على
المحضر من قام بإجرائه ذلك . ويجب أن ترفع الدعوى الجنائية في هذه الحالة
إلى محكمة المواد الجزئية الواقع في دائرتها المحل العام في مدى أسبوع على
الأكثر من تاريخ الوقف وتفصل المحكمة في هذه الدعوى في مدى شهر على
الأكثر من تاريخ رفعها إليها .

وتنص المادة (١٨) على أن كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون
يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا وباعتبار الترخيص كأن

لم يكن في حالة الإداة في مخالفة أحكام المادة الثامنة .

وتنص المادة (١٩) من القانون على تفويض وزير الإرشاد القومي في إصدار قرار بتعيين الموظفين المختصين بتنفيذ أحكام هذا القانون كما منحت هؤلاء الموظفين صفة رجال الضبطية القضائية وأباح لهم دخول المجال العامة للتحقق من تنفيذ هذه الأحكام .

وتنص المادة (٢٠) على حكم وفق أريد به مواجهة الزيادة الضخمة في طلبات الترخيص أو تجديد التراخيص الناشئة عن تنفيذ هذا القانون ، المحددة مدة ستة أشهر للسلطة القائمة على التنفيذ للفصل في طلبات الترخيص عن مصنفات لم تكن تخضع أصلا للرقابة أو طلبات تجديد الترخيص عن المصنفات المرخص بها من الجهات المختصة قبل صدور هذا القانون ، كما أجازت في نفس الوقت القيام بالعملية الواجب استصدار الترخيص أو تجديده عنها مالم تحرم الرقابة ذلك. وفي هذه الحالة يجب على صاحب الشأن الامتناع فوراً عن القيام بهذه العمليات .

وتنص المادة (٢١) على إلغاء كل حكم يخالف أحكام هذا القانون وتقضي المادة الأخيرة بأن على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .
ولو وزير الإرشاد القومي إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وتتصرف وزارة الإرشاد القومي بمرض هذا المشروع على مجلس الوزراء بالتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

الفرع الأول

المصنفات الخاضعة للرقابة

٨٢٨ - تطبيقاً لنص المادة الأولى من القانون تخضع للرقابة كافة:
الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري والمسرحيات والمنولوجات
والأشرطة الصوتية والأسطوانات أو ما يماثلها .
والأشرطة السينمائية تخضع للرقابة سواء عند تصويرها أو عرضها أو
بيعها أو تصديرها أو استيرادها .

تطبيقاً لنص المادة الثالثة يخضع للرقابة ما يتضمنه سيناريو الفيلم من
مصنفات وتأدية وإذاعة المسرحيات والأغاني والمنولوجات وما يماثلها
وتأدية وإذاعة لوحات الفانوس السحري .

وتخضع للرقابة أيضاً ما يماثل هذه المصنفات المذكورة جميعها .

الفرع الثاني

في الترخيص ونظمه وأحكامه

٨٢٩ - يطلب الترخيص بخطاب مسجل بعلم وصول ، وعلى ذلك
لا يجوز تقديم المصنف باليد أو إرساله بأية وسيلة أخرى خلاف تلك
الوسيلة المنصوص عليها في القانون .

ويرفق طالب الترخيص بطلبه نسخة من المصنف المطلوب صدور
الترخيص به .

ويجب البت في طلب الترخيص في خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الطلب إلى السلطة المختصة وهي إدارة الرقابة . وإذا مرت هذه المدة دون أن يصدر قرار بشأن هذا الطلب يعتبر المصنف مجازا بحكم القانون . وما يسرى على طلب الترخيص المقدم عن مصنف لأول مرة يسرى أيضا على طلبات تعديل المصنف مادام خاضعا للرقابة .

مدة سريان الترخيص :

٨٣٠ - يسرى الترخيص بالنسبة إلى التصوير أو التسجيل لمدة سنة واحدة من تاريخ صدور هذا الترخيص ولمدة عشر سنوات بالنسبة إلى عرض المصنف أو تأديته وإذاعته ولمدة شهر بالنسبة لتصديره .

وهذا ويجوز أن تقتطع الرقابة على المرخص له في طلب الترخيص ألا يعمل به إلا في جهات محددة ويعتبر العمل بهذا الترخيص عندئذ في جهات أخرى مخالفة لنص المادة الخامسة من القانون . كما يجوز لها أن تحد في طلب الترخيص الدولة التي يسمح بتصديره إليها دون الدول الأخرى .

على أنه يجوز للمرخص له أن يتقدم بطلب لتجديد الترخيص لمدة أخرى بشرط أن يتقدم بطلبه هذا قبل انتهاء المدة التي تتيح له استعمال الترخيص ثلاثين يوما على الأقل ، وفي هذه الحالة يجب على الرقابة أن تفصل في هذا الطلب قبل نهاية مدة الترخيص بخمسة عشر يوما ، وإذا لم تفصل في طلب التجديد خلال هذه المدة اعتبر الترخيص مجددا لمدة أخرى بقوة القانون ولنفس المدة المبنية في المادة الخامسة (المادة ٦ من القانون) .

واجبات المرخص له :

٨٣١ - (١) يجب على المرخص له ألا يقوم بإجراء أى تعديل أو

نحريف أو إضافة أو حذف بالمصنف بعد صدور التصريح باستعماله .

(٢) ولا يجوز للمرخص له استعمال الأجزاء التي قررت الرقابة استبعادها من المصنف المرخص ، في النسخة لهذا المصنف .

(٣) ويجب على المرخص له أن يذكر رقم وتاريخ الترخيص في جميع الإعلانات التي تصدر عن المصنف .

(٤) ويجب على المرخص له أيضا أن يطبع ترخيص عرض الأشرطة السينمائية على شريط خاص وأن يعرض هذا الشريط قبل عرض لاسم الفيلم مباشرة .

(٥) ويجب على المرخص له أن يطبع على لوحات الفانوس السحرى رقم وتاريخ الترخيص في مكان ظاهر منها .

(٦) ويجب على المرخص له أخيرا أن يطبع على الاسطوانة رقم وتاريخ الترخيص بتسجيلها .

٨٣٢ — هذا ويجوز للرقابة أن تسحب الترخيص في أى وقت إذا ما طرأت ظروف جديدة تستلزم ذلك إلا أنه يجب عليها أن تصدر قرارها بالسحب مسبقا .

والرقابة إذا ما سحبت الترخيص أن تسلّم المصنف إلى المرخص له وتسمح له باستعماله بعد أن تستبعد منه ما تراه :

التنظيم من قرارات الرقابة:

٨٣٣ — يجوز النظام من القرارات الصادرة من الرقابة إما برفض منح الترخيص أو برفض تجديده أو بسحبه أو تعديله أو حذف جزء منه أو تغييره .

٨٣٤ . وينظر التظلم أمام لجنة مشكلة من مدير عام مصلحة الاستعلامات أو من يتدبه لذلك (رئيساً) ومندوب من مجلس الدولة يتدبه لذلك رئيس إدارة الفتوى والتشريع المختصة ورئيس نقابة السينمائيين أو من يختاره مجلس النقابة (أعضاء) .

ويجب على اللجنة أن تفصل في هذا التظلم خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ ورود التظلم إليها وتصدر اللجنة قراراتها بالأغلبية وتكون قراراتها نهائية .

الفرع الثالث

في جرائم المصنفات الفنية

أركان الجريمة :

الركن الأول : الركن المادى

٨٣٥ - يتحقق الركن المادى في الجريمة المنصوص عليها في المادة الخامسة عشرة من القانون بقيام الجاني بتصوير شريط سينمائي أو بعرض الأشرطة السينمائية أو لوحات الفانرس السحرى . ويتحقق الركن المادى أيضاً لهذه الجريمة بقيام الجاني بتوزيع هذا المصنف أو استجاره للعرض أو بالسباح بعرضه في مكان عام .

(١) تصوير شريط سينمائي بقصد الاستغلال :

ويتحقق ذلك بقيام الجاني بأخذ مناظر متكاملة بالوسائل الميكانيكية المعروفة ، ولاهجرة بما إذا كانت هذه المناظر تكون في مجموعها موضوعاً

معينا أو أنها عبارة عن مقتطفات من بعض مناظر أو مواضع معينة ، ولا عبارة أيضا بما تهدف إليه هذه المناظر فيستوى أن تكون مخالفة للأداب أو لا تكون كذلك ، غير أنه يشترط أن يكون الجاني بتصويره للأشرطة السينمائية هذه يبغي من ورائها الحصول على كسب مادي ، فيخرج عن ذلك إذن الشخص الهاوى الذي يلتقط بعض المناظر ويصورها لإشباع هوايته .

(٢) عرض الأشرطة السينمائية أو لوحات الفانوس السحرى :

ويتحقق ذلك بقيام الجاني بعرض الأشرطة السينمائية أو لوحات الفانوس السحرى بغير ترخيص ولا عبارة بما إذا كان الجاني يهدف من وراء عرضه الحصول على كسب عادى أم ، لا إذ لم يشترط القانون في الفقرة الثانية من المادة ١٥ ما اشترطه في الفقرة الأولى منها بخصوص تصوير الأشرطة السينمائية بقصد الاستغلال .

غير أنه يجب التفرقة بين من يقوم بعرض هذه الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى على الناس بغير تمييز وهذا الذى يمرضها في منزله أو أى مكان خاص آخر على عدد محدود من الناس .

(٣) توزيع المصنف :

ويقصد بالتوزيع ترويج المصنف ونشره بحيث يصل إلى الكتافة وقد يكون الموزع هو المنتج للمصنف فى الوقت نفسه وقد يكون شخصا غيره .

(٤) مستأجر المصنف :

وهو من يستأجر المصنف لمرضه على الناس أو إذاعته عليهم وقد

يهدف من وراء ذلك إلى الحصول على كسب مادي ، وقد يكون هذا الشخص هو مدير المكان الذي يعرض فيه المصنف في الوقت نفسه .

القصد الجنائي :

٨٢٦ - يتحقق القصد الجنائي لدى الجاني بآتيانه للنشاط المادي للجريمة في صورة من الصور السالفة عن علم وإرادة .

ويلاحظ أن الفقرة الأولى من المادة الخامسة عشرة تستلزم توافر قصد خاص لدى الجاني وهو أن يكون هدفه من وراء تصوير الأشرطة السينمائية الحصول على كسب مادي ، أما ما عدا ذلك من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة عشرة فلا تستلزم هذا القصد الخاص .

المقوبة :

٨٢٧ - يعاقب على ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة عشرة بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر ، وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ويجوز الحكم بمصادرة الأدوات والأجهزة والآلات التي استعملت في ارتكاب الجريمة . كما يجوز الحكم بخلق المكان العام مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر .

هذا ويجب وقف التصوير أو التسجيل أو العرض أو التأدية أو الإذاعة أو البيع بالطرق الإدارية في حالة استعمال المصنف بدون ترخيص وبعد إثبات الجريمة في محضر خاص ، على أنه يجب رفع الأمر إلى محكمة المواد الجزئية في خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ صدور القرار بالإيقاف .

الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦

٨٣٨ - نصت المادة السادسة عشرة من القانون على أن كل مخالفة لأحكام الفقرات ثانيا ورابعا وخامسا وسادسا من المادة الثانية يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر . وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيا ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، ويجوز الحكم بمصادرة المصنف موضوع المخالفة .

ويعاقب أيضا بنفس العقوبة مدير المكان العام الذي سجلت أو أديت أو أذيعت أو بيعت أو عرضت للبيع فيه المصنفات الخاضعة للرقابة .

الباب الثاني

١ - الرهان خفية على سباق الخيل

٢ - القمار

٣ - القشرد

٤ - القسول

المبحث الأول .

الرهان خفية على سباق الخيل ورمى الحمام

وغيرهما من أنواع الألعاب

مادة ١ - (معلقة بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧) .

فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في الملة الرابعة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاث مائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه .

(أ) كل من عرض أو أعطى أو تلقى في أى جهة وبأية صورة رهانا على سباق الخيل أو رعى الحمام أو غيرهما من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة سواء أكان ذلك بالذات أم بالوساطة .

(ب) كل من استعمل نوعا من أنواع الرهان المشار إليه في أية جهة وبأية صورة سواء أكان ذلك بصفة مؤقتة أو مستديمة أو جعل نفسه وسيطا في هذه المراهقات .

(ج) كل من أخفى أو ساعد على إخفاء النقود أو الأوراق أو الأدوات المستعملة في الرهان المتقدم ذكره .

وفي حالة العود يجوز للقاضى أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى للعقوبات المتقدمة بشرط عدم تجاوز مثل هذا الحد - وفي جميع الأحوال تضبط

النقد والأوراق والأدوات المستعملة في الرهان ويحكم بمصادرتها لجانب الحكومة .

مادة ٢ — (معدلة بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧) .

يعاقب بهذه العقوبات نفسها كل صاحب محل عام أو مدير له يسمح بحصول مراهنتات في محله مخالفة لأحكام هذا القانون ويجوز للقاضي أن يحكم بإغلاق المحل لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تتجاوز ستة أشهر وفي حالة العود في مدى ثلاث سنوات يحكم القاضي بإغلاق المحل نهائيا .

ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ، ولا تتجاوز خمسين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين من راهن على نوع من الألعاب المذكورة مع أحد الأشخاص للنصوص عليهم في المادة الأولى من هذا القانون ،

مادة ٣ — (ملغاة بإلغاء المحاكم المختلطة) .

مادة ٤ — يجوز لجمعيات سباق الخيل الموجودة الآن والجمعيات والأفراد الذين يقومون بتنظيم ألعاب أو أعمال الرياضة لإجراء الرهان المتبادل أو غيره من أنواع الرهان وذلك بمقتضى إذن خاص وبموجب الشروط المبينة بعد .

وفي حالة الحصول على إذن لايجرى حكم المادة الأولى على أى رهان يقدم أو يعطى أو يتلقى بالشروط المبينة فيه .

مادة ٥ — يمنح الإذن الخاص المفرد عنه بالمادة السابقة بقرار من

وزير الداخلية وله الحرية في أن يعطى هذا الإذن أو أن يرفضه كما له أن يجعله قاصراً على الرهان المتبادل أو أن يحدد مدته ويجوز أيضاً أن ينص في القرار على تخصيص جزء معين من الأرباح الناتجة على استغلاله لصرفه على تربية الخيول إذا كانت هذه الأرباح ناتجة من سباق الخيل أو لصرفه على ترقية تعليم الرياضة أو في الأعمال الخيرية المحلية أو في أعمال الإسعاف أو الأعمال الاجتماعية النافعة أو لصرفه في هذه الشئون كلها معاً وذلك طبقاً للقواعد والشروط المبينة في القرار الذي يصدر بالإذن :

ويحدد في هذا القرار المكان أو الجهة التي يجب أن تجري فيها المراهنة ولا تمتدأها وينص فيه على جميع الإجراءات اللازمة لحماية الجمهور من الغش والتداع .

مادة ٦ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويجري العمل به بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وعليه أيضاً إصدار قرار بجميع الأحكام اللازمة لذلك للتنفيذ .

الحكمة من تجريم الرهان خفية :

١٣٩ - لا شك أن المراهنات الخفية التي تتم خارج حلقة السباق يترتب عليها ضياع جانب كبير مما تدره حلقة السباق من أموال تدخل الخزنة العامة على شكل ضرائب ورسوم أو تضاف إلى حصيلته للأعمال الخيرية ، فضلاً عن ذلك فأنها تقلل بلا جدال من دخل إدارات السباق .

ولا شك أيضاً في أن كثير من يتلقون المراهنات يعملون من جانبيهم - ضامناً للربح والكسب غير المشروع - على التلاعب في السباق وأشواطه

لمصلحهم سواء بالاتفاق مع (الجوكي) أو بغير ذلك من الوسائل ، وهذا
التلاعب يضير جمهور المتراهنين داخل حلقة السباق .

أسباب الإبقاء على المراهنات على السباق:

إنه وإن كان اهتمام المشرع بتجريم المراهنات خفية على سباق الخيل
جديراً بالتقدير فإن التفكير في إلغاء السباق في حد ذاته هو أجدر
بالاهتمام والتقدير . ذلك لأن المشرع قد نحا نحواً شرعياً وقانونياً سليماً
بتجريمه لكافة أنواع القمار ، ولا شك في أن المراهنات على سباق الخيل
نوع من أنواع القمار ، وأنه إذا كان من أسباب تجريم القمار هو أن الحظ
يكون له المرتبة الأولى قبل مهارة اللاعب فإن هذا الذي يقال له هو أولى
بوصف المراهنات على سباق الخيل به إذ أن اللاعب في شتى أنواع القمار
عدا الرهان على السباق ، يكون له دخل ولو يسير في نتيجة اللعب . بينما
المتراهن على السباق لا يكون له أى دخل قسیر دقة السباق إذ يكون ذلك
فقط للحظ ولاشخاص آخرين من بينهم (الجوكية) والخيول نفسها .

٨٤٠ — والملاحظة أن المتراهن يستمد في اختياره الحصان الذي
يمترهن عليه ، على ما تنشره الجرائد من "رشيدات" وعلى ما قد يستدين له
عند حضوره التمرينات والتدريبات التي تجري قبل السباق وبما قد يصل إلى
هله من تاريخ الحصان ووزنه وعمره وإسم مدربه وما إلى ذلك . وهذا
كله ليس فيه ما يدعو إلى القول بأن المتراهن قد أبدى مهارة معينة ليكون
الفوز من نصيبه .

٨٤١ — ولا يصح القول بأن في الإبقاء على سباق الخيل حفظ

للعناصر الأصلية من الخيول ، إذ يمكن المحافظة على هذه العناصر بوسائل أخرى ، ولنا في الإدارات العسكرية التي تحتفظ ببعض أنواع الخيول ببعض الأعمال والمهام بواسطتها - خير حافظ .

٨٤٢ - وقد يقال أيضاً بأن السباق يدر دخلاً للخزانة العامة وأنه من الأوفق لذلك الإبقاء عليه ، إلا أن هذا القول مردود عليه أن ما يدخل الخزانة العامة من السباق شيء لا يذكر فضلاً - وهو الآم - أن الخزانة العامة ليست في حاجة إلى إضافة دخل يتأتى عن طريق غير مشروع ومحرم من كافة الأديان السماوية إلى جانب مواردها المشروعة .

أنواع المراهنات على السباق

٨٤٣ - لسباق الخيل أنواع متعددة يتم الرهان عليها ، ومنها المراهنات العادية وهذه تنقسم إلى نوعين أحدهما يسمى الرهان على الحصان السابق (الرابع) والثاني يسمى الرهان على الحصان اللاحق ، ومنها أيضاً المراهنات الثنائية أي المراهنة على حصانين في شوط واحد ، ومنها المراهنات المزدوجة ويتم فيها الرهان على حصانين في أكثر من شوط واحد .

٨٤٤ - هذا وتقوم المراهنات الخفية أساساً على الثقة بين المترهن (العميل) وملتقى الدهان أي الـ Poek maker ، وهذا أيضاً من أخطار الدهان خفية على سباق الخيل ذلك أن هذه الثقة من مثل هؤلاء الأشخاص غالباً ما تكون في غير محلها .

أركان جريمة الرهان خفية

الركن الأول : الركن المادى

٨٤٥ - يتحقق الركن المادى لجريمة الرهان خفية بائتمان الجانف النشاط المادى لهذه الجريمة يأحدى الصور التى عدها المشرع فى المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ وهذه الصور هى :

١ - عرض الرهان :

وعرض الرهان هو الترغيب فيه والدعوة إليه مع طلب من "مارض للمروض عليه بالعب على نوع معين من أنواع السباق محدد بالذات .

غير أنه لا يشترط أن يقترب طلب الرهان بالترغيب فيه والدعوة إليه ذلك أن المتراهن قد يكون لديه الاستعداد للرهان سلفاً بل قد يسمى بنفسه كى يقرض عليه العارض صورة معينة من الرهان ليلعب عليها ، وسنأت أن يكون العارض هو متلقى الرهان فى الوقت نفسه أو يكون مجرد وسيط لهذا الأخير .

٢ - إعطاء الرهان :

وهى صورة العميل المتراهن الذى يلجأ لمنظم الرهان الخفية أو لوسيط من وسطائته وقد يتم إعطاء الرهان من قبل المتراهن بمصره وسيط له .

٣ - تلقى الرهان :

وتلقى الرهان معناه قبوله والمعنى بهذه الصورة هو منظم الرهان والمشرع

عليه وهو ما يسمى بال Pock Maker ، إلا أن ذلك لا يمنع من أن يكون متلقى الرهان شخصاً آخر غير منظمه كان يكون وسيط له .

(٤) استعمال الزهان .

استعمال الزهان أى ممارسته وهو وصف ينطبق على المارضى والمعطى والمتلقى فى نفس الوقت .

(٥) إخفاء النقود والأوراق والأدوات المستعملة فى الرهان أو المساعدة على ذلك .

(٦) سماح صاحب محل علم أو مديره بحصول المراهات الحقيقية بمحله .

(٧) الزهان مع المارضى أو المعطى أو المتلقى .

ويعاقب المترام مع أحدهم هؤلاء بصفته فاعلاً أصلياً فى نفس الجريمة .
الركن الثانى : القصد الجنائى .

٨٤٦ - يتوفر القصد الجنائى لدى الجنائى فى هذه الجرائم بإتيانه للنشاط الإجرامى عن علم وإرادة غير مشوبة بأى نوع من أنواع الفساد ، وعلى ذلك فإذا كان المترام يعتقد أن مراهنته وإن كان قد تلقاها شخص بعيد عن إدارة السباق - تتم عن طريق إدارة السباق طبقاً لنص المادة الرابعة من القانون ، وكانت ظروف الحال تؤيد هذا الاعتقاد فإن القصد الجنائى لا يتوفر قبله بطبيعة الحال .

كذلك فإن المتهم بإخفاء النقود أو الأوراق أو الأدوات المستعملة فى الرهان أو المتهم بالمساعدة على ذلك إذا كانا لا يعلمان مصدر هذه النقود أو سبب وجود هذه الأوراق أو الأدوات وكان إخفائهما لهذه الأشياء لسبب آخر قام فى اعتقادهما فإن القصد الجنائى لا يتوافر فى حقهما .

العقوبة :

٨٤٧ — يعاقب عارض أو معطى أو متلق أو مستعمل المراهنات الخفية أو الوسيط فيها، أو مخفي النقود أو الأوراق أو الأدوات المستعملة في الرهان الخفية أو من يساعد على إخفاء هذه الأشياء ، يعاقب أى من هؤلاء بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، وفي حالة العود إلى ذلك يجوز أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى لهذه العقوبة على ألا تتجاوز العقوبة ضعف الحد الأدنى لكل من عقوبتي الحبس والغرامة .

هذا ويحكم على الجاني -فضلا عن ذلك- سواء في أول مرة أو في حالة العود بمصادرة النقود والأوراق والأدوات المستعملة في الجريمة .

٨٤٨ — ويحكم بنفس العقوبات على مدير المحل أو صاحبه الذي يسمح بحصول مراهنات خفية في محله وفضلا عن هذه العقوبات يجوز أن يحكم أيضا بإغلاق محله لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تتجاوز ستة شهور وذلك في أول مرة ، أما في حالة العود فيحكم وجوبيا بإغلاق المحل نهائيا .

٨٤٩ — هنا ويعاقب من يراهن خفية مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى من القانون بالحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما أو بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيتها أو بالعقوبتين معا .

المبحث الثاني

محل القمار

نصوص القانون :

٨٥٠ - المادة ٣٥٢ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥
« كل من أعد مكانا لألعاب القمار وهياه لدخول الناس فيه يعاقب هو
وصيافه المخل المذكور بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه وتضبط
جميع النقود والأمتعة في المحلات الجارية فيها الألعاب المذكورة ويحكم
بمصادرتها » .

٨٥١ - وتنص المادة التاسعة عشرة من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦
في شأن المحال العامة على أنه « لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاوله
أية لعبة من الألعاب ذات الحظر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها
قرار من وزير الداخلية وفي حالة مخالفة حكم هذه المادة تضبط الأدوات
والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة » .

وتنص المادة ٣٤ من نفس القانون على أنه « يعاقب على مخالفة المادة ١٩
بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه ويحكم بمصادرة الأدوات والنقود
وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة » .

٨٥٢ - وتطبقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦
صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ باعتبار بعض ألعاب القمار من

الالعب التي لا يجوز مباشرتها في المحال العامة والملاهي وتنص المادة الأولى من هذا القرار على أنه تعتبر الألعاب المبيته فيما بعد من ألعاب القمار التي لا يجوز مزاولتها في المحال العامة والملاهي :

البكارام - السكه الجديدة (الشيمان دى فير) - اللانسكينه - الواحد والثلاثين - الأربعين - الفرعون - البوكر العادى البوكر الأمريكانى المكشوف - الحاريكيرى - الزوكوف - الامانسير - البيكا - البوكر بالظهر (بوكر دايس) - الزوليت - لعب الكورة (بول) - ماكينة الخيول الصغيرة - الكونكان بأنواعه العادى والضرب والفيدر والفيديو والدوتل توت والبولة والجاشيت والبي بي سى والكونكان الأمريكانى المعروف باسم الدومينو الأمريكانى بالورق - رامى - الحين رامى - الثيف - السبمه وقصفت - البريما - البرغوثه (شيشن يش) - الكانتينا - الكانتونيا - أليفا كل - الكولون - الكبه - الترسنا البرسكولا - سكروبا - البنتينا - الايكالاتيه - الماموس - البريك - البصره - البشكه - التكوى - القايب - الحانبت - الطمبول - البنجو :

وكذلك تعتبر من ألعاب القمار الالعب التي تنفرح من الالعب سالفه الذكر والمضاهيه لها .

أركان الجريمة

المقصود عليها في المادة ٣٥٢ عقوبات

الركن الأول : الركن المادى

٨٥٣ - يتحقق الركن المادى لهذه الجريمة بقيام الجاني بإعداد المحل للعب القمار فيه أو تهيأته لذلك ، وفى نظرنا أن إعداد المحل يعنى شيئاً آخر غير تهيأته ، فالإعداد يعنى أن المحل لم يكن معداً أصلاً لاستقبال أحد وأن الجاني قام بتجهيزه ومنه بالإمكانات اللازمة للعب القمار فيه ، أما تهيأة المحل فمعنى أن هذا المحل كان جاهزاً لاستقبال الأشخاص فيه ولكنه لم يكن ممياً للعب القمار به فقام الجاني تهيأته لهذا الغرض ، ولا يوجد اختلاف كبير بالنسبة لذين المعنيين سوى أن القصد الجنائى فى أولهما يسبق وجود المكان بينما يتوافر القصد الجنائى لدى الجاني فى ثانيهما بعد وجود المكان .

الركن الثانى : القصد الجنائى

٨٥٤ - يمكن التحقق القصد الجنائى لدى الجاني فى هذه الجريمة أن يرتكب نشاطه الإجرامى عن علم وإرادة ، ولا يشترط - فى رأينا - وعشياً مع نص المادة وجوب توافر قصد خاص كإذهبت كثير من المحاكم الجزئية مؤداة انصراف نية الجنائى إلى الحصول على كسب مادى من وراء إعداده المحل أو تهيأته للعب القمار فيه ، ويؤيدنا فى هذا الذى نقول به أنه جاء

بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل لنص المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات أنه «رؤى تلافيا لمضار ألعاب القمار التي تفاقم خطرها على الأموال والأمر وضع عقوبة مغلظة لارتكاب فعل مما حظرته المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات عسى أن يساعد تشديد العقاب على منع هذه الآفة، وهذا يدل دلالة واضحة أنه لا عبرة بالبائع على ارتكاب هذه الجريمة فسواء في ذلك أكان البائع هو الحصول على كسب مادي أو المجاملة أو أي باع آخر .

هل يشترط توافر العمومية لقيام الجريمة ؟

٨٥٥ - لا شك في أن جلوس أفراد عائلة واحدة للعب القمار أو تواجد عدة أصدقائه للعب أمر غير معاقب عليه إذا ما تم ذلك في مكان خاص .

ولا شك أيضا في أن قيام الجاني بإعداد المحل الخاص أو تهيأته لدخول الناس جميعا بغير تمييز للعبة القمار فيه أمر معاقب عليه .

ولكن الأمر يدق عندما يسمح شخص لبعض من أصدقائه بلعب القمار في محله الخاص فيدعو هؤلاء أصدقاء لهم لارتبطهم بصاحب المحل الخاص أية رابطة، فهل ينطبق نص المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات على هذا الشخص صاحب المحل الخاص باعتبار أنه أعد المسكان أو هيأ للعب القمار فيه ؟

مما لا نزاع فيه أن المسكن الخاص يعتبر أنه أعد للعب القمار أو هيأ لذلك إذا توافر فيه شرطان أساسيان :

أولهما : أن يكون قد أعد كله أو بعضه للعب القمار

ولا يشترط أن يكون هذا الإعداد أو هذه التهيئة سابقة على اللعب
بوقت طويل إذ يكفي أن يكون قد هيا لذلك قبل اللعب مباشرة .

وثانيهما : أن يكون مباخا دخول الجمهور فيه للعب .

إلا أنه يجب التحرز في تفسير هذا الشرط ويجب ألا يفهم منه أن
يكون الجاني قد أعلن عنه أو سمح لكل شخص دون أية رابطة بينهما
سواء مباشرة أو غير مباشرة بالدخول فيه، إذ يكفي أن يستين من ظروف
الواقعة أن من اللاعبين من لا تربطه بالجاني أية رابطة لقيام الجريمة كأن
يكون هذا الشخص صديق لصديق الجاني أو أنه تكرر دخوله المنزل
رغم عدم وجود سابق تعارف بينهما قبل دخوله أول مرة إلى غير ذلك
من القواعد .

تطبيقات قضائية :

٨٥٦ — إنه لا يشترط في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ من
قانون العقوبات أن يكون المحل قد أعد خصيصا للعب القمار ، أو أن
يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذه الألعاب ، بل يكفي أن
يكون مفتوحا للاعبين يدخلون للعب في الأوقات التي يحدونها فيما بينهم
ولو كان تخصيصه لغرض آخر كقهى أو مطعم أو فندق ، بل ولو كان
صاحبه لا يبنى أية فائدة مادية من وراء اللعب .

(قرض جلسة ٦ مارس سنة ١٩٤٤ الطعن رقم ١٧٧ سنة ١٤ قضائية
منشور بمجموعة القواعد صفحة ٩٧٥ بند ١) .

٨٥٧ — وإن قانون العقوبات إذا نص في المادة ٣٥٢ منه على عقاب كل من فتح محلا لألعاب القمار ومن تولى أعمال السيرفية فيه إنما أراد أن ينال بالعقاب كل من يشترك في إدارة المحل ويعمل على تسهيل اللعب للراغبين فيه بتقديم ما يلزم له ، سواء في ذلك صياقة المحل ومديره ولو لم يكن لهم دخل في فتحه وتأسيسه . وهذا لا يمتنع من تطبيق قواعد الاشتراك العامة على من يعاونهم من موظفين ومرؤسين وخدم .

(نفس الحكم السابق) .

٨٥٨ — وما دامت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن النادي محل الدعوى لم يفتح إلا للعب القمار ، وما دام المتهم معترفاً بإدارته للنادي ، فهو مسئول ولو كان غيره هو رئيس النادي .

(نقض جلسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ٣٣٨٨ سنة ١٧ قضائية منشور بمجموعة القواعد صفحة ٩٧٥ بند ٢) .

٨٥٩ — ومتى كانت المحكمة قد اعتبرت أن لعبة البصرة ، قار على أساس أن مهارة اللاعبين في الرجم إنما تجيء في المحل الثاني بالنسبة إلى ما يصادفهم من الخط ، وذكرت الاعتبارات التي اعتمدت عليها في ذلك ، فهذا حسبها ليكون حكمها سليماً ،

(نقض جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ١٦٣٢ سنة ١٨ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٩٧٥ بند ٥) ،

ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع بعدم توافر جريمة إعداد منزل لألعاب القمار

تأسيساً على أن المنزل لم يكن مفتوحاً للجمهور بغير تمييز وأن جميع من ضبطوا فيه هم من أقاربه وأصدقائه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات — المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ أن يكون المحل مفتوحاً للألعاب القمار معداً ليخيل فيه من يشاء بغير قيد أو شرط ، فإن هذا الدفاع الذي تمسك به الطاعن هو دفاع جوهرى ينبئ عليه — إن صح — تغيير وجه الرأى فى الدعوى وإذا كان الحكم المطعون فيه اكتفى بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه دون أن يعرض لهذا الدفاع لإيراد له ورداً عليه فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبب بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٧٦/٢/١٥ ج ١٧ ص ٢١٢) ...

ولما كان البين فى محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الدفاع عن المتهمين قرر أن المتهمين تربطهم ببعض صلة القرابة كما تربط بعضهم الآخر صلة الصداقة ، وقدم حافظة مستندات تأييداً لدفاعه — كما أن البين من مدونات الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد ردد هذا الدفاع وأشار إلى أن المتهمين قدموا حافظة مستندات طويت على خطاب مرسل من المتهم الثانى (الطاعن) إلى المتهم الرابع يتضمن أشواقه لبعض المتهمين ، وكذلك على صورته رسالة للمتهم الثانى أثناء إقامته بباريس إلى والدته ثم خلاص الحكم إلى إدانة الطاعن والمتهم الأول ومعاقبتهما طبقاً لأحكام المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات إستناداً إلى ضبطهم وباقي المتهمين فى السكن يلعبون القمار ، وفى اعترافهم جميعاً فى محضر الشرطة ، وأنه لا تربطهم ببعض صلة صداقة أو سابق معرفة باستثناء المتهم الأخير . ولما كان ذلك ، وكان من المقرر أن يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ سنة ١٩٥٥

أن يكون المحل مفتوحاً للالعاب القمار معداً ليدخل فيه من يشاء من الناس
بغير قيد أو شرط - وكان الحكم المطعون فيه التفت عن تمحيض
المستندات والخطايات المقدمة ولم يتحدث عنها ، مع ما قد يكون لها من
دلالة على صحة دفاع الطاعن ، ولو أنه عني بيجتها وتمحيض الدفاع
المؤسس عليها لجاز أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم يكون
مشوباً بالقصور بما يبطله ويرجب قضيته ، والإحالة بالنسبة إلى الطاعن
والمحكوم عليه الآخر لوحده الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك بغير
حاجة إلى بحث سائر وجه الطعن ...

(قاض ١٩٧٦/٣/٢٢ مج ٢٧ ص ٣٤٤) ...

ولا يقدح فى تحقيق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٥٢ من قانون
العقوبات المعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ لإدعاء الطاعن أنه لم يكن قد
أعد المكان خصيصاً للالعاب القمار وإنما كان قد أعد مسكناً خاصاً له
ولعائلته ، وذلك لأنه لا يشترط فى العقاب على تلك الجريمة أن
يكون المحل قد أعد خصيصاً للالعاب القمار أو أن يكون الغرض الأسمى
من فتحه هو استغلاله فى هذه الاعاب بل يكفى أن يكون مفتوحاً للاعبين
يدخلونه فى الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار حتى ولو كان
مخصصاً لغرض آخر .

(قاض ١٩٧٧/١١/٧ مج ٢٨ ص ٩٣١) ...

وأن ما يقرره الطاعن من أن الضابط وجد باب سكته مغلقاً عند
حضوره للتنقيش - على فرض صحته - ليس من شأنه أن يرفع عن ذلك
المسكن صفة تردد الناس عليه بغير تمييز للعب القمار وهو إما أثبت الحكم
بالأدلة الساتفة التى اطاعت إليها المحكمة .

(قاض ١٩٧٧/١١/٧ مج ٢٧ ص ٩٣١) ...

العقوبة :

٨٦٠ — يعاقب الجاني في هذه الجريمة بالحبس وبغرامة لا تزيد عن ألف جنيه فضلا عن مصادرة جميع النقود والأمتعة .

٨٦١ — ويجب ألا يصادر من الأمتعة والأدوات في المحل إلا تلك التي استعملت أو استخضمت في اللعب وتلك التي وجدت في الغرفة التي تم اللعب فيها لحسب .

الجريمة المنصوص عليها في المادة

١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦

٨٦٢ — لا يشترط لقيام هذه الجريمة سوى أن يتم لعب القمار في المحل العام يعلم من صاحب هذا المحل أو مديره أو المشرف عليه . ولا عبء بعد ذلك بما إذا كان يهدف من وراء ذلك إلى كسب مادي أو إلى ترويج النشاط التجاري أو الصناعي في محله أو لأي غرض آخر .

تطبيقات قضائية :

٨٦٣ — دللته لما كان القانون رقم ٢٨ الصادر في ٢١ يوليو سنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية قد ذكر في المادة ١٩ على سبيل التمثيل بعض الألعاب التي نهى عنها في المحال العمومية على اعتبار أنها من ألعاب القمار وكان يجب قانونا في هذه الألعاب أن يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للنهارة . فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة فيه نوع اللعب الذي ثبت حصوله ، فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر الشرط السالف ذكره ، وإلا كان حكمها قاصر البيان متعينا نقضه .

(تقضى جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ الطعن رقم ٤٠٧ سنة ١٦ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ١٠١٣ بند ١٩) .

٨٦٤ — و قد إن المادة ١٩ من القانون المحال العمومية قد نصت على أنه لا يجوز في المحال العمومية أن يترك أحدا يلعب القمار على اختلاف أنواعه كالبكاراه ، ولعبة السكة الحديد ، إلى آخره . وما شابه ذلك من أنواع اللعب . وإذا كانت لعبة السكوى طير ، ليست مما سماه النص فإنه يجب العقاب عليها باعتبارها من ألعاب القمار أن تكون مثل الألعاب المشابهة من ناحية أن الربح فيها يكون موكولا لحظ اللاعبين أكثر منه لمهاراتهم كما هو مفهوم معنى كلمة القمار . فإذا كان الحكم الذي عاقب على هذه اللعبة قد خلا من بيان كيفيةها وأن الحظ فيها النصيب الأوفر ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا تقضه .

(تقضى جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ١٩٢١ سنة ١٨ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١٠١٤ بند ٢١)

٨٦٥ — و قد وإذا كان الحكم الذي عاقب المتهم على سماحة اللعب القمار في مقهاه لم يقل إلا أن ضابط المباحث دخل المقهى فوجد بعض من فيه يلعبون لعبة السيف ، دون أن يبين أن هذه اللعبة من الألعاب التي يرجع السكيب فيها إلى حظ اللاعبين أكثر مما يرجع إلى مهاراتهم فهنا قصور يعيب الحكم ويستوجب تقضه .

(تقضى جلسة ٣ يناير سنة ١٩٤٩ الطعن رقم ٢٣٤٢ سنة ١٨ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١٠١٤ بند ٢٢) ،

٨٦٦ — و قد إن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ وإن كان قد نص في المادة ٣٦ منه على أن يكون مستغل المحل العمومي ومديره ومباشر أعماله

مستولين معا عن مخالفة أحكام هذا القانون ، إلا أن المشرع لم يقصد بذلك مخالفة قواعد علم المسؤولية بسبب القوة القاهرة وحرمان المتهم من لإثبات العكس ، وإذن فإذا دفع المتهم بأنه غير مسئول عن جريمة السباح بلعب القمار في مقاهه بمقولة أن وقت ارتكابها كان مريضا ، كان على المحكمة أن تحقق دفاعه وتحول كليتها فيه ، فإن هي لم تفعل وأسست قضاءها باداعته على مجرد المسؤولية المقرضة فإن حكمها يكون معيبا متعينا نقضه .

(نقض ٧ يونيو ١٩٥٥ في الملن ٢٩٤ سنة ٢٥ قضائية) .

العقوبة :

٨٦٧ - يعاقب الجاني الذي يرتكب هذه الجريمة بالحبس وبغرامة لا تزيد على ألف جنيه ويمصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة وبإغلاق المحل لمدة لا تتجاوز شهرين وإذا كان المتهم سبق الحكم عليه منذ أقل من سنتين في جريمة من نفس النوع وجب لإغلاق المحل لمدة ثلاث شهور .

المبحث الثالث

التشرد

نصوص المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المتعلقة بالتشرد
والمعدل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠

مادة ١ — يعد متشرداً طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش ولا يعد كذلك من كان صاحب حرفة أو صنعة حين لا يجد عملاً .

ولا يعتبر من الوسائل المشروعة للتعيش تعاطى أعمال وألعاب القمار والشعوذة والعرافة وما يماثلها .

مادة ٢ — يعاقب على التشرد بالوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد عن خمس سنوات .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات .

مادة ٣ — يجوز للقاضي بدلاً من توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة أن يصدر حكماً غير قابل الطعن بإتذار المتشرد بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرد .

فإذا عاد المحكوم عليه إلى حالة التشرد في خلال الثلاث سنوات التالية وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة .

مادة ٤ - لا تسرى أحكام التشرد على الأشخاص الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة ميلادية ولا على النساء إلا إذا اتخذن للتعيش وسيلة غير مشروعة .

٨٦٨ - دما هو جدير بالإشارة أن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالأحداث المشردين نصت مادته الأولى على أن الحدث الذي لم يبلغ سنة ثمان عشرة سنة ميلادية كاملة يعتبر متشرداً في عدة حالات أوردتها المادة الأولى ، وذلك رغم أن المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٥ نصت على ألا تسرى أحكام التشرد على الأشخاص الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة ميلادية ولما كان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ لاحقاً في صدوره على القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإنه يتعلق بهذه الجزئية فيكون هو الواجب التطبيق ، ومن ثم يكون الشطر الخاص بمن يطبق عليهم القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من الرجال والمنصوص عليه في هذا القانون ملغياً ويكون هذا القانون غير واجب التطبيق على من هم دون الثامنة عشرة من عمرهم إذ ينظم أحكام تشردهم قانون خاص هو القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ .

تعريف التشرد :

٨٦٩ - عرفت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ المتشرد بأنه من لا تكون له وسيلة مشروعة للعيش وأنه لا يبد كذلك من كان صاحب حرفة أو صناعة حين لا يجد عملاً .

٨٧٠ - وعرفته محكمة النقض بأنه القمود عن العمل والانصراف عن أسباب السعي الجائز لاكتساب الرزق .

٨٧١ - ويمكن تعريف التشرد بأنه حالة فعلية ظاهرة بين منها أن
المتشرد قد قعد عن العمل واستمر الكسل والتبطل .
الفرق بين التشرد والإشقياء :

٨٧٢ - التشرد حالة مادية يقررها الإندار تقريراً محتوياً لاتزاع
الشخص من الواقع الذي لا خيار لحفظه النظام فيه، أما الإشقياء فهو صفة
ينشأ الإندار في نفس قابلة له قبولاً يقع تحت تقدير حفظه النظام ، وعلة
التشرد هي مخالفة حسن الأخلاق أو مخالفة القانون وهي في ذاتها ضئيلة
لا تخطر فيها على الأمن العام ، أما علة الإشقياء فهي خطر المشتبّه فيه على
الأمن العام .

(قضى جلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ الطعن ٦٦٥ سنة ٣ قضائية منشور
بمجموعة القواعد في ٢٥ عاماً صفحة ٩٨٩ بند ١) .

٨٧٣ - والإشقياء صفة خلقية تشمر بأن صاحبها قد وقع منه أمور
يستدل منها على أن له قسماً ميالة للجرام وأنه بهذه النفسية خطر على
المجتمع وليس من شأن هذه الصفة أن تلحق الشخص بجرم وجوده في إحدى
حالات الإشقياء الواردة في القانون - هذا بخلاف التشرد الذي هو فعل
مادى يقع من الشخص ويوجب على اليوليس إنداره للكشف عن متابعته
ولذلك فقد جدد القانون أمر السقوط لإندار التشرد ، أما إندار الإشقياء
فقد أمد القانون عدم توقيته .

(قضى جلسة ١٨ أبريل سنة ١٩٣٨ الطعن رقم ١٢٨٥ سنة ٨ قضائية
منشوراً بالمرجع السابق صفحة ٩٨٩ بند ٢) .

٨٧٤ - والتشرد حالة تتعلق بالشخص إذا لم يزاوِل وسيلة مشروعة
للتعيش ولم يكن صاحب حرفة أو صناعة في حين أن الإشقياء صفة تلحق

بالشخص وينشئها مسلكه الإجرامى ، وكلا من الخالين متميز عن الآخر فإن مبعت الأول التعطل ، ومبعت الثانى الأحكام الدالة على المسلك الإجرامى وليس هناك ارتباط بينهما إلا أن ثبت أن التعطل دفع إلى الإجرام أو أن الإجرام أدى إلى التعطل .

(قدضى جلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨ الطعن رقم ١١٥٠ سنة ٢٨ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة التاسعة العدد الثالث صفحة ١١٢٠ بند ٢٧٤) .

الفارق بين الوسائل المشروعة للتميش وغيرها :

٨٧٥ — بين القانون على سبيل المثال ما يعتبر من الوسائل غير المشروعة للتميش ومنها تعاطى أعمال ألعاب القمار والشعوذة والرافة .

وذكر القانون أن منزله حرقة أو صنعة لا يعتبر متشرداً حين لا يجد عملاً
٨٧٦ — ولا شك فى أن الوسيلة تكون غير مشروعة للتميش إذا كان فى ممارستها مخالفة للقانون أو لمبادئ الأخلاق المتعارف عليها بين عموم الناس ، ويترك الفصل فى بيان ما إذا كانت الوسيلة مشروعة أو غير مشروعة لقاضى الموضوع تحت مراقبة محكمة النقض .

٨٧٧ — وقد قضت محكمة النقض بأن ترويض القردة يعتبر وسيلة مشروعة للتميش وأنها ليس استجداء مستورا ولا هى من قبيل الشعوذة ،
(نقض جلسة ١١ يناير سنة ١٩٣٤ الطعن رقم ٣٣٢ سنة ٣٤ قضائية منشور بمجموعة القواعد فى ٢٥ عاما صفحة ٩٩٠ بند ٥ .

تشرذم الإناث :

٨٧٨ — نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ على أن أحكام التشرذم لا تسرى على النساء إلا إذا اتخذن التمشى وسيلة غير مشروعة

٧٧٩ — والسبب في أن المشرع استثنى النساء من تطبيق أحكام التشرد إلا إذا اتخذن وسيلة غير مشروعة للعيش يرجع إلى أن انتشار معناه القعود عن العمل والانصراف عن أسباب السعي الجائز لا كتساب الرزق وهذا المعنى لا يتحقق بالنسبة إلى الإناث لأنهن، ولو كن كبيرات صحيحات الأبدان، لسن مطالبات بالتكسب والسعي إذ قهقتهن تلزم بعولتهن أو ذوى قرابتهن على الوجه المقرر بالقانون. ولا يفض من هذا النظر ما قضت به المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من أن أحكام التشرد لا تسمى على النساء إذا ما اتخذن وسيلة غير مشروعة للعيش. فإن هذا لا يرد به إلزام النساء. قانونا بما ألزم به الرجال، لا من جهة وجوب السعي أو العمل بما ينتسب به صاحبه إلى مهنة أو صناعة أو حرفة معروفة جائزة تكفي حاجته وتمكيني الناس شر تبطله، بل المراد به الضرب على أيدي النسوة اللاتي يرتزقن من الجريمة ويتخذنها وسيلة للعيش فأولئك أجرى عليهن القانون أحكام التشرد من إنذار ومراقبة وحبس، لا لأنهن حيال على سواهن فهذا قائم بالنسبة إلى الإناث كافة، بل لأنهن إذ يتكسبن من مخالفة القانون بالسرق أو التحريض على الفجور أو غير ذلك مما هو من هذا القبيل يتأذى بمسلكهن الآمن والنظام حتما. وإذا كانت لإراحة المرأة نفسها لمن يطلبها أمراً لا يمكن عده حرفة أو صناعة أو وسيلة ارتزاق بل هي مجرد استعانة من جانب الآتي فاسدة الخلق بوضعها الطبيعي على إرضاء ميلها إلى الراحة والتبطل واسترائها الكسل بالتعلق بأذيال رجل أو رجال ابتغاء المال فهي صورة منكرة من صور اعتماد المرأة في معاشها على سواها إلا أنها فعل ليس معاقبا عليه لذاته ولا باعتباره قعوداً عن العمل والسعي، ولذلك فلا يمكن بسببه وحده أخذ المرأة التي تسقط فيه بأحكام التشرد.

(تقضى جلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٤٧ الطعن رقم ٤٤٤ سنة ١٧ قضائية منشور بمجموعة القواعد فى خمسة وعشرون عاما صفحة ٩٩٤ بند ٢٩) .

٨٨٠ — ولذلك قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم قد أذن لمرأة بالتشرد اعتداداً على ما قاله من ضبطها مع رجل فى حالة مريبة بمنزل يدار للدعارة السرية وتسليمها ياتصال الرجل بها فى ذلك اليوم فقط بتأثير صاحبة المنزل ، وكان المستفاد من الحكم أن هذه المرأة تعول فى معاشها على مساعدة مالية يسند لها أخوها ومطلقها شهرياً ، لا على ما تحصل عليه من طريق الدعارة ، فإنه يكون قد أخطأ إذ الواقعة المذكورة لاعتقاب عليها .

(تقضى جلسة ٨ يوفية سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ٣٣٩ سنة ١٨ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٩٩٤ بند ٣٧) .

٨٨١ — كما قضت المحكمة العليا بأنه لما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تفيد أن تكون الوسيلة التى يؤسس عليها القضاء بالتشرد مخالفة لقانون العقوبات أو تكون وسيلة أخرى بما عدده النص ، فإنه لا تصح إدانته بالتهمة بالتشرد إذا كان ما وقع منها هو أنها ساكنت رجلاً معيناً فى منزل واحد واتصلت به وتكفل بالنفقة عليها .

(تقضى جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ١٩٠٥ سنة ١٨ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٩٩٤ بند ٢٨) .

٨٨٢ — ومتى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بأنه وجد بحالة تشرد بأن لم تكن له وسيلة مشروعة للتجيش قضى ابتدائياً بوضعه تحت مراقبة البرليس لمدة ستة أشهر تطبيقاً للمواد ١ و ١/٢ و ٤ و ٨ و ٩

من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فاستأنف ثم قضت المحكمة الاستئنافية بتعديل ذلك الحكم والاكتفاء بافذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً - فإن المحكمة يحكمها هذا تكون قد استعملت الرخصة التي خولها القانون لها في المادة الثالثة من المرسوم بقانون سالف الذكر من الاكتفاء بافذار المتهم بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرد ، إلا أن صيغة الإفذار كما جاءت بالحكم لم تكن هي التي ينص عليها القانون في تلك المادة ويكون من المتعين تصحيح هذا .

٨٨٢ - والمستفاد من نص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن المرأة تعاقب بجرمة التشرد إذا اتخذت الجريمة مرتزقاً الوحيد ، فإذا ما ثبت أن لها وسيلة أخرى مشروعة تكفي للتعيش فلا تعتبر متشردة وإنما تعاقب بعقوبة الجريمة التي قارتها وإذن فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهم في حاله تشرد وادعتها بهذه الجريمة لمجرد احترامها الدعاية دون محجب لما قالت به من وجود وسيلة أخرى مشروعة للتعيش فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وفي تأويله وتكون بهذا الخطأ حبيبت نفسها عن نظر الدعوى وتحقيق دفاع المتهم .

(نقض جلسة ٩ يناير سنة ١٩٥٦ الطعن رقم ٩٩٢ سنة ٢٥ قضائية منشور به جموعة الأحكام السنة السابعة العدد الأول صفحة ١١ بند ٥) .

القصد الجنائي :

٨٨٣ - يتوفر القصد الجنائي لدى الجاني في جريمة التشرد بانصراف نيته إلى التبطل وإستمرار الكسل ، ولذلك نجد أن القانون نص على أن من له صناعة أو حرفة لا يعد متشرداً حين لا يجد عملاً ، وعلى ذلك فمن يكون

له صناعة أو حرفة ويجد أمامه أبواب العمل والرزق مفتوحة ولكنه يقعد عن ذلك يمد متشرداً طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

العقوبة :

٨٨٤ — يعاقب الجاني في جريمة التشرد بوضعه تحت مراقبة الشرطة مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات ، ويجوز للقاضي بدلاً من توقيع هذه العقوبة لإقذار المتشرّد بأن يغير من أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرد ، وهذا الإنذار غير قابل للطعن .

بأيد حالة التشرد :

٨٨٥ — إذا عاد المحكوم عليه في جريمة التشرد إلى حالة التشرد ثانية في خلال ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم عليه نهائياً فإنه يحكم عليه وجوباً بالوضع تحت مراقبة الشرطة من ستة أشهر إلى خمس سنوات

العود للتشرد :

٨٨٦ — إذا عاد المتشرّد السابق توقيع عقوبة مراقبة الشرطة عليه لحالة التشرد في خلال خمس سنوات من تاريخ الحكم الأول فإنه يحكم عليه بالحبس وبوضعه تحت مراقبة الشرطة مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات .

المبحث الرابع

التسول

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بشأن تحريم التسول

مادة ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين كل شخص صحيح البنية ذكر أو أنثى يبلغ عمره خمس عشرة سنة أو أكثر وجد متسولا في الطريق العام أو في المحال أو الأماكن العمومية ولو ادعى أو تظاهر بأداء خدمة للغير أو عرض العاب أو بيع أى شئ .

مادة ٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً كل شخص غير صحيح البنية وجد في الظروف المبينة في المادة السابقة متسولا في مدينة أو قرية نظم لها ملاجئ . وكان التحاقق بها ممكناً .

مادة ٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور كل متسول في الظروف المبينة في المادة الأولى يتصنع الإصابة بجروح أو عاهات أو يستعمل أية وسيلة أخرى من وسائل القش لاكتساب عطف الجمهور .

مادة ٤ - يعاقب بالعقوبة المبينة في المادة السابقة كل شخص يدخل بدون إذن في منزل أو محل ملحق به بغرض التسول .

مادة ٥ - يعاقب بنفس العقوبة كل متسول وجدت معه أشياء تزيد قيمتها على مائتى قرش ولا يستطيع إثبات مصدرها .

مادة ٦ - يعاقب بنفس العقوبة :

(أ) كل من أغرى الأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة على التسول .

(ب) كل من استخدم صغيراً في هذه السن أو سلمه لآخر بفرض التسول ، وإذا كان المتهم ولياً أو وصياً على الصغير أو مكلفاً بملاحظته تكون العقوبة الحبس من ثلاث شهور إلى ستة شهور .

مادة ٧ - في حالة العود تكون عقوبة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الحبس مدة لا تتجاوز سنة .

مادة ٨ - في جميع الأحوال التي يحكم فيها على المتسول غير صحيح البنية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون يأمر القاضي بإدخاله في الملجأ بعد تنفيذ العقوبة .

مادة ٩ - يجوز للبوليس والنيابة الأمر بالقبض على المتهم كما يجوز للنيابة أن تصدر أمراً بحبسه احتياطياً ولا يكون هذا الأمر نافذ المفعول إلا لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة إذا كان مقبوضاً عليه من قبل ما لم تحصل النيابة في أثناء هذه المدة على إذن بالكتابة من القاضي الجزئي بامتدادها طبقاً لنص المادة ٣٧ من قانون تحقيق الجنايات . (المادة ١٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية) .

وكل حكم يصدر طبقاً لنصوص هذا القانون يكون واجب التنفيذ ولو مع حصول الاستئناف .

مادة ١٠ - يعين وزير الداخلية بقرار منه المدن والقرى المهارة إليها في المادة الثانية ويقرر شروط الالتحاق بهذه الملاجىء والخروج منها .

مادة ١١ - تلغى الفقرة (رابعا) من المادة (٣٣٨) من قانون العقوبات الأهلى والفقرتان (رابعا وخامسا) من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمحبوسين .

مادة ١٢ - على وزير الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون فى ما يخصه .

٨٩٠ - ويلاحظ أن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأحداث المشردين قد نصت مادته الأولى على أنه يعتبر حدثا مشردا كل من لم يبلغ من العمر ثمانية عشرة سنة ميلادية كاملة إذا وجد فى حالة من الحالات التى عرفت بها المادة وأولها حالة التسول ، ونظرا إلى أن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ لاحق على القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ فإن القانون الأخير لا ينطبق حيث أنه لا على من بلغ الثامنة عشرة من عمره لأن من هم دون ذلك ينطبق عليهم قانون الأحداث المشردين .

قرار بتعيين المدن والقرى

المنظم لها ملاجئ لتحريم التسول

صادر في ١٨/١٠/١٩٣٤

وزير الداخلية :

بعد الإطلاع على المادة الثانية والعاشر من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ القاضي بتحريم التسول .

وعلى القرار الوزاري الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣ .

قرر ما هو آت

١ - تخصص الملاجئ المبينة بمد المدن والقرى الآتية :

(١) ملجأ بالقاهرة . القاهرة - الجيزة - سقارة - بني حسن - الروضة
أسيوط - البلينا - المراية المدفونة - نجع حمادى - قنا - دندره - الأقصر
الكرنك - اسنا - أدفو - كوم أمبو - أسون .

(٢) ملجأ بمدينة طنطا : طنطا ودسوق .

(٣) ملجأ بمدينة الإسكندرية : الإسكندرية .

(٤) ملجأ بمدينة المنصورة : المنصورة - بور سعيد - الإسماعيلية -

السويس .

٢ - في الجهات النائية عن مقر الملاحيء المشار إليها في المادة السابقة يصير تحويل الأشخاص إلى الملجأ الذي تخصص لهم على مصاريف الحكومة
٣ = يلتقى القرار الوزاري الصادر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٣ المشار إليه أعلاه .

تطبيقات قضائية

٨٩٠ - إن الشارع لم يقصد من قوله « كل شخص صحيح البنية » في المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالتسول إلا من يكون عنده ما يقات منه ولو كان غير صحيح البنية . فكل متسول عنده قوة يحق عليه العقاب بمقتضى هذه المادة متى توافرت الشروط الأخرى التي نصت عليها .

(نقض جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠ الطعن رقم ٣٨٧ سنة ١٠ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٣٧٨ بند ١)

٨٩١ - وإن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ لم يقصد من صحة البنية أكثر من أن يكون الشخص ميسرأ له سبيل العيش سواء من طريق عمله هو أو من أى طريق آخر ، فمن ضبطت متسولة في الطريق العام ، وكان لها من يعولها وينفق عليها ، يحق عقابها بالمادة الأولى من القانون المذكور ولو كانت بنتها غير سليمة .

(نقض جلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٩ الطعن رقم ٤٧٤ سنة ١٩ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٣٨٧ بند ٢ .

٨٩٢ - وإن المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بشأن منع التسول تنص على عقاب كل شخص صحيح البنية تلبغ سنة خمسة

عشر سنة فأكثر يوجد مقسولا في الطريق العام أو المحال العمومية ولو ادعى أو تظاهر بأداء خلسة للغير أو عرض ألعاب أو بيع أى شيء، ويظهر من صراحة هذا النص أن القانون يعاقب على التسول في الطرق والمحال العمومية سواء أكان هذا التسول ظاهر أو مستترا فلا يحول دون اعتبار الشخص مقسولا ما قد يتذرع به من الأعمال الكف عطف الجمهور ومتى ثبت أن غرض المتهم الأول هو التسول والاستجداء وأن الأعمال الأخرى التي يأتيها إنما هي ستار لإخفاء التسول وجب توقيع العقاب، لذلك يمتنع على قاضى الموضوع أن يبين في حكمه أن هذه الأعمال غير مقصود لذاتها وإنما تحوّل وادها غرضا آخر هو التسول أو أنها أعمال صادقة مقصودة لذاتها وليست ستارا للاستجداء كما يمتنع عليه بيان الواقعة المروضة عليه يافا كاملا حتى ينسئ لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون على وجه الصحيح فإذا اقتصر الحكم في معرض بيان الواقعة على قوله أن بعض ركاب إحدى المراكب كانوا يلقون قنوداً في البحر إلى المتهمين مقابل أن يغوص الآخرون في المياه ويتشلوها لأتقسهم ولم يبين سبب وجود المتهمين في البحر ولا حقيقة موقعهم من الركاب ولا طبيعة العمل الذي قاموا به وهل قصدوا به إلى إخفاء التسول أم لم يقصدوا ولم يرد على ما جاء بالحكم الابتدائي من اعترافهم في محضر الواقعة بالتسول وما شهد به الشهود من ضبطهم يتسولون فهذا النقض في بيان الوقائع يوجب الحكم ولا يحل مع هذا النقض أن يذكر الحكم أن المحكمة ترى أن الغرض في البحر لالتقاط النقود هو من قبيل المهارة ونوع من الرياضة وليس تسولا لأن هذا القول لا ينفي إمكان اتخاذ هذا العمل ستارا للتسول .

(قرض جلسة ١٢ مارس سنة ١٩٣٤ الطعن رقم ٥٧٢ سنة ٤ قضائية
منشور بالمرجع السابق صفحة ٢٧٨) .

— ٨٨٨ وإن المناذاة برفاة التبل وتقبل المتأدى ما يقدمه له الأهالي
بسبب هذه المناذاة لا يعتبر قسراً لا .

(قرض جلسة ٢٨ يناير سنة ١٩٣٥ الطعن رقم ٢٠٦٦ سنة ٤ قضائية
منشور بالمرجع صفحة ٣٧٨ بند ٤) .

تطبيقات قضائية

في جرائم البغاء والدعارة

أولا - في التحريض على البغاء

• دل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ - في شأن مكافحة الدعارة بالصيغة العامة التي تضمنتها مادته الأولى على إطلاق حكمها بحيث تتناول شتى صور التحريض على تسهيل البغاء وبالنسبة للذكر واللائي على السواء ، بينما قصر نطاق تطبيق الفقرة الأولى من مادته السابعة بعد هذا التعميم على اللائي التي تمارس الدعارة والتي تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل هي المعاونة التي تكون وسيلتها الاقتراق المالى بشئ سبيله سواء كان كلياً أو جزئياً . ولما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه أن الطاعنة سمحت لمتهمة أخرى بممارسة الدعارة في مسكنها الخاص لا يوفر في حقها صورة المعاونة التي تتطلبها الفقرة الأولى من المادة السادسة ، وإنما يعتبر تسهيلات البغاء بصورته العامة بما يخضع لحكم المادة الأولى من القانون المذكور التي تناولت بالتحريم شتى صور المساعدة ومن ثم فإن الحكم إذا عمل الفقرة الأولى من المادة السادسة يكون معيباً بالخطأ في القانون وتأويله إلا أنه وقد عاقب الطاعنة بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى فلا وجه لنقض الحكم .

(نقض جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٦٣ ، ص ٤ ص ٣٤٨)

ثانياً — في استغلال البغاء والفجور

٥ نصت المادة السادسة فقرة (ب) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وكل من أستغل بأية وسيلة بغاء شخص أو فجوره، وهذا النص هو بذاته النص الذي تتضمنه المادة السادسة فقرة (ب) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الملغى وكان قد وضع بدلا من المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات التي كانت تعاقب بالحبس كل من يعول في معيشته كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة من الدعارة ، ويبين من عبارة الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ أن المشرع قصد من وضعها أن يمتد العقاب إلى طائفة المستغلين للبغاء والفجور بأية وسيلة دون قيد بأن يكون استغلالا مصحوبا بأي فعل يدل على التحايل أو التهرب أو المساعدة . وإذا كان ورود عبارة والتحويل في المعيشة على كسب المرأة ، بالمادة ٢٧٢ عقوبات الملقاة قد ترتب عليه جعل النص قاصرا على عقاب كل من يستغل النساء الساقطات عن طريق انتظام بمحايتهن والدفاع عنهن ويعول في معيشته كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة فقد روى أن هذه العبارة لم تعد ملائمة ومن ثم فقد أبدلت بعبارة وكل من يستغل النساء الساقطات عن طريق التظاهر بمحايتهن والدفاع عنهن ويعول في معيشته كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة ، فقد روى أن هذه العبارة لم تعد ملائمة . ومن ثم فقد أبدلت بعبارة . كل من استغل بأية وسيلة بغاء شخص أو فجوره ، لتتناول بالعقاب كل وسائل الاستغلال المباشر وغير المباشر دون اعتداد بقيام أية صلة بين المستغل ومرتكب البغاء ودون أهمية لما إذا كان فعل الاستغلال قد وقع مرة واحدة أو عدة مرات . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه حصل على جزء من كسب البغاء الذي دفعه العميل لقاء ارتكابه الفحشاء مع البغي

عما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة استغلال البغاء المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وكان لاتعارض بين نفي الحكم وقوع جرمته لإدارة محل الدعارة وتحريض المتهم الثانية على ارتكاب الدعارة لعدم توافر أركانها القانونية — وبين ما انتهى إليه من ثبوت جريمة استغلال بغاء المتهم المذكورة فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بمقولة التناقض في التسبيب أو الخطأ في تطبيق القانون لا يكون سديداً .

(تقض جلسة ١٢/٧/١٩٦٤) من ١٤ ص ٧٨٧

ثالثاً - في إدارة محل للدعارة

• تعاقب الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وكل من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرضاً مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل ناعدة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصاً يرتكبون ذلك أو بسماحة في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة ، . والأماكن المنروشة المشار إليها في تلك الفقرة إنما هي التي تعد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بغير تمييز للإقامة مؤقتاً بها وهو معنى غير متحقق في المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص بسكنائها مدة غير محددة . ولها قوع من الاستمرار .

(تقض ٢٣/٤/١٩٦٣) من ١٤ ص ٣٤٨

• لا يقدح في اعتبار المنزل الذي أجرى تفتيشه محلاً للدعارة أنه مسكن خاص للزوجية ما دام أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى

أن التهمة أعدت هذا المسكن في الوقت ذاته لاستقبال نساء ورجال لارتكاب الفحشاء فيه .

(قضا ١٨/٥/١٩٦١) ش ١٢ ص ٤٦٥

. توافر ثبوت ركن الاعتياد في إدارة المحل للدعارة من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع متى كان تقديرها في ذلك سائفا . ولما كان الحكم للمطلوع فيه قد استظهر هذا الركن بما استخلصه من شهادة الشاهد من سبق تودده على مسكن الطاعن لارتكاب الفحشاء ، وكان تقديره في ذلك سليما . ولا تريب على المحكمة أن هي عولت في إثبات هذا الركن على شهادة هذا الشاهد التي اطمئنت إليها طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات . ومن ثم فإن النعي على الحكم للمطلوع فيه بعدم استظهاره ركن الاعتياد يكون في غير محله .

(قضا ١١/١/١٩٦٥) ص ١٦٥

. لما كان الحكم قد أقام الحجة بما أورده من أسباب سائفة على مقارفة الطاعنه الفحشاء مع الرجل الذي كان معها وقت الضبط ووجودهما معاً في حالة تنسى ، بذاتها على وقوع هذه الجريمة واستظهر ركن العادة بالنسبة إلى جريمتي إدارة المحل للدعارة وممارستها بما استخلصه من شهادة الشاهد من سابقة تردده عدة مرات لارتكاب الفحشاء معها . فلا تريب على المحكمة أن هي عولت في إثبات هذا الركن على شهادة الشهود ، طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات .

(قضا ٣/٦/١٩٦٣) ص ١٤٠

. المعاونه التي عنها الشارع في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في مادته

الثامنة لا تتحقق إلا بالإشتراك الفعلي في تهيئة المحل المعد للدولة بقصد استغلاله .

(ققض ١٩٦٤/٤/٦) س ١٥ ص ١٠

. تحقق ثبوت الاعتياد على الدعارة وإن يكن من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها في ذلك سائغا فإذا كانت واقعة الدعى كما أثبتها الحكم المطعون فيه أن كل ما توفر على الطاعة الثانية من أدلة هو وجودها في منزل الطاعة الأولى التي اعتادت إدارة منزلها للدعارة ووجود شخصين دفع كل منهما مبلغا من النقود للطاعة الأولى لمواصلة الطاعة الثانية ، وقد أتم أحدهما ما أراد وكان الثاني يباشر بالفعل . على ما يقوله الحكم عندما دأب رجال البوليس المنزل ، ولما كان اعتياد الطاعة الأولى إدارة منزلها للدعارة لا يستتبع بطريق الزوم اعتياد الطاعة الثانية على عمارة الدعارة ، وكان تكرار الفعل عن تلقى الدعارة في مسرح واحد للائم لا يكفي لتكوين العادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل ذلك أن الاعتياد إنما يتميز بتكرار المناسبة أو الظرف ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من تكرار الفعل مرتين مع الطاعة الثانية في مجلس واحد دليلا على ثبوت الاعتياد في حقها مضافا إليه ثبوت الاعتياد في حق الطاعة الأولى صاحبة المنزل . وكان ما أورده الحكم من ذلك لا يكفي بهذا القدر لإثبات توفر هذا الركن الذي لا تقوم الجريمة عند تحفظه فانه يتعين نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعة عما استند إليها .

(ققض ١٩٦٢/٥/٧) س ١٣ ص ٤٣٧

تطبيقات قضائية

في جريمة الزنا

. المحكمة التي تقيماها الشارع من غل بد النيابة العامة عن تحريك الدعوى الجنائية في جريمة الزنا - وهي الحفاظ على مصلحة العائلة وسمعتها - لا تقوم إذا ما وضع للمحكمة من عناصر الدعوى أن ارتكاب المنكر مع الزوجة كان بعلم زوجها ورضاه عما يستلحقه فيما فرضه الشارع لحمايته وعائلته .

(قض ١٥/٢/١٩٦٥) من ١٦ من ١٢٤

. لما كانت جريمة الاعتداء على ممارسة الدعارة وإدارة محل لها --
التي رفعت بهما الدعوى الجنائية ودين الطاعنين بهما - مستقيل في
أركانها وكافة عناصرهما القانونية من جريمة الزنا ، فلاضير على النيابة
العامة إن هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى
الجنائية عنهما ورفضها تحقيقا لرسالتها . ولا يصح التمسك على الحكم قبوله
الدعوى الجنائية والفصل فيها بغير بحث جريمة الزنا - التي لم تكن
موضع بحث أمام المحكمة لاستقلال الأوصاف القانونية للأفعال الأخرى
التي أقيمت بها الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة .

(الحكم السابق) .

. كل ما يوجب القانون على النيابة العامة أن تثبت جرائم الزنا أن
المرأة التي زنى بها متزوجة ، وليس عليها أن تثبت علم شريكها بأنها كذلك ،
إذ أن عليه بكونها متزوجة أمر مفروض وعليه هو لكي ينفي هذا العلم
أن يثبت أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه .

(قض جلسة ٢٩/٥/١٩٦٢ من ١٢ من ٥١٠)

• من المقرر أن المادة ٢٨٦ عقوبات إنما تسكمت في الأدلة التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا ، أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر في ذلك للقواعد العامة بحيث إذا اقتنع القاضي من أى دليل أو قرينة بارتكابها الجريمة فله التقرير بإدانتها وتوقيع العقاب عليها .

« الحكم السابق »

• الصحيح في القانون أن الصورة الفوتوغرافية لا يمكن قياسها على المكاتب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات والتي يشترط مع دلالتها على الفعل أن تكون محرر من المتهم نفسه .

« الحكم السابق »

• لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطلعت إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولها أن تأخذ بأقوال الشهود ولو سمعت على سبيل الاستدلال متى اقتنعت بصحتها وأطمأنت إلى قدرتهم على التمييز ومتى كانت المحكمة قد ركزت إلى أقوال ابنتي المجنى عليها اللتين سمعتهما على سبيل الاستدلال لباع سن كل منهما ثماني سنوات وذلك في حضور الطاعن الذي لم ينفق أمامهما بأنهما لاتستطيعان التمييز فليس له أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

« قص جلسة ١١/١٦/١٩٦٤ » ص ١٥٠ ص ٦٧٩ »

تطبيقات قضائية

في جريمة الفعل الفاضح

• يشترط لتوافر جريمة الفعل الفاضح! العلى المنصوص عليه في المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات أن تم بغير رضا المجنى عليها - حماية اشهرها وصيانة لكرامتها عما قد يقع على جسمها أو بحضورها من أمور غيلة بالذات على الرغم منها .

• نقض جلسة ١٩٥٩/١١/٢ ، من ١٠ ص ٨٣٤

• مسألة رضا المجنى عليها أو عدم رضاها - في جريمة المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلانها ثانياً وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الادلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما تهي إليه الحكم - فإذا استند الحكم في براءة المتهم إلى قوله : ... أن الثابت من وقائع الدعوى أن ركن انعدام رضا المجنى عليها غير متوافر ، ذلك أن الظاهر للمتهم هو أن المجنى عليها راضية عن الواقعة فضلاً عن أنها سمحت له برضاها الدخول لمسكنها والجلوس بصحبته ... ومن ناحية أخرى فإن المحكمة تستخلص برضاء المجنى عليها من قولها بمحضر جمع الاستدلات أن زوجها قد لفق الواقعة للايقاع بالمتهم ، أي أنها كانت راضية عن الفعل الذي قام به المتهم وذلك حتى توقع به لكي يستفيد زوجها حسب الخطة التي كان يرمي إليها ... فإن ما أثبتته الحكم يتطوّر على رضا المجنى عليها بجميع مظاهره وكامل معالته . (الحكم السابق) .

• ملاحقة المتهم اللجنى عليها بالطريق العام وقرصه ذراعاً - على ما استظهره الحكم المطعون فيه - تنطوي في ذاتها على الفعل الفاضح العلى المنصوص عليه في المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات لإتيان المتهم علانية فعلاً فاضحاً يخش الحياء . (الحكم السابق) .

تطبيقات قضائية

في جريمة هتك العرض

الركن المادى في جريمة هتك العرض يتحقق بوقوع أى فعل مغل بالحياة العرضى المجنى عليه ويستطيل إلى جسمه فيصيب عورة من عوراته ويغدش عاطفة الحياة عنده من هذه الناحية .

نقض جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ص ١٤ ص ٥٨

من المقرر أن الفعل المادى في جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل مغل بالحياة العرضى المجنى عليها ويستطيل على جسمها ويغدش عاطفة الحياة منها من هذه الناحية ، ولا يلزم الكشف عن عورتها ، بل يكفي لتوفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسمها قد بلغ من الفحش والاختلال بالحياة العرضى درجة تسوغ اعتباره هتك عرض سواء أكان بلوغها هذه الدرجة قد تحقق عن طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليها أم غير هذا الطريق .

نقض جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ ش ١٤ ص ٢٥٤

جريمة هتك العرض جريمة تنوافر بالكشف عن عورة الغير أو ملامستها أو بالامرين جميعا ، ومن ثم فإن خلع سروال المجنى عليها وكشفه كان العورة منها ، تنوافره تلك الجريمة بغض النظر عما يصاحبه من أفعال أخرى قد تقع على جسم المجنى عليها كما لا يؤثر في قيام الجريمة أن يكون التقرير الطبى قد أثبت عدم تحلف آثار عما قارفه المتهم وأثبت الحكم وقوعه منه .

نقض جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ ص ١٣ ص ١٤٥

من المقرر أن ركن القوة والتهديد في جريمة هتك العرض وركن الإكراه في جريمتي اغتصاب السندات والشروع فيها بالتهديد - يتحقق بكافة صور

انعدام الرضاء لدى المجنى عليه، فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو لإعدامها عندهم تسهلا لارتكاب الجريمة فسكا يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسمه فإنه يصح أيضا أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح .

(نقض جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٦٣) س ١٤ ص ٦٣٩

القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ولا عبء بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو العرض الذي ترخاه منها فيصح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعلة إلا مجرد الانتقام من المجنى عليها أو ذوبها ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي الدلالة على قيامه .

(نقض جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٦٥) س ١٦ ص ٩٢٥

نصت الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات على عقوبة الأشغال المؤقتة إذا كان من وقع عليه فعل هتك العرض صغيرا لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة . وعدم بلوغ الصغير السابعة من عمره إنما هو ركن مميز لجريمة خاصة يختلف عقابها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من تلك المادة ، ذلك لأن الرضاء في سن الطفولة لا يعتمد به بناتا لانعدام التمييز والإرادة ، فإذا كانت محكمة ثاني درجة قد أوردت في مدونات حكمها أن المجنى عليه يبلغ من العمر من ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنه بجوالى أربع سنوات إلا أنها لم تبد رأيا فيما نقلته عن التقرير الطبي الشرعي خاصا بتأخر نمو المجنى عليه العقلي وأثر ذلك في إرادته ورضاه . فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالنقص في السبب بما يتعين منه نقضه .

(نقض جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٦٤) س ١٥ ص ٣١٨

إن أفعال هتك العرض التي تسبق فعل الواقعة والتي يرتكبها الجاني بنشاط إجرامي واحد بهدف الواقعة التي تتم في نفس المكان والزمان ، هذه الأفعال تعتبر جزءا لا يتجزأ من النتيجة الأخيرة التي انتهت إليها وتنطوي فيها لأن فعل الموافقة لا يتأتى إلا إذا باشره الجاني مقترنا بتلك الأفعال بحكم الطبيعة البشرية ، وتكون الواقعة في هذه الحالات فعلا واحدا يكون جريمة واحدة وهي جريمة الموافقة ويعتبر التعدد فيها ظاهريا وبمجرد أداة للنشاط الإجرامي وهذا هو التعدد الصوري .

(المحكمة العليا القينية جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٧١ - المجلد ٨ ص ٨٣)

إن الركن المادى في جريمة هتك العرض يتحقق بكل فعل يستطيل إلى ما بعد عورة في جسم المجنى عليه ، أو يستطيل إلى أى جزء آخر لا يعد عورة ، إلا أنه يخل على نحو جسم بعاطفة الحياء العرض لديه نظرا لمبلغ ما يصاحب الفعل من فحش .

ويتحقق القصد الجنائى في جريمة هتك العرض بعلم الجاني أن ارتكابه للفعل المكون للجريمة يخل بالحياء العرض لمن وقع عليه .

(المحكمة العليا القينية - جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٧١ المرجع السابق - ص ١٢٤)

فهرس

صفحة	بند	الموضوع
٣	• • • • •	الإهداء
٥	• • • • •	مقدمة الطبعة الثانية
٧	• • • • •	مقدمة الطبعة الأولى
٩		باب تمهيدى
		الفصل الأول
		المبحث الأول
١١	• • • • •	تعريف النجور والدعارة وماهيتها
		المبحث الثانى
١٤	• • • • •	أسباب تحريم وتجرىم البغاء
		المبحث الثالث
١٦	• • • • •	أسباب إلغاء البغاء
		الفصل الثانى
١٨	• • • • •	التطور التشريعى لقوانين مكافأة الدعارة
٢٠	• • • • •	المذكورة الايضاحية القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١
٢٥	• • • • •	نصوص إقانون مكافأة الدعارة
		الفصل الثالث
٢٧	• • • • •	المجهود الدولية لمكافأة الدعارة
		الاتفاقية الدولية بشأن إلغاء الاتجار فى الأشخاص
٣٣	• • • • •	واستغلال دعارة الغير
		الفصل الرابع
٤٥		الجهات الحكومية المختصة بمكافأة الدعارة واختصاصاتها

الموضوع	بند	صفحة
إختصاصات مكاتب حماية الآداب . . .	٤٨	
القسم العام		
منهج الدراسة	١٩	
البحث الأول		
التحريرات	٥٠	
المسوغ القانوني للتفتيش	١	٥٠
شروط الاذن بالتفتيش	٢	٥٠
مصدر التحريات والمراقبة	٩	٥٢
(١) مرشد سرى	١٠	٥٢
(٢) بلاغ	١١	٥٢
المراقبة	١٢	٥٢
تطبيقات قضائية	١٥	٥٣
محضر التحريات	٢٦	٥٧
ما يجب أن يشتمل عليه	٢٧	٥٧
رقابة النيابة والقضاء على مدى جدية التحريات	٣١	٥٩
علم اشتراط التحقيق المفتوح	٣٣	٦٠
جواز منح الإذن بعد تحقيق مفتوح	٣٤	٦٠
تطبيقات قضائية	٣٦	٦٠
البحث الثاني		
إذن التفتيش		
منهج البحث	٤٢	٦٣
الفرع الأول : الغرض من إذن التفتيش		٦٤
حرية الأشخاص وحرمة المساكن	٤٣	٦٤

الموضوع	بتد	صفحة
تغليب الصالح العام	٤٤	٦٤
القرض من إذن التفتيش	٤٦	٦٤
الفرع الثاني : فيمن له إصدار الإذن	٤٩	٦٦
اختصاص وكيل النيابة الكلية	٥٠	٦٧
تقديم الطلب إلى رئيس النيابة	٥١	٦٧
حالة نائب وكيل النيابة الكلية لنياية جزئية	٥٥	٦٨
الفرع الثالث : فيمن يصدر الإذن له		
جواز استماعة مأمور الضبط القضائي بأعزاة	٦٨	٧٣
لا يشترط أن يكون معاوني مأمور الضبط		
من المرؤسين	٧٠	٧٤
حالة الجمع في الإذن بين المأذون المسمى		
ومن يتدبه	٧١	٧٤
عدم اشتراط اثبات نوب المأمور من		
مأمور آخر بالكتابة	٧٣	٧٥
الفرع الرابع : مدة الإذن وامتداده		
اشتراط تنفيذ الإذن في مدة محددة	٧٣	٧٥
حكم النقض الصادر بتأريخ		
١٩٢٧/١٢/٢٧ ونفذه	٧٤	٧٥
إستصواب لإثبات ساعة صدور الإذن	٧٦	٧٦
مريان قواعد المرافعات في احتساب		
مدة الإذن	٧٧	٧٦
الخطأ في ذكر الساعة بالتحديد	٨٠	٧٨
إمتداد الإذن	٨٤	٧٩

الموضوع	بند	صفحة
وجوب التأكد لاستمرار النشاط الاجرائى	٨٨	٨٠
منهـب محكمة النقض فى ذلك	٨٩ . . .	٨٠
مضمون الاذن وبياناته	٩٠ . . .	٨١
الخطأ فى ذكر بيانات الاذن	٩١ . . .	٨١
الخطأ فى اسم المأذون بتفتيشه	٩٢ . . .	٨٢
الخطأ فى تاريخ أو ساعة ووقت صدور الاذن	٩٨	٨٣
حالة النص فى الاذن على ضبط وتفتيش		
من يتواجد مع المتهم	١٠٠ . . .	٨٤
حالة فقد الاذن	١٠٤ . . .	٨٦
إثبات إذن التفتيش	١٠٥ . . .	٨٦
بطلان الاذن الشفوى ما لم يكن له أصل		
مكتوب	١٠٦ . . .	٨٦
الاذن بالتليفون	١١٢ . . .	٨٨

المبحث الثالث

تنفيذ إذن التفتيش

أولاً : عدم تجاوز صدور الاذن	١١٤ . . .	٩٠
ثانياً : كيفية تنفيذ الاذن	١٢٦ . . .	٩٥
حضور المتهم ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش	١٣٣	٩٧
فى وجوب تواجد المتهم أثناء التفتيش أو من ينيبه		
أو شاهدين	١٣٦ . . .	٩٨
منهـب محكمة النقض فى ذلك	١٣٩ . . .	٩٩
رأينا الخاص والاعتبارات التى تستند عليها	١٤٠ . . .	١٠٠
تفتيش الأنثى	١٤٥ . . .	١٠٢

الموضوع	بنة	صفحة
عدم جواز تدب الزوج لتفتيش زوجته . . .	١٢٩	١٠٣
للبحث الرابع		
التلبس في الجرائم المخلة بالأداب		
منهج البحث	١٥٢	١٠٥
الفرع الأول : ماهية التلبس وخصائصه . . .		
ماهيته	١٥٣	١٠٦
خصائص التلبس	١٥٥	١٠٧
حالات التلبس وردت على سبيل المحصر	١٥٦	١٠٧
التلبس حالة تلازم الجريمة . . .	١٥٧	١٠٧
الفرع الثاني : حالات التلبس		
الحالة الأولى	١٦٣	١٠٩
الحالة الثانية	١٦٤	١٠٩
الحالة الثالثة	١٦٥	١١٠
الحالة الرابعة	١٦٦	١١٠
الحالة الخامسة	١٦٧	١١٠
الفرع الثالث : آثار التلبس	١٧١	١١٢
الفرع الرابع : صور تتوافر فيها حالة التلبس . .	١٨٠	١١٥
الفرع الخامس : صور لاتتوافر فيها حالة التلبس . .	١٩٧	١٢٢
الفرع السادس : التخلي الاضطرابى والتخلي الاختيارى		١٢٥
أولاً : صور لوقائع يعتبر التخلي فيها اضطرابيا . .	٢١٥	١٢٩
ثانياً : صور لوقائع يعتبر التخلي فيها اختياريا . .	٢١٧	١٣٠
للبحث الخامس		
محضر الضبط		

الموضوع	بند	صفحة
ما يجب أن يشتمل عليه	٢٣٨	١٣٩
جواز تحرير المحضر بمعرفة شخص آخر	٢٣٩	١٣٩
عدم تحرير محضر الضبط لا يترتب عليه البطلان	٢٤٣	١٤٠
الببحث السادس		
التحقيق		
ما يشتمل عليه بمحضر التحقيق	٢٤٨	١٤٢
لإجراء عضو النيابة تحقيقاً في غير دائرة اختصاصه	٢٥٣	١٤٤
حضور مدافع عن المتهم أثناء التحقيق	٢٥٨	١٥٤
الببحث السابع		
التحرير		
في إثبات الإحراز	٢٦٠	١٤٦
القصد من التحرير هو تنظيم العمل والمحافظة على		
الدليل العام لإضفاف قوته في الأثبات	٢٦٣	١٤٦
الببحث الثامن		
المعاينة		
١٤٨		
الببحث التاسع		
القرارات		
١٤٩		
الببحث العاشر		
التحليل		
١٥١		
الببحث الحادى عشر		
الدفع في الجرائم المخلة الآداب		
تطبيقات قضائية	٢٨٣	١٥٢
حكم النقض الخاص بالإذن بمراقبة التليفونات	٢٩٦	١٥٦

الموضوع	بند	صفحة
أسباب طعن النيابة بالنقص	٢٩٧	١٦٠
المبحث الثاني عشر		
التصرف فى الأوراق		١٦٢
القسم الخاص		
تقديم	١٦٥
الباب الأول		
منهج الدراسة	١٦٧
المبحث الأول		
جرائم الدعارة		
الجرائم المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١		
أولاً : جريمة التحريض على الدعارة أو الفجور	١٦٨
تعريف التحريض بصفة عامة	١٦٨ ٣٦٥
تعريف التحريض على الفجور أو الدعارة	١٦٩ ٣٦٧
أركان جريمة التحريض على الدعارة أو الفجور		
أولاً : الركن المادى	١٧١ ٣٦٨
ثانياً : الركن المعنوى	١٧٢ ٣٦٩
فى إثبات جريمة التحريض	١٧٢ ٣٧٠
العقوبة	١٧٣ ٣٧١
الظروف المشددة لجريمة التحريض	
(١) الظروف المشددة المنصوص عليه فى الفقرة		
(ب) من المادة الأولى	١٧٣ ٣٧٢

الموضوع	بند	صفحة
(ب) الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة الرابعة		١٧٤
العامل التشديد : صفة المحنى عليه . . .		١٧٥
العامل الثاني للتشديد : صفة في الجاني . . .		١٧٦
الشروع في جريمة التعريض . . .		١٧٧
ثانيا : جريمة المساعدة على ارتكاب الفجور أو الدعارة		
تعريف المساعدة في مفهوم نص المادة الأولى		
من القانون	٣٧٤	١٧٩
أركان جريمة المساعدة على ارتكاب الفجور		
أو الدعارة		
الركن المادى	٣٧٥	١٨٠
هل يلزم أن تكون المساعدة بفعل مادى . . .	٣٧٦	١٨٠
الوكن المعنوى	٣٧٧	١٨٢
الشروع في جريمة المساعدة على الفجور		
أو الدعارة	٣٧٨	١٨٣
إثبات جريمة المساعدة	٣٧٩	١٨٣
الظروف المشدة لجريمة المساعدة وعقوبتها . . .	٣٨٠	١٨٤
ثالثاً : جريمة تسهيل ارتكاب الفجور أو الدعارة . . .	٣٨١	١٨٤
رابعاً : جرائم الاستخدام أو الاستدراج أو الإغواء		
لارتكاب الفجور أو الفجور الدعارة . . .		١٨٥
التعاريف :		
(١) الاستخدام	٣٨٣	١٨٥
(٢) الاستدراج	٣٨٤	١٨٦
(٣) الإغواء	٣٨٥	١٨٧

الموضوع	بند	صفحة
أركان جرائم الإكراه والإغواء		١١٠
الركن المادى	٣٨٦	١٩٠
الركن المعنوى	٣٨٩	١٩١
العقوبة	٣٩٠	١٩٢
الظروف المشددة	٣٩١	١٩٢
ظرف الإكراه أو إساءة استعمال السلطة	٣٩٢	١٩٣
الخداع	٣٩٤	١٩٤
القوة	٣٩٥	١٩٤
التهديد	٣٩٦	١٩٥
إساءة استعمال السلطة	٣٩٧	١٩٥
عامساً : جريمة إستبقاء شخص بغير غيته في محل		
الفجور أو الدعارة		١٩٦
العنصر الأول : الإستبقاء	٤٠١	١٩٧
العنصر الثانى : وسيلة من وسائل الإكراه	٤٠٢	١٩٧
العنصر الثالث : عدم الرغبة في البقاء	٤٠٣	١٩٨
العنصر الرابع : القصد الجنائى	٤٠٤	١٩٨
العقوبة	٤٠٥	١٩٩
الظرف المشدد في جريمة الإستبقاء	٤٠٦	١٩٩
سادساً : الجرائم المنصوص عليها في المادة الثالثة		٢٠٠
(١) جريمة تخريض شخص على مغادرة البلاد		
للاشتغال بالفجور أو الدعارة أو تسهيل ذلك له		٢٠٠
الركن المادى	٤٠٧	٢٠٠
الركن المعنوى	٤٠٨	٢٠٢

الموضوع	بند	صفحة
العقوبة		٢٠٢
الظروف المشددة		٢٠٢
وقوع الجريمة على أكثر من شخص واحد .	٤١٢	٢٠٣
(ب) جريمة إستخدام أو اصطحاب شخص خارج البلاد بالفجور أو الدعارة . .		٢٠٤
الركن المادى	٤١٣	٢٠٤
الركن المعنوى	٤١٥	٢٠٥
العقوبة والظروف المشددة	٤١٦	٢٠٥
(ج) جريمة المساعدة المتصوص عليها فى المادة الثانية		٢٠٦
المقصود بالمساعدة	٤١٨	٢٠٦
رأينا الخاص	٤٢٠	٢٠٦
الركن المادى	٤٢١	٢٠٨
الركن المعنوى	٤٢٢	٢٠٩
العقوبة	٤٢٣	٢١٠
الظروف المشددة	٤٢٤	٢١٠
سابعاً : الجريمة المتصوص عليها فى المادة الخامسة جريمة إدخال شخص أو تسهيل دخوله الجمهورية لارتكاب الفجور أو الدعارة		٢١١
الركن المادى	٤٢٦	٢١١
الركن المعنوى	٤٢٧	٢١١
العقوبة	٤٢٨	٢١٢
الظروف المشددة	٤٢٩	٢١٢

الموضوع	بتد	صفحة
ثامناً : جريمة معاودة أتي على بممارسة الدعارة		
الركن المادى	٤٣١	٢١٣
الركن المعنوى	٤٣٢	٢١٤
العقوبة	٤٣٣	٢١٥
الظروف المشددة	٤٣٤	٢١٥
تاسعاً : جريمة إستغلال البغاء		٢١٦
التعريف	٤٣٦	٢١٦
معياري تمييز المستغل عن غيره	٤٣٧	٢١٦
الركن المادى	٤٣٨	٢١٩
القصد الجنائى	٤٣٩	٢٢٠
دكن الاعتياد ليس من أركان هذه الجريمة	٤٤١	٢٢٠
العقوبة	٤٤٢	٢٢٠
الظروف المشددة	٤٤٣	٢٢١
هاشراً : جريمة فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة	٤٤٤	٢٢٢
الفرع الأول : مقارنة الجريمة بغيرها من جرائم قانون		
مكالفة الدعارة	٤٤٦	٢٢٣
الفرع الثانى : تعريف محل الفجور أو الدعارة	٤٤٩	٢٢٥
العنصر الأول : ماهية المحل	٤٥١	٢٢٥
العنصر الثانى : إرتكاب الفجور أو الدعارة فى المحل	٤٥٣	٢٢٦
العنصر الثالث : فتح المحل أو إدارته لدعارة الغير		
أو فجوره	٤٥٥	٢٢٧
العنصر الرابع : فتح المحل للفجور أو الدعارة عادة	٤٥٧	٢٢٨

الموضوع	بنفد	صفحة
الفرع الأول : إشتراط العادة في القانون . . .		
الحكمة هذا الإشتراط . . .	٤٥٨	٢٢٩
الفرع الثاني : أحكام القضاء . . .	٤٦٠	٢٣٠
الفرع الثالث : هل يوجد إمتياز لركن الاعتياد . . .	٤٦١	٢٣١
الفرع الرابع : إثبات ركن الاعتياد . . .	٤٦٢	٢٣٢
تطبيقات قضائية . . .	٤٦٣	٢٣٣
الفرع الخامس : الفرق بين الاعتياد في جريمة فتح محل أو إدارة للفجور أو الدعارة وبين الاعتياد على ممارسة الدعارة . . .	٤٦٤	٢٣٣
أركان الجريمة . . .		٢٣٤
الركن المادى . . .	٤٦٥	٢٣٤
الركن المعنوى . . .	٤٦٦	٢٣٥
ركن الاعتياد . . .	٤٦٧	٢٣٥
العقوبة . . .	٤٦٨	٢٣٦
الظروف المشددة . . .	٤٦٩	٢٣٧
حادى عشر : جريمة المعاونة على إدارة محل للفجور أو الدعارة . . .		
الركن المادى . . .	٤٧٣	٢٤١
ركن الاعتياد . . .	٤٧٤	٢٤١
القصد الجنائى . . .	٤٧٥	٢٤٢
العقوبة والظروف المشددة . . .	٤٧٦	٢٤٢
جريمة تأجير أو تقديم محل للفجور أو الدعارة . . .		٢٤٣

الموضوع	بتد	صفحة
الركن المادى	٤٧٨	٢٤٣
الركن المعنوى	٤٧٩	٢٤٤
ركن الاعتیاد	٤٨٠	٢٤٥
العقوبة	٤٨١	٢٤٥
ثالث عشر : جريمة قسبيل الفجور أو الدعارة في المحلات المفروشة أو المفتوحة للجمهور		٢٤٦
ماهى المنازل أو الغرفة المفروشة .	٤٨٤	٢٤٦
الركن المادى	٤٨٦	٢٤٧
الركن المعنوى	٤٩١	٢٤٩
وكن الاعتیاد	٤٩٢	٢٥٠
العقوبة	٤٩٣	٢٥٠
رابع عشر : جريمة الاعتیاد على ممارسة الفجور أو الدعارة		٢٥١
النص ينطبق على الرجل والمرأة سواء بسواء	٤٩٤	٢٥١
الركن المادى	٤٩٥	٢٥١
الركن المعنوى		٢٥٢
ركن الاعتیادى	٤٩٦	٢٥٣
تطبيقات قضائية	٤٩٧	٢٥٤
العقوبة	٥٠٢	٢٥٦
خامس عشر : الجريمة المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة		٢٥٧

الموضوع	بند	صفحة
المركن المادى	٥٠٦	٢٥٨
الركن المعنوى	٥٠٧	٢٥٩
العقوبة	٥٠٨	٢٥٩
الظرف المشدد	٥٠٩	٢٥٩
سادس عشر : جريمة الاشتغال أو الإقامة في محل للمفجور أو النجاسة		٢٦٠
الركن المادى	٥١١	٢٦٠
الركن المعنوى	٥١٣	٢٦١
ركن الاعتقاد	٥١٤	٢٦٢
العقوبة	٥١٥	٢٦٢
خاتمة :	٥١٦	٢٦٣

المبحث الثانى

التعريض علنا على الفسق

أركان الجريمة

الركن الأول : الركن المادى	٥٢٠	٢٦٩
الركن الثانى : وقوع الجريمة في طريق عام أو مكان مطروق	٥٢٤	٢٦٧
الركن الثالث : الركن المعنوى	٥٢٧	٢٦٩
العقوبة	٥٢٨	٢٦٩
المودة في جريمة التعريض على الفسق	٥٢٩	٢٦٩

المبحث الثالث

التعرض للآفات بحالة تخشع الحياء

نص المادة والمذكرة الإيضاحية	٥٣٠	٢٧١
------------------------------	-----	-----

الموضوع	بند	صفحة
أركان الجريمة		
الركن الأول : الركن المادى	٥٣٢	٢٧٢
الركن الثانى : وقوع الجريمة فى طريق عام أو مكان مطروق	٥٣٥	٢٧٤
الركن الثالث : القصد الجنائى	٥٣٦	٢٧٥
المبحث الرابع		
جريمة الزنا		
نصوص القانون	٥٣٩	٢٧٦
منهج البحث	٥٤٠	٢٧٦
الفرع الأول : الفرق بين زنا الرجل وزنا المرأة	٥٤١	٢٧٧
الفرع الثانى : جريمة زنا الزوج		٢٧٨
أركان الجريمة	٥٤٢	٢٧٨
الركن الأول : الإتصال الجنسى غير المشروع	٥٤٣	٢٧٨
الركن الثانى : قيام الزوجية	٥٤٥	٢٧٩
الركن الثالث : وقوع الجريمة فى منزل الزوجية	٥٤٦	٢٨٠
رأينا الخاص من منزل الزوجية	٥٤٨	٢٨١
الركن الرابع : القصد الجنائى	٥٤٩	٢٨٢
العقوبة	٥٥٠	٢٨٣
الفرع الثالث : جريمة زنا الزوجة		٢٨٣
أركان الجريمة	٢٥١	٢٨٣
تحريك الدعوى	٥٥٢	٢٨٤
تطبيقات قضائية	٥٥٣	٢٨٦
الفرع الرابع : أدلة الزنا		٢٨٨

الموضوع	بند	صفحة
المعنى بهذه الأدلة	٥٥٩	٢٨٨
تطبيقات قضائية	٥٦٠	٢٨٨
التلبس في جريمة الزنا	٥٦٣	٢٩٠
تطبيقات قضائية	٥٦٤	٢٩٠
الاعتراف	٥٧٠	٢٩٤
شروط الاعتراف بالمتنج لاثره	٥٧١	٢٩٤
نوعا الاعتراف	٥٧٢	٢٩٥
المكاتيب والأوراق المكتوبة من الشريك الزاني	٥٧٤	٢٩٦
المصدر الفوتوغرافية وهل هي من الأدلة الممدودة	٥٧٦	٢٩٧
تطبيقات قضائية	٥٧٨	٢٩٨
الوجود في منزل مسلم في محل مخصص للحريم	٥٨٣	٣٠٠
ماهية المنزل	٥٨٤	٣٠٠
تطبيقات قضائية	٥٨٦	٣٠١
الفرع الخامس: جريمة زنا الشريك		٣٠٣
حالات الزنا المتداخلة	٥٨٩	٣٠٣
تطبيقات قضائية	٥٩٥	٣٠٤
الفرع السادس: حق الزوج أو الزوجة في وقف تنفيذ العقوبة		٣٠٨
هذا الحق موقوف على الزوج وحده	٥٩٨	٣٠٨

الموضوع	بند	صفحة
البحث الخامس		
جريمة الرقاع - أو اغتصاب الأتي		
أركان الجريمة	٣١٠	• • • • •
الركن الأول : الرقاع	٣١٠	٦٠٢ • • • • •
الركن الثاني : عدم رضا الأتي	٣١١	٦٠٥ • • • • •
تطبيقات قضائية	٣١٢	٦١٠ • • • • •
الركن الثالث : القصد الجنائي	٣١٥	• • • • •
الشروع في جريمة الاغتصاب	٣١٦	٦١٨ • • • • •
تطبيقات قضائية	٣١٦	٦٢٠ • • • • •
المقوبة	٣١٨	٦٢٤ • • • • •
الظروف المشددة	٣١٨	٦٢٥ • • • • •
تطبيقات قضائية	٣١٩	٦٢٧ • • • • •
البحث السادس		
جريمة هتك العرض		
نصوص القانون	٣٢٢	٦٢٩ • • • • •
منهج البحث	٣٢٢	٦٣٠ • • • • •
الفرع الأول : جريمة هتك العرض	٣٢٣	• • • • •
أركان الجريمة	٣٢٤	• • • • •
أولاً : الركن المادي	٣٢٤	٦٣٥ • • • • •
ثانياً : الركن المعنوي	٣٢٨	٦٤٩ • • • • •
تطبيقات قضائية	٣٢٩	٩٥٢ • • • • •
المقوبة	٣٣٠	٦٥٧ • • • • •
الفرع الثاني : الشروع في جريمة هتك العرض	٣٣١	• • • • •

الموضوع	بند	صفحة
الآراء التي قبلت بشأنه . . .	٦٥٨	٣٣١
مذهب محكمة النقض في ذلك . . .	٦٦٠	٣٣٢
رأينا الخاص	٦٦١	٣٣٢
الفرع الثالث : الظروف المشددة في جريمة هتك العرض		٣٣٤
منهج البحث	٦٦٣	٣٣٦
التفريع الأول : القوة أو التهديد		٣٣٦
القوة	٦٦٤	٣٣٦
التهديد	٦٦٦	٣٣٧
تطبيقات قضائية	٦٦٨	٣٣٨
التفريع الثاني : سن الجنى عليه	٦٨٧	٣٤٥
تطبيقات قضائية	٦٩٢	٣٤٧
التفريع الثالث : صفة الجاني	٦٩٦	٣٤٩
تطبيقات قضائية	٧٠٠	٣٥٠
العقوبة	٧٠٤	٣٥٢

المبحث السابع الأفعال الفاضحة

نصوص القانون		٣٥٦
منهج البحث	٧٠٨	٣٥٦
الفرع الأول : ماهية الأفعال الفاضحة		٣٥٧
تعريفها	٧٠٩	٣٥٧
النظر من تجريمها	٧١٠	٣٥٧
الفرق بين الفعل الفاضح وهتك العرض		
	٧١١	٣٥٧

الموضوع	بند	صفحة
الفرق بين الفعل الفاضح والإغتصاب	٧١٣	٧٥٨
الفرق بين الفعل الفاضح والتعرض		
لا تقي على وجه بخدش حياها .	٧١٤	٢٥٩
الفرع الثاني : الفعل الفاضح العلني		
أركان الجريمة		٣٦٠
الركن الأول : الفعل المادي المخل بالحياة	٧١٦	٣٦٠
الركن الثاني : العلانية	٧٢١	٣٦١
تطبيقات قضائية	٧٢٢	٣٦٢
الركن الثالث : القصد الجنائي	٧٢٤	٣٦٣
العقوبة	٧٢٧	٣٦٥
الفرع الثالث : جريمة الفعل الفاضح غير العلني		
نص المادة	٧٢٨	٣٦٦
أركان الجريمة	٧٢٩	٣٦٦
الركن الأول : فعل مادي مغل بالحياة	٧٣٠	٣٦٦
الركن الثاني : لضعف الرضاء	٧٣٣	٣٦٧
الركن الثالث : القصد الجنائي	٧٣٦	٣٦٩
العقوبة	٧٣٨	٣٦٩
المبحث الثامن		
الظن في الأضرار		
النص القانوني	٧٤٩	٣٧٠
المذكرة الإيضاحية	٧٥٠	٣٧٠
جريمة الظن في الأضرار		
معنى الظن في عرض المائلات	٧٥٣	٣٧٠

الموضوع	بند	صفحة
معنى الطمن في عرض الأفراد	٧٥٥	٢٧٣
معنى ختم سمعة المائلات	٧٥٦	٢٧٤
أركان الجريمة		٢٧٤
الركن الأول : الركن المادى	٧٥٧	٢٧٤
الميب	٧٥٩	٢٧٥
الاهابة	٧٦٠	٢٧٥
القذف	٧٦١	٢٧٥
السب	٧٦٢	٢٧٥
تطبيقات قضائية	٧٦٣	٢٧٥
الركن الثانى : ركن العلانية	٧٦٦	٢٧٦
وسائل العلانية	٧٦٨	٢٧٧
القول	٧٦٩	٢٧٨
الفعل أو الإيحاء	٧٧٠	٢٧٨
الرسم	٧٧١	٢٧٩
الكتابة	٧٧٢	٢٧٩
تطبيقات قضائية	٧٧٣	٢٨٠
الركن الثالث : القصد الجنائى	٧٨٨	٢٨٦
تطبيقات قضائية	٧٨٩	٢٨٦
في تعريف المدعى العمومية		٢٨٨
أحكام المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية	٧٩٤	٢٨٨
العقوبة	٧٩٦	٢٨٩
الظرف المشدد	٧٩٧	٢٨٩
جريمة الطمن في الأعراض بواسطة التليفون	٨٠٢	٢٩٠

بند صفحة

الموضوع

للبحث التاسع
اقتهاك حرمة الآداب

٣٩١	٨٠٠	• • • • •	تقديم
٣٩٢		• •	الجهر بأغان أو صياح أو خطب مخالفة للآداب
٣٩٢		• • • • •	أركان الجريمة
٣٩٢	٨٠٣	• • • • •	الركن الأول : الركن المادى
٣٩٣	٨٠٤	• • • • •	الركن الثانى
٣٩٣	٨٠٥	• • • • •	الركن الثالث
٣٩٣	٨٠٦	• • • • •	العقوبة

للبحث العاشر
المطبوعات والأشياء الفاضحة

		• • • • •	نص المادة
			الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٨
٣٩٤		• • • • •	عقوبات
٣٩٦		• • • • •	أركان الجريمة
٣٩٦	٨١٧	• •	الركن الأول : الركن المادى
٣٩٨	٨٢١	•	الركن الثانى : المناقاة للآداب العامة
٣٩٨	٨٢٢	• •	الركن الثالث : القصد الجنائى
٣٩٨	٨٢٣	• • • • •	تطبيقات قضائية
٤٠٠	٨٢٥	• • • • •	العقوبة
٤٠٠	٨٢٦	• • • • •	العود
٤٠١	٨٢٧		الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٨ مكررا

الموضوع بند صفحة

البحث الحادى عشر

أحكام الرقابة على المستنفات الفنية

٤٠٢	• • • • •	نصوص القانون
٤٠٩	• • • • •	المذكرة الإيضاحية
٤٢٢	٨٢٨ • •	الفرع الأول : المستنفات الخاضعة للرقابة
٤٢٢	٨٢٩ •	الفرع الثانى : فى الترخيص ونظمه وأحكامه
٤٢٣	٨٣٠ • • •	مدة سريان الترخيص
٤٢٣	٨٣١ • • •	واجبات المرخص له
٤٢٤	٨٣٣ • •	التظلم من قرارات الرقابة
	•	الجريمة المنصوص عليها فى المادة الخامسة عشرة
٤٢٥	• • • • •	أركان الجريمة
٤٢٥	٨٣٥ • • • • •	الركن الأول : الركن المادى
		(١) تصوير شرط سينمائى بقصد
٤٢٥	• • •	الاستغلال
		(٢) عرض الأشرطة السينمائية
٥٢٦		أولوحات الفانوس السحرى
٤٢٦	• •	(٣) توزيع المصنف
٤٢٦	• •	(٤) مستأجر المصنف
٤٢٧	٨٣٦ • • • • •	الركن الثانى : القصد الجنائى
٤٢٧	٨٣٧ • • • • •	المقوبة
٤٢٨	٨٣٨ •	الجريمة المنصوص عليها فى المادة السادسة عشرة

الموضوع بند صفحة

الباب الثاني

البحث الأول

الرهان خفية على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من الألعاب

٤٣١	• • • • •	نصوص القانون
٤٣٣	٨٣٩ • • • • •	الحكمة من تحريم الرهان خفية
٤٣٤	• • • • •	أسباب الإبقاء على المراهقات على السباق
٤٣٥	• • • • •	أنواع المراهقات على السباق
٤٣٦	• • • • •	أركان جريمة الرهان خفية
٤٣٦	٨٤٥ • • • • •	الركن الأول : الركن المادى
٤٣٧	٨٤٦ • • • • •	الركن الثانى : القصد الجنائى

البحث الثانى

حال القمار

الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٥٢ عقوبات

٤٤١	٨٥٣ • • • • •	الركن الأول : الركن المادى
٤٤١	٨٥٤ • • • • •	الركن الثانى : القصد الجنائى
٤٤٢	٨٥٥ • • • • •	هل يشترط توافر العمومية لقيام الجريمة
٤٤٣	٨٥٦ • • • • •	تطبيقات قضائية
		الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٩ من القانون ٣٧١
٤٤٧	• • • • •	لسنة ١٩٥٦

البحث الثالث

التشرد

٤٥١	٨٦٩ • • • • •	تعريف التشريد
٤٥٢	٨٧٢ • • • • •	الفرق بين التشرد والاشتباة

الموضوع	بند	صفحة
الفارق من الوسائل المشروعة للتفتيش وغيرها	٨٧٥	٤٥٣
قشر الأثاث	٨٧٨	٤٥٣
القصد الجنائي	٨٨٣	٤٥٦
تأييد حالة التشرد	٨٨٥	٤٥٧
العود للتشرد	٨٨٦	٤٥٧

البحث الرابع

التسول

تطبيقات قضائية	٨٩٠	٤٦٢
تطبيقات قضائية في جرائم البغاء والدعارة		٤٦٥
أولاً - في التحريض على البغاء		٤٦٥
ثانياً - في استغلال البغاء والفجور		٤٦٦
ثالثاً - في إدارة محل للدعارة		٤٦٧
تطبيقات قضائية في جريمة الزنا		٤٧٠
تطبيقات قضائية في جريمة الفعل القاضح		٤٧٢
تطبيقات قضائية جريمة هتك العرض		٤٧٣
الفهرس		٤٧٦

